

دراسات في السياسة الجنائية

# العَمَلُ فِي السِّجُونِ

من النواحي : العقابية  
والقانونية  
والسجوية  
والاقتصادية

دكتور  
حميد خلد



دراسات في السياسة الجنائية

# العلم في السجون

من النواحي: العقابية

والقانونية

والسجوية

والاقتصادية

دكتور  
حميد جلال

١٩٦٠

حقوق الطبع والنشر

عن هذه الطبعة

محفوظة للمؤلف

كل نسخة غير موقع عليها من المؤلف تعتبر غير  
معدة للبيع ، وتعرض حائزها للوقوع - على الأقل -  
تحت طائلة المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات .

## إهداء

الى من يسمعون بأداء واجبهم •  
سعادة هي صدق لشعور عميق  
يرتبط الانسانية بين الفسّر  
والجتمع الذى يعيش فيه •  
والى أبى .. الذى علمنى المزة بالحق  
والسعادة بأداء الواجب •

« من لا يعمل لا يأكل »

لم يعد هذا القول المأثور مبدأ أساسيا في الدول الاشتراكية فحسب،  
• وإنما أصبح يمثل حقيقة حضارية في المجتمع الحديث •• في كل مكان •

## فأحة

لم يكن الدور الذى قامت به أسوار السجن - الى عهد قريب ، هو مجرد الحيلولة بين السجناء والهروب الى الحرية ، وإنما كانت تقوم بدور آخر هو الحيلولة بين المجتمع ومعرفة ما بداخل السجن ، وبين العلم ودراسة مظاهر الحياة فيه ، وبين القانون وقيامه بدوره فى تنظيم العلاقات فى داخله .

وقد دخل المجتمع الى السجن فى ثوب الدعوات الانسانية عن طريق جمعيات أعلنت أنها تسعى للتخفيف من قسوة ظروف المسجونين ، أو رعاية ضعفهم . ثم دخل العلم ، فى صورة دراسة لطبائع المجرمين ، ثم فى محاولات لتطبيق نتائج أبحاثه والاستفادة منها فى تقويم المجرمين .

ولا زال القانون يكافح لياخذ مكانه فى الحياة داخل السجن ، ويقوم بدوره فى التنسيق بين مصالح السجناء الخاصة ، والمصالح العامة التى تمثلها إدارة السجن .

على أن رواسب عهد انعزال السجن - لا زالت تلج على أذهان الخاصة والعامة على حد سواء ، وتؤثر على آرائهم ومواقفهم من مشكلاتها . ولعل أفضل ما يؤدى الى إزالة تلك الرواسب هو مواجهة هذه المشكلات من نواحيها المختلفة ، وبحثها بحثاً تكاملياً يوضح علاقتها بالحياة العامة من جهة ، ويحدد ارتباطها بالبروع المختلفة للدراسة العلمية من ناحية أخرى .

والعمل فى السجن صورة مثلى من مشكلاتها ، فى هذا الشأن . بل ليس من المغالاة القول بأنه محور تلك المشكلات : أن لم يكن قيامها يرتبط به ، فله الفضل فى أن يكون حل معظمها معتمداً على مواجهة مشكلة العمل ذاته مواجهة واقعية من نواحيه الانسانية ، والاجتماعية ، والقانونية ، والاقتصادية - فضلاً عن النواحي العقابية عامة والسجونية خاصة .

والبحث العلمى فى مشكلات السجن ، وفى السياسة الجنائية بوجه عام ، لم تتبلور فى المضمار الدولى أسسه وحدوده ، ويكاد يكون منعزلاً فى مجالنا الوطنى ، ومن هنا كانت صعوبة السير فيه : الوسائل محدودة ، ونتائج الاتفاق ينهى بامتداد الطريق ، ويدعو للمزيد من الجهد والضمان لوحيد للوصول الى الغاية هو المثابرة .

ولعل استطيع ، بعد أن أقطع الشوط الذى أقدر عليه فى هذا السبيل ، أن أضع علامة على الطريق تهدى من يسير فيه . وليس يهم فى هذا مدى البعد الذى أصل اليه ، وإنما الذى أطمح فيه ، أن تكون العلامة التى أضعها ... على الطريق الصحيح .

المؤلف

## ملحوظات بشأن المراجع

١ - بيانات الطباعة الخاصة بالمراجع لم يشر اليها بالهوامش اكتفاء بما ورد في شأنها بالقائمة في نهاية الرسالة .

٢ - أشير الى المراجع الآتية في بعض الهوامش دون ذكر المؤلف ، وذلك لكونها مجلدات تجمع مقالات لكتاب متعددين :

1. — Les Grands Systèmes Pénitentiaires
2. — Contemporary Correction.
3. — Correctional Education Today.

ويمكن الرجوع الى البيانات التفصيلية في شأنها بقائمة المراجع ،  
تحت أسماء المشرفين على إصدارها وهم على التوالي :

1. Huguency, L., De Vabre, H D, et Ancel, M.
2. Tappan, P.W.
3. American Prisons Association. (A.P.A.)

٣ - وردت عناوين بعض الوثائق الدولية مختصرة في الهوامش ، وفيما يلي بيان لهذه العناوين المختصرة ، وبيان لما أثبت عن تلك الوثائق في قائمة المراجع :

التقرير العام لمؤتمر جنيف -  
First U.N. Congress on the Prevention of Crime & the Treatment of Offenders, Geneva, 1955,  
Report by the Secretariat

La Fondation Internationale Pénal et Pénitentiaire (F.I.P.P.),  
Méthodes Modernes de traitement pénitentiaire

Méthodes Modernes —

United Nations, Prison Labour,  
ST/SOA/SD/5.

تقرير هيئة الأمم عن العمل  
بمؤتمر جنيف ، أو :  
Prison Labour

Bureau International de Travail  
(B.I.T.) Le travail pénitentiaire,  
Rev. Inter. de Travail, 1932.

تقرير هيئة العمل الدولية عن  
العمل في السجون ، أو :  
Le Travail Pénitentiaire.



العامل في السجن



## مقدمة

١ - من أهم ما يميز القانون الجنائي عن غيره من فروع القانون أنه يستند الى مجموعة من فروع البحث العلمى تعرف باسم العلوم الجنائية ويضمها مع القانون الجنائى نفسه ما يعرف بالعلم الجنائى أو الفقه الجنائى .

والأقسام الثلاثة الرئيسية للعلوم الجنائية - وهى علم الجريمة ، وعلم التحقيق الجنائى ، وعلم العقاب - تستند اليها الفروع المختلفة للقانون الجنائى مع تداخل فيما بينها<sup>(١)</sup> . فعلم الجريمة يخدم النصوص الخاصة بالتجريم وتحديد أوضاع وأركان الجرائم المختلفة - سواء أكانت هذه النصوص داخلة فى قانون العقوبات كما هو الوضع الشائع فى التشريعات الجنائية ، أم كانت مستقلة فى مجموعة خاصة كما هو الحال فى بعض التشريعات الحديثة - ومن ذلك ما أدت اليه الأبحاث المتصلة بانحراف الأحداث من اعتبار أنواع من الجرائم التى تحدث منهم مجرد مظهر للتشرد كما هو الشأن فى قانون الأحداث المصرى .

وعلم التحقيق الجنائى ، وكذلك علم العقاب فى شقه الخاص بدراسة الاجراءات التى تتخذ مع المجرم قبل الحكم عليه - يخدمان جميعا القوانين والتشريعات والنصوص المتصلة بالاجراءات الجنائية من ضبط وتحقيق وأعمال خبرة ومحاكمة .

ويشترك علم العقاب فى شقه الخاص بدراسة العقوبات ذاتها مع علم الجريمة - فى بحوثه الخاصة بعوامل الاجرام الفردية - فى وضع أسس التشريعات الخاصة بنظام العقوبات وتطبيقها وتنفيذها سواء وردت النصوص الخاصة بذلك فى قوانين العقوبات أم فى قوانين خاصة أم فى المجموعات الخاصة بالسجون والتنفيذ العقابى .

---

(١) راجع مصدق مصطفى - شرح قانون العقوبات ، القسم العام من ١٦ وما بعدها ، عل راشد - مبادئ القانون الجنائى من ٢ وما بعدها .

٢ - ويميل بعض الباحثين<sup>(١)</sup> الى الربط بين العلوم الجنائية وبين القانون الجنائي عن طريق ما يسمى بالسياسة الجنائية<sup>(٢)</sup>. فيعتبر أن العلم الجنائي أو الفقه الجنائي الحديث يتكون من ثلاثة فروع رئيسية : علم الاجرام الذى يدرس الظاهرة الجنائية من نواحيها المختلفة ويبحث أساسها كما يبحث فى أحد فروعها ( علم العقاب ) وسائل مكافحتها ، والقانون الجنائي - الذى هو تعبير عن القواعد الوضعية التى يطبقها المجتمع لمواجهة تلك الظاهرة الاجرامية ، وأخيرا السياسة الجنائية - التى هى علم وفن مما - ويتحدد موضوعها عمليا بأنه تيسير الوصول الى أفضل صياغة وتطبيق لتلك القواعد الوضعية وذلك بارشاد المشرع الذى يضع القانون الجنائي والقاضى الذى يقوم بتطبيقه والادارة العقابية التى تجعل من حكم القاضي حقيقة واقعة .

وإذا ما أخذنا بهذا التكييف لفكرة السياسة الجنائية فانها تعتبر بذلك نوعا من الدراسة يقوم بمهمة الربط بين مرحلتين متكاملتين فى العلم الجنائي ، مرحلة الدراسة الاستقرائية والتجريبية (méthode inductive) التى مجالها العلوم الجنائية أو علم الاجرام بفروعه المختلفة ، ومرحلة البحث القانوني فى تطبيق القواعد التى يضعها المشرع الجنائي ليوافق بها الظاهرة الاجرامية - هذا البحث القانوني الذى يتبع المنهج القى méthode deductive فى استنباط الأحكام الفردية من القواعد العامة . وتقوم السياسة الجنائية بين هذا وذلك بمهمة استخلاص الأصول النظرية العامة من نتائج البحوث العلمية فى الظاهرة الاجرامية ، وتضع المبادئ التى يعتمد عليها التشريع الجنائي فى صياغة القواعد الوضعية ، ويعتمد عليها الفقه فى تفسير اتجاه التشريع واستخلاص الأحكام التفصيلية من نصوصه .

٣ - واستناد القانون الجنائي الى هذا البناء العلمى والمنطقى يجعله مميزا على فروع القانون الأخرى من نواح ثلاث :

١ - انه يعتمد فى بحوثه على المنهج الاستقرائي فضلا عن المنهج القياسى المتبع فى سائر فروع القانون .

(١) راجع Marc Ansel, La Défense Sociale Nouvelle, P. 12

(٢) وهذا على خلاف الاتجاه السائد الى اعتبار السياسة الجنائية وعلم العقاب شيئا واحدا ، على رashed ومحمود مصطفى - المرجعين السابقين .

- ٣ - ان نظرياته الأصولية تستند استنادا مباشرا الى أبحاث تجريبية .
- ٣٣ - ان له فى تطوره حيوية متجددة تابع على أسس علمية تطور المجتمع وحاجاته المتجددة<sup>(١)</sup>.

فاذا كانت مدرسة الشرح على التون قد ازوت بجمودها وشكليتها ومنطقها القياسى الصرف ، وانتشرت فى فروع القانون المختلفة الدراسات المقارنة التى تعتبر الخطوة الأولى فى الدراسة القانونية الاستقرائية ، فإنه فى مجال البحث الجنائى على وجه الخصوص لا يقف المنهج الاستقرائى عند حد مقارنة النصوص من تشريعات مختلفة بل ان مجال البحث أصبح مفتوحا فيما وراء النصوص لاكتشاف بواعث التشريع والنواحى العملية فى تطبيقه وكذلك نتائجها الواقعية ويربط كل ذلك فى نظريات يستند اليها تطور التشريع والفقه الجنائى . وقد اعتمدت النظريات الحديثة فى الفقه الجنائى على الأبحاث التى تمت فى العلوم الانسانية المختلفة كالطب وعلم النفس وعلم الاجتماع وفلسفة القانون ، كما تأثرت بتطور النظم الاجتماعية والسياسية كنمو جذور الاتجاه الجماعى (Collectivisme) - مما مهد الطريق لمثل نظرية عدم القساوية المادى (antijuridicité matérielle)<sup>(٢)</sup> - وضعف كيان الفرد فى مواجهة التشكيلات القانونية والاجتماعية والاقتصادية الجماعية الحديثة - مما اقتضى التوسع فى حالات المسئولية المفترضة ومسئولية الأشخاص المعنوية<sup>(٣)</sup>.

٤ - ومن بين العلوم الجنائية التى يستند اليها تطور القانون الجنائى يتميز علم العقاب بأنه من أكثرها قربا الى الحقائق الموضوعية وتعاملها مع ظواهر واقعية محددة . وقد اقتصت السجون فيه بدراسات مستقلة وكانت هذه الدراسات حتى بعض مراحل علم العقاب بداية للدراسات التى أجريت فى فروع أخرى من هذا العلم - حتى أن تعبير « علم السجون » Science pénitentiaire ، كان

(١) Théo Collignon, Défense Sociale et Procédure, Rev. de Dr. Pénal

et de criminologie, juillet 1856, p. 848 et s.

(٢) Delogu, T., La loi pénale et son application, p. 213 et s.

(٣) Ancel M., La Défense Sociale Nouvelle, P. 19 et suiv.

يطلق الى عهد قريب على دراسات العقاب عامة - الى أن انتشر تعبير *penologie* أى علم العقاب للدلالة على المعنى الواسع للدراسات العقابية<sup>(١)</sup>. ومع أن علم السجون قد سبق فى نضوجه وتبلوره علم العقاب وكان فى نفس الوقت الأساس الواقعى لما عرف بالقانون السجونى (*droit pénitentiaire*) والمنبع المتجدد له - الا أنه يحتفظ من الناحية المنطقية دائما بملاقة الفرع بالأصل ، والجزء بالكل - فى صلتهم بعلم العقاب الذى يشمل فيما يشمل الدراسات التجريبية الخاصة بطبائع المجرمين فى جانبها العلاجى وفيما يتعلق بالوسائل التربوية فى معاملتهم والذى تكمله دراسات السياسة الجنائية وأساس حق العقاب وفكرة الدفاع الاجتماعى ونظام العقوبات وتدابير الأمان وعلاقتها المتبادلة .

٥ - وتعرض هذه الرسالة بالدراسة لأحد موضوعات العلم الجنائى باعتباره أحد العلوم القانونية ، وبالنظر اليه فى ضوء ما تقدم من بيان عن مجاله وطبيعته ومنهجه وارتباطاته بدراسات علم الاجرام والقانون الجنائى والسياسة الجنائية . ولما كان موضوع الرسالة موضوعا تكامليا ، هو العمل فى النظم العقابية فانها تعرض لكل هذه الدراسات فى معناها العام وتعرض بوجه خاص للدراسات المتصلة بالسياسة العقابية وعلم العقاب وقانون العقوبات ، وبوجه أخص لدراسات علم السجون والقانون السجونى .

٦ - وأهمية العمل فى النظام العقابى تابعة لأهميته فى الحياة الانسانية عامة ، وهى فى النظام العقابى لكل دولة تعتبر انعكاسا لأهميته فى الحياة العامة فى مجتمع تلك الدولة وتعبيرا خاصا عن نظرة ذلك المجتمع الى العمل<sup>(٢)</sup>.

والنظام العقابى فى أى دولة يتجاوب دائما مع النظام القائم فيها ومع الأسس الدستورية والفلسفية والحضارية القائمة والمترشف بها فيها كذلك ، وأنواع العقوبات وطرق تنفيذها تنبع من تلك الأسس وتخدمها وتساعد من الناحية

---

Deleaga T., Science et Droit Pénitentiaire, p. 40, Monsé A., Les (١)  
Prisons et les Institutions d'éducation corrective, p. 32.  
M. Grunhut, Penal Reform, p. 108. (٢)

العمل فى النظم العقابية ( ص ١١ وما بعدها ) وفى بحث العوامل التى أدت الى تبلور نظام العقوبة السالبة للحرية ( ص ٤٢ وما بعدها ) .

الأخرى على تشيئها ، فسرى كيف استغل العمل العقابي حيث كانت الأيدي التي تعمل بغير مقابل مطلوبة للقيام بالأعمال العنيفة القاسية التي تصل مشقتها الى حد أن يضن السيد عليها بمجهود عبده ، وكيف استغنى عنه عندما كان الاقتصاد الاقطاعي يجموده متغلثا ينفوذه في سلطات الدنيا والدين في المصور الوسطى ، وكيف أنه في الحضارة الحديثة التي تقدمت فيها العقوبات السالبة للحرية الى مركز الصدارة بين العقوبات المختلفة قد أصبح العمل مشكلة من المشاكل الهامة في السجون .

٧ - والعمل كان دائما عنصرا هاما من عناصر النظام العقابي ، ففيما عدا العقوبات التي تقتضى وتستند فور ساعتها كالاعدام والعقوبات البدنية يدخل العمل عنصرا أساسيا في جميع العقوبات الأخرى على أحد وجهين :

فهو إما أن يقصد لذاته أو لقيمه الاقتصادية - وذلك كأن يكون العمل تحت نظام معين عقوبة مقررة كالعمل في السفن أو في الموانئ في بعض النظم بالقديمة ، أو كالعمل التقيوى في نظام العقوبات السوفيتى حاليا أو العمل عوضا عن الغرامة المعروف في النظم الحديثة .

واما أن يظهر العمل كمشكلة ناشئة عن طول المدة التي يظل فيها المحكوم عليه تحت سلطة الدولة في العقوبات السالبة للحرية<sup>(١)</sup> - وهذه هي الحالة التي تثير غالبية المشكلات النظرية والعملية القانونية ودستورية وإدارية واجتماعية واقتصادية في شأن العمل العقابي وهي المتعلقة بالعمل في السجون .

٨ - ولهذه الأهمية التي للعمل في السجون تعرضت له المؤتمرات الدولية ابتداء من مؤتمر بروكسل الذي عقد في سنة ١٨٤٧ وتناوله بعد ذلك عشر من المؤتمرات التي عقدت ابتداء من سنة ١٨٨٥ حتى سنة ١٩٥٥ وذلك من زوايا مختلفة طبقا لما طرأ من تطور على السياسة العقابية ولما كان يجد من ظروف عامة اجتماعية أو اقتصادية . وكانت الجوانب التي تعرضت لها تلك المؤتمرات طبقا لترتيب آثارها فيها تاريخيا أخذنا بما جاء في جداول أعمالها وفي توصياتها

تتخصص في تنظيم العمل في السجون وطرق ادارته ، استغلاله ورقابة الدولة عليه ، منتجاته واستثمار الدولة بها ، العمل في الحلاء ، التنظيم العلمى للعمل فى السجون الصغيرة ، مكافأة المسجونين على عملهم ، اختيار أنواع العمل التى تساعد على تهذيب المسجونين وتأهيلهم لكسب عيشهم بعد الافراج عنهم ، ظروف العمل فى السجن ومراعاة تماثلها مع ظروف العمل فى المجتمع الحر ، تحديد ساعات العمل للمسجونين ، أثر الأزمات الاقتصادية على العمل فى السجون .

وكان المؤتمران اللذان عابا هذا الموضوع بعد الحرب العالمية الثانية هما : مؤتمر لاهائ سنة ١٩٥٠ ومؤتمر جنيف سنة ١٩٥٥ .

وقد عالج مؤتمر لاهائ سنة ١٩٥٠ مشكلة العمل فى السجون فى اطار الاجابة على سؤال عن « كيف ينبغي أن يكون عليه تنظيم العمل فى السجون حتى تتحقق منه فائدة تهذيبية ويعود فى نفس الوقت بالنفع من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية ؟ »

وتعرض مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٥ للمشكلة عن طريق قائمة أسئلة تتناول أهداف العمل فى السجون والاعتبارات الاقتصادية والتنظيمية والاجتماعية المتعلقة به . وأصدر المؤتمر توصيات مختلفة فى هذه النواحي جميعا وأبرز الحاجة الى مزيد من الدراسة فى شأن موضوعات حددها فى اختصار وهى :

١ - تنسيق العمل فى السجون مع الاقتصاد القومى .

٢ - وسائل مكافأة العمل القابى مع معالجة هذا الموضوع على وجه خاص على أساس مبدأ أن يدفع للمسجون عن عمله مثل ما يدفع من أجر للعامل الحر .

٣ - برامج العمل للفئات الخاصة من المسجونين - كأصحاب المهن الفنية وشواذ العقل وغيرهم .

٤ - العمل للمحبوسين احتياطيا .

٥ - أثر الحكم بالسجن فى صعوبة حصول المحكوم عليه على عمل بعد الافراج عنه والتدابير الواجبة لمواجهة ذلك .



٩ - ولم يتعرض أى من المؤتمرات الدولية لمشكلة العمل فى السجون فى تأصيل فهمى أو فى ظل خطة عامة شاملة تحدد جميع الجواب القانونية والمقايمة والاقتصادية والسجوية التى تتصل بالمشكلة وتتاول تفصيلاتها وتربط فيما بينها ربطا علميا منطقيا ، وليس هذا فى واقع الأمر من مهمة المؤتمرات وان كانت تقدم بقراريها ومناقشاتها مادة غنية للبحث العلمى سواء فيما يتعلق بالبيانات التى تقدمها التقارير أو الآراء التى تكشف عنها المناقشات وهى بذلك مجال خصب للدراسة الاستقرائية المقارنة . كما أنها تسجل فى قراراتها وتوصياتها الاتجاهات السائدة فى شأن المشكلات التى تتناولها ، وتكون فى هذا مجالا للدراسة التحليلية والتاريخية التحليلية كذلك .

أما القيام بدراسات فقهية تحليلية مقارنة فهى مهمة مثل هذه الرسالة التى قد تصل عن طريق بحث منهجى الى اقامة نظرية للعمل العقابى عن طريق معالجة المشكلات التى ثارت حوله الى وضع أساس سليم لحلها ، مع تناول المشكلة الرئيسية وهى مشكلة العمل فى السجون من نواحيها المتعددة قانونية وعقاية واقتصادية وسجوية وتحليل الاتجاهات الحديثة فى هذه النواحي جميعا بما يهدف الى بلورة اتجاه السياسة العقابية فى الدول المتمدينة فى شأن العمل العقابى واستخلاص اتجاه التطور التشريعى دوليا فى هذا الشأن تأسيسا على اتجاهات الفقه المقارن .

١٠ - ويقتضى ذلك الترض للأسس الفقهية للعمل العقابى وبحث كافة الاعتبارات التى تحدد طبيعة العمل كمشكلة فى النظم العقابية فى الحضارات والأزمنة المختلفة مع تركيز البحث على الصورة الشائعة له فى الوقت الحاضر وهى صورة العمل فى السجون - أو العمل فى ظل عقوبة سالبة للحرية ، مما يقتضى بحث هذا النوع من العقوبات وطبيعته المتطورة مع تطور الأبحاث الجنائية التى نشطت فى خلال القرن الماضى ولا زالت تتابع تقدمها السريع يساعد على ذلك التنظيم العالمى للجمعيات وللمؤتمرات الدولية التى أشرنا إليها ، وكذلك الأبحاث القانونية المقارنة التى أدت الى انتشار اتجاه يرمى الى تدعيم التنظيم القانونى للسجون ومعاملة المسجونين<sup>(١)</sup> ، والأبحاث العقابية التى ترمى الى تحديد

أهداف للعقاب تتفق مع ما أسفرت عنه البحوث العلمية فى النواحي المتصلة بالطبيعة البشرية من طب و طب نفسى وعلم نفس وتربية وخدمة اجتماعية وعلم اجتماع - مع الكشف عن الشروط اللازمة مراعاتها فى تعيين العقوبات التى توقع وفى كيفية تنفيذها والوسائل التى تؤدى الى تحقيق العقوبة لأهدافها - على أن يكون البحث فى كل ذلك أساسا لتحديد طبيعة العمل العقابى من الوجهتين القانونية والعقابية طبقا لما هو قائم فى المرحلة الحالية من تطور القانون الجنائى وعلم العقاب والسياسة العقابية فى الدول المتقدمة - ثم التفريع على ذلك فى صدد المشكلات النظرية التفصيلية للسياسة العقابية فى هذا الشأن للوصول الى حلول لها من الناحيتين القانونية والسجوية .

ويلزم من ناحية أخرى مواجهة المشكلات المتصلة بتنظيم العمل فى السجون من وجهتى الاقتصاد السياسى وعلم السجون Science pénitentiaire والاحتذاء فى ذلك بما يسفر عنه البحث فى طبيعة العمل العقابى فى ارساء أسس السياسة التى يمكنها التطور المطرد فى النظم العقابية ، وفى ظروف المجتمع عامة - سواء فيما يتعلق بتنظيم العمل العقابى وإدارته وتوجيهه الى تحقيق الأهداف التى يعلقها عليه علم العقاب الحديث ، وكذلك فيما يتعلق باختيار أنواع العمل التى تمارس فى المؤسسات العقابية بالنظر الى اختلاف أنواع هذه المؤسسات واختلاف فئات المحكوم عليهم ، وأخيرا فيما يتعلق بالمشاكل المتصلة بالانتاج والاستهلاك والتوزيع ، وعلاقة كل ذلك بالاقتصاد الوطنى فى نواحيه المختلفة<sup>(١)</sup>.

١١ - ويكون السبيل الى كل ذلك دراسة ذات منهج مختلط مرن يتكيف طبقا لمطالب البحث فى أجزائه المختلفة اذ تلزم له :  
دراسة تاريخية تحليلية للعمل فى النظم العقابية فى بعض الحضارات ذات الصلة بتاريخنا الاجتماعى والثقافى .

دراسة تحليلية عقابية لنظام العقوبات السالبة للحرية فى تطوره وفى أوضاعه الحديثة وفى ارتباطه بالنظريات القانونية المتصارعة .

(١) وتبين دراستنا هذه بصفة خاصة - على مواجهة المشكلات التى أوصى مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٥ بتناولها بمزيد من الدراسة مما سبقته الإشارة اليه .

دراسة فقهية مقارنة للأسس القانونية والعقابية للعمل المرتبط بقوة سالبة للحرية مع التركيز فيما يتعلق بالفقه القانوني على الدراسات الفرنسية لما بين النظم القانوني في فرنسا وبين نظامنا القانوني من ارتباط تاريخي ، وفيما يتعلق بالناحية العقابية على الأبحاث الانجليزية والأمريكية لتقدمها في هذين البلدين .

وأخيرا تلزم دراسة استقرائية للنظم الحالية للعمل في السجون والمواقف المختلفة تجاهه مما عرض في تقارير البلاد المختلفة في المؤتمرات الدولية وعلى وجه الخصوص في مؤتمر لاهاي سنة ١٩٥٠ وجنيف سنة ١٩٥٥ مع مقارنة كل ذلك بالحلول التي انتهت إليها مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التي أقرها المؤتمر الأخير باعتبارها « تهدف - على أساس مستمد مما يقره الفكر الحديث عامة ، ومن العناصر الأساسية لأنسب النظم في الوقت الحاضر - الى إبراز ما هو مقبول عامة كأفضل المبادئ والتطبيقات في معاملة المسجونين وإدارة المؤسسات العقابية » ( المادة الأولى من المجموعة )<sup>(١)</sup>.

وفي إطار من كل ذلك يمكن التعرض لأوضاع العمل العقابي في تشريعات وسجون الاقليم الجنوبي من النواحي العقابية والقانونية والإدارية والاقتصادية مع تقييم الوضع الحالي واقتراح الأسس اللازمة لتطوره في ظل سياسة عقابية سليمة . وبالنظر الى الفائدة العلمية التي تتحقق من البحث المقارن في الوصول الى الأسس العامة لنظرية العمل العقابي فان مناقشة الأوضاع الخاصة بالاقليم المصري ستثار في موضع كل منها في النظرية العامة لتعين على ايضاح النتائج التي يصل إليها البحث على أن يكون التعرض لتنظيم العمل في سجون هذا الاقليم من الناحيتين الادارية والاقتصادية - في فصل خاص يعقب بحث أسس هذا التنظيم في النظرية العامة .

١٢ - وتحقيقا لكل ما تقدم قسمت الرسالة الى فصل تمهيدى وثلاثة أبواب تليها خاتمة :

---

(١) First U.N. Congress on the Prevention of Crime and the treatment of offenders. Geneva 1955, Report by the Secretariat, p. 67.

الفصل التمهيدي - في صور العمل في النظم العقابية ( دراسة تاريخية ومقارنة ) .

الباب الأول - في العمل ونظام العقوبة السالبة للحرية ( دراسة في علم العقاب والسياسة الجنائية ) .

الباب الثاني - في الحقوق والالتزامات المتعلقة بالعمل في السجون ( دراسة في القانون السجوني ) .

الباب الثالث - في أهداف العمل وأسس تنظيمه في السجون ( دراسة في علم السجون ) .

## فصل تمهيدى

### فى صور العمل فى النظم العقابية المختلفة

#### ١٣ - العمل كظاهرة متواترة فى النظم العقابية :

يكاد العمل أن يكون عنصرا مشتركا فى جميع النظم العقابية التى وجدت منذ قيام الحضارات المعروفة على اختلاف فى الصور التى ظهر بها .  
وجود العمل فى كل النظم العقابية مع اختلاف مظهره وأوضاعه فيما بينها إنما هو انعكاس لصفتين أساسيتين فى العمل فى ذاته - هما وضعه فى الحياة الانسانية عامة ، وقيمته من الناحية الاقتصادية بصفة خاصة .

#### ١٤ - أولا : العمل كظاهرة أساسية فى الحياة الانسانية (١) :

العمل عنصر أساسى من عناصر الحياة الانسانية ، وكل رجل أو امرأة فى كل مجتمع وفى كل زمن منذ كان للانسان حضارة - يجب أن يكون له عمل . منتج يحصل منه على قوته الا أن يكون عالة أو مقتصبا لمال غيره أو متسولا أو بيا . اما كل شريف فهو يقضى جزءا مناسبا من وقته فى عمل يقاتل منه ويساهم به فى الوقت نفسه فى بناء المجتمع الذى يعيش فيه .

فالعمل جزء هام من الاطار العام للحياة فى أى مجتمع ، وعلى أساس عمل الفرد يتحدد مركزه فى المجتمع ، وعلاقاته مع غيره من الأفراد وحول العمل تنشأ قيم اجتماعية ترتبط بأنواع العمل ومن يقوم بكل منهما وأى منها جدير بكل طبقة من طبقات المجتمع أو فئاته . وجمهورية أفلاطون مثل خالد على ذلك بما تقيمه من ارتباطات بين أنواع العمل من سياسى وحربى ومادى وبين طبقات المجتمع المختلفة (٢) فنعكس صورة لما كانت عليه نظرة المجتمع منذ

١) Cornil, P., La peine de Prison, Revue Internationale de Criminologie (١) et de Police Technique, Vol. IX, No. 3, p. 183, Lopez Roy, M., Some Considerations on the character and organization of Prison Labour, p. 27, Grunhut, Max, Penal Reform, p. 100.

(٢) عبد الرحمن بدوى - أفلاطون - ص ٢٢٠ - ٢٢٢ .

الحضارات الأولى الى العمل حيث وجدت التفرقة فى شأنه بين عمل شريف وعمل دنىء ووجد مجال لكى يعتبر القيام بعمل معين مهينا أو تشيها للقائم به بقئة أو طبقة خاصة كالعبيد أو الأتباع .

وهكذا فإن مركز العمل فى حياة الانسان يجعل من الممكن اتخاذه مادة للعقاب . كما أنه من ناحية أخرى يصبح مشكلة تتطلب الحل اذا بقى المجرم تحت يد السلطة العامة فترة طالت وطالت معها بطالته .

هذا وفى العصر الحديث قد أدمجت بعض الدول ( الاشتراكية )<sup>(١)</sup> فى دساتيرها المبدأ الذى يقول « من لا يعمل لا يأكل » ، وظهرت مع هذا المبدأ فى النظم العقابية لتلك الدول تدابير عقابية أساسها العمل وأقل ما يقصد منه فيها هو تعليم المحكوم عليه قيمة العمل الانتاجى فى الحياة فى مجتمعات تلك البلاد .

#### ١٥ - ثانيا : الناحية الاقتصادية للعمل :

والعمل فوق ما تقدم هو وسيلة الانتاج ، كما أن الدولة أو السلطات الحاكمة عامة تحتاج اليه فى أوجه نشاطها المختلفة ، وفى كثير من الأحيان تكون بعض الأعمال اللازمة لها مما يصعب الحصول على من يقوم به باختياره وبذلك كان جعل العقاب فى صورة عمل يؤديه المحكوم عليه حلا موفقا لهذه الحالات . إذ يجبر المذنب على أداء الأعمال الشاقة أو المهينة أو مجرد أداء عمل انتاجى لصالح الدولة دون مقابل تنفيذاً للحكم الصادر ضده ، وفى أقرب الفروض الى الناحية الانسانية يكون عمل المسجونين مصدرا احتياطيا للقوة العاملة تلجأ اليه الدولة فى الظروف العصيبة كالحروب التى تحتاج الى زيادة فى الانتاج<sup>(٢)</sup> . وقد ذهب البعض فى بيان أهمية العامل الاقتصادى فى هذا الشأن الى أن مسألة الأخذ

(١) الدستور السوفييتى - حيث تقرر المادة ١٢ من الدستور الصادر فى ١٩٣٦/١٢/٥ أن « العمل فى الاتحاد السوفييتى واجب وموضع شرف كل مواطن قادر ، وذلك وفقا لمبدأ من لا يعمل لا يأكل » . يراجع النص فى ملحق رسالة الدكتور فؤاد محمد شبل عن « الدستور السوفييتى » - Burnes and Testers, New Horizons in Criminology, p. 742, 743. (٢)

حيث يذكران كيف لجأت الولايات المتحدة الى القوة العاملة فى السجون لمواجهة احتياجات الانتاج الحربى فى الحرب العالمية الثانية . راجع أيضا مقال Frank T. Flynn فى كتاب Contemporary

Correction, edited by Paul Tappen, Chap. XVI, Employment and Labour.

بنوع أو بآخر من أنواع العقوبات كانت دائما الاجابة عليها وعلى المسائل. المشابهة تعتمد على حالة تجارة الرقيق<sup>(١)</sup> وسوق العمل ، أكثر مما تعتمد على المبادئ الانسانية . فاذا قلت الأيدي العاملة وارتفعت تبعاً لذلك الأجور فانه يتعارض مع الاعتبارات الاقتصادية أن نلجأ الى عقوبة الاعدام وتقضى بها على أفراد الطبقة العاملة بدلا من تركهم يقومون بأعمالهم فى حرية أو تشغيلهم فى أعمال مربحة داخل السجون<sup>(٢)</sup>.

١٦ - وبالنظر الى هذه الاعتبارات جميعا نجد أن دخول العمل كنصر فى النظام العقابى يحتمل أن يقصد منه غرض أو أكثر من الأغراض الآتية :

- ١ - ارهاق المحكوم عليه أو اذلاله بتكليفه بأعمال شاقة أو مهينة .
- ٢ - الانتاج ، بأن يكلف بأعمال ذات قيمة انتاجية وينظم عمل المحكوم عليه بطريقة يمكن منها الحصول منه على أكبر انتاج ممكن وبحيث تكون العقوبة على هذا النحو عملية مربحة للدولة .
- ٣ - ابعاد حالة البطالة عن المحكوم عليهم وشغل أوقات فراغهم الطويل. والحيلولة دون سوء استغلالها فى الاضرار بأنفسهم أو بنظام السجن .
- ٤ - تربية اتجاهات معينة لدى المحكوم عليه ناحية العمل لتدريبه عليه أو تثبيت عادة العمل لديه أو اكسابه احترام العمل ومعرفة قدره فى الحياة وحاجة المجتمع والفرد اليه .

ونستعرض فى هذا الفصل فى ضوء ما تقدم صور العمل فى النظم العقابية المختلفة فى تاريخ العقاب ، ثم تعرض لتقسيم صور العمل فى النظم العقابية المعاصرة ، ونعرض فى النهاية لتمييز العمل العقابى عن العمل الجبرى وبيان علاقته به - وذلك فى ثلاث مباحث متتالية .

(١) ويلاحظ أن الاسترقاق كان إحدى العقوبات التى يستغل بها عمل المحكوم عليه وإن هذه العقوبة كانت متبعة فى المجتمعات التى كانت تأخذ بنظام الرق - يراجع George Ives, A History of Penal Methods, p. 6.

(٢) Mannheim H., The dilemma of Penal Reform, P. 34.

## المبحث الاول

### فى صور العمل فى تاريخ النظم العقابية

#### ١٧ - (أ) فى مصر الفرعونية :

عرفت فى مصر الفرعونية الأشغال الشاقة التى كانت تمثل عقوبة شديدة للقسوة لم تطرق إليها الاعتبارات الانسانية أو الأفكار التقيمية . فكان المحكوم عليهم بها يعملون عملا متواصلا - مقيدين بعضهم الى بعض بالسلاسل والأغلال تحت رحمة حراس أجانب تجردوا من الرحمة - فى استخراج الذهب عند حدود اثيوبيا أو فى تشييد الهياكل الضخمة أو حفر الآبار والترع . وكانوا من حيث ظروف الحياة والعمل والتغذية فى حالة رهية وصفها ديودور الصقل بقوله : انهم وقد فقدوا كل أمل فى المستقبل كانوا ينتظرون فى بهجة الموت الذى هو لديهم خير من الحياة<sup>(١)</sup> .

#### ١٨ - (ب) عند الاغريق والرومان :

فى اليونان القديمة كان عدد كبير من المحكوم عليهم يسخر فى العمل حتى المناجم وبصفة خاصة كان يسخر فى ذلك أسرى الحرب<sup>(٢)</sup> . وفى ذلك نرى فكرة الاذلال واضحة بالتسوية بين أسرى الحرب والمجرمين . وعند الرومان<sup>(٣)</sup> كان يلجأ كثيرا الى عقوبة العمل فى الأشغال العامة وخاصة فى المناجم .

(١) Essai sur la justice pénale de l'Egypte Pharaonique, 48 et 49 عبيد

(٢) Mossé Armand, Les prisons et les institutions d'éducation corrective, P. 94-

(٣) Deloqui T., Leçons de Science et droit pénitentiaire, كذلك المرجع السابق P. 4-



على أن هذه العقوبات لم تكن تعادل عقوبة الأشغال الشاقة كما نعرفها اليوم باعتبارها من العقوبات السالبة للحرية ، إذ أن العقوبة السالبة للحرية لم تكن معروفة في النظامين الإغريقي والروماني وإنما كان السجن مكانا لا يبداء المتهمين تحت المحاكمة أو المحكوم عليهم في انتظار تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم<sup>(١)</sup>. ولذلك كان العمل في المناجم عقوبة خاصة مستقلة ولم يكن مضافا إلى عقوبة سالبة للحرية أو تأيها لها .

### ١٩ - (ج) في النظام العقابي الاسلامي :

لم يعرف النظام العقابي الاسلامي العمل كمعقوبة في ذاته<sup>(٢)</sup> ولم يصل إلى علمنا أنه كان منتظما في اطار معين على هذا الأساس ، أو على الأقل باعتباره عنصرا من عناصر عقوبة أخرى كالسجن أو الحبس مثلا . على أنه فيما يتعلق بتشغيل المحكوم عليه بالسجن فليس في الشريعة الاسلامية ما يمنعه ، بل يرى البعض أن المصلحة تقتضيه حتى يؤتى الحبس أكله ويكون متناسبا مع الجريمة المحكوم به من أجلها ، ومع المجرم نفسه<sup>(٣)</sup>.

كذلك أجازت الشريعة الاسلامية تشغيل المدين وفاء لدينه ، ولما كان المحكوم عليه بالغرامة يعتبر مدينسا للدولة بمبلغ الغرامة<sup>(٤)</sup> فإنه يجوز لذلك تشغيله في وفاء الغرامة المحكوم بها<sup>(٥)</sup>. على أنه يلاحظ في شأن تشغيل المدين للمدين في الشريعة الاسلامية انه انما يكون تحت اشراف الدائن ليستوفي من حصيلة العمل دينه ، ولا يكون بمصادرة حريته أو حقه في العمل لصالح الدائن ومصادرة تاج عمله لحسابه<sup>(٦)</sup> - بل المقصود بالأجر الذي يوفى منه هو فضلة كسب المدين عن نفقته ونفقة من تلزمه من نفقته<sup>(٧)</sup> .

(١) المرجع السابق .

(٢) هو ليس أصلا من الحدود المخصوص عليها على سبيل المحصر ، ولم يرد ما يثبت استخدامه كمعقوبة تمييزية .

(٣) عبد العزيز عامر - التعزير في الشريعة الاسلامية - ص ٢٢١ .

(٤) المرجع السابق - ص ٣٤٩ بند ٣٧٥ .

(٥) المرجع السابق - ص ٢٤٥ بند ٣٦٩ وما بعدها .

(٦) المرجع السابق - ص ٢٥٦ بند ٣٨٤ .

(٧) المرجع السابق - ص ٣٥٦ بند ٣٨٥ .

## ٢٠ - (د) في النظم العقابية الاودبية في العصور الوسطى وعصر النهضة

في ظل النظم الاقطاعي الذي ساد أوروبا في العصور الوسطى وعصر النهضة وحيث كان الاقتصاد مجعدا والتجارة تموقها الحدود والحواجز الجمركية والنقود قليلة والأتباع مرتبطين بأرض الأشراف الذين يتبعونهم لا يملكون مالا ولا أرضا وليس لدى التابع الا جسده وعلاقة التبعية التي تربطه بأحد الأشراف ، سادت أساسا أحكام الاعدام وقطع الأطراف والنفي أو الإبعاد (banishment - banissement)<sup>(١)</sup> . غير أنه مع تجمع عناصر النهضة الأوروبية وخاصة مع بدء عصر الاكتشافات وزيادة التجارة وبدء انشاء المستعمرات ونمو القوة البحرية للدول الاستعمارية بدأت تتبلور صور من العمل العقابي تميزت في مجالات ثلاثة هي : العمل في السفن الحربية ، والعمل في المستعمرات ، والعمل في مؤسسات عقابية .

## ٢١ - الأول : العمل في السفن الحربية Galères - Galloys

تسخير الرجال في التجديف بالسفن كان معروفا منذ العصور القديمة وخاصة في دول البحر الأبيض المتوسط غير أنه قد استخدم على نطاق واسع عندما اشتعلت المنافسة البحرية بين الدول الاستعمارية حوالى القرن السادس عشر وخاصة منها انجلترا وفرنسا وأسبانيا وهولندا<sup>(٢)</sup> . ففي خلال القرن السابع عشر طلب من المحاكم الفرنسية أن تقتصد في توقيع عقوبات الاعدام وغيرها من العقوبات البدنية بل والغرامة كذلك لكي توفر الصدد الكافي للعمل في السفن . وقد ورد بالمجموعة الجنائية الصادرة بأمر ملكي من الملك لويس الرابع عشر في أغسطس سنة ١٦٧٠ أنها ( أى عقوبة العمل في السفن ) تكون مؤبدة أو مؤقتة ، وكان المرسوم الذي أصدره من قبل ذلك الملك شارل التاسع في سنة ١٥٩٤ قد جعل الحد الأدنى للحكم الذي يصدر بالعمل في السفن هو مدة ثلاث سنوات<sup>(٣)</sup> . وفي انجلترا عينت الملكة إليزابيث لجنة في سنة ١٦٠٢ لتنظيم اعفاء المحكوم عليهم

(١) مانهام - المرجع السابق - ص ٤٠ George Ives المرجع السابق - ص ١ وما بعدها ، ص ٩٧ وما بعدها .

(٢) مانهام ص ٤١ و ٤٢ و G. Ives ص ١٠١ وما بعدها و Barnes & Teeters ص ٣١١

(٣) مانهام ص ٤٢ و G. Ives ص ١٠٣ و Barnes & Teeters ص ٣١١ ، وكذلك

Pinatel, Jean : Traité élémentaire de Science pénitentiaire et de défense sociale p.p. XXII et 60.

من تنفيذ العقوبات المحكوم بها لكي يرسلوا للعمل فى السفن تقويما وعقابا لهم وحتى يستطيعوا أن يقدموا خدمة نافعة للثروة العامة<sup>(١)</sup> (Comon welth) .

وقد كان المحكوم عليهم فى تلك السفن ياملون بطريقة وحشية فيجبرون على العمل المتواصل الذى قد لا يفهم منه الا الموت وتلهب ظهورهم بالسياط لحثهم على العمل<sup>(٢)</sup> وبذلك كانت هذه العقوبة تجمع بين النفى والعقوبة البدنية فتجمعت فيها بذلك كل مميزات العقوبة فى المصور الوسطى وان كانت قد وجهت الى غرض استغلالى دفعت اليه ظروف الاستعمار الجديد فى عنفوان بدايته .

#### ٢٢ - الثانى : العمل فى المستعمرات Transportation

منذ أواخر القرن السادس عشر - وكانت قد بدأت مشكلة نقص الأيدي العاملة فى المستعمرات تقلق بال الدول المستعمرة - بدأ اللجوء الى استغلال المحكوم عليهم فى العمل فى المستعمرات وصدر أول تنظيم لهذه الظاهرة فى إنجلترا بقانون فى سنة ١٥٩٧ فكانت بعض الشركات تتولى نقلهم الى المستعمرات وتشغيلهم فيها للعدد الذى يقضى بها القانون<sup>(٣)</sup> . وقد علل قانون صدر فى سنة ١٧١٧ اللجوء الى هذا الاجراء بأن « مستعمرات صاحب الجلالة ومزارعه فى أمريكا فى حاجة شديدة الى من يقوم بالخدمة فيها »<sup>(٤)</sup> .

وقد انتقل تطبيق هذا النظام من أمريكا الى أستراليا بعد نشوب الحرب فى المستعمرات الانجليزية بأمريكا واعلان استقلالها فى سنة ١٧٧٦<sup>(٥)</sup> كما التجأت اليه فى مستعمراتها كل من هولندا وأسبانيا وفرنسا<sup>(٦)</sup> .

وقد كانت هذه العقوبة فى النظام الانجليزى تستند بالقيام بالعمل الذى يكلف به المحكوم عليه طوال المدة المحكوم بها وذلك دون وضعه فى سجن

(١) G. Ives من ١٠٣ و ١٠٤ .

(٢) المرجع السابق - ص ١٠٥ .

(٣) المرجع السابق ص ١٠٧ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق ص ١٠٩ ومانهايم ص ٤٢ .

(٥) G. Ives ص ١٢٣ .

(٦) مانهايم ص ٤٢ و Barnes & Teetors المرجع السابق ص ٣٦١ وما بعدها .

أو مؤسسة مشابهة ولو أنه كانت تفرض في حالة الهرب عقوبات قاسية كالجلد والكي أو مد مدة الحكم بالعمل<sup>(١)</sup>. هذا فيما عدا ما كان يجرى في أستراليا من إيداع المحكوم عليهم الخطرين في سجن جزيرة نورفولك<sup>(٢)</sup> ، وبذلك كانت هذه العقوبة التي عرفت باسم Transportation في النظام الانجليزي عقوبة عمل أساسا ولم تكن في أصلها عقوبة سالبة للحرية .

وإذا كانت هذه الصفة واضحة في النظام الانجليزي فان العمل في المستعمرات كان على خلاف ذلك في النظام الفرنسي الذي وجد في وقت متأخر كثيرا والذي كان جوهره هو مجرد تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة Travaux forcés في المستعمرات وذلك بمقتضى القانون الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٨٥٤ بعد أن كانت تنفذ بالعمل في الموانئ ، وقد علل تعديل نظام تنفيذ الأشغال الشاقة على هذا النحو في رسالة من رئيس الجمهورية في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٥٠ تقول : « يبدو انه من الممكن جعل عقوبة الأشغال الشاقة أقوى فاعلية وأكثر تهديبا وأقل نفقة وأقرب الى الانسانية وذلك باستخدامها لمصلحة حركة الاستعمار الفرنسية » وفي هذه الرسالة مثل واضح لامتزاج الدافع الحقيقي لذلك الاجراء بالأفكار التي انتشرت عن الانسانية في التنفيذ العقابي ، والدعوات الجديدة الى الوصول عن طريق العقوبة الى تهذيب المحكوم عليه .

وكان المحكوم عليهم المنقولون الى المستعمرات يوزعون بين معسكرات يقيمون فيها مدة العقوبة المحكوم بها سواء كانت مؤبدة أو مؤقتة<sup>(٣)</sup>. ولما كانت عقوبة الأشغال الشاقة نفسها محل مناقشة من حيث طبيعتها في النظام الفرنسي<sup>(٤)</sup> فان طبيعة العمل في المستعمرات ترتبط ببحث عقوبة الأشغال الشاقة نفسها مما سنعود اليه فيما بعد .

---

(١) G. Ives ص ١٢٢ .

(٢) Pinatel, Jean Traité élémentaire de Science pénitentiaire et de défense sociale, P. 63.

(٣) يراجع في نظام الـ Transportation الفرنسي Pinatel المرجع السابق ص ٦٦

وما بعدها .

(٤) المرجع السابق ص ٥٩ .

### ٢٣- الثالث : العمل في مؤسسات عقابية :

ظهرت منذ القرن الرابع عشر صور من العمل العقابي في مؤسسات اتخذت أسماء مختلفة ، وكانت - الى جانب قيامها على أساس من العمل - تمثل تجارب أولية في نظام العقوبة السالبة للحرية وفي نظام السجون الذى لم يتبلور الا فى مرحلة متأخرة حول نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر .

ففى بيزا بإيطاليا أنشئ فى القرن الرابع عشر فى سجن مستكى *Stincho* عبر خاص لتشغيل المسجونين فيه<sup>(١)</sup>.

وفى انجلترا افتحت فى سنة ١٥٥٧ مؤسسة فى قصر سانت برايدويل (*St. Bride's Well*) كان يودع بها التسولون والمتعطلون ، وتلتها مؤسسات كثيرة مماثلة استعارت اسم المؤسسة الأولى فأطلق عليها اسم "*Bridewells*" وكانت هذه المؤسسات هى أول ما أنشئ مما عرف فيما بعد باسم دور التشغيل أو التقويم<sup>(٢)</sup> (*Workhouses, Houses of correction*)

وقبل نهاية القرن السادس عشر أنشئ فى أمستردام سجن للرجال المذكور فى سنة ١٥٩٥ وتبعه فى العام التالى سجن للإناث وما لبث أن أنشئ فى أنحاء هولندا كثير من أمثال هاتين المؤسستين اللتين نظم فيهما العمل على نطاق واسع وخاصة فى نسج الصوف والحرير ، وسميت تلك المؤسسات *Zucht-und spinnhauser*<sup>(٣)</sup> - ثم أدخلت فيها صناعات أخرى كان أهمها صقل الخشب المستورد من غابات البرازيل وقد اقتضت حماية هذه الصناعة بالسجون أن يقرر لها احتكار صقل الخشب فى جميع أنحاء هولندا . وقد كان إنشاء هذه الصناعات فى السجون الهولندية مثالا فريدا لتأثير الظروف الاقتصادية على النظم العقابية وعلى أوضاع العمل العقابي بوجه خاص اذ أن ظهور وانتشار هذا النظام فى هولندا قد حدث فى ابان فترة مجدها التجارى وغلبة مذهب التجارىين عر سياستها ويلاحظ فى هذا الشأن ان هذه المؤسسات قد أنشئت فى وقت مد

(١) Delogu, Science et Droit Pénitentiaire, I, 12

(٢) مانهايم ص ٤٩ و Barnes & Teeters ص ٢٨٢

(٣) Delogu المرجع السابق ص ١٣ - ١٥ .

لإنشاء شركة الهند الشرقية الهولندية وهى التى قام على أمكانها الاستعمار الهولندى فى شرق آسيا وخاصة فى اندونيسيا . وهذا رغم أن تاريخ إنشاء المؤسسات يقرن عادة بواقعة ذات صبغة انسانية عن تشريع قديم تعرض بسببه يافع فى السادسة عشرة من عمره للحكم عليه بالاعدام ورأى أهل الرأى إذا تلك الحالة أن يكون سبيل الخروج من هذا المأزق هو إنشاء دور يودع فيه الأحداث ليمارسوا أعمالا نافعة ذات نفع مادى وذات أثر تهنيدى فى نفس الوقت<sup>(١)</sup>.

وقد انتشرت فى ألمانيا فى خلال القرن التالى ( السابع عشر ) مؤسسات أنشئت على غرار المثال الهولندى وحملت نفس الاسم (Zuchthaus) وكان الغرض الانتاجى واضحا فيها جميعا .

أما فى إيطاليا فقد أنشئت فى خلال القرن نفسه فى فلورنسا مؤسسة للأطفال كانوا يقومون فيها بالعمل كل فى زنراته الخاصة التى يبقى فيها فى عزلة مستمرة ليلا ونهارا . وينسب النظام الخاص لهذه المؤسسة الى فيليبو فراشى Filippo Franci وقد أطلق عليها اسم الملجأ الخبرى Cusa pia<sup>(٢)</sup> di Rifugio وقد تطور هذا النظام فى مؤسسة أخرى أنشأها البابا كلمنت الحادى عشر فى روما سنة ١٧٠٥ الى نظام للعمل الجماعى فى صمت نهارا والعزل فى غرف انفرادية أثناء الليل . وقد كتب على واجهة هذه المؤسسة التى ألحقت بكنيسة سان ميكى St. Michele عبارة تفيد أنها أنشئت « للأطفال المضيعين لتقويمهم وتعليمهم حتى يحولهم ذلك من عبء على الدولة الى أعضاء نافعين فيها . ولعل البابا كلمنت اذ أراد بذلك أن يتجنب مساوئ السجن الذى كان يراه مدرسة للجريمة<sup>(٣)</sup> قد أفصح بالنظام الذى وضعه عن أن العمل فى تلك المؤسسة كان مقصودا للتربة وهو اتجاه جديد بصرف النظر عن مدى كفاية النظام الذى وضع فى المؤسسة لتحقيق هذا الهدف .

وفى أواخر القرن الثامن عشر كان نظام السجن الحديث قد بدأ يتبلور

(١) مانهايم ص ٤٩ و ٥٠ وديولوج ص ١٣ وكذلك فى شان إل Workhouses عامة  
Barnes & Tooters فى المرجع السابق ص ٣٨٤ ، وعن المؤسسات المشابهة فى اسبانيا  
M. Ansel راجع المرجع السابق ص ٤٣ و ٤٤ .

(٢) دياوجو ص ١١ و ١٢ .

(٣) ديولوج ص ١٦ .

في أوروبا وكان عنوان ذلك إنشاء سجن Ghent أو Gand في بلجيكا بمجهود الكونت فيلين Hippolyte Vilain عام ١٧٥٥ وكان نظامه متقدما من حيث ابداع المسجونين وتقسيمهم كما كان العمل فيه للإنتاج قبل كل شيء (وعنه أخذ فيما بعد نظام أوبرن في الولايات المتحدة<sup>(١)</sup>). وكان المسجونون يقومون بالعمل سوا أثناء النهار ويمضون الليل في عزلة بالغرف الانفرادية<sup>(٢)</sup>. وكانت مؤسسة جنت على هذا الوضع تمثل آخر مراحل التطور قبل ظهور نظم السجون الحديثة التي سنتناولها بالبحث في الباب الأول من هذه الرسالة .

#### ٢٤ - (هـ) صور العمل العقابي في العصر الحديث :

##### ٢٥ - (أولا) في تشريعات ما بعد الثورة الفرنسية :

إذا اعتبرنا بداية العصر الحديث هي الثورة الفرنسية وهي كذلك فعلا من الناحيتين السياسية والتشريعية فانها على وجه الخصوص قد تبلورت معها أو بتأثيرها عدة اتجاهات جنائية وعقابية نخص منها بالذكر مبدأ الشريعة في الجرائم والعقوبات ونظام العقوبة السالبة للحرية الذي كان القاعدة الأساسية التي اتخذتها الجمعية التأسيسية للثورة للنظام العقابي الذي أقامته<sup>(٣)</sup>.

ويمكن في الواقع اعتبار العقوبة السالبة للحرية محور النظام للعقابي الذي أخذت به تشريعات ما بعد الثورة في فرنسا ، فقد ألفت الجمعية التأسيسية استعمال وسائل التعذيب والعقوبات البدنية<sup>(٤)</sup>. وفيما عدا عقوبة الاعدام التي لها وضعها الخاص - نجد أن العقوبات الأصلية فيما بعد الثورة كانت تنحصر في :

- ١ - « عقوبة الحديد » - وهو الاسم الذي أطلق في تشريع سنة ١٧٩١ وفي تشريع سنة ١٧٩٥ على عقوبة الأشغال الشاقة التي اخذت اسمها هذا الأخير (travaux forcés). في تشريع سنة ١٨١٠ . وهي العقوبة التي حلت محل العمل في السفن . ورغم أن العمل الشاق كان عنصرا أساسيا

(١) سيرد تفصيل ذلك في الباب الأول .  
(٢) ديبلوجو ص ١٧ و L'Inatet ص XLIX Barnes & Tretter ص ٢٨٢ وما

يصحها .  
(٣) Mossé, Les prisons et les institutions d'éducation corrective, op. cit.

P. 100.

(٤) المرجع السابق - ص ٩٩ .

فيها الا أنها كانت تتضمن دائما سلب الحرية فكانت تنفذ على المحكوم عليهم  
فى اليمانات (bagnes maritimes) أو فى المؤسسات المعروفة باسم  
Maisons de force<sup>(١)</sup>.

٢ - عقوبتا السجن والحبس - وهما تكونان الصورة الأصلية للعقوبة السالبة  
للحرية . ويتبع سلب الحرية فيهما قيام المحكوم عليه بما يكلف به من  
عمل فى خلال مدة تنفيذ العقوبة .

٣ - عقوبة الغرامة - وقد أصبحت تعتبر من بدائل العقوبة السالبة للحرية بعد  
أن كانت الغرامة فى القانون الفرنسى القديم هى عقوبة القانون العام<sup>(٢)</sup>.  
ويلاحظ فضلا عن ذلك أنه فى بعض التشريعات التى أخذت من التشريع  
الفرنسى يكمل النظام القانونى لعقوبة الغرامة بنظام الاكراه البدنى ونظام  
تشغيل المحكوم عليهم بدلا من الاكراه البدنى حيث ينتهى أمر الغرامة  
الى تنفيذها عن طريق العمل مما سنعود الى بيانه فى البحث التالى .

### ٢٦ - (ثانيا) العمل فى النظم العقابية الاشتراكية :

إذا كانت العقوبة السالبة للحرية هى العقوبة الأساسية فى الوقت الحاضر<sup>(٣)</sup>  
سواء فى البلاد التى أخذت عن التشريع الفرنسى الحديث أو فى غيرها من البلاد  
التي تسودها النظم الديمقراطية التقليدية ويقوم العمل العقابى فى تلك البلاد  
جميعا مرتبطا أساسا بسلب الحرية - فانه على العكس من ذلك فى البلاد  
الاشتراكية ، يقوم النظام العقابى أساسا على فكرة العمل ويكون العمل العقابى  
مرتبطا أحيانا وغير مرتبط فى أحيان كثيرة بسلب الحرية . وعنوان هذه الأهمية  
التي للعمل فى النظام العقابى السوفيتى انه يوجد الى جانب قانون العقوبات فى  
كل من جمهوريات الاتحاد السوفيتى مجموعة يطلق عليها « قانون العمل  
التقويمى Code du travail correctionnel أو قانون الترية بالعمل Code  
rééducation par le travail تجمع القواعد الخاصة بالتنفيذ العقابى مما يقابل فى  
بعض البلاد الأخرى « القانون السجونى "Code pénitentiaire"<sup>(٤)</sup>

(١) ييناك - المرجع السابق - ص ٦٠ و ٦١ .

(٢) ييناك - المرجع السابق - ص ١٠٤ وما ينمما .

(٣) F.F.P.P., Méthodes Modernes de Traitement Pénitentiaire, p. XVII.

(٤) Huquency, Donnedieu de Vabres, et Auzel, Les Grands Systèmes

Pénitentiaires Actuels, p. 419.



والعمل فى النظام العقابى السوفيتى يعكس أهمية العمل فى النظام الاشتراكى عامة تلك الأهمية التى تجلت فى نص الدستور فى المادة ١٢ منه على أن من لا يعمل لا يأكل . فالعمل فى المجتمع الاشتراكى له وضعه الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والفلسفى الخاص ولذلك فإن العمل العقابى فى النظام السوفيتى يتميز بوضوح غرضين أساسيين فيه - غرض اقتصادى هو المشاركة مشاركة جديده فى الانتاج العام للدولة وغرض تربوى مضمونه اقرار المعانى السياسية والاجتماعية والفلسفية للعمل فى الحياة الاشتراكية - فى نفس المحكوم عليه . ومن هنا جاءت العبارة المتداولة « إعادة التربية عن طريق العمل المنتج » (1) (Re-education by productive work)

فمن الناحية الاقتصادية يتميز نظام العمل العقابى السوفيتى بأنه يراعى تنسيقه تنسيقاً كاملاً مع الخطة الاقتصادية العامة للدولة ، وينظر الى كل يوم وكل ساعة منه باعتبارها ضرورة اقتصادية . فيرسل جدول للعمل الى وحدته العمل العقابى ( سواء كانت فى مؤسسة أو فى مصنع ) للقيام به باعتباره جزءاً من الخطة التنفيذية لمشروعات السنوات الخمس ، وتشكل مجموعات من المحكوم عليهم للقيام باجزاء هذا الجدول وتنفذ المنافسة بين تلك المجموعات للمساعدة على زيادة الانتاج وذلك بمنع بعض الميزات كزيادة الأجر عن الانتاج الأفضل وتقصير مدة العقوبة المحكوم بها (2).

ومن الناحية التربوية - نجد أن قانون العمل التقويمى الروسى Le Code de travail de la R.S.F.S.R. أى لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية - ( وهو يعتبر نموذجاً لقوانين العمل التقويمى فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى ) يبدأ بالتنويه بالاهداف التى يقصد منه تحقيقها ومن بينها « تهذيب المحكوم عليهم وتوحيدهم حياة الكد والعمل - وذلك عن طريق العمل الجماعى المنتج الذى يلزمون به ، وما يلقى اليهم من تعليم عام ومهنى وكذلك بالتربية

(1) Lenka Von Koorber, Soviet Russia Fights Crime, p. 15 et seq.  
 L. She'nn, People's Courts in the U.S.S.R., p. 27, Les Grands Systèmes Pénitentiaires Actuels, op. cit., pp. 420, 421  
 Von Koorber (2) - المرجع السابق ص ١٦ - ١٨

السياسية<sup>(١)</sup> ولعل من أهم ما يحقق هذا التهذيب والتربية الاجتماعية والسياسية للمحكوم عليه شعوره بما يوضح له في كل وقت أن جزءا صغيرا من مشروع السنوات الخمس يعتمد على مدى الاتقان والتركيز فيما يؤديه من عمل وبذلك يؤدي النظام العقابي السوفيتي دوره في اعداد عمال مؤهلين للاحتاق بالمصانع بعد وفاء مدة العقوبة<sup>(٢)</sup>.

«والعمل التقويمي» في النظام السوفيتي كما سلفت الإشارة الى ذلك يكون مع سلب الحرية أو بدون سلب الحرية .

فالمعمل مع سلب الحرية يحكم به لمدة سنة فأكثر وتنفذ العقوبة المحكوم بها في مستعمرات العمل Colonies de travail اذا كانت مدة العقوبة لا تزيد على ثلاث سنوات ، أو في معسكرات العمل Camps de travail اذا كانت العقوبة تتجاوز تلك المدة<sup>(٣)</sup>.

أما العمل بدون سلب الحرية فيكون لمدة لا تزيد على سنة<sup>(٤)</sup> وهو يحل بذلك محل العقوبات السالبة للحرية لمدة قصيرة<sup>(٥)</sup> اذا ما قضى به كعقوبة أصلية كما أنه يكون وسيلة للوفاء بعقوبة الغرامة في حالة عدم القدرة على دفعها<sup>(٦)</sup>.

---

(١) Les Grands Systèmes Pénitentiaires - المرجع السابق ص ٤٢٠ ، ٤٢١ .

(٢) Von Koerber - المرجع السابق ص ١٦ .

(٣) Les Grands Systèmes Pénitentiaires - المرجع السابق ص ٤٢٤ ، ٤٢٥ .

(٤) Von Koerber - المرجع السابق ص ٤٢٢ ، Mannheim ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٥) Les Grands Systèmes Pénitentiaires - المرجع السابق ص ١٣٢ .

(٦) مانهايم ص ١٣٢ .

## المبحث الثاني

### فى صور العمل فى النظم العقابية المعاصرة

٢٧ - يمكن تقسيم صور العمل فى النظم العقابية المعاصرة الى ثلاثة أقسام :

- ١ - العمل كعقوبة مستقلة - وذلك كما فى نظام العمل بدون سلب الحرية فى النظام السوفيتى ، والنظم المشابهة .
- ٢ - العمل كبديل لعقوبة أخرى - سواء أكان بديلا للجس أو الاكراه البدنى ( كما فى النظام المصرى ) أم كان بديلا للفرامة ( كما فى النظام السوفيتى والألماني ) .
- ٣ - العمل المرتبط بعقوبة سالبة للحرية .

٢٨ - أولا : العمل كعقوبة مستقلة - نظام « العمل دون سلب الحرية » :  
وتكلم عن العمل هنا كعقوبة بالمعنى العام أى باعتباره جزاء جنائيا sanction pénale ذلك أن الصورة التى يقدمها لنا علم العقاب الحديث للعمل مستقلا عن غيره من الوسائل القهرية إنما هى فى النظام السوفيتى وما تبعه من النظم الاشتراكية<sup>(١)</sup>. والنظام العقابى السوفيتى يستند الى تعاليم فرى عن الخطورة الاجتماعية للمجرم والدفاع الاجتماعى<sup>(٢)</sup> ويرتب « تدابير للدفاع الاجتماعى » بدلا من العقوبات التقليدية<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع على حيلل للمادة ٢٤ من قانون العقوبات البلغارى الصادر فى سنة ١٩٥١ - على كتاب Les Codes Pénaux Européens المجلد الاول ص ٢٧٥ وما يبعدها .

Mannheim, Ibid, P. 113 (٢)

(٣) ويقول Fridloff فى كتاب Les grands Systèmes Pénitentiaires Actuels « ان الامر لا يتعلق حتى باعتبار تلك التدابير جزاءات ("sanctions") » وهذا صحيح اذا أخذنا لفظ جزاء بالمعنى الذى أخذت به مدرسة الصياغة القانونية Technico-juridique ولكنه يمكن اعتبارها جزاء بمعنى رد الفعل الذى يصدر من سلطات الدولة بمناسبة الفعل الجرمى وهو المعنى الذى استعمله Sellin فى تعليقه على مشروع قانون العقوبات السويدى الجديدسمى « باللائون الوقائى » - راجع : Th. Sellin, The protective Code, A Swedish Proposal: ص ٩٠

## ٢٩ - الطبيعة القانونية والعقابية لنظام العمل بدون سلب الحرية :

تستند الطبيعة الخاصة للعمل فى هذا النظام الى الأسس العامة المتعلقة بطبيعة التدابير الجنائية فى النظام السوفيتى حيث تعتبر جميعها من قبيل تدابير الدفاع الاجتماعى . ونظرا لأن فكرة الدفاع الاجتماعى عند فرى الذى تأثر به التشريع الجنائى السوفيتى كانت تمثل مجرد الغرض الذى تهدف اليه العقوبة<sup>(١)</sup> لذلك فان تدابير الدفاع الاجتماعى توجه ضد المجرم لصالح المجتمع أو بالأحرى لصالح الطبقة العاملة التى هى صاحبة المصلحة المربعية الأولى فى المجتمع السوفيتى<sup>(٢)</sup> ولذلك يصدر قانون العمل فى جمهوريات الاتحاد ببيان أغراضه التى تنحصر فى اثنتين :

١ - جعل المحكوم عليهم اذا اقتضت الضرورة فى ظروف تحول بينهم وبين اتيان أعمال ضارة بالبناء الاشتراكى .

٢ - تهذيبهم وتوعيمهم على حياة الكد والعمل وذلك عن طريق العمل الجماعى المنتج الذى يلزمون به ، وما يلقى اليهم من تعليم عام وتعليم مهنى ، وكذلك بالترية السياسية<sup>(٣)</sup> .

ويظهر من ذلك أن العمل تدبر مسخر لصالح المجتمع الاشتراكى يتضمن عنصرا من القهر ولا مانع من أن يتضمن نوعا من الايلاام وأن العنصر التربوى فيه موجه لصالح المجتمع .

وعلى ذلك فانه يمكن القول بأن نظام العمل دون سلب الحرية يضع المحكوم عليه فى مركز لائحى منظم لصالح المجتمع أساسا بفرض ابعاد المحكوم عليه عن الجريمة ، ويتوصل الى ذلك باعادة تربيتـه عن طريق العمل الذى يتميز بصفتين :

١ - صفة الالزام : فقيام المحكوم عليه بالعمل الزامى وهذا ما يميزه عن العامل العادى وان تساويا فى التمتع بحرئتهما . وينصب هذا الالزام على أداء

(١) مارك آسـل - المرجع السابق ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) Von Koerber المرجع السابق ص ٨ ، ١٤ ، وكذلك Los Grands Systèmes Pénitentiaires Actuels  
المرجع السابق - ص ٤١٩ ، ٤٢٠ .  
(٣) المرجع الاخير ص ٤٢٠ ، ٤٢١ .

العمل الموكول اليه بالوحدة الصناعية أو الزراعية التي يلحق بهما<sup>(١)</sup> والخضوع بدقة للنظام الموضوع فيها . والتعرض في حالة المخالفة أو التفسير لعقوبات تأديبية قد تصل الى الحبس لمدة عشرة أيام أو تكليفه بالقيام بأعمال شاقة .

٢ - قدر من الايام : يتمثل في مظاهر ثلاثة :

الأول - نقص الأجر الذي يتقاضاه عن أجر العامل العادى بنسبة معينة .  
سنعود لبيانها فيما بعد .

الثاني - حرمانه من الأجازات .

الثالث - خضوعه لرقابة الهيئات المحلية للإدارة العقابية<sup>(٢)</sup> .

٣٠ - صور العمل بدون سلب الحرية وشروطها<sup>(٣)</sup>

تنوع أقسام العمل بدون سلب الحرية في النظام السوفيتى فيوجد منها<sup>(٤)</sup> ثلاثة :

١ - العمل في مقر العمل العادى للمحكوم عليه :

يطبق هذا النوع من العمل على من يكون لهم عمل معتاد في مصنع أو مؤسسة تجارية أو في مزرعة تعاونية أو جماعية Kolkhoj, Sovkhoz ويشترط ألا تزيد مدة الحكم على ٦ شهور ويستمر المحكوم عليه في أداء عمله العادى . على أن يكون ملزما بالاستمرار فيه مدة الحكم دون الحصول على اجازات ومع خصم نسبة من أجره تحددها المحكمة ولا تزيد على ٢٥٪ من الأجر الأصلي .

٢ - العمل في غير المحل الاصلى للمحكوم عليه :

يطبق على من لا يكون لهم عمل منتظم وكذلك على من ترى المحكمة ابعادهم عن عملهم الاصلى في فترة العقوبة .

(١) المرجع السابق ص ٤٢٣ ، ٤٢٤ .

(٢) المرجع السابق - ص ٤٢٢ وما بعدها .

ويقوم المحكوم عليهم بهذه العقوبة بالعمل<sup>(١)</sup> في مستعمرات العمل ويقدم لهم فيها المأوى والملبس ، ويطعون أجرا مماثلا لما يتقاضاه المحبوسون في تلك المستعمرات . ولكنهم يحرمون من الاجازات ومن القيد في قوائم الضمان الاجتماعى . وعليهم التقيد بالنظم الداخلية للمستعمرة وذلك دون القيود الخاصة بأوقات الفراغ أو الراحة أو العطلات وكذلك يفقون من القيود الخاصة بالزيارات والمراسلات فاذا رأت القاضى أن ينفذ العمل فى مشروع غير عقابى فان المحكوم عليه يتمتع بحرية أوسع بالنظر الى الفرق فى النظم الداخلى للمستعمرة ونظام مثل ذلك المشروع .

### ٣ - النفى مع العمل التقريبي :

ويطبق هذا النظام عادة على أعداء الطبقة الساملة ، وتحدد السلطات الادارية محل العمل فى هذه الحالة وعادة يكون ذلك فى مستعمرات العمل . الكائنة بالجهاى النائية من الاتحاد السوفيتى - وهذا هو كل ما يميز هذا النوع من العقوبة عن النوع السابق وبذلك فان النفى لا يزيد عنصرا عقوبيا جديدا الى هذا النوع من العمل وانما هو جزء من القيود التى تمارس الرقابة عليها . الادارة العقابية مما اعتبرناه المظهر الثالث للايلاام المصاحب لهذا النوع من التدابير<sup>(٢)</sup> . والنفى يعتبر قيدا على الحرية لا سلبا لها ، ومن ثم لا يعتبر هذا النوع من العمل مرتبطا بقوة سالبة للحرية .

### ٣١ - ثانيا : العمل البديل :

وأرى اطلاق هذا التعبير عليه لأنه يؤدى كوسيلة للوفاء بعقوبة أو تدبير عقابى آخر وكبديل عنها .

وهو يكون بديلا للفرامة كما فى النظام السوفيتى والألماني ، أو بديلا عن عقوبة سالبة للحرية كما فى استبدال الشغل بالحبس البسيط فى التشريع المصرى ، أو بديلا عن الاكراه البدنى فى حالة اللجوء اليه فى تنفيذ عقوبة الفرامة كما فى التشريع المصرى كذلك .

(١) المرجع السابق - ص ٤٢٣ .

(٢) راجع ما تقدم - ص ٢٧ .

ونستعرض هذه الصور الثلاث فيما يلي ثم نتعرض لاستخلاص خصائصها المشتركة .

### ٣٣ - صور العمل الجبريل :

#### ٣٣ - ( أ ) العمل بدلا من الغرامة :

تنص المادة ٤٢ من قانون العقوبات الروسي Code pénal de la R.S.F.S.R. على صورة من هذا النوع من العمل العقابي اذ تقرر في فقرتها الثالثة :  
« للمحكمة عند تحديد مبلغ الغرامة أن تقرر انه في حالة عدم دفعها يستبدل بها العمل القهري دون سلب الحرية بمعدل شهر من العمل مقابل مائة روبل من الغرامة ولا يجوز ابدال الغرامة بسلب الحرية أو العكس<sup>(١)</sup> . وتنص المادة ٢٨ من قانون العقوبات الألماني على صورة أخرى من هذا العمل اذ تقرر في فقرتها الأولى<sup>(٢)</sup> أنه « للسلطة القائمة على التنفيذ أن تسمح للمحكوم عليه بأن يرى ذمته من الغرامة التي لا يقدر على دفعها وذلك بالقيام بعمل حر<sup>(٣)</sup> (par un travail libre) » .

ويعتبر هذا النظام حلا موفقا لمشكلة تنفيذ الأحكام الصادرة بالغرامة دون الالتجاء الى التهديد بالسجن<sup>(٤)</sup> - مما يجرى عليه معظم التشريعات ، فإن ايداع من لا يستطيع دفع الغرامة في السجن يخلق نوعا من عدم المساواة أمام القانون اذ يستطيع ذو الميسرة أن يدفع ما يحكم به عليه من الغرامة نقدا في حين لا يستطيع ذلك الفقير فيودع السجن . كما أنه من الناحية العقابية كثيرا ما يكون الذين يعجزون عن دفع الغرامة هم ممن لا يعتبر دخولهم السجن الا ضررا لهم ولا يصلح في شأنهم من ناحية أخرى نظام لعقوبة مقيدة للحرية - كالاختبار القضائي أو لا تستدعي حالتهم مثل تلك العقوبة<sup>(٥)</sup> .

ولم تلق فكرة ابدال العمل بالغرامة نجاحا من الناحية العملية في معظم

(١) Les codes de la Russie Soviétique, IV : Code Pénal de la R.S.F.S.R.

(٢) راجع قانون العقوبات الألماني طبقا للتعديل الصادر في سنة ١٩٥٣ في Les Codes

l'Annuaire Européens المجلد الاول ص ٥ وما بعدها .

(٣) مانهايم - المرجع السابق .

(٤) مانهايم - المرجع السابق - ص ١٣٠ .

البلدان<sup>(١)</sup>. ومن التجارب الهامة في هذا الميدان التعديل الذي أدخل على قانون العقوبات الألماني في أعقاب الحرب العالمية الأولى بإضافة المادة ٢٨ ب التي تسمح بالوفاء بالغرامة المحكوم بها بالعمل اختياريا للمحكوم عليه<sup>(٢)</sup> وفي القانون المصري قد ينتهي مآل الحكم بالغرامة الى تنفيذه بالعمل الا أن هذا يحدث عن طريق غير مباشر هو العمل البديل من الاكراه البدني وهو ما سنتعرض له في حينه .

أما النظام السوفيتي<sup>(٣)</sup> في ابدال العمل بالغرامة فيتميز بما يأتي :

١- أن العمل بديل للغرامة مباشرة ، ويقصد منه استيفاؤها فعلا وذلك بقيام المحكوم عليه بالعمل المنتج لحساب الدولة في المصانع والمسكرات أو مستعمرات العمل التي ينفذ فيها العمل دون سلب الحرية الذي يحكم به كعقوبة أصلية<sup>(٤)</sup>.

٢- انه بديل قضائي يرد في الحكم كعقوبة بديلة - وليس مجرد طريق اختياري للتنفيذ يلجأ اليه المحكوم عليه هربا من تهديد قائم بإيداعه السجن ( أي من الاكراه البدني ) .

٣- انه غير محدود بحد أقصى غير استيفاء الغرامة طبقا للأساس الحسابي التحكيمي المنصوص عليه في القانون .

٤- على أن هذا الطريق اختياري للقاضي فاذا لم ينص عليه تعذر اجبار المحكوم عليه على تنفيذ الغرامة اذ ليس الحبس بديلا مرفقا به للغرامة كما ينصح عجز المادة .

٥- انه بذلك يعتبر تشديدا عن الحالة العادية التي لا يحكم به فيها مع عقوبة الغرامة .

وأما النظام الألماني فيتميز - طبقا لما هو واضح في نص المادة ٢٨ بأنه بديل

---

(١) Grunhut المرجع السابق - ص ٢ - وأيضا Dondieu de Vabre, Traité  
Elémentaire de Droit Criminel, P. 307, No. 658.

(٢) Mannheim المرجع السابق ص ١٣٠ وما بعدها . راجع أيضا Los Codes  
Pénaux Européens ص ٥ وما بعدها .

(٣) وبما أن النظام السوفيتي النظام المنصوص عليه في المادة ٢٧/٢ من قانون العقوبات  
البلغاري - المرجع السابق فيما عدا أن العمل البديل من الغرامة في النظام البلغاري لا يزيد على  
سنة ، وراجع نظاما شبيها كذلك في المادة ٩٦/٤ من القانون الجنائي بإرنلاند - Los Codes  
Pénaux Européens المجلد الأول ص ٤٠٩ .

(٤) مانهايم المرجع السابق - ص ١٣٢ . وراجع ما تقدم من ٢٨ .



تنفيذى اختيارى للسلطة القائمة على التنفيذ فى الحدود التى تقرر فى التنظيم الخاص الذى نصت الفقرة الثانية من تلك المادة على أن تضعه السلطات التنفيذية الاتحادية أو المحلية .

### ٣٤ - (ب) العمل بدلا من الحبس :

أخذ التشريع المصرى بهذا النظام فى المادة ١٨/٢ من قانون العقوبات التى تنص على انه « لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن طبقا لما تقرر من القيود يقانون تحقيق الجنائيات<sup>(١)</sup> الا اذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار<sup>(٢)</sup> .

(١) وقد حل قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ محل قانون تحقيق الجنائيات اعتبارا من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ وأصبح المقصود بمادة ١٨ عقوبات فى هذا المجال المواد ٥٢٠ الى ٥٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية الواردة فى شأن من يختارون العمل بدلا من الاكراه البدنى من بين المحكوم عليهم بالفرامة . هذا وتنص المادة ٥٢١ من قانون الاجراءات الجنائية على أن يكون هذا العمل بغير مقابل ، وأن يكون أداؤه فى ست ساعات - وهى مدة تقل عن مدة العمل اليومى العادية مما يسمح للمحكوم عليه بالتبليغ بعمل آخر يتكسب منه فى فترة التنفيذ .

(٢) أضيفت هذه الفقرة الى المادة ١٨ فى قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٩٠٤ - بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢ وقد ورد فى مذكرته الإيضاحية :

« ان الحبس لمدة قصيرة يكون غالبا فى الجرائم القليلة الاعمية ويظهر أن التنفيذ بتشغيل مرتكبى هذه الجرائم يكون أحسن تأثيرا فى اصلاح شأنهم من تنفيذ عقوبة الحبس فعلا عليهم لما ينشأ عن الحبس فى بلد كمصر على الأخص من ضرر البطالة فضلا عن خطر الاختلاط بسبب عدم تصميم طريقة حبس الافراد من جهة وكلة السجون المركزية من جهة أخرى وهو ما يدعو لوضع المحكوم عليهم بهذه المدد القصيرة فى السجون الموسمية فيحتكون غالبا بالمحكوم عليهم بعقوبات شديدة »

« لذلك يعتقد الحكومة أن التشغيل خارج السجن قد يفيد والحالة هذه فى ترويض حالة هذه الفئة أكثر من الحبس وتقتصر أن يجعل للمحكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تزيد عن الثلاثة شهور الخيار بين التشغيل خارج السجن بالقيود المنصوص عليها فى قانون تطبيق الجنائيات وبين حبسه فى سجن مركزى إذا فضل عدم التشغيل خارجا »

« وقد تم هذا التعديل بزيادة فقرة على المادة ١٨ من قانون العقوبات ولكى لا يحكم القاضى بعقوبة لاكثر من ثلاثة شهور عندما يرى ضرورة للحكم بالحبس قد أجاز له التعديل أن ينص فى الحكم على حرمان المحكوم عليه من حق الخيار »

« فضلا عما قد يكون لهذا التعديل من الأثر العظيم من الوجهة الاجتماعية فإنه يتركب عليه اجتذاب المصاريف الباهظة التى يستلزمها توسيع السجون التى أصبحت بحالتها الحاضرة غير وافية للمراد »

كما ورد فى التعليق على هذا التعديل فى تقرير المستشار القضائى عن سنة ١٩١٢ ما يلى :

« وفى هذا الإصلاح تجربة جديدة مهمة للخلافة من حيث تأثير العقاب فقد لوحظ فى جميع البلاد ولا سيما فى مصر ان عقوبة الحبس لمدة قصيرة ضعيفة الأثر فى نفس المحكوم عليه وقد يكون التشغيل خارج السجن أفضل فى بلد لا يأبه كثيرا بالحبس مع أن البصرة هى صلة وصله فمن المبدأ قطعا معرفة ما اذا كان التشغيل أفضل من التأثير وأدعى الى اصلاح المحكوم عليه من سجن يتناهب بالفساد فيه سوء المشر والبطالة »

ويعتبر هذا النص حلا مباشرا لمشكلة العقوبات القصيرة المدة . ويتساوى العمل بهذه الصفة - في وضعه العقابي - مع الغرامة ومع البدائل الأخرى للعقوبة السالبة للحرية <sup>(١)</sup> - على انه يتميز في التشريع المصري <sup>(٢)</sup> بالمميزات الآتية :-

- ١ - انه طريقة للتنفيذ وليس عقوبة مستقلة أو عقوبة بديلة يحكم بها القاضي ، وانما هو رخصة اختيارية للمحكوم عليه له أن يستفيد بها عند التنفيذ .
  - ٢ - انه منصوب عليه في القانون ودور القاضي في تقريره دور سلبي لا يلزم تدخله لحلق حق المحكوم عليه فيه وانما قد يتدخل لحرمانه منه .
  - ٣ - انه يعتبر بذلك تيسيرا على المحكوم عليه اذ هو بديل لوضع أشد وهو الحبس .
  - ٤ - انه بمسائل مدة الحبس المحكوم بها يوما بيوم - وذلك في حدود المدة المحكوم بها الجائز ابدالها - وهو بذلك لا يتجاوز ثلاثة شهور <sup>(٣)</sup>.
- ٣٥ - (ج) العمل بدلا من الاكراه البدني :

أشرنا فيما سبق الى أن هذه الصورة انما هي ابدال للعمل بالغرامة المحكوم بها عن طريق غير مباشر يكون فيه العمل بديلا لبديل للغرامة - هذا البديل هو

(١) راجع بدائل العقوبة السالبة للحرية Pinatel, Traité élémentaire de Science pénitentiaire, P. 108. وكذلك محمد عبد الله - مسائل علم المقاب ص ٧٩ وما بعدها .  
(٢) ويلاحظ أن التشريع المصري يكاد ينفرد بهذا النظام ويعتبر بدعا فيه ! فلم نجد شيئا له في التشريعات الأخرى اللهم الا نظاما نص عليه في الامر (Ordonnance) الفرنسي الصادر في ١٩/١٢/١٨٨٩ بشأن تنفيذ العقوبات حيث أضيف اليه بالقانون الصادر في ٣٦ أبريل سنة ١٩٤٦ البند ١ (١) بالباب الرابع منه وينص على أنه « يمكن تنفيذ الحبس الذي لا تزيد مدته على ستة طبقا لنظام مستعمرات العمل العامة » راجع نص المادة في Les Codes Pénaux Européens المجلد الثاني ص ٦١٠ - ومع ذلك فلم يفرق شاسع بين تنفيذ الحبس في هذه المستعمرات في النظام الدنمركي ، وبين نظام الصل البديل من الحبس في التشريع المصري حيث يكون المحكوم عليه في غير الاوقات التي يقوم فيها بالعمل كامل الحرية في حياته واقلته .

(٣) وقد راعى المشرع بتحديد هذه المدة في المادة ٢/١٨ عقوبات - التنسيق بين هذا النظام وبين نظام التشغيل بدلا من الاكراه البدني المنصوص عليه في قانون الإجراءات الجنائية والذي تعرض له فيما يلى .

الحبس الذي يقصد منه اكراه المحكوم عليه على الوفاء بالغرامة المحكوم بها اذا لم يكن له مال ظاهر يمكن التنفيذ عليه<sup>(١)</sup>.

والاكراه البدنى له صفتان بالنسبة للغرامة التى يتخذ فى شأنها - فهو بديل لها كعقوبة واكراه على تنفيذها<sup>(٢)</sup>. فهو يرى منها بمقدار ما ينفذ منه طبقا للحساب المقرر فى القانون ، وهو فى نفس الوقت لا يرى الا ابراء حكما اذا لا تنفيذ منه الحكومة<sup>(٣)</sup> وانما هو فى حقيقته نوع من الايلاء يقصد منه التهديد<sup>(٤)</sup> اذا هو يكون بالحبس ( الحبس البسيط ، طبقا لما هو منصوص عليه فى المادة ٥١١ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى ).

والتشريع المصرى يسمح بالعمل بدلا من الاكراه البدنى<sup>(٥)</sup> فيحل العمل محله ويأخذ صفته ويحدث آثاره ، ويتميز بذلك بما يأتى :

١ - انه يعتبر بديلا للحبس ولذلك فهو تيسير على المتهم ، وان كان فى حقيقته تنفيذا للحكم الصادر بالغرامة<sup>(٦)</sup>.

٢ - انه اختياري للمحكوم عليه عند التنفيذ وقبل صدور الامر بالاكراه البدنى فعلا . ( المادة ٥٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية ) .

٣ - انه كوسيلة للتنفيذ - لا يحتاج الى صدور أمر به من القاضي . كما لا يملك القاضي أن يحرم المحكوم عليه منه .

٤ - انه لا يجوز الا فى الحدود التى كان لينفذ فيها بالاكراه البدنى حيث نصت المادة ٥٢١ اجراءات على أن يكون التشغيل « فترة من الزمن مساوية لمدة الاكراه التى كان يجب التنفيذ عليه بها » . وهى لا تتجاوز سبعة أيام

(١) محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات ( القسم العام ) ص ٥٤٩ .

(٢) Pinatol, P. 38.

(٣) محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٥٥٢ .

(٤) Manneheim P. 130.

(٥) غراجع المواد ٥٢٠ - ٥٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية. فى شأن أحكام التشغيل بدلا من الاكراه البدنى وتقول المادة ٥٢٠ « للمحكوم عليه أن يطلب فى أى وقت من النيابة العامة قبل صدور الامر بالاكراه البدنى ابداله بعمل يدوى أو صناعى يقوم به » .  
(٦) ويمتاز على الاكراه البدنى فى أنه يضيف الى جانب الحكومة اللبنة الاقتصادية لسل المحكوم عليه بدلا من القيمة المالية للغرامة - على عكس الاكراه البدنى الذى يحصل الحكومة بفلات حبس من ينفذ عليه بهذا الطريق .

فى المخالفات وثلاثة أشهر فى الجناح والجنايات طبقا للتفصيل الوارد بالمادة ٥١١ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فهو لا يعتبر وسيلة كاملة للتففيذ وانما يؤتى أثره فى الإبراء من الالتزام بالغرامة فى الحدود الجائز فيها التنفيذ به - بمثل ما يؤخذ به فى شأن الإكراه البدنى طبقا للمادة ٥١٨ من قانون الاجراءات الجنائية<sup>(١)</sup>.

### ٣٦ - الخصائص العامة لصور العمل البديل :

يعتبر العمل البديل فى صورته المختلفة وسيلة ممتازة من الناحية النظرية لتفادى العقوبات السالبة للحرية لمدة قصيرة<sup>(٢)</sup> فهو قد يكون بديلا مباشرا لها - كما فى النظام المصرى ، وقد يكون بديلا للغرامة وهى تعتبر بدورها بديلا من بدائل العقوبة السالبة للحرية<sup>(٣)</sup>.

وميزته فى ذلك انه يبعد بين المحكوم عليه وبين الاندماج فى وسط السجن الذى قد يكون مدعاة لفساد حاله . كما أن هذا النظام يبقى المحكوم عليه على صلته بحياته العادية بل ان المفروض أن يترك له فائضا من وقت<sup>(٤)</sup> أو أجر<sup>(٥)</sup> - يستطيع أن يستقله فى مصلحته الشخصية .

على انه تقوم فى سبيل الأخذ بهذا النظام فى أى من صورته صعوبات عملية تتعلق بترتيب الأعمال اللازمة وذلك بالنظر الى قصر المدة التى يمضيها المحكوم عليه فى القيام بها ، وعدم توافر امكانيات الضبط (discipline) المسيرة فى السجنون ، وقلة عدد من تنفذ الأحكام الصادرة عليهم بهذه الطريقة مما يعوق ترتيب أعمال لها قيمة ذاتية .

على أنه يساعد على حل هذه الصعوبات النظر الى هذا النوع من العمل

(١) راجع مع ذلك فى شأن الخلاف حول أثر الإكراه البدنى فى الإبراء من الغرامة فى ظل قانون تحقيق الجنائيات الملقى - السيد مصطفى السيد ، ص ٦٤٧ وما بعدها .

(٢) مانهام - المرجع السابق - ص ١٣٠ - ١٣٣ .

(٣) بيناتل - المرجع السابق - ص ١٠٨ .

(٤) تنص المادة ٢/٥٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى على أن يراعى فى العمل الذى يخرض عليه يوصيا أن يكون قادرا على اتساعه فى ظرف ست ساعات ( فقط ) بحسب حالة بنيتته .  
(٥) يطبق على العمل البديل فى النظام السوفييتى نظام العمل دون سلب الحرية الذى سبق إيضاحه فيما تقدم - راجع ص ٣٠ ، وأيضا ص ٢٥ وما بعدها .

باعتباره حلا شاملا لمشكلة العقوبات القصيرة المدة وبديلا كاملا لها بحيث يمنع توقيعها تحت حد أدنى ( ثلاثة شهور أو ستة أو سنة مثلا ) كما فى التشريع السوفيتى<sup>(١)</sup> ولا يسمح بعقوبة أخف من هذا الحد الا أن تكون عملا أو غرامة . يمكن أن يبدل بها عمل . وبهذا يمكن أن يتوافر عدد كبير من المحكوم عليهم بهذا النوع من العمل يستحق ترتيبا واسع النطاق منظما تنظيما يمتاز بالكفاءة والمرونة بحيث يواجه ظروف التغير المستمر للأيدى العاملة . ولعل الأشغال العامة هى خير ما يحتمل مثل هذه الظروف وتستطيع أن تفيد من تنظيم مثل هذا النوع من العمل .

ويلاحظ فى النهاية أن الجزء على هذا النوع من العمل انما هو فى متناه . وفى جميع صوره الحبس . وذلك سواء كان بديلا للحبس البسيط أو للاكراه البدنى باعتباره حبسا بسيطا وذلك طبقا للمادة ٥٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، أو كان بديلا للغرامة كما فى النظام السوفيتى . ورغم ما يوحى به عجز المادة ٤٢/٣ السائف ذكرها الذى يمنع ابدال الغرامة بسلب الحرية أو العكس . ذلك أن الجزء على مخالفة نظام العمل دون سلب الحرية هو عقوبات تأديبية قد تصل الى الحبس لمدة عشرة أيام كما سبق بيانه . هذا وان لم يكن الحبس فى هذه الصورة الا تأديبا وليس عودة بالغرامة الى أصلها وهو الحبس كمعقوبة . خلافا لما عليه الحال فى القانون المصرى .

### ٣٧ - ثالثا : العمل المرتبط بعقوبة سالبة للحرية :

وهذا هو النوع السائد فى النظم العقابية الحديثة ، وتجد منه صورتين أساسيتين :

- ١ - العمل الذى هو تابع للحكم بعقوبة سالبة للحرية سواء كانت تحمل أساسا معنى الاجبار على العمل أو لا تحمل هذا المعنى ( أشغال شاقة . سجن . حبس ) .

٢ - العمل المرتبط بسلب الحرية دون أن يكون تابعا له - ويظهر استقلاله.  
العمل عن سلب الحرية على هذا النحو في نظام العمل التقويمي مع سلب الحرية المعروف في النظام السوفيتي<sup>(١)</sup> ، وفي هذه الصورة يكون العمل في استقلاله عن سلب الحرية مماثلا في طبيعته وأحكامه للعمل دون سلب الحرية<sup>(٢)</sup> ، وانما يكون سلب الحرية عنصرا مضافا اليه ولا يتتقص من مركز المحكوم عليه في شأن عمله ويكون له حق رفع الدعوى على الادارة للمطالبة بأجر هذا العمل<sup>(٣)</sup>.

ولما كان العمل في ذاته محلا للمقوبة في هذه الصورة فان الانتقاص من الأجر بالنسبة المحددة في القانون انما هو من عناصر الايلام المقصودة ويشتبر اقطاعا من ثروة المحكوم عليه مما يماثل نظام الغرامة .

وأما عن الصورة الاولى وهي العمل التابع للمقوبة السالبة للحرية فهذه هي الصورة السائدة في التشريعات في غير المعسكر الاشتراكي وهي مستناوله بالبحث في الابواب التالية من هذه الرسالة .

---

(١) راجع Grands Systèmes Pénitentiaires Actuels المجلد الاول دس ١٢٤ .

(٢) راجع ما تقدم من ص ٢٨ .

(٣) تقرير مكتب العمل الدولي عن العمل في السجون Le travail pénitentiaire

في مجلة العمل الدولية Revue Internationale de Travail ١٩٣٤ ص ٥٣٥ .

## المبحث الثالث

### العمل العقابي والعمل الجبرى

٣٨ - يشترك العمل فى صورته المعروفة فى النظم العقابية ، مع نوع آخر من العمل هو العمل الجبرى (Forced Labour → Travail forcé) فى أن كلا منهما يؤدى دون أن يكون للقائم به اختيار فى أدائه<sup>(١)</sup>.

وقد عرفت العمل الجبرى الاتفاقية الدولية المبرمة فى شأنه فى سنة ١٩٣٠ فى المادة الثانية منها بأنه « كل عمل أو خدمة تقتضى من أى شخص تحت التهديد بتوقيع جزاء ولا يكون ذلك الشخص قد تقدم لها بإرادته » (فقرة أولى من المادة<sup>(٢)</sup>).

ولما كان هذا التعريف يشمل دون شك العمل الذى يعتبر عقوبة أو عنصرا فى عقوبة ، ولم يكن المقصود من الاتفاقية منع العمل كعنصر عقابى فى النظم القانونية للعقوبات ، فقد نصت الفقرة الثانية من هذه الاتفاقية على أنه « مع ذلك - ولما يتعلق بأغراض هذه الاتفاقية - لا يشمل تمييز العمل الجبرى :

« (ج) أى عمل أو خدمة تقتضى من أى شخص بناء على أدايته فى محكمة قانونية وبشرط أن يقوم بهذا العمل أو تلك الخدمة تحت إشراف وتوجيه من سلطة عامة وألا يؤجر هذا الشخص الى شخص خاص أو شركة أو جمعية أو يوضع تحت تصرف هذه الجهات . . . » .

وقد أثارت صياغة هذا الاستثناء مشكلة ترجع الى أن وضع هذه الاتفاقية فى سنة ١٩٣٠ كان بمناسبة إثارة موضوع العمل الجبرى لأول مرة فى نطاق

---

(١) ويشترك الخلط بين هذين النوعين من العمل أحيانا بسبب الاختلاف فى ترجمة الاصطلاحات نظرا لاشتراك النوعين فى صفة الإلزام وعدم الاختيار . ومن ذلك ما ترجمت اليه العبارة الروسية للمادة ٤٢ من قانون العقوبات لروسيا السوفيتية فى كتاب مجموعات قوانين روسيا السوفيتية (Les Codes de la Russie Soviétique) - المجلد السابق ، إذ استعمل فى النص الفرنسى تمييز "Travail forcé" للدلالة على مجرد أن العمل الزامى - دون أن يكون جبريا أو سخرة .

(٢) راجع فى شأن هذه الاتفاقية مجموعة اتفاقيات العمل الدولية ص ١٦٩ وما بعدها .

نشاط عصبة الأمم ومنظمة العمل الدولية في معرض بحث تجساسة الرقيق. واستغلال الأهالي الوطنيين بالمستعمرات والمناطق الموضوعة تحت الانتداب وفي الأقاليم المتأخرة التطور عامة ، فتم إبرام هذه الاتفاقية في مؤتمر العمل الدولي سنة ١٩٣٠ د في ضوء الحالة في المستعمرات والبلدان المماثلة حيث كانت اساعة استخدام عمل المسجونين تنشأ أساسا من عدم اتباع أية اجراءات قضائية أو من فقدان الكامل للإشراف والتوجيه<sup>(١)</sup>.

فلما ظهر اتجاه في هيئة الأمم المتحدة بالاشتراك مع مكتب العمل الدولي. في السنوات الأخيرة الى الاهتمام بصور جديدة من العمل الجبرى الذى يستخدم في الضغط السياسى على الأفكار المعارضة للمبادئ التى تعتنقها بعض الدول ، أو يستخدم في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وتركز اهتمام المكتب على هذا المعنى الجديد - ظهر ازاء هذا الاتجاه لمكتب العمل الدولي أن نص الفقرة ٢ ج من المادة الثانية من الاتفاقية كان شديد الاطلاق في تحديد معنى العمل العبايى بحيث يتعارض مع اتجاهات حديثة يقرها المكتب في شأن تشغيل المحبوسين احتياطيا وتشغيل المسجونين في أعمال متصلة بمصالح خاصة ، وأن هذا النص بالصيغة الوارد بها في اتفاقية سنة ١٩٣٠ يجعل هذه الاتجاهات داخلية في معنى العمل الجبرى رغم ما لها من فوائد عملية وممنوية . واقترح المكتب لذلك في تقرير هيئة الأمم عن العمل في السجون المقدم الى مؤتمر جنيف لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في سنة ١٩٥٥<sup>(٢)</sup> - التوصية بتعديل ذلك النص بما يتفق مع الاتجاهات الحديثة في هاتين المسألتين . وقد صدر قرار مؤتمر جنيف<sup>(٣)</sup> في هذا الشأن مقتصر على التوصية بتعديل النص بما يسمح بتشغيل السجناء خارج السجن دون التعرض لحالة المحبوسين احتياطيا . على أن هذه التوصية المحدودة قد صادفت في مؤتمرى العمل الدوليين لسنة ١٩٥٦ و ١٩٥٧ عاصفة من المناقشات السياسية جعلت قراراته

(١) تقرير هيئة الأمم عن العمل في السجون في مؤتمر جنيف "Prison Labour" من ٢٧ ٢٨

(٢) المرجع السابق - ص ٢٧ - ٢٩ .

(٣) راجع التقرير العام عن مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٥ "First U.N. Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders, Geneva 1955, Report by the Secretariat" المرجع السابق - ص ٧٧ و ٧٨ .



في شأن العمل الجبرى قاصرة على اصدار اتفاقية مختصرة تقضى بمنعه وذلك دون التعرض لالغاء الاتفاقية القديمة لسنة ١٩٣٠ ودون أن تشمل الاتفاقية الجديدة على تعريف يحل محل التعريف الوارد في الاتفاقية القديمة أو يحدث تعديلا في مدى الاستثناء الوارد بها يتعلق بالعمل الذى يؤدي تنفيذا لحكم قضائى . وبذلك بقيت هذه التوصية تنتظر فرصة أخرى تسنح لوضعها موضع الاعتبار عند النظر في تعديل اتفاقية سنة ١٩٣٠ طبقا لما أوصى به مؤتمر العمل الدولى في دورة سنة ١٩٥٦<sup>(١)</sup>.

٣٩ - ويمكن أن نعدد فيما يلى الفروق بين العمل القابى والعمل الجبرى :

أولا - من حيث الأساس الذى يستند اليه كل منهما - يستند العمل القابى الى قانون العقوبات والقوانين الخاصة بالتنفيذ القابى ولا يكون الا بمناسبة جريمة تتخذ عنها اجراءات جنائية من جهة قضائية ، وينفذ فى ظل ضمانات مناسبة .

أما العمل الجبرى فيستند الى اعتبارات متعلقة بسيادة الدولة سواء فيما يتعلق بالدفاع عن اتجاهاتها السياسية أو مواجهة طوارئ أو كوارث عامة تمس كيان الشعب فيها . وبصرف النظر عن مدى مشروعية الاستناد الى هذه الاعتبارات<sup>(٢)</sup> . ويكون القيام بهذا العمل واقتضاؤه ممن يقع عليهم عبؤه - بارادة السلطة الادارية وتحت اشرافها وادارتها ولو كان ذلك بتسليم العمال الذين يعملون فى ظل هذا النظام الى متعهدين فرديين .

ثانيا - من حيث الغرض المقصود من كلا النوعين - يقصد بالعمل القابى تحقيق الأغراض الخاصة بالدفاع الاجتماعى ضد الجريمة طبقا لما تحدده الأوضاع الفنية الخاصة بالسياسة القابية والتشريع الجنائى والتنظيم القضائى والتنفيذ القابى .

(١) راجع تقارير أعمال المؤتمرات ، والاتفاقية التى تخطت منها ص ٢٧ من التقرير رقم (١) ٢٧ المقدم الى الدورة الاربعين لمؤتمر العمل الدولى (١٩٥٧) ، وكذلك سجل أعمال الدورة الخامسة والثلاثين لمؤتمر العمل الدولى ص ٧٢٥ بند ١٩ ، والقرار الحالى ص ٧٢٦ .

(٢) راجع تقرير (٢) ٢٧ المقدم الى مؤتمر العمل الدولى لسنة ١٩٥٦ - ص ٧٧ وما يملها

أما العمل الجبرى فيقصد منه - بصرف النظر عن مشروعية ما يسخر له - الحصول على انتاج رخيص لصالح الدولة ، أو مواجهة احتياجات عامة أو مواجهة كوارث شاملة ، أو الضغط السياسى على المعارضين .

ثانيا - من حيث محل الالتزام - يتعلق التزام المكلف بالعمل الجبرى بأداء العمل ذاته ، اذ أن أداء العمل فعلا هو وسيلة تحقيق الأغراض المقصودة منه . ولذلك يحق توقيع العقوبات أو الجزاءات التى تضمنه عند عدم القيام بالعمل ولو لم يحدث من المكلف به اخلال بالنظام العام المقرر له . وذلك على عكس ماسنراه فى شأن أهم صوزة من صور العمل العقابى وهى العمل فى السجن - اذ أن محل التزام المسجون هو الخضوع لنظام العمل المقرر فى السجن ، ولا توقع عليه الجزاءات التأديبية فى شأن العمل الا بقدر ما يمس اخلاله بالتزامه فى شأنه بنظام العمل فى السجن أو بنظام السجن عامة .

## البَابُ الْأَوَّلُ

### العمل ونظام العقوبة السالبة للحرية

٤ - يقصد بنظام العقوبة السالبة للحرية فى هذا الباب ذلك النظام الذى تبلور من خلال تجارب اقرن الثامن عشر وما قبله فى أوربا وتحدد فى صورة ايداع المحكوم عليه فى مؤسسة تجسب فيها حرته فى التنقل وفى تقرير أمر نفسه ويخضع خضوعا تاما للنظام اليومى الموضوع لها وذلك للمدة التى يحكم عليه بها . ويشيز بذلك هذا النظام بمنصرى حبس الحرية والاستمرار لمدة معينة . أما العمل الذى قد يقوم به المحكوم عليه فهو عنصر تبمى يوجد على مستويات مختلفة وقد لا يوجد فى بعض صور تلك العقوبة . ولذلك يخرج من نطاق البحث فى هذا الباب نظام العمل مع سلب الحرية الذى أشرنا الى وجوده فى النظام العقابى السوفيتى اذ أن العمل فى ذلك النظام عنصر أساسى مستقل بل هو المحور الأساسى لذلك النظام ويرد الحكم الصادر به على العمل قبل غيره من عناصر العقوبة . أما عقوبة الأشغال الشاقة فسيشملها البحث فى هذا الباب ليجدد اتجاه تطورها ومدى تداخلها مع نظام العقوبة السالبة للحرية . وبذلك يشمل البحث فى هذا الباب النواحي العقابية للعمل فى علاقته بنظام العقوبة السالبة للحرية فى نشأته وتطوره ، للوصول الى تحديد وضع العمل وطبيعته فى هذا النظام من وجهة نظر علم العقاب - مع استظهار علاقة كل ذلك بحركة توحيد أنواع تلك العقوبة - وذلك فى فصلين :

الأول - فى أوضاع العمل فى مرحلة تبلور العقوبة السالبة للحرية .

الثانى - فى أوضاع العمل بالنظر الى التطور الحديث فى تلك العقوبة .

## الفصل الأول

### أوضاع العمل

#### في مرحلة تبلور نظام العقوبة السالبة للحرية

٤١ - ترتبط أوضاع العمل في السجون من حيث علاقاته وتنظيمه وأهدافه بالعوامل التي ساعدت على تبلور العقوبة السالبة للحرية والتي تؤثر على تطورها كظاهرة عقابية - لها أسسها ولها عناصرها ولها مشكلاتها وحلولها . والعمل في السجون هو أحد تلك العناصر التي تثير المشكلات وتتطلب حلولاً لا بد لها أن تكون متسقة مع الأسس التي تستند إليها تلك العقوبة .

وتتناول بالبحث في هذا الفصل الدور الذي قام به العمل في نشأة النظام الحديث للعقوبة السالبة للحرية باعتباره من أهم عناصرها ، والصور التي اتخذها في مرحلة تبلور تلك العقوبة - وهي المرحلة التي تميزت بشعاره الإصلاح السجوني ، وتعتبر صور العمل في تلك المرحلة الصور التقليدية للعمل في السجون .

## المبحث الأول

### دور العمل في نشأة النظام الحديث

#### للعقوبة السالبة للحرية

٤٢ - في بحث نشأة العقوبة السالبة للحرية في صورتها الحديثة<sup>(١)</sup> نجد تنازعا

---

(١) تصعد بذلك تطور النظم العقابية في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر - ذلك التطور الذي انتهى إلى إقرار مركز ممتاز للعقوبة السالبة للحرية كعقوبة يحكم بها لمدة معينة بعد أن كان استكمال السجون وأماكن الحجز قبل ذلك هو للنحبس الاحتياطي أو في انتظار المحاكمة أو توقيع العقوبة فحسب . هذا في النظم الأوروبية في المصور الوسطى وما قبلها . أما في النظم العقابية الإسلامية - بل ومن قبله في النظم العقابية القرعونية - كان للعقوبة السالبة للحرية موضعها في نظام العقوبات وإن كانت المصادر التي لدينا عن عذرين النظامين إنما تلتفت مشروعية هذه العقوبة فيها ولا تلتفت كثيراً في بيان الأوضاع الخاصة بتطبيقها . ولذلك ينسب نظام السجن الحديث إلى التجارب الأوروبية في أواخر القرن الثامن عشر ، وأرجع ما تقدم من ٢٠ وما بعدها ، وكذلك George Ives المراجع السابق ص ١ ، وبيناتل ص ١٧٢ وما بعدها .

بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية أو تفاعلا بينها في غمرة الظروف التي تبلورت فيها تلك العقوبة وقد كان لهذه النواحي جميعا ارتباطها بظاهرة العمل في ظل العقوبة السالبة للحرية باعتباره احدى الظواهر العقابية المصاحبة لها .

٤٣ - يذهب البعض<sup>(١)</sup> الى أن نشأة العقوبة السالبة للحرية وتتميزها كعقوبة مستقلة انما يرجع الى الاعتبارات الاقتصادية اذ أن عمل المسجونين يمكن أن يكون مصدر دخل مسخي للدولة وان الدول قد شمرت بالحاجة الى هذه القوة العاملة في الوقت الذي نقص فيه التعداد في البلاد الأوربية بتأثير الهجرة الى الأماكن المكتشفة حديثا منذ أواخر القرن الخامس عشر ونتيجة للحروب الطويلة والأوبئة التي اجتاحت أوروبا في انقرن السادس عشر<sup>(٢)</sup> . ففي هذا العهد بدأت تظهر المؤسسات التي سبقت الإشارة اليها في إنجلترا وهولندا وكذلك في إيطاليا وألمانيا وهي المؤسسات التي عرفت باسم *Bridewells, Houses of correction, workhouses and Zuchthäuser* والتي كانت تعتمد أساسا على تشغيل المحكوم عليهم في صناعات إنتاجية ، وقد كانت هذه المؤسسات من النماذج الأولى التي تطورت منها نظم السجون الحديثة<sup>(٣)</sup> . وفي هذه النظرية يكون عمل المسجون قد قام بالدور الأساسي في نشأة النظام الحديث للعقوبة السالبة للحرية<sup>(٤)</sup>.

٤٤ - غير أن ثمة اتجاها آخر ينكر على العمل هذا الفضل لسبب بسيط هو أنه لم يكن في أذهان القائمين على إدارة السجون في ذلك العهد فكرة الاستغلال المنظم للقوة العاملة للمسجونين وان عوامل أخرى غير ذات صبغة اقتصادية

(١) راجع مانهام - المرجع السابق - ص ٨٥ .

(٢) راجع مانهام - المرجع السابق - ص ٣٥ و ٤٥ و ٤٦ .

(٣) راجع ما تقدم ص ١٩ وما بعدها .

(٤) ويضيف أصحاب هذا الرأي أن ما وصلت اليه ابتكارات الأمريكيين بعد ذلك من النظم الشديدة للجزل الانفرادي انما دفعت اليها كذلك عوامل اقتصادية تعمل بتطور النهضة الصناعية ، وما أدت اليه من سوء حالة الطبقات العاملة ، مما اقتضى الالتجاء الى نظام شبيهه للمسجون يحقق الردع للأفراد هذه الطبقات ويفوق في شدته شظف العيش الذي اعتادوه ، والدعوات الإنسانية وجماعة الكويكرز التي ينسب اليها قيام هذه النظم انما هي ظاه سطحي ينطوي حقيقة الدوافع التي أدت الى قيامها . ( راجع مانهام - المرجع السابق ص ٣٥ و ٣٦ - وأيضا ص ٥٠ ) .

، ومنها عوامل اجتماعية وعوامل قانونية أو تشريعية ) يرجع إليها قيام نظام السجن الحديث ، واحتلال العقوبة السالبة للحرية لمركزها المميز في النظم العقابية الحديثة<sup>(١)</sup> .

٤٥ - والواقع أنه كان للعمل دوره في العقوبة السالبة للحرية في ثلاث اتجاهات :

- ١ - دور في ظهور نظم السجون الحديثة .
- ٢ - دور في تحديد الأطار القانوني للعقوبات السالبة للحرية .
- ٣ - ثم لم يلبث وضع العمل في تلك العقوبة أن تأثر بالعوامل الاقتصادية العامة وبدأت بذلك مشاكله التقليدية .

ونوضح هذه الاتجاهات الثلاثة فيما يلي :

(١) أثر العمل في ظهور نظم السجون الحديثة :

قدما أنه في ظل النظام الاقطاعي كان الاقتصاد منفصلا والطبقات الدنيا

---

(٥) فمن الاعتبارات الاجتماعية أن الكنيسة كانت قد قنعت الخيال على استعمال الحبس وذلك كعقوبة للمرتطة ولتأديب الكهنة المفسدين Mannheim, p. 86, Pinatel, p. XLVII et s. وكذلك الدعوات الانسانية التي انتشرت في خلال القرن الثامن عشر كان لها اثرها في الاطاحة بم عهد العقوبات البدنية وقطع الاطراف . كما أن الملوك والامراء كانوا يستبدلون بهذه العقوبات الحبس كمظهر لاستعمال حقهم في الطفو وابدال العقوبات ( جرتهوت ص ٢٦ ) . وأشيرا فان فكرة نظرية المانية تقول ان استقرار نظام العقوبة السالبة للحرية انما صاحب انتشار شعور التنفير كقيمة الزمن Zeitgefühl ( مانهايم ، المرجع السابق ص ٤٦ ) . وبصرف النظر عن تفاصيل الارتباط بين هذه الظاهرة وبين الظاهرة العقابية محل البحث فانه يمكن اعتبار أن في هذه النظرية إشارة قوية الى عنصر الزمن ( بلدة ) في العقوبة السالبة للحرية . ومن الاعتبارات التشريعية والقانونية التي ينسب إليها احتلال العقوبة السالبة للحرية لمركزها الجديد ( وذلك بعد أن كان العمل يجري على توقيع العقوبة السالبة للحرية طبقا لنظام poena extraordinaria - واجبه جرتهوت ص ٢٦ ) ، ما تردد في دعوات بكاريا ومن تبعه من المطالبة بأن تتناسب العقوبة التي يفرضها القانون مع جسامة الجريمة وأن تقاس بالخيار اللزم لمنع الغير من ارتكاب جرائم مماثلة ، فالعقوبات ينبغي أن تكون رادعة وأن تراعى الملائمة في توقيعها ( جرتهوت المرجع السابق ) . وهذه الاعتبارات جميعها جعلت العقوبة السالبة للحرية انصب النظم للقيام بمطالب الاتجاه الجديد في ذلك العصر ، ولذلك دعا بكاريا الى استخدام عقوبة الحبس على نطاق أوسع وإلى تحسين وسائل تنفيذها ( Barnes & Teeters, p. 373 ) . واستجابة لهذا الاتجاه صدرت التشريعات الجنائية الجديدة في فيلادلفيا بأمريكا في سنة ١٧٨٦ ( المرجع السابق ص ٢٩٠ ) وفي النمسا سنة ١٧٨٧ وفي فرنسا سنة ١٧٩١ ( Pinatel, p. XXIII ) وفي برومبيا سنة ١٧٩٤ ( جرتهوت ص ٢٦ ) . وأعطت جميعها للعقوبة السالبة للحرية المركز الاول في نظام العقوبات وأبدلتها بصور كثيرة من العقوبات البدنية وعقوبة الاعدام Mannheim, Ibid, p. 86. و Pinatel, p. XLV.

من المجتمع محرومة من الملكية ومن الحقوق العامة وليس للفرد منها الا جسده .  
وصلته بالأرض التي يتبعها ويخدم سيدها ولذلك لم يكن لديه ما يرد عليه العقاب .  
الا واحد من هذين . وحلت العقوبات البدنية والابعاد (Banishment) محل نظام  
الدية القديم<sup>(١)</sup> .

وفى غمرة القسوة البالغة التي تميزت بها العقوبات البدنية التي كانت .  
القاعدة فى النظام الجنائى المدنى - كانت النظم الكنسية قد سمحت بتطور أنواع  
أخرى من العقوبات كنظام الحبس الانفرادى الذى يعتمد على فكرة التوبة .  
الروحية (pénitence) وذلك نظرا لأن القتل وقطع الأطراف كانا محرمين فى  
نظام الكنيسة . وتوسعت كذلك فى تطبيق نظام الالتجاء والتوبة (Sanctuary  
und abjuration) - الذى كان يفر بمقتضاء المحكوم عليهم والمطاردون الى  
حماية الكنيسة فيفقدون كل مالهم فيما عدا حياتهم<sup>(٢)</sup> .

غير أن كلا من نظام الابعاد من ناحية ونظام الالتجاء الكنسى من ناحية  
أخرى ، قد تمارضا مع الاحتياجات الاقتصادية التي اقتضتها سياسة التجارىين .  
بعد بداية عهد الاكتشافات واتشاء المستعمرات لا سيما أنه صاحب ذلك نقص  
فى عدد السكان بسبب الهجرة وكذلك المجاعات والحروب التي اجتاحت أوروبا  
فى ذلك العصر<sup>(٣)</sup> . فكان اتباع نظام الابعاد أو المخالاة فى حالات الاعدام  
والعقوبات البدنية مما يؤثر تأثيرا سينا على القوة العاملة التي كان يحتاج اليها  
المستعمرون فى انتاج السلع التي يصدرونها الى المستعمرات الجديدة . ولذلك  
ظهرت فى هذا العصر دور التشغيل (Zuchthaus, workhouses) فى انجلترا  
وهولندا وبروسيا وغيرها من البلاد الناهضة ، وكان استغلال عمل المودعين بها  
هو الغرض الأول والأساسى فى انشائها كما سبق بيانه ، وظهر فى ذلك أثر

(١) مانهايم - المراجع السابق - ص ٤٠ .

(٢) مانهايم - ص ٣٥ .

(٣) المراجع السابق

التقدير الجديد لقيمة العمل في ظل السياسة التجارية في تطوير النظم العقابية  
والتمهيد لظهور نظام السجن الحديث .

وتلاقت في مجرى التطور تجارب الكنيسة وتجارب دور التشغيل في  
صورة المؤسسات التي جمعت بين العمل والحبس الانفرادى والتي ظهرت في  
إيطاليا في القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر كمؤسسة فيليبو فرانشي  
في فلورنسا ومؤسسة سان ميكيلي التي أنشأها البابا كلمنت الحادى عشر في  
روما ثم مؤسسة فيليب فيلين في جنت بلجيكا والمعروفة باسم سجن جنت  
(Maison de force de Gand) وهي التي تعتبر نقطة بداية في نظام السجون  
الحديث<sup>(١)</sup> ، وقد كانت على وجه الخصوص مثالا احتذاء واضمو نظام سجن  
Aubrun في ولاية نيويورك بأمريكا فيما بعد<sup>(٢)</sup> .

#### (ب) دور العمل في تحديد الأطار القانونى للعقوبة السالبة للحرية :

ارتبط النضوج القانونى للعقوبة السالبة للحرية بسيادة فكرة الردع  
في فقه العقاب ، بعد أن هاجم المفكرون الأحرار أمثال فولتر ومونتسكيو  
وروسو<sup>(٣)</sup> العقوبات البدنية انقاسية انى كانت تقوم على فكرة الانتقام ، ونادى  
يكاريا بأن توافر في العقوبة عناصر : التحديد ، والتأكيد ، والشرعية . وقد  
صاغ بكاريا فلسفته على أساس نفى هو أن تهاض العقوبة بمقياس يراعى فيه  
أن من يقدم على ارتكاب جريمة ويوازن بين ما يحصل عليه من ارتكابها وبين  
ما يصيبه من ألم العقوبة - يشفق من هذا الألم فيستع عن إتيان الفعل المحرم ،  
وبذلك تضمنت فلسفة الردع هذه الإبقاء على عنصر الأيلام في العقوبة ، واقتضت  
وجود بعض العقوبات انقاسية التي قد تحمل بعض صفات العقوبة البدنية - مثل  
الأشغال الشاقة .

وبالتقاء هذه الفلسفة مع مبدأ الشرعية الذى تبته الثورات اندستورية في  
فرنسا وغيرها من البلدان ، برزت سياسة التحديد الميارى للجرائم في القانون

(١) راجع ما تقدم من ٢١ .

(٢) Barnes & Teeters, p. 408 et seq.

(٣) Barnes & Teeters, p. 372, M. Grunhant, p. 23, Pinatel p. XXIII



(Le dosage légal des infractions) ، وهي تعتبر المثل الأعلى في الجمع في التطبيق بين مبدأ الشرعية ، وفلسفة الردع . وقد كان المعيار الزمني الذي هو جوهر العقوبة السالبة للحرية أنسب ما يواجه احتياجات هذه السياسة بالنظر الى أنه يسمح بإدخال عناصر أخرى تشترك معه في أحداث التمايز بين العقوبات المنصوص عليها للجرائم المختلفة ، وأهم هذه العناصر كان نظام الحبس ومكانه من ناحية ، والعمل من ناحية أخرى . وهنا برزت أهمية العمل في التمييز بين الأنواع المختلفة للعقوبة السالبة للحرية - التي وجدت في تشريعات الثورة الفرنسية وما تبعها من تشريعات العصر<sup>(١)</sup> ، فوجد في قانون العقوبات افرنسي الصادر في سنة ١٧٩١ خمسة أنواع من تلك العقوبات<sup>(٢)</sup> . وكان من بين هذه الأنواع عقوبة الحديد التي سميت في التشريعات التالية بعقوبة الأشغال الشاقة ، والتي تميز العمل فيها بدرجة ظاهرة من القسوة البدنية . وهكذا كان العمل أحد العناصر الرئيسية في تحديد الاطار القانوني للعقوبات السالبة للحرية ، وأهم عنصر في تمدد أنواعها<sup>(٣)</sup> .

#### (ج) تأثير العوامل الاقتصادية وانحسار وضع العمل في العقوبة السالبة للحرية :

عندما أحرزت العقوبة السالبة للحرية انتصارها التشريعي اذ أصبحت العملة الأولى في سوق العقاب - بدت في نفس الوقت الحاجة الى تنظيم السجون لتواجه المسؤوليات الثقيلة التي ألقتها عليها انتشريات الجديدة . وكانت حالة السجون لا تسمح لها بأن تؤدي الأغراض اثنورية الجديدة<sup>(٤)</sup> لتلك التشريعات فبدأت حركة اصلاح السجون الذي يذكر فيها الفضل الكبير للانجليزى جون

(١) Méthodes Modernes de Traitement Pénitentiaire, p. 13.

M. Grunhut, p. 51

(٢) راجع p. XXIII, Méthodes Modernes, p. 13 ومعه العقوبات الخمسة هي : عقوبة الحديد (peine des fers) ، والسجن reclusion والتقييد Gêne ، والحبس détention والإبعاد déportation

(٣) ومنسود الى يومنا هذا وجه تمدد العقوبات السالبة للحرية ويبحث مشكلة توسيعها الى البحث الاخير من الفصل الثاني .  
Grunhut, p. 28 & 27 (٥)

هوارد<sup>(١)</sup> وفي القارة الأمريكية لجهود جماعة الكويكرز<sup>(٢)</sup>. وليس هنا مجال التوسع في بيان حركة اصلاح السجون واتجاهاتها . غير أنه في شأن العمل العقابي وعلاقته بهذه الحركة يلاحظ أن العامل الاقتصادي قد برز بشكل واضح في هذه المرحلة رغم ما كان يصطبغ به نشاط جماعة الكويكرز من صبغة دينية<sup>(٣)</sup>. أما جون هوارد فقد كان يربط ما بين الاعتبارات الاقتصادية والروح الانسانية في أعماله<sup>(٤)</sup>. ولعل من أهم مظاهر تأثير العوامل الاقتصادية على نظم السجون في ذلك العهد ما يذكره روشه وكيرشهيمر<sup>(٥)</sup> من أن تجربة فيلين في سجن جنت قد وُثِدَت في مهدها لأنها أثارت معارضة العمال الأحرار . ويمثل سجن جنت في هذا المقام مرحلة تاريخية هامة ، بينما هو قمة في نظام دور التشغيل وبداية في نفس الوقت لنظام سجون الحبس الانفرادي المنظمة على الأسس الحديثة ، فانه على خلاف دور التشغيل التي نشأت في عهد سياسة التجارين قد عاصر الثورة الصناعية التي بدأت تثير معها مشاكل البطالة بين العمال . وأصبح العمل - العمل الانتاجي داخل السجون - مشكلة اقتصادية في منافسته للعمل الحر وفي نفس الوقت أصبح مشكلة عقابية من ناحية أنه يمثل نوعا من الترفيه يقطع وحدة المسجون في نظام الحبس الانفرادي<sup>(٦)</sup> . وهو ما يخفف القسوة التي كانت تميز هذا النظام والتي كان مرغوبا فيها - في رأى البعض<sup>(٧)</sup> - كرداع للطبقات الفقيرة والمتعطلين من العمال حتى لا يلجأوا الى السجون عن طريق ارتكاب الجرائم<sup>(٨)</sup> . ولذلك فانه من خلال الصراع في الولايات المتحدة بين نظام أوبرن ( الذي كان مماثلا لنظام سجن جنت في بلجيكا ) وبين نظام بنسلفانيا ( الذي نشأ على أسس من الحبس الانفرادي في

Grunhut, p. 31 (١)

Mannheim, p. 52 (٢)

المرجع السابق - ص ٤٨ (٣)

المرجع السابق - ص ٥٢ (٤)

يقال عنها Barnes & Teeters في كتابها New Horizons in Criminology (٥)

المرجع السابق - ص ٢٨٤ .

Barnes & Teeters p. 405 (٦)

Mannheim, p. 36 (٧)

(٨) وهو تطبيق لبدأ عدم الافضلوية الذي يقره مانهائم انه كان له اثر كبير في تحديد اتجاهات للامالة في السجون - (less eligibility) - المرجع السابق ص ٥٦ وما بعدها .

صورته المطلقة وكان بذلك يمثل العقوبة السالبة للحرية في ص صورتها المجردة (١) - من خلال هذا الصراع ظهرت في القارة الأوروبية - وخاصة في السجون الانجليزية (٢) مع تبلور العقوبة السالبة للحرية فيها في منتصف القرن التاسع عشر (٣) في شكل الحبس البسيط - ظهرت نظم من العمل القاسي غير المنتج والذي قد يؤدي داخل غرفة الحبس الافرادى وذلك بادارة العجلات المعروفة باسم treadwheel أو الروافع المعروفة باسم crank واعتبر ذلك عملا نموذجيا في النظام الذي عرف باسم السجن النموذجي Model System (٤) .

وهذه الصورة القاسية من العمل انما كانت تمثل من ناحية أخرى تفاعلا بين مخلفات فكرة العقوبة البدنية التي كانت لا زالت ظاهرة في نظم قائمة بذاتها فيما يشبه العقوبة السالبة للحرية وعلى الأخص نظام الأشغال الشاقة - هذا من جهة ، ومن جهة أخرى الضرورة الانسانية في قيام المسجون بعمل باعتبار ذلك عنصرا من الحياة الانسانية العادية كما سبق بيانه - وذلك بعد أن تبين أن بقاء المسجون في غرفته منعزلا عزلا تاما عن زملائه ودون ممارسة أى نشاط قد أدى الى حالات كثيرة من الجنون والانتحار في سجون بنسلفانيا الأمريكية (٥) ، فكان هذا النوع من العمل الذي يوفق بين اعتبارات كثيرة ، فهو يمثل نوعا من العقوبة البدنية التي كانت لا زالت تراود أفكار المشرعين ورجال العقاب ، وهو عمل غير منتج فلا تخفى مشكلاته الاقتصادية ، وهو في نفس الوقت يمنع الأضرار التي تنشأ عن فراغ المسجون .

ولكن هذا الحل لم يكن انسانيا على الأقل - فضلا عن تعارضه مع الأفكار الخاصة باصلاح المسجونين التي كانت قد بدأت تظهر في خلال القرن التاسع عشر . ولذلك استمر الصراع بين هذه العوامل المختلفة يتنازع أوضاع العمل

(١) وستعرض لهذين التفلتين والصراع بينهما في الفرع الاول من البحث التالي .

(٢) يراجع في هذا الشأن George Ives المرجع السابق ص ١٨٢ حيث يذكر للمهمة التي قام بها William Crawford بعد زيارته لأمريكا في سنة ١٨٢٢ . يراجع أيضا

M. Grunhut ص ٥٧ .

Lionel Fox, English Prison & Do'stal Systems, p. 288. (٣)

(٤) George Ives ص ١٨٢ و١٨٨ وما بينهما . وستتناول كل ذلك تفصيلا في البحث

التالي .

Pinatel, p. LX, Barnes & Teeters, p. 408 (٥)

في السجون طوال ذلك القرن وامتدت ذيلوه الى القرن العشرين وظهر في مناقشات المؤتمرات الدولية التي عقدت منذ حوالي منتصف القرن التاسع عشر وذلك في معظم مؤتمرات اللجنة الدولية للعقوبات والسجون وفي بعض المؤتمرات الأخرى كذلك .

#### ٤٩ - مشكلات تغلفت عن عصر تنظيم السجون :

ويمكن القول بأن المشكلات التي ثار حولها هذا الصراع كانت لها نقط ارتكاز ثلاث أساسية نذكرها فيما يلي على سبيل الإيضاح مع التنويه بتداخل المجالات التي تور فيها هذه المشاكل .

أولا - من الناحية العقابية - علاقة العمل بنظام الحبس الانفرادي الذي أصبح القاعدة والمثل الأعلى في عصر تنظيم السجون وبنته في أوروبا وخاصة في فرنسا المدرسة السجوية *L'école pénitentiaire* (١)

ثانيا - من الناحية القانونية - مدى امتداد مبدأ الشرعية الى التحكم في ظروف التنفيذ العقابي وتحديد أوضاع العمل في السجون ومدى حق الإدارة العقابية في فرض أعمال مرهقة ، ويتصل بذلك بحث صور العمل المنصوص في القانون على أن تكون مرهقة ومدى صلة الأعمال المرهقة التي يكلف بها المحكوم عليه بفكرة العقوبة البدنية .

ثالثا - من الناحية الاقتصادية مشكلة استغلال عمل المسجونين في الانتاج ووسائل ذلك ومداه وتنظيمه من الناحية العملية .

وتتاول في المبحث التالي الصور التقليدية للعمل في عصر اصلاح السجون - وذلك كأساس لمابعة ما جد على نظام العمل في السجون من تطور مرتبط بالتطور العام للقوة السالبة للحرية .

(١) M. Ansel, La Défense Sociale Nouvelle, p. 52, Ploncel, p. LIX.

Méthodes Modernes, p. XVII.

## المبحث الثانى

### نظم العمل التقليدية فى السجون

٥٠ - عندما حققت العقوبة السالبة للحرية انتصارها من الناحية التشريعية بإحتلالها المركز الأول فى نظام العقوبات فى تشريعات الثورة الفرنسية وما عاصرها من التشريعات الجديدة فى أوروبا وأمريكا، برزت من بين المشاكل الأساسية للتنفيذ العقابى فى السجون، مشكلتنا العمل والجس الانفرادى - وهما المشكلتان اللتان كانت كل منهما محور تجارب مستقلة فى دور التشغيل Workhouses من ناحية والنظم الكنسية من ناحية أخرى واللذان تصدت من قبل لهما سوريا المؤسسات التى بدأت فى فلورنسا بمجهود فيليو فرانشى وانتهت الى تجربة فيلين فى سجن جنت بيلجيكا قبل أن يتبلور نظاما بنسلفانيا وأوبرن فى أمريكا - وهذان النظامان يقومان على أساس الجس الانفرادى وان كانا يختلفان فى مدى عزل السجناء بعضهم عن بعض - طبقا لما سيأتى تفصيله - ويختلف تبعاً لذلك نظام العمل فى كل منهما .

٥١ - ومنخصص الفرع الأول من هذا المبحث لدراسة صور العمل فى هذين النظامين والنظم الأخرى للجس الانفرادى - التى تمثل فيها الصراع بينهما .

هذا فى مجال التنفيذ الذى كان يخرج عن نطاق مبدأ الشرعية فى ذلك الوقت اذ وقف جهود المصلحين التشريعيين عند حد التحديد الدقيق للعقوبات المقررة للجرائم المختلفة دون نفاذ الى كيفية تنفيذها .

٥٢ - أما من الناحية التشريعية فإن حركة الإصلاح السجونى قد عاصرها الأخذ فى كثير من التشريعات بنظام الأشغال الشاقة الذى يعتبر صورة من العقوبة السالبة للحرية مشوبة بطابع العقوبة البدنية .

ونخصص الفرع الثانى من هذا المبحث لدراسة خصائص هذه العقوبة تمهيدا لما سيرد فى الفصل التالى من بحث أثر التطورات الحديثة فى العقوبة السالبة للحرية على الوضع العقابى للأشغال الشاقة .

## الفرع الاول

### العمل فى نظام الحبس الانفرادى

٥٣- لم يكن نظام العزل الانفرادى (Solitary confinement, régime cellulaire) مجرد تجربة كنسية استحسنها دعاء الاصلاح فى عصر تنظيـم السجون فساروا على نهجها مؤملين توبة المحكوم عليهم عن طريق تأملاتهم فى أثناء العزلة فحسب . وانما أصبح العزل الانفرادى مثلاً أعلى لنظام الحبس يحقق الى جانب هذا الأمل الذى بهم أصحاب الاتجاهات الروحية - مزايا عملية أخرى من النواحي الصحية والأخلاقية كما يمنع العدوى الاجرامية ويمنع انتشار الآراء الاجتماعية والسياسية غير المرغوب فيها . كما كان فيه من القسوة ما يعتبر عنصراً شديداً الأثر من حيث قيمته الرادعة .

لهذه المزايا المختلفة مجتمعة أو متفرقة وجد العزل الانفرادى أنصاراً مختلفي المشارب والاتجاهات فى عصر تنظيـم السجون ، وأصبح عقيدة آمن بها كل من اتصل بمشاكل العقاب والسجون من هوارد الى الكويكرز الأمريكان الى رجال المدرسة السجونية بزعماء لوكاس فى فرنسا وديكيتو فى بلجيكا مما ظهر واضحاً فى مشروعى قانونين فى كل من فرنسا وبلجيكا فى سنة ١٨٤٣<sup>١)</sup> ويعتبر هذا الانتصار لمبدأ الحبس الانفرادى رد فعل لما ثبت من مساوئ المؤسسات التى كانت قائمة من قبل على أساس الحبس الجماعى .

ومع استقرار مبدأ الحبس الانفرادى من ناحية عامة ظهرت صور مختلفة من المؤسسات العقابية تنوعت فيها أوضاع عزل المسجونين وشروطه ، وكان ذلك مرتبطاً دائماً بأوضاع مختلفة للعمل داخل هذه المؤسسات بل ان العمل كان عنصراً أساسياً فى تحديد أوضاع العزل الانفرادى نفسه . وقد كان لنعمل هذا المركز الفعال سواء كنتيجة لقيمه فى الحياة الانسانية عامة وما يتصل

به من الاعتبارات الاجتماعية والنفسية والصحية للمسجونين أو كشيخة لقيمة الاقتصادية والرغبة في استقلال القوة العاملة المودعة داخل السجون<sup>(١)</sup>.

وباختلاف التوازن بين هذين العنصرين الأساسيين في تنظيم السجون ، وهما الأفراد والعمل ، واختلاف صورة تفاعلها المشترك ، اختلفت النظم التي عرفت في ذلك العصر والتي تميز من بينها نظاما بنسلفانيا وأوبرن في الولايات المتحدة وقام بينهما نزاع نظري وعملي انتقل من أمريكا الى القارة الأوروبية حيث تأثرت بهما نظم السجون في مختلف بلادها .

ونعرض فيما على أوضاع العمل في كل من نظام بنسلفانيا ونظام أوبرن الأمريكيين ثم الخلاف بينهما وآثاره في نظم السجون الأوروبية .

#### ٥٤ - أولا - العمل في نظام بنسلفانيا :

تحدثت أسس نظام السجون المعروف باسم نظام بنسلفانيا بما استحدثت من تجارب في ثلاث مؤسسات متسالية هي سجن وولنت ستريت القديم Walnut Street Jail في فيلادلفيا ثم المتابة الغربية Western Penitentiary في ألباني ( قرب بتسبرج ) وأخيرا حيث اكتملت عناصره واتخذت شخصيته التي عرف بها ، في المتابة الشرقية Eastern Penitentiary في فيلادلفيا التي افتتحت في سنة ١٨٢٩<sup>(٢)</sup> .

وقد كانت المبادئ التي أقيم عليها هذا النظام موحى بها من جماعة الكويكرز الدينية عن طريق « جمعية فيلادلفيا للسجون »<sup>(٣)</sup> وكان للناحية الدينية لذلك أثرها في التركيز على القيمة الروحية للوحدة والعزلة في اصلاح نفس السجين ولذلك كان الاهتمام الأول في هذا النظام موجهها الى تدعيم الفصل بين السجناء حتى أنه رغم ما ورد في المذكرات التي مهدت فيها الجمعية المذكورة للقوانين التي صدرت بأشياء تلك المؤسسات من الدعوة الى « مزج العمل بالزلز الانفرادي

(١) راجع ما قلناه بيانه من صفات العمل التي تعطيه مركزه في النظم المقايية - ص ١١ وما بعدها .

(٢) تراجع تفاصيل نشأة هذا النظام وعناصره في Barnes & Teeters, p. 300 et seq.

(٣) المرجع السابق ص ٣٩٩ ، ٤٠٥ ، ماينهايم ص ٥٢ .

للحصول على فرصة كاملة لتجربة آثارهما « (١) . فان المتابة الغربية افتتحت في سنة ١٨٣٦ على أساس العزل الانفرادي دون عمل ، وظل الحال كذلك حتى صدر تشريع يضيف الى العزل العمل الشاق « (٢) . كما أنه في شأن المتابة الشرقية كان الفصل بين السجناء هو المبدأ الأساسى الذى قامت عليه وكان تدبير عمل للسجناء موضوع مناقشة مريرة فى الجمعية التشريعية للولاية قبل أن يستقر الأمر نهائيا وينص القانون على أن يسر العمل للمودعين فى المؤسسة (٣) . المؤسسة (٤) .

ورغم أن الحكم كان يصدر « بالعمل الشاق » (hard labour) كما لو كان العمل عقوبة إضافية فان العمل كان يعتبر فى مؤسسات بنسلفانيا ميزة أكثر منه عقوبة . وقد كان يعتبر كذلك فى نظر السجناء وفى نظر الادارة القائمة على المؤسسة على حد سواء . وذلك لما كان فيه من ترفيه يقطع العزلة المملة داخل غرفة الحبس الانفرادى ويشغل وقت الفراغ الطويل الذى يمضيه المسجون فيها .

ويقوم المسجون بالعمل فى هذا النظام داخل غرفته ولذلك فان أنواع العمل التى كان يقسوم بها المسجون هى مما يمكن أن يؤدى داخل الغرفة وذلك كصناعة الأحذية والغزل والنسيج اليدوى والصباغة والتفصيل والحياكة وما الى ذلك من الصناعات اليدوية . ولم تكن ظروف العمل داخل الزنزانة تسمح باتباع وسائل الانتاج الحديثة فأدى ذلك الى تقاعص حصيلة عمل المسجون فى ظل هذا النظام . ولم يكن ذلك مما يهتم به أنصار هذا النظام إذ أن الهدف الأساسى منه كان كما قدمنا هو التوبة الروحية عن طريق الوحدة فى غرف العزل الانفرادى . ولم يقبل مبدأ العمل الا بعد أن أسفرت تجارب العزل المطلق عن حالات من الجنون بين السجناء ، وبعد أن كثر من ناحية أخرى الهجوم على النظام من ناحية فداحة تكاليفه ، فقبل مبدأ العمل لتخفيف الحمل على ذلك النظام دون أن تكون الناحية الانتاجية ذات قيمة لدى القائمين عليه .

(١) Harris & Teodoro, ص ٣٩٩ وما بعدها .

(٢) وسنرى فيما يلى الى أى حد كانت هذه العبارة تمثل حقيقة العمل فى هذا النظام .

(٣) المرجع السابق ص ٤٠٥



### ٥٥ - لانيا - العمل في نظام أوبرن (١) :

استقر نظام أوبرن بعد انشاء المؤسسة المعروفة بهذا الاسم سنة ١٨١٩ بمدة أربع سنوات وبعد تجربة نظام حبس انفرادى صارم بها تمخض عن فشل ذريع - وانتهى نظام هذا السجن الى أسس رؤى أنها تحقق مزايا الانفراد وذلك بالعزل ليلا والصمت التام في حالة الاختلاط نهارا ، وتمنع عن طريق الصمت مضار اجتماع السجناء الذى كان متقدما في نظام الحبس الجماعى القديم ، وفى نفس الوقت تمنع مضار العزل الانفرادى الكامل - الذى هو جوهر نظام بنسلفانيا - عن طريق العمل الجماعى نهارا مما يخفف آثار الانفراد النفسية على السجناء ويخفف الأعباء المالية لتنفيذ العقوبة .

وقد كان الدافع الاقتصادى واضحا وقويا في تحديد أوضاع العمل في نظام أوبرن وبالتالي تحديد أوضاع التنفيذ العقابى فيه من جميع نواحيها ، ولقد كان الهدف من هذا النظام هو الوصول بالسجن الى أن يتكفل بنفسه بنفسه فلا يتحمل دافع الضرائب عبئا في نظير تنفيذ الأحكام الجنائية - ان لم يكن كليا فجزئيا على الأقل . واقتضى ذلك ما يأتي فيما يتعلق بنظام العمل ونظام السجن عامة :

١ - تنظيم العمل على غرار ما هو متبع في المصانع الحرة حتى يحقق أكبر انتاج ممكن ، وقد اقتضى ذلك أن يكون العمل جماعيا لا في الغرف الانفرادية وذلك على عكس نظام بنسلفانيا .

٢ - ارهاق المسجونين بالعمل ومراعاة استمرارهم في نشاط دائم في الفترة التى يقضونها خارج الزنزانات ، وقيامهم بمجهود متواصل يجعلهم أشبه بالرق في حرمانهم من عناصر الراحة الأساسية للانسان .

٣ - المحافظة على كفاءة العمل واستمراره - وكذلك على نظام السجن من كل النواحي - عن طريق العقاب البدنى القاسى الذى كان يتخذ في العادة صورة الجلد بالسياط .

## ٥٦ - ثالثا - الصراع بين نظامي بنسلفانيا وأوبرن في أمريكا وأوروبا ، وأهمية العمل في هذا الصراع :

انتصر نظام أوبرن في الولايات المتحدة<sup>(١)</sup> ولا يخفى أحد أن ذلك كان لأسباب اقتصادية<sup>(٢)</sup> ( أى لقلة ما يلقيه من أعباء على عاتق الدولة ) . أما أوروبا فإن البعثات التي وصلت منها الى أمريكا قد عادت جميعها بوجه عام مقتنعة بنظام بنسلفانيا<sup>(٣)</sup> . وفي مجال المقارنة بين الظروف التي أدت الى انتصار هذا النظام في أوروبا على عكس ما حدث في أمريكا يكون من المنطق ارجاع ذلك الى اختلاف الظروف الاقتصادية في كل من القارتين عنها في الأخرى - وهذا ما يذهب اليه البعض فعلا<sup>(٤)</sup> - ونرى الأخذ به - ذلك أن النظام الاقتصادي الأمريكي كان في حاجة أكبر الى القوة العاملة للمسجونين . وما يؤيد هذا في نظرنا انه على العكس كانت الظروف في إنجلترا مثلا في الوقت الذي عاد فيه مبعوثها وليم كروفورد من أمريكا سنة ١٨٣٤ وأوصى بنظم مماثلة لنظام بنسلفانيا مع شروط قاسية للعمل داخل الزنزانة - كانت الظروف الاقتصادية وسوء حالة الطبقة العاملة وانتشار البطالة بينها مما أدى الى ثورة سنة ١٨٣٢ - فلم يكن من المناسب الأخذ بنظام اتاجي يؤدي الى زيادة مشكلة البطالة كنظام أوبرن . ولذلك فانه بناء على توصيات كروفورد أقيم سجن نموذجي في بتونفيل في سنة ١٨٤٢ وفي مدى السنوات الست التالية أنشئ على غرار أربع وخمسون سجنا تقوم على أساس العزل الانفرادي المستمر ليلا ونهارا مع اضافة التعليم الديني والحلقة - على زعم أن السجن بذلك يؤدي لا الى الردع فحسب بل الى اصلاح المجرمين كذلك<sup>(٥)</sup> . وهذا الادعاء لم يكن يتفق بحال مع ما استحدثت في تلك السجون النموذجية من صور بشعة للعمل تميزت بأنها لم تكن موجهة نحو تغطية نفقات السجن كما كان الحال في نظام أوبرن ، ولا لتخفيف منها أو التخفيف من وطأة العزلة والفراغ عن المسجون كما في نظام بنسلفانيا وإنما كانت لمجرد الارهاق وزيادة وطأة العقوبة . والصورة المثلى لهذا النوع من

(١) المرجع السابق ص ٤١٢ .

(٢) Barnes & Teeters, p. 413, Mannheim, p. 36 Grünhut, p. 100

(٣) Barnes & Teeters, p. 44 et seq.

(٤) Mannheim, I<sup>er</sup>. 36.

(٥) George Ives, P. 182 et seq.

العمل - ان صحت تسميته عملا - هي الرافعة ذات العدد المسماه "Crank" والتي كانت تقام داخل الزترانة ويكلف المسجون بإدارتها عددا هائلا من الدورات حدد أولا بعشرة آلاف دورة في اليوم ثم زيدت الى ١٩٤٠٠ دورة<sup>(١)</sup> .

واذا كانت فرنسا لم تبلغ في حركة تصنيعها المبلغ الذى وصلت اليه انجلترا في تلك الفترة فان ذلك قد انعكس على آراء رجال السجون فيها في شأن نظامي بنسلفانيا وأوبرن اذ شابهها كثير من التردد<sup>(٢)</sup> فبينما يطرى شارل لوكاس نظام السجون في بنسلفانيا في سنة ١٨٢٧<sup>(٣)</sup> نجد انه في سنة ١٨٤٠ يوحى للحكومة الفرنسية بتقديم مشروع قانون يميل الى نظام أوبرن . كذلك نجد هذا التردد في تقارير جوستاف أوجست دى بومون والقاضى الكس دى توكفيل عن زيارتهما لأمريكا سنة ١٨٣١ وكذلك أوجست ديمتيز وجيوم بلويه سنة ١٨٣٦<sup>(٤)</sup> ولم تستقر فرنسا على اتباع نظام بنسلفانيا بشكل واضح الا في سنة ١٨٧٥ حين صدر قانون ٦ يويه سنة ١٨٧٥ ولو أنه قصر الأخذ بهذا النظام على الأحكام قصيرة المدة<sup>(٥)</sup>.

وفى بلجيكا اقتبس نظام العزل الانفرادى المطبق فى سجون بنسلفانيا ، وطبق على نطاق واسع فى السجون البلجيكية التى أنشئت من سنة ١٨٣٥ الى سنة ١٨٦٠ على وجه الخصوص وذلك على يد المفتش العام للسجون فى ذلك الوقت وهو دو كيتيو (Duquetiaux) الذى كان من أنصار هذا النظام المتحسين<sup>(٦)</sup> على أن هذا النظام قد استهدف فى بلجيكا مع ذلك لهجوم شديد ، ويهمنى من بين الحجج التى أقيمت ضده ما وجهه العالم الجنائى الشهير أدولف برنس اذ لم يقتصر على مهاجمته من حيث سليته وعدم قيامه بدوره فى اصلاح المسجونين ،

(١) يحصل المسجون على الفلاره بعد ١٨٠٠ منها وعمل غذائه بعد ٤٥٠٠ دورة أخرى وعلى ٥٤٠٠ أخرى وعليه أن يكمل الباقي (٢٧٠٠ دورة) اذا لم يكن قد اتىها من قبل حتى يحصل على طعامه فعلا George Ives, pp. 184, 188.

(٢) يراجع نوقف فرنسا تفصيلا فى Pinatel من LVIII وما بعدها .  
Barnes & Teeters, p. 414 (٧)

(٤) المرجع السابق - ص ٤١٤ - ٤١٦ .

(٥) Pinatel, p. LXI

(٦) المرجع السابق - ص LXIII

وانما جعل عليه على وجه الخصوص من حيث نظام العمل داخل الزنزانة وعدم جسدواه في تدريب المسجونين على العمل فيقول في ذلك أن العمل في الحياة الحديثة ليس مجرد حركات تؤدي بل هو كذلك علاقات يلزم التدريب عليها<sup>(١)</sup>.

## الفرع الثاني

### نظام الاشغال الشاقة

٥٧ - العمل الشاق (hard labour, travail pénible) ليس في ذاته هو المقصود بالبحث في هذا المقام • فان تاريخ النظم العقابية يقدم لنا صورا متعددة في منشئها والغرض منها ومتباينة في اطارها القانونية كذلك ولكنها تخرج عن نطاق الاصطلاح الذي اتخذ عنوانا لهذا الفرع •

فقد وجد العمل الشاق الذي يتم في ظروف قاسية في نظم قديمة كما في تشغيل المحكوم عليهم في بناء الهياكل الشاهقة كالأهرامات والمعابد في مصر القديمة ، وكذلك في أعمال التعدين في مصر الفرعونية أيضا وعند الرومان (damnatio ad metallum) ، كما كان العمل في السفن (Les Galères) الذي عرف في النظام الاغريقي والروماني وفي المصور الوسطى نوعا فريدا في قسوته من بين أنواع العمل العقابي لتي عرفها تاريخ العقاب<sup>(٢)</sup>.

ووجد العمل الشاق في صورة أقرب ما تكون الى التعذيب في ظل السلطة المطلقة التي كانت للقائمين على ادارة السجون - وذلك كحلول داخلية لمشاكل الایداع في السجون كما رأينا في مظاهر « العمل النموذجي » التي عرفت في السجون الانجليزية في النصف الأول من القرن التاسع عشر •

وعلى العكس يلاحظ أنه بينما وجدت نصوص تقضي بالحكم بالعمل الشاق مع عقوبة الحبس في التشريعات الأمريكية في ولاية بنسلفانيا - حيث وجد النظام السجوني المشهور باسمها - فانه مع ذلك لم يكن فيما يقوم به

(١) Prins, A., Criminalité et Repression, p. 131.

(٢) يراجع ما تقدم من ١٤ ص ١٦ •

المحكوم عليه من عمل فى سجون بنسلفانيا - من مشقة ، الا ما يحمله اسمه ، فى حين أن الأعمال التى كان يكلف بها المحكوم عليهم فعلا - كما رأينا من قبل - أعمال هينة تساعد على قطع السامة الناتجة عن فراغ المسجون وكان ينظر اليها لذلك لا على أنها عبء على عاتقه وانما باعتبارها ميزة يتمتع بها<sup>(١)</sup>.

٥٨ - أما المقصود بنظام الأشغال الشاقة فهو صور معينة من العقوبة ظهرت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وتطورت تطورا خاصا يتميز - فى التشريعات المختلفة - بأن العمل ، والعمل الشاق ، عنصر أساسى فيها - هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن هذا العمل مقرر فى إطار من عقوبة سالبة للحرية بمعناها الذى سبق تحديده<sup>(٢)</sup> - أى مع الإيداع فى مؤسسة لمدة محددة . ويلاحظ فى صور هذه العقوبة فى التشريعات المختلفة صلتها المباشرة بصور سابقة من العمل العقابى كانت تتميز بقسوة بالغة<sup>(٣)</sup> فى تنفيذها بحيث كانت تعتبر عقوبات بدنية أو بدائل لها على الأقل - وهى العمل فى السفن والعمل فى المستعمرات<sup>(٤)</sup> .

ويمثل هذا النظام فى النظم الأنجلوسكسونية العقوبة التى عرفت فى التشريع الانجليزى باسم Penal Servitude<sup>(٥)</sup> وفى التشريعات اللاتينية تمثلها العقوبة الموجودة فى التشريع الفرنسى باسم Les travaux forcés وتتناول فيما يلى عقوبة الأشغال الشاقة على ضوء نظامها فى كل من التشريعين الفرنسى والانجليزى ، من حيث أصلها التاريخى وصلتها بالعقوبات البدنية ، ومن حيث أماكن تنفيذها وصلتها بنظام العقوبة السالبة للحرية ( أى من حيث صفتها السالبة للحرية ) ، ومن حيث العمل الذى يقوم به المحكوم عليه وصفته من النواحي القانونية والعقابية والاقتصادية .

(١) Barnes & Teeters . ص ٤٠٥ .

(٢) راجع ما تقدم ص ٢١ وما يبعثها .

(٣) راجع تقرير هيئة الأمم المتحدة عن العمل يؤخر جنيف "Prison Labour" ص ٢ .

(٤) راجع ما تقدم ص ١٦ ، ١٧ .

(٥) وقد ألغيت فى قانون الأحكام الجنائية لسنة ١٩٤٨ - راجع Pinaltel المرجع السابق ص ٨٢ بالهامش وايضا Méthodes Modernes de traitement pénitentiaire, p. 17

## ٥٩ - الاصل التاريخي لعقوبة الأشغال الشاقة والصفة البدنية فيها :

تتميز عقوبة الأشغال الشاقة سواء في النظام الفرنسى وفى النظام الانجليزى<sup>(١)</sup> بأنها حلت محل عقوبات أخرى كانت الصفة البدنية واضحة فيها وذلك فى صورة العمل الشاق فى ظروف بالغة القسوة .

ففى النظام الفرنسى تعتبر الأشغال الشاقة (Peine des travaux forcés) التى حلت فى قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٨١٠ محل عقوبة الحديد (peine des fers) التى عرفتها تشريعات الثورة الفرنسية ابتداء من ١٧٩١ - تعتبر هذه العقوبة تطوراً مباشراً لعقوبة العمل فى السفن التى سبق التعرض لها فى شأن نظم العمل فى المصور الوسطى . ويلاحظ فى هذا المقام انه اتبع فى شأنها نفس التقسيم الذى ورد فى شأن العمل فى السفن فى « القرار الجنائى » ١٦٧٠ الذى أصدره لويس الرابع عشر فى سنة ١٦٧٠ اذ جعلها مؤبدة ومؤقتة (les galères perpétuelles et les galères à temps)<sup>(٢)</sup>

وقد تميزت لذلك هذه العقوبة بمظاهر القسوة والتكبد مما يتضح فى نص المادة ١٥ من قانون العقوبات الفرنسى (١٨١٠) اذ يقرر أن « المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة يشغلون فى أشد الأعمال مشقة ويجرون فى أقدامهم كرة (من الحديد) أو يقيدون كل اثنين منهم بسلسلة واحدة اذا سمحت طبيعة العمل الذى يقومون به بذلك » .

وكان المحكوم عليهم يقومون أساساً بالعمل فى Les bagnes maritimes وان كان تنفيذ الأحكام يجرى أحياناً فيما يعرف باسم "maisons de force" وكان تنفيذ أحكام الأشغال الشاقة الصادرة ضد النساء يتم دائماً فى هذه الدور . أما العمل فى الموانئ فقد كان يتم تحت اشراف السلطة البحرية استمراراً للوضع الذى كان قائماً فى النظام القديم الخاص بالعمل فى السفن .

وقد ارتبطت عقوبة الأشغال الشاقة فى النظام الفرنسى من جهة أخرى بصورة من صور العمل العقابى التى سبق التعرض لها وهى العمل فى المستعمرات

(١) يراجع فى النظام الفرنسى Pintel, p. 59 et suiv. وفى النظام الانكليزى George Ives, p. 201 et seq.

(٢) راجع ما تقدم ص ١٦ .

اذ قررت الحكومة الفرنسية فى سنة ١٨٥٤ تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة فى مستعمراتها وظل الحال كذلك حتى اضطرت - تحت ضغط انتقادات متعددة المصادر ومنها ما تردد فى القارة الأمريكية احتجاجا على نظام العمل العقابى - فى مستعمرة جيانا الفرنسية فى أمريكا الجنوبية - الى اصدار مرسوم بقانون فى ١٧ يونيو سنة ١٩٣٨ بالقاء نظام ترحيل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة للعمل فى المستعمرات ، وقد حدد هذا التشريع الوضع النهائى لعقوبة الأشغال الشاقة من حيث عناصرها وظروف تنفيذها .

واذا كان العمل فى المستعمرات قد اتخذ فى فرنسا متصرفا للقوة العاملة المحكوم عليها بالأشغال الشاقة فانه فى انجلترا قد ارتبطت به عقوبة الأشغال الشاقة أيضا ولكن على وضع عكسى ، اذ أنه فى الوقت الذى اتجهت فيه فرنسا الى تقليد جارتها فى استغلال العمل العقابى فى المستعمرات كانت مستعمرات بريطانيا قد بدأت ترفض قبول المحكوم عليهم المرحلين منها ، وتجمع فى انجلترا فى وقت من الأوقات ما يقرب من ثمانية آلاف ممن كان مفروضا ترحيلهم الى المستعمرات - مما اقتضى استحداث نظام جديد يواجه حالة هؤلاء المحكوم عليهم ، لا يكون أقل قسوة من الترحيل للعمل فى المستعمرات . وصدر فى سنة ١٨٥٥ أول قانون بنظام الأشغال الشاقة فى انجلترا (Penal Servitude Act, 1855) وألغيت بمقتضاء أحكام العمل فى المستعمرات التى تقل مدتها عن أربعة عشر عاما وأبدلت بها عقوبة الأشغال الشاقة التى اعتبرت أشد منها بحيث تبدل بمعدل كل سبع سنوات من العمل فى المستعمرات أربعاً من الأشغال الشاقة ، ثم تلا هذا التشريع قانون سنة ١٨٥٧ الذى ألغى الترحيل للعمل فى المستعمرات كلية وأبدل به عقوبة الأشغال الشاقة لمدة مساوية لمدة العمل فيما وراء البحار وجعل حد أدنى لها ثلاث سنين .

#### ٦٠ - ارتباط الأشغال الشاقة بنظام العقوبة السالبة للحرية :

برغم ما لعقوبة الأشغال الشاقة من الصفة البدنية ، وبرغم كون العمل الشاق هو عنصرها الأساسى ، وبرغم ما يؤكد ذلك ويسانده من أصلها التاريخى ، فانها اذ نشأت فى عصر انتصار العقوبة السالبة للحرية ، قد دخلت فى الاطار العام .

للعقوبات السالبة للجبرة وارتبطت بسلب الحرية سواء من حيث النظام القانوني ومن حيث الأماكن التي يتم تنفيذها فيها .

فمن ناحية النظام القانوني لعقوبة الأشغال الشاقة نجد أنها - طبقا لما انتهى اليه أمرها في قانون سنة ١٩٣٨ في فرنسا تشترك مع قوانين سنة ١٨٥٥ وسنة ١٨٥٧ في انجلترا في أن تنفيذها يبدأ بفترة من الحبس الانفرادي الكامل قبل أن يسلم المحكوم عليه الى العمل الشاق سواء كان - اخل السجن أم في الموانئ - في فرنسا ، أو في الأشغال العامة في انجلترا<sup>(١)</sup> .

ومن ناحية مكان تنفيذ العقوبة - كانت تنفذ في سجون خاصة في انجلترا ، وتنفذ في فرنسا في المؤسسات المركزية المعروفة باسم "maisons centrales de force"<sup>(٢)</sup> - وهذه المؤسسات تطبق فيها النظم والقواعد الخاصة بالنظافة والصحة والنظام التأديبي على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة والمحكوم عليهم بالسجن على حد سواء .

#### ٦١ - العمل في نظام الاشغال الشاقة :

يتميز العمل الذي يكلف به المحكوم عليه بالأشغال الشاقة بقدر بالغ من المشقة . وينص القانون على ذلك كما رأينا في نص المادة ١٥ من قانون العقوبات الفرنسي الصادر سنة ١٨١٠ . والنص على ذلك في القانون يعطى لهذه العقوبة صفتها الخاصة ذات الطبيعة المشتركة بين الايلام البدني وسلب الحرية .

أما في النظام الانجليزي فان المحكوم عليهم يقومون بالعمل في الأشغال العامة كبناء السدود وأرصعة الموانئ واستصلاح الأراضي - وهي جميعها من الأعمال التي تتطلب مجهودا بدنيا مضاعفا وهي وان كانت أعمالا مفيدة ونافعة

(١) هذه الفترة كانت ستة ثم خفضت الى ٩ شهور في النظام الانجليزي وهي في النظام الفرنسي سنة للمحكوم عليهم باقل من ١٠ سنوات وستة اشهر للمحكوم عليهم باكثر من عشر سنوات وثلاث سنين للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

(٢) Pinatel, p. 138.



إلا أنها كانت تنفذ في ظل شعور بالخوف لا شعور بالانتاج والتقدم<sup>(١)</sup> فقد كانت تصبح في تنفيذها دائما بما تقتضيه فكرة العقاب من صرامة وقسوة .

ومن مجموع ذلك يمكن القول بأن العمل في نظام الأشغال الشاقة يتميز:

١ - بالنص قانونا على كونه عملا شاقا .

٢ - أنه يعتبر بهذه الصفة جزءا من العقوبة<sup>(٢)</sup> .

٣ - أنه قد يكون ذا نفع أو قيمة انتاجية ولكن الغرض الأساسي منه هو الارهاق واشعار المحكوم عليه بقسوة العقوبة .

---

(١) G. Ives - المرجع السابق ص ٢٠٣ .

(٢) علي راشد - العمل في السجون : مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - العدد الاول من السنة الاولى ( يناير سنة ١٩٥٩ ) ص ١٢٠ .

## العمل والتطور الحديث للعقوبة السالبة للحرية

٦٢ - انضح مما تقدم أن العقوبة السالبة للحرية قامت من الناحية التنفيذية على عنصرين أساسيين :

١ - مبدأ الحبس الانفرادي .

٢ - العمل وأهميته في نظام السجن ومن الناحيتين الاقتصادية والانسانية .

وقد كان التوازن بين هذين العنصرين والتفاعل بينهما هو الذي يحدد في مختلف الظروف الصور التي تتخذها العقوبة السالبة للحرية - وذلك في اطار من مبدأ الشرعية الذي التقى بهذه العقوبة في بدء تبلورها فاتخذها كمثل أعلى للعقوبات لما تميزت به من الدقة في التحديد ومن امكان تنوع صورها لتختلف شدتها بما لاختلاف التوازن بين عنصرها : الافراد والعمل .

ونظام الانفراد بالرغم من وجود عيبين أساسيين فيه هما أثره السيء على مستويات السجن وعلى حالته المصبية والعقلية ، وكذلك فداحة تكاليفه التي كان يضاعفها عدم امكان تنظيم عمل السجناء في ظل تنظيم انتاجي على أساس سليم ، فانه بالنظر الى مزاياه التي سبق ايضاحها<sup>(١)</sup> ، قد احتل مركز التقديس<sup>(٢)</sup> لدى جميع رجال العقاب في عصر تنظيم السجون - وان تجرد عن الفكرة الدينية المحضة التي كانت تجعل من الافراد في ذاته طريقا مباشرا الى التوبة أساسه التأمل الباطني ، كما بدأت الحاجات العملية تفرض وجودها فاحتل العمل مركزه في السجن سواء داخل الزنزانة كما في نظام بنسلفانيا ، أو جماعيا أثناء النهار كما في نظام أوبرن ، وتحولت فكرة التوبة الروحية السلبية الى الاتجاه

(١) راجع على وجه الخصوص فيما تقدم من ٥٢ .

(٢) يراجع George Frow, p. 181, Pinetel p. 122

نحو القيام بمجهود ايجابي لاصلاح السجين أو تهويمه . وكان هذا الاتجاه في أوله بداييا<sup>(١)</sup> ، ثم تدرج في كتابات عالم مثل شارل لوكاس الى تأكيد أهمية « التربية » عامة في المعاملة داخل السجون<sup>(٢)</sup> .

وكما تأثر نظام الانفراد بالحاجة الواقعية الى تشغيل المسجونين والى تعليمهم بوسائل التربية والتقويم ، تأثر العمل بهذه العوامل جميعها ، كما تأثر بالفروغ الاقتصادية التي أثرت بدورها على اتجاهات تنظيمه داخل السجون ، وعلى نظرة رجال العقاب اليه .

٦٣ - وقد عكست المؤتمرات الدولية التي تعرضت لموضوع العمل في السجون في مناقشتها وقراراتها ما أحسب ظاهرة العمل في السجون من تطور من حيث نظرة رجال العقاب اليها واتجاههم نحو اعتباره عنصرا تقويميا في التنفيذ العقابي .

٦٤ - هذا ويلاحظ أن الاتجاهات التوقية الحديثة التي سيطرت في النهاية على نظام العقوبة السالبة للحرية - قد خلصت من صحتها الإنسانية العاطفية واتخذت أساسا علميا يظهر المدرسة الوضعية ونمو أبحاث العلوم المتصلة بالسلوك الإنساني مما حول اهتمام الجنائين من الجريمة الى شخص المجرم ،

(١) يمثل ما ورد في تقرير كروفورد ( راجع ما تقدم ص ٥٦ ) المبعوث الانجليزي لدراسة نظم السجون الامريكية سنة ١٨٤٢ إذ يقرر مشيدا الى للغاية التربوية في بنسافانيا أنه بالإضافة التعليم الحقل والديني الذي تلقاه تلك المحتاجة كيملا ، يلقى أثر الجبس الانفرادي لا في الردع فحسب بل في تقويم المجرمين كذلك ( George Ives, p. 186 )

(٢) فهو يهاجم الاعتماد على الزل الانفرادي وحده في تقويم المجرمين عليهم إذ يقول : ان التربية داخل السجن قد تفسد حجة تلك المدرسة التي تقسم بنفص في المصانعة والدكاء والتي تلجأ في سبيل منع اضرار الاتصال بين السجناء عن طريق النظر وتبادل المذنب - قلبا في وحشية . الى حلول مادية تمنع امكان تعاطيهم أو وقاية بعضهم بعضا بدلا من أن تمنع حسنة الاضرار عن طريق التأثير المتدري للنظام الموضوع - على الانسان . أو للانسان على نفسه . وهي بذلك تسلب النظام سلطانه ، وتسلب الطاعة قيمتها المعنوية ، وتجرد فكرة التربية من دوافعها الثلاثة التي لا غنى عنها لكي تقوم بدورها وهي المنافسة ( emulation ) والمبادأة أو الدفع الذاتي (initiative) والتدبر (example) . (Ibnated, p. LIX.)

وتأثر بهذا التحول مبدأ الشرعية نفسه الذى ارتبطت به العقوبة السالبة للحرية فتطور فى عناصره تطورا يساير الاتجاهات الحديثة ويسمح بما تم وما لا يزال يحدث من تطور فى أوضاع العمل فى العقوبة السالبة للحرية لتتقينا من شوائب العقوبات البدنية ، ومن تعدد صورها الذى يرتبط بفكرة الردع والجزاء .

## ٦٥ - ونعالج فى المباحث الثلاثة التالية :

- ١ - تطور أوضاع العمل فى السجون كما انعكست فى أعمال المؤتمرات الدولية فى القرنين ١٩ و ٢٠ .
- ٢ - الأسس الفقهية لاعتبار العمل عنصرا تقويميا .
- ٣ - أثر هذا التطور فى أوضاع العمل على تعدد العقوبات السالبة للحرية .

## المبحث الأول

### مظاهر التطور الحديث

### فى أوضاع العمل فى السجون

٦٦ - كان أول مؤتمر دولى عرض فيه موضوع العمل فى السجون هو مؤتمر روما الذى عقد فى سنة ١٨٨٥ وأدرج الموضوع فى برنامجيه ولكنه أجل بحثه فيه<sup>(١)</sup> الى أن عرض مرة أخرى فى مؤتمر بطرسبرج سنة ١٨٩٠ . وابتداء من هذا المؤتمر كان موضوع العمل فى السجون عنصرا مشتركا فى مواد البحث فى مؤتمرات اللجنة الدولية للعقوبات والسجون Commission Internationale Pénale et Pénitentiaire التى عقدت منذ ذلك التاريخ فيما عدا مؤتمر واحد هو مؤتمر بروكسل سنة ١٩٠٠ . وبذلك فانه قد تعرضت لهذا الموضوع بعد مؤتمر بطرسبرج سنة ١٨٩٠ مؤتمرات باريس سنة ١٨٩٥ ، بودابست سنة ١٩٠٥ ، واشنطن سنة ١٩١٠ ، لندن سنة ١٩٢٥ ، براغ سنة ١٩٣٠ ، برلين سنة ١٩٣٥ ، لاهاي سنة ١٩٥٠ ثم عرض للبحث أخيرا فى مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٥

الذى عقد تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة بعد أن تولى قسم الدفاع الاجتماعى الذى أنشئ بها مهام اللجنة الدولية بعد حلها وأخذ على عاتقه تنظيم المؤتمرات الدولية التى كانت تبأثرها من قبل .

وتمثل تقارير مؤتمر لاهائ وجنيف والمناقشات التى تمت فيهما والقرارات التى انتهى اليها كل منها خلاصة الاتجاهات الحديثة السائدة فى شأن السجون مما يجعلها مادة للمناقشة والدراسة كل منها فى موضعها فيما سيلي من هذه الرسالة .

وفىمما خلا هذين المؤتمرين فإن أبحاث المؤتمرات التى تناولت موضوع العمل فى السجون تمثل فى نظرنا مرحلتين تميزت الأولى بمجرد النظر الى العمل كضرورة فى السجن مما يقتضى قيام الدولة بمسئولية تنظيمه ، مع بحث وسائل هذا التنظيم وبعض المشكلات التفصيلية المتعلقة به ، وأما المرحلة الثانية فقد برز فيها الاهتمام بالسجون حين يعمل ، وتنظيم العمل بالنظر الى صالح المسجون نفسه سواء من حيث أغراضه أو الظروف التى يتم فيها - وذلك تمشيا مع الاتجاه الحديث الى تركيز الاهتمام على شخص المجرم .

وتعرض فيما يلى الى هذه الاتجاهات المختلفة التى اتسمت بها المؤتمرات الدولية فى مجالها لموضوع العمل مع الإشارة الى القرارات التى اتخذت بشأنه فى المؤتمرات المختلفة .

## ٦٧ - المرحلة الاولى - الاعتراف بالعمل كضرورة فى السجن وبمسئولية الدولة عن تنظيمه :

تمتد هذه المرحلة من مؤتمر بطرسبرج سنة ١٨٩٠ حتى مؤتمر لندن سنة ١٩٢٥ (١) .

وقد تميز مؤتمر بطرسبرج (٢) بمعالجته موضوع العمل فى السجون بطريقة أقرب الى التكمال فى حدود ما سمحت به طريقة عرض هذا الموضوع على المؤتمر اذ أنه قد عرض عليه أساسا بحث مشاكل تنظيم الانتاج السجونى

(١) ويقع بينهما مؤتمرات باريس سنة ١٨٩٥ ، وبودابست سنة ١٩٠٥ ، ووشطن سنة ١٩١٠ ، هذا ولم يتعرض مؤتمر بروكسل سنة ١٩٠٠ لموضوع العمل فى السجون .  
(٢) راجع فى أعمال هذا المؤتمر : تقرير J. Léveillé فى Revue Pénitentiaire 1890, No. 4, pp. 360-368.

بما فى ذلك مشكلة المنافسة مع السوق الحر ، ومكافأة المسجونين عن عملهم .  
وقد اتخذ المؤتمر فى شأن العمل فى السجون ثلاث قرارات هامة :  
( أ ) القرار الأول - خاص بطريقة ادارة واستغلال العمل فى السجون ويجرى  
كالآتى :

١ - لما كان العمل - العمل النافع utile - الذى يكون بقدر الامكان منتجاً  
productif - ضرورياً للمسجونين فى ظل أى نظام سجونى يخضعون  
له فإنه يجب - تبعاً للحالة الخاصة لكل بلد - بحث كيفية تدبيره عملياً ،  
وادارته بالطريقة التى تواجه قواعد واحتياجات العملية العقابية  
( pour répondre aux règles et nécessités de l'œuvre pénitentiaire )  
( أى الدواعى الخاصة بإدارة السجن ) - سواء بنظام الاستغلال المباشر  
(régie) أو بنظام الالتزام (entreprise).

٢ - ان العمل باعتباره العنصر الأساسى للحياة داخل السجن - يجب أن يظل  
فى تنظيمه وإدارته خاضعاً للسلطة العامة التى لها وحدها الصفة القانونية  
فى مباشرة تنفيذ القوانين الجنائية ، وبذلك لا تترك فرصة لتعرض  
المسجونين للاستغلال للمصالح الخاصة .

٣ - يبدو بصفة عامة أن نظام الاستغلال المباشر ( régie ) يضمن بطريقة  
أسهل وأفضل جعل العمل يمتشى مع مقتضيات العمليات المراد تنفيذها .  
ومع ذلك فإنه بالنظر الى الصعوبات الخاصة التى قد تشور فى تنفيذ الأعمال  
ذات النفع العامة ، فمن المقبول أن تلجأ الإدارة العقابية الى المشروعات  
الخاصة لتقوم بهذه الأعمال على ألا يتضمن استخدامها للأيدى العاملة  
للمسجونين وقوع المسجون تحت سيطرة الملتزم فيما يعس شخصه  
أو حياته .

٤ - وفى تنليم الأعمال السجونية ، وبخاصة فى نظم الاستغلال المباشر  
يستحسن أن تختص الدولة بمزايا الأيدى العاملة فى السجون ، ولذلك  
فمن المأمول أن تكون الدولة بقدر الامكان هى فى ذات الوقت المنتجة  
والمستهلكة لما تنتجه الأيدى العاملة .

. ويلاحظ أن في النص في مستهل القرار على أن يكون العمل نافعا أو منتجاً إشارة باستتكار الصور التي يكون فيها العمل لمجرد الارهاق كما كان الحال في النظام الانجليزي النموذجي<sup>(١)</sup> وان كان ذلك الاستتكار لا يمتد بالضرورة الى أنواع العمل التي قد يكلف بها المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة ويكون فيها ارهاق لا مبرر له - لأن هذه الصور قد لا يخلو فيها العمل من نفع . اما ما بحث عليه القرار من أن تكون الأعمال منتجة فوق أنها نافعة فانه يقصد منه أن تتوافر فيها كل أو بعض العناصر الآتية :

- ١ - ألا يكون الغرض منها مجرد شغل وقت فراغ المسجون - كما في بعض أنواع الأعمال التي كان يكلف بها المسجونون في متابات بنسلفانيا<sup>(٢)</sup> .
- ٢ - ألا تكون مجرد خدمات داخلية في المؤسسة كالنظافة والخدمات اليومية .
- ٣ - أن يكون لها تاج يمكن أن تستفيد منه المؤسسة أو نزلاؤها .
- ٤ - أن يحقق الناتج منها ربحاً بالمعنى الاقتصادي .

فبغير هذه العناصر لا يكون العمل منتجاً ولكنه قد يكون نافعا كأعمال الخدمة اليومية في السجن أو الأعمال التي يقوم السجناء بالتدريب عليها دون أن يتحقق من ورائها انتاج مفيد . ويبحث القرار على تحويل العمل بقدر الامكان الى عمل منتج في حين سنرى فيما بعد كيف برزت الدعوة في مؤتمرات متأخرة بوضع عكسي - الى تضيحية الانتاج في سبيل التدريب بل في سبيل مجرد التهذيب .

(ب) القرار الثاني خاص بالمنافسة بين العمل في السجن وبين العمل والانتاج في السوق الحر - ويجرى كالآتي : « لما كان من المسلم به التزام الدولة المشدد بتشغيل المسجونين فانه من المحتم الذي لا مناص منه أن تقل أيديهم العاملة منتجات نافعة مما كانت لتفله في الحياة الحرة . ومع ذلك فان عمل المسجونين - اذا ما تم تنظيمه بطريقة مستبيرة وتحت اشراف ادارة تسيطر

(١) راجع ما تقدم من ٥٦ ، ٥٧ .

(٢) راجع ما تقدم من ٥٣ ، ٥٤ .

دائما على تحديد ظروفه - يبدو أنه لا يمكن أن تنشأ عنه في مواجهة العمل الحر غير منافسة ضعيفة الأهمية . ولا تكون دعوى المنافسة عادلة اذا روعى فيما يتعلق بالانتاج الزراعى أن يكون لصالح الدولة مع تجنب القفلة للعمال الزراعيين ، وفيما يتعلق بالانتاج الصناعى أن يخصص لاستهلاك السجون والمصالح العامة .. » .

ثم يحدد القرار وسائل تفصيلية لتحقيق ذلك مما ستعرض له فى حينه<sup>(١)</sup>.

(ج) القرار الثالث خاص بمكافأة المسجونين على أعمالهم ، وكان يتميز بعموميته واتجاهه نحو بيان القرض من المكافأة دون التعرض لحق المسجون فيها أو كيفية تحديدها وتوضيح ذلك العبارة التى وردت فى مستهل ذلك القرار اذ تقول « ان نفلاما للمكافآت والمشجعات المادية والمعنوية للمسجونين .. يكون ذا أثر طيب فى استتباب النظام فى السجن فمثلا عن أثره فى اصلاح المسجونين »<sup>(٢)</sup>.

وقد تميزت بأكورة قرارات المؤتمرات الدولية عن العمل فى السجون. فى هذا المؤتمر بالاتجاهات الآتية :

- ١ - تأكيد أن العمل ضرورة حيوية فى السجن .
- ٢ - التزام الدولة بتنظيمه .
- ٣ - مسؤولية الدولة عن تنظيمه تحت اشرافها وتفضيل نظام الاستغلال المباشر .
- ٤ - ضرورة مواجهة المشكلة الاقتصادية الناتجة عنه من حيث المنافسة مع العمل والصناعة الحرة .

---

(١) أنظر ما يلى فى المبحث الأخير من هذه الرسالة فى شأن الإنتاج السجونى وعلاقته بالاقتصاد العام للدولة .

(٢) يراجع تفصيل هذا القرار فى تقرير J. Lachaux فى Revue Pénitentiaire - المرجع السابق



٥ - أن تنظيمه هو أساسا لصالح انتظام عملية السجن واستتباب النظام بين المسجونين وتدخل في هذا الاعتبار أيضا نظرة مؤتمر بطرسبرج الى المكافأة ( سواء كانت مادية أو معنوية ) ولم يمس البحث في هذه المرحلة صالح المسجونين في كل ذلك الا عرضا وبشكل ثانوى .

٦ - ان المثل الأعلى للعمل في تلك المرحلة كان هو « العمل النافع » أو « العمل المنتج » .

٦٨ - وفي المؤتمرات التالية من هذه المرحلة<sup>(١)</sup> اتجهت بحوث المؤتمرات نحو المشكلات التفصيلية لتنظيم العمل في السجن دون كبير اهتمام بالمبادئ والأصول العامة للمشكلة فتناولت على هذا الأساس المشكلات الآتية :

#### ٦٩ - ١ - ثنات السجناء التي تكلف بالعمل :

بحث مؤتمر باريس سنة ١٨٩٥ في جواز السماح بوجود عقوبات سالبة للحرية لا يكون العمل اجباريا فيها ، ومدى عدم امكان الاستثناء عن العمل في جميع السجنون باعتباره من عوامل النظام والحفظ ، والتهديب الخلقى والصحة العامة . وكان قرار المؤتمر في هذا الشأن مقتضيا لا يزيد على تقرير أن « العمل البدوى - كقاعدة عامة - يجب أن يعتبر الزاميا في جميع العقوبات التي تستتبع الحرمان من الحرية » .

هذا عن المحكوم عليهم - أما عن المجرمين احتياطيا فقد تعرض لهم مؤتمر بودابست سنة ١٩٠٥ ، فقرر فيه بشأنهم أنهم لا يجبرون على العمل ولو كان قد سبق تنفيذ عقوبة سالبة للحرية عليهم . وانه لا يصح اشتراط قبول العمل في فترة الحبس الاحتياطي لامكان خصم مدته من مدة العقوبة التي يحكم بها .

(١) :راجع في شأن مؤتمرات هذه المرحلة وقراراتها : La Revue Pénitentiaire من مؤتمر باريس - مجلد 1017, 1018, 1019 No. 7, 1895 , وعن مؤتمر بروكسل - مجلد 1181 et suiv. No. 7, 1890 , وعن مؤتمر بودابست مجلد 1182-1183 No. 11, 12 pp. 1283 1905 et suiv. من مؤتمر وشنتن - مجلد 1180-1182 No. 11, 12 pp. 1283 , وعن مؤتمر لندن - مجلد 1181 et suiv. No. 10, 12 p. 181 1905 .

٧٠ - ٢ - مكافأة المسجونين عن عملهم :

بحث هذا الموضوع فى تلك الفترة فى مؤتمرى باريس سنة ١٨٩٥ ولندن سنة ١٩٢٥ . وفى كليهما كان الاتجاه واضحاً الى نفي وجود حق للمسجون فى المكافأة .

ففى مؤتمر باريس سنة ١٨٩٥ كان القرار الصادر فى هذا الشأن يقول :  
ليس للمسجون حق فى أجر ، وانما للدولة مصلحة فى اعطائه منحة « .

وفى مؤتمر لندن سنة ١٩٢٥ كان القرار أكثر تفصيلاً فى شأن أبواب التصرف فيما يحصل عليه المسجون مقابل عمله وشروط ذلك . على أن القرار قد صدر بما يماثل اتجاه مؤتمر باريس من حيث مبدأ المكافأة نفسه اذا استهل بالعبارة الآتية : « بالرغم من أنه ليس للمسجون حق فى أجر عن عمله فللدولة مصلحة فى اعطائه منحة فى سبيل شحذ همته »<sup>(١)</sup>.

٧١ - ٣ - التعويض عن اصابات العمل :

بحث مؤتمر بودابست سنة ١٩٠٥ مبدأ تعويض المسجونين أو عائلاتهم عن الحوادث التى يصابون فيها أثناء العمل فى السجن ، والحالات التى يستحق فيها هذا التعويض والأسس التى يبنى عليها . ويهمنى من بين ما تقرر فيه :

١ - وجوب اعطاء تعويضات عن هذه الحوادث على شرط أن يستمر العجز الى ما بعد الافراج .

٢ - وجوب اصدار تشريع يضع حدوداً خاصة لتعويض المسجونين - فى البلاد التى يوجد فيها هذا الحق للعامل الأحرار .

٣ - تأكيد ما لهذا التعويض من صفة .

٧٢ - ٤ - العمل خارج السجن :

بحث مؤتمر بودابست كذلك المبادئ التى فى ظلها يمكن تشغيل المسجونين فى أعمال الحقول وغيرها من الأعمال ذات المنفعة العامة فى الهواء

الطلق والطريق التي تتبع في تنظيم ذلك . واتخذ في هذا الشأن قرارات عديدة تتعرض للتفاصيل الخاصة بهذا النوع من العمل وكيفية تنظيمه . وكانت أهم هذه القرارات هي ما تعرض فيها المؤتمر لتحديد فئات المسجونين التي يمكن تشغيلها في الزراعة والفئات التي يكون من المناسب تشغيلها في الأعمال الأخرى خارج جدران السجن .

#### ٧٣ - العمل في السجون الصغيرة :

بحث مؤتمر وشنطن سنة ١٩١٠ مشكلة السجون الصغيرة وتنظيم العمل فيها ، ودعا الى ضرورة تشغيل المسجونين فيها في عمل نافع سواء في داخلها أو خارجها ، وأوصى بتركيز المحكوم عليهم في مؤسسات من الكبر بحيث تسمح بتنظيم العمل تنظيمًا مجدياً . وفي الحالات التي لا يمكن الوصول فيها الى هذا التركيز أوصى المؤتمر بأن تنتخب للسجون الصغيرة أنواع خاصة من العمل تناسب مع ظروفها ومع الأحوال الاقتصادية في المنطقة التي توجد فيها . كما دعا الى استغلال السجون الكبيرة الأكثر تقدماً في مجال الصناعة لتدريب من يشرفون على العمل في السجون الصغيرة حيث ينبغي أن يوجد في كل منها شخص واحد على الأقل لديه الكفاءة اللازمة لإدارة العمل الصناعي بها - وظهر في هذه القرارات وجود لمحة من أسلوب الإدارة الأمريكي يتجاوب مع الظروف الاقتصادية التي تميزت بها أمريكا عن أوروبا حتى أواخر القرن الماضي وأثرت على تنظيم العمل في سجونها<sup>(١)</sup>.

٧٤ - ويلاحظ على قرارات المؤتمرات التالية مؤتمر بطرسبرج بصفة عامة أنها وقد اتجهت الى العناية بتفاصيل تنظيم العمل في السجون وحققت بذلك تقدماً فنياً في هذا الشأن - قد أجرت كل ذلك في نطاق الاتجاه العام الذي تحدد في ذلك المؤتمر الأول وهو أن العمل في السجون وتنظيمه وعلاقاته انمسا تقوم جميعها لصالح الدولة ولصالح إدارة السجن على وجه الخصوص - يدخل في ذلك القرارات الخاصة بشعير الالتزام بالعمل في جميع العقوبات السالبة للحرية ، ومكافأة المسجونين بغرض تشجيعهم على العمل ، واستغلال عمل المسجونين في الأشغال العامة .

هذا وكلمنا مس البحث في تلك المرحلة فكرة حق للمسجون سواء في أجر عن عمله أو تمويض عن حوادث العمل كانت قرارات المؤتمرات تحرص على نفى وجود حق للمسجون في الأجر كما كانت تحرص على التمييز بينه وبين العامل الحر في التمويض عن إصابات العمل - وذلك إذ أوصى مؤتمر بودابست بإصدار تشريع خاص يسمح بالتمويض في حدود خاصة وأسبغ صفة النفقة على هذا التمويض وأهدر حق المسجون فيه طوال مدة تنفيذ العقوبة .

### ٧٥ - المرحلة الثانية - تنظيم العمل لصالح المسجون :

بدأ صالح المسجون يبرز كهدف لتنظيم العمل في السجون في المؤتمر الأول للجمعية الدولية للقانون الجنائي الذي عقد بروكسل في سنة ١٩٢٦<sup>(١)</sup> وفي المؤتمرات التالية للجنة الدولية للعقوبات والسجون برز هذا الاتجاه كذلك<sup>(٢)</sup>. فكانت قراراتها من حيث موضوعاتها ومعالجتها لها وصياغتها تبرز اتجاها واضحا نحو العناية بصالح المسجون - وهو الاتجاه الذي يميز هذه المرحلة عن المرحلة الأولى ، حيث كانت ترد أحيانا بعض الاشارات الى تقويم المسجون ولكنها كانت ترد عرضا وفي مواضع ثانوية .

٧٦ - ففي مؤتمر بروكسل سنة ١٩٢٦<sup>(٣)</sup>، حيث صدر قرار بتزكية العمل في الحلاء Travail à l'aperto كان أساس هذه التزكية في القرار الذي أصدره المؤتمر هو أن هذا النوع من العمل من أقوى العوامل في اصلاح السجين كما أكد هذا القرار أهمية اختيار من يطبق عليهم هذا النظام من بين من يرجى اصلاحهم على أن يسمح لهم بزيادة اتصالهم تدريجيا بالحياة الاجتماعية . وبإلحاق:

(١) أنظر ما سيرد في البحث التالي في بيان المرحلة التاريخية في تطور اللق الجنائي التي تمثلها قرارات المؤتمر بتسجيله دوليا قبول فكرة تدابير الإمان التي ترتبط بالاتجاه الشعبي في اللق الجنائي .

(٢) عقلت اللجنة الدولية بعد ذلك التاريخ مؤتمرات : براغ سنة ١٩٣٠ ، وبارلين سنة ١٩٣٥ ، ولهاى سنة ١٩٥٠ . ثم تول قسم النزاع الاجتماعى ببيتة الأمم المتحدة أعمال اللجنة وقام بتنظيم مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٥ .

(٣) راجع تقريرا عن هذا المؤتمر وقراراته في Rev. Int. de Dr. Pénal 1926, Premier Congrès International كنائى مجموعة أعمال المؤتمر de Dr. Pénal . Bruxelles 20-29 juillet 1926 — Actes du Congrès

هنا الفرق بين اتجاه هذا القرار واتجاه قرار مؤتمر بودابست سنة ١٩٠٥. اذ كان همه تنظيم استغلال عمل المسجونين في الأعمال العامة ( استصلاح الأراضي والطرق ) .

**٧٧ -** وفي مؤتمر براغ سنة ١٩٣٠<sup>(١)</sup> صدر قرار تعرض لموضوع مقابل العمل الذي يؤديه المسجون ، وكان اتجاهه بدوره متميزا عن اتجاه مؤتمر لندن سنة ١٩٢٥ في نفس الموضوع اذ يذكر قرار مؤتمر براغ سنة ١٩٣٠ عمل المسجون كأحد الوسائل التربوية التي يعتمد عليها في الوصول الى ما يجب أن يهدف اليه التنفيذ العقابي من تهذيب وتقويم للمحكوم عليهم ، ويشترط . « أن يتمشى مع استعداد المسجون وأن يجزى فيه عن حسن سلوكه وما ينتج عن نشاطه »<sup>(٢)</sup> فأكد هذا القرار وجوب اعطاء المسجون مقابلا عن عمله كما أوجب مراعاة حالة المسجون الشخصية في اختيار نوع العمل الذي يقوم به .

**٧٨ -** وفي مؤتمر برلين سنة ١٩٣٥ حيث كانت آثار الأزمة الاقتصادية العالمية تشغل الأذهان كان الموضوع المعروض على المؤتمر خاصا بالعمل هو « تأخير البطالة في الصناعة والزراعة على عمل المسجون في زمن الأزمة والوسائل التي يمكن بها تجنب نتائجها الضارة أو الاقلال منها » . وفي هذه الظروف وفي شأن هذا الموضوع الخاص وفي ظل الجو الديكتاتوري الرجعي الذي كان يشينه المضيفون النازيون<sup>(٣)</sup> مما أدى الى اتخاذ بضعة قرارات رجعية لاستبدال العمل اليدوى بالعمل الآلى وتخفيض ساعات العمل وتوزيع العمل المتيسر بين أكبر عدد ممكن من السجناء - ورغم كل ذلك فقد حرص المؤتمرين في مستهل قراراتهم على أن يبرزوا التوصية « بحماية العمل في السجن عن طريق نصوص قانونية » وذلك بالزام مصالح الدولة باستهلاك منتجات السجن . كما أن القرار الخاص باستبدال العمل اليدوى بالعمل الآلى قد تردد أمام الأهمية التي أصبح

(١) راجع تقريرين عن هذا المؤتمر وقراراته في Rev. Pénit. 1931, No. 1-4, Armand Massé, p. 40 et suiv., et Léon, LÉON-CALÉN, p. 2 et suiv.

(٢) راجع السابق ص ١١ ، ٤٥

(٣) Mannheim, P. 77 et suiv., Douzet, rapport R. Int. de Droit Pénal

1936, P. 38 et suiv.

معتزفا بها للتدريب المهني للمسجونين فاشتراط ألا يكون في هذا الاستبدال ما يمس بسوء مقتضيات التدريب المهني للسجناء - هذا التحفظ الذي يهدم - ولو نظريا - تلك التوصية الرجعية ذاتها .

**٧٩** - وفيما بعد الحرب العالمية الأخيرة حظي العمل في سجون بدراسات واسعة شاملة في المؤتمرين الدوليين للجنة الدولية ( لاهاي سنة ١٩٥٠ ) - ثم لقسم الدفاع الاجتماعي بهيئة الأمم المتحدة وهو الذي حل محل تلك اللجنة في اختصاصاتها<sup>(١)</sup> ( جنيف سنة ١٩٥٥ ) جمعت فيها خلاصة الدراسات السابقة وصفيت فيها الاتجاهات الحديثة في شأنه بما يتفق مع الاتجاهات الاسلحية العامة في السياسة العقابية .

**٨٠** - ففي مؤتمر لاهاي<sup>(٢)</sup> رغم أن موضوع العمل في السجون قد أثير في صيغة سؤال محدود النطاق عن « كيف ينبغي أن يكون عليه تنظيم العمل في السجون حتى تحقق مده فائدة تهيئية ويعود في نفس الوقت بالنفع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ؟ » - وبذلك كان مجال المناقشة كما يحدده هذا السؤال هو تنظيم العمل للوصول الى أغراض ثلاثة منه - فائدة تهيئية للمسجون ، وعائد اقتصادي ونفع من الوجهة الاجتماعية ، الا أن المناقشات في المؤتمر قد تناولت - من خلال الباب الذي فتحه هذا السؤال - كل الأوضاع والمشكلات التي سبق أن تناولتها المؤتمرات السابقة بالبحث ، وكذلك بعض ما لم تتناوله . وجاءت قرارات المؤتمر بعد تلك المناقشات الشاملة - تحمل طابعا منطلقيا ساعد على إبراز المبادئ التي انتهى اليها تطور علم العقاب وعلم السجون والسياسة العقابية في شأن تشغيل المسجونين إذ أصدر المؤتمر ثمانى قرارات تناول النواحي الآتية :

١ - طبيعة العمل في السجون كأحد وسائل المعاملة العلاجية ( التقيوية ) للمسجونين ، واعتباره حقا لهم جميعا ولو أنه التزام على المحكوم

(١) انظر مقالة التقرير العام عن مؤتمر جنيف - المرجع السابق ص ١ .

(٢) مجموعة أعمال المؤتمر - المجلد الرابع عن تقارير القسم الثاني بالمؤتمر حيث كان العمل في السجون موضوع المسألة الثالثة في هذا القسم ( ص ٣٥٣ وما بعدها ) والمجلد الاول : عن المناقشات ص ٢١٠ وما بعدها ، وعن القرارات ص ٦٢٩ ، ٦٣٠ .

عليهم كذلك . والدولة تتحمل لذلك عبء تدبيره للسجناء ويكون لهم الحق .  
في اختيار نوع العمل الذي يريده كل منهم في حدود ما تسمح به  
احتياجات التدريب وإدارة السجن ونظامه .

٢ - تنظيم العمل في ظروف مشابهة للعمل الحر .

٣ - أهمية هذا التشابه في تحقيق الأغراض التربوية والاقتصادية والاجتماعية  
للعمل في السجون .

٤ - دحض دعوى منافسة عمل السجناء للعمل والصناعة في السوق الحرة .

٥ - وجوب التعويض عن إصابات العمل وأمراض المهنة وتمتع السجناء بتنظيم  
التأمين الاجتماعي القائمة في البلاد .

٦ - وجوب أن يتقاضى المسجون أجراً على عمله يحسب على أساس القواعد  
السائدة خارج السجن وذلك في أوسع نطاق ممكن .

٧ - الغرض من العمل بالنسبة للمجرمين الصغار هو قبل أي شيء آخر تعليمهم  
حرفة ويلزم لذلك تنوع الحرف لمواجهة كل احتياجات هذا التعليم .

٨ - وجوب توفير أسباب استغلال المسجون لوقت فراغه في ممارسة هواياته  
فضلاً عن أوجه النشاط الذهني والتدريب الرياضي .

وفضلاً عن المبادئ الرئيسية التي تأكدت في هذه القرارات من كون  
العمل عنصراً تقويمياً وليس إيلامياً ، وكونه حقاً لجميع السجناء يتعلق به كذلك  
حق كامل في الأجر وحق في ضمانات العمل الأخرى - فقد أبدت فوق ذلك  
في المؤتمر آراء محددة كانت تكمن وراء تلك القرارات يهنا أن ثبت منها في  
هذا المقام ما أكدته كثيرون من أن الأهداف التربوية والتدريبية للعمل تسبق في  
الأهمية قيمته في الإنتاج بحيث إذا ما تعارضت مع مقتضيات الإنتاج فإن لها  
الأسبقية وتضحى في سبيلها وفرة الإنتاج . كذلك فإن تنظيم العمل إنما يقصد  
به حسن تربية المسجون في المقام الأول إذ أن قيامه بالعمل في ظل تنظيم حديث  
فعال يجعله يألف ظروف العمل المنتج المنظم . كل ذلك مما يمتشى مع مآسئها

به القرارات من اعتبار العمل عنصرا في السياسة التقييمية داخل السجن<sup>(١)</sup>.

٨١- وفي مؤتمر جنيف بحث موضوع العمل مرتين - مرة عاجلي وبطريق تبعية لدى مناقشة وإقرار قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين . ومرة على استقلال في القسم الخاص به من أقسام المؤتمر . ورغم أن الموضوع قد عرض برمته على هذا القسم فإنه يلاحظ على طريقة دراسته فيه ما يأتي :

- ١ - انه لم يعد اعدادا كافيا اذ لم تسبق مناقشته في غير حلقة اقليمية واحدة من حلقات خمس كان مفروضا أن تمهد لمناقشته في المؤتمر .
- ٢ - ان المناقشة كانت تعتبر شبه مراجعة لقرارات مؤتمر لاهاي - ذلك مما ظهر في استعمال كثير من العبارات الواردة في قراراته في صياغة قرارات المؤتمر الجديد<sup>(٢)</sup>

٣ - انه بالنظر الى النقص في اعدادخطة المناقشة قد رؤى أن بعض موضوعات المناقشة كانت أقرب الى الاتفاق في شأنها فأعطيت الأهمية الأولى ، وبعضها يحتاج الى مزيد من الدراسة فأجل الى ما بعد استيفاء الدراسة اللازمة<sup>(٣)</sup>

ويمكن القول بأن قرارات هذا المؤتمر وان افتقرت الى التقسيم المنطقي والمسحة القانونية والتحديد الدقيق مما كان يميز قرارات مؤتمر لاهاي الا أنها كانت أكثر تفصيلا في الجوانب العملية والفنية في تنظيم العمل في السجون ، وذلك في حدود المبادئ التي أقرها مؤتمر لاهاي - بشكل عام ، وخاصة فيما تعلق باعتبار العمل عنصرا تقويميا (أو أحد عناصر المعاملة التقييمية للمسجونين) في تنفيذ العقوبة السالبة للحرية ، وهو ما حرصت قرارات مؤتمر جنيف - مثلها في ذلك مثل قرارات لاهاي - على إبرازه في صدرها بل انها قد استعملت في بانه صياغة تكاد تكون منقولة حرفيا من قرارات ذلك المؤتمر اذ تقول : « لا يشتر

(١) راجع تقرير l'ampم المقرر العام لمؤتمر العمل في السجون المؤتمر وما أشار اليه من تقارير وطنية - مجموعة أعمال المؤتمر - المجلد الثاني ص ٣٥٣ وما بينها .

(٢) تراجع على وجه الخصوص توصيات مؤتمر جنيف ارقام : ١٧ ، ٧٢ ، ١/٨ ، ١/٩ & ١/٥ .

(٣) سبقت الإشارة الى هذه المسائل الملحق في مقدمة الرسالة ص ٦ .



العمل عقوبة اضافية وانما هو وسيلة للسير قدما بتأهيل المسجون وتدريبه على العمل وتكوين عادات أفضل خاصة بالعمل لديه « (١) » .

وتجرى قرارات مؤتمر جنيف بعد ذلك فى الاتجاه والحدود التى بينها فتؤكد أسبقية مصالح المسجونين على القصد الى تحقيق ربح مالى من الصناعة داخل السجن ، وتؤكد واجب الدولة فى توفير العمل لجميع المسجونين على هذا الأساس وتنظيمه تحت ادارتها واشرافها المباشر مع مراعاة تشابه نظامه مع نظم العمل الحر ، والاحتياطات اللازمة لسلامة السجناء وصحتهم فى أثناء العمل

مع توضيحهم تمويضا لا يقل عما هو مقرر للعمال الأحرار عن حوادث العمل وأمراض المهنة ، كما توصى بأجر عادل للمسجون عن عمله والعناية بالتدريب المهنى وتويع المهن التى يعمل فيها السجناء مع اتاحة الفرصة لهم للعمل فى هواياتهم فى أوقات الفراغ . كما أوصت باستغلال المؤسسات المفتوحة فيما تصلح له من أنواع العمل وتيسير تشغيل المسجونين فى خارج المؤسسات فى الفترة السابقة على الإفراج .

\* \* \*

٨٢ - وهكذا يتضح كيف تطورت نظرة رجال العقاب الى العمل فى السجن من خلال تطور قرارات المؤتمرات الدولية ، فبينما كان المثل الأعلى له فى مؤتمر بطرسبرج سنة ١٨٦٠ أن يكون نافعا ومنتجا - انتهى الأمر فى شأنه بمؤتمر جنيف سنة ١٩٥٥ الى اعتباره وسيلة لتأهيل المسجون ، وانتصر بذلك الاتجاه الى اعتبار العمل عنصرا تقويميا . وقد تأكد هذا الاتجاه فى التوصية الثانية بمؤتمر جنيف اذ تبدأ عبارتها بالنص على أن « مصالح المسجونين وتدريبهم المهنى يجب ألا تخضع لمقتضيات تحقيق ربح مالى من الصناعة فى السجن » .

وفكرة تقيم المسجون والمجرم عامة تداولتها الدعوات الانسانية والبحوث العلمية على حد سواء وفى مجال البحث العلمى تبرز الحاجة الى استظهار الأساس الفقهي لهذه الفكرة ومدى اتصالها بوضع العمل فى العقوبة السالبة للحرية حتى يمكن أن ترتب النتائج السليمة للاتجاه الذى قبل دوليا فى هذا الشأن - وهذا هو موضوع البحث التالى .

(١) التوصية (١) فى شان العمل .

## المبحث الثاني

### الاساس الفقهي لاعتبار العمل عنصرا تقويميا في العقوبة السالبة للحرية

٨٣ - اتخذت العقوبة السالبة للحرية مركزها في التشريع الحديث منذ أواخر القرن الثامن عشر في ظل انتصار مبدأ الشرعية والنص عليه في اعلان حقوق الانسان الذي أصدرته الثورة الفرنسية (١) . وتضمنت نصوص قانون العقوبات الفرنسي الصادر في سنة ١٨١٠ في تعريفها لكل من عقوبة الاشغال الشاقة والسجن reclusion والحبس emprisonnement بياناً للعمل الذي يقوم به المسجون (٢).

وفسر النص على العمل في تعريف هذه العقوبات ومع التدرج في التعبير عنه على النحو السابق بأن العمل جزء من العقوبة وأن المشرع قد تدرج في تحديد مدى ما يتسم به العمل في كل نوع منها من الصفة العقابية تبعاً للشدة المطلوبة في العقوبة (٣) . وكانت فلسفة العقاب السائدة في ذلك الوقت وهي فلسفة المدرسة التقليدية ، ترى في العقوبة وسيلة تؤدي الى زجر المجرم وردع غيره عن اتيان مثل ما نزل العقاب من أجله ، وكانت بذلك تربط بين العقوبة وبين الجريمة ذاتها وتقيسها بمقياس موضوعي أساسه جسامة الجرم الذي ارتكبه . وكان العمل في السجن يتخذ أوضاعه بما يتفق مع هذا الأساس .

(١) Pinatel, p. XXXIII

(٢) نصت المادة ١٥ منه على أن « المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة يكفلون بأحد الإءال مشقة » ونصت المادة ٢١ على أن المحكوم عليهم بالسجن « يشغلون في أعمال يمكن أن يستفيد جانب من نتائجها لصالحهم طبقاً للقواعد التي تضعها المحكمة » . ونصت المادة ٤٠ فقرة أولى في شأن المحكوم عليهم بالحبس أنهم « يشغلون في أحد الإءال المقررة فيها ( أي في السجون المروثة باسم Maisons de Correction ) تبعاً لاختيارهم » .

Pinatel, p. 276. (٣)

٨٤ - غير أنه كما رأينا ، قد تطورت أوضاع العمل في السجون وانعكس هذا التطور في أعمال المؤتمرات الدولية الأخيرة حيث أصبح الغرض المتترف به للعمل في السجون هو تأهيل السجين لمواجهة الحياة العادية بعد الإفراج عنه . ويشير ذلك مشكلة هامة هي مشكلة الأساس الفقهي لذلك الاتجاه الذى رسخ عمليا وفي المجالات الدولية وهو اعتبار العمل عنصرا تقويميا في العقوبة السالبة للحرية . وذلك بصرف النظر عن بقاء النصوص التشريعية مماثلة في معظم التشريعات لما كان عليه الحال في تشريعات الثورة الفرنسية من حيث النص على العمل في تعريف العقوبات<sup>(١)</sup>.

٨٥ - يذهب البعض في شأن هذه المشكلة الى أن تطور نظم السجون انما يمثل تاريخا « للمثاليات والأخطساء »<sup>(٢)</sup> - أى أنه يمثل مجموعة من التجارب التى تجرى وراء المثاليات ثم يثبت فشلها بعد حين . وكأن هذه التجارب لا رابطة بينها ولا وحدة تجمعها وكأنه ليست هناك دوافع لهذه التجارب يمكن البحث عنها أو ليس لها أو لكل منها هدف أو اتجاه يمكن تتبعه .

٨٦ - ولا يمكن الاخذ بهذا الرأي ، فان تطور نظم المعاملة في السجون انما يمثل مراحل متتابعة لكل منها مقوماتها الخاصة ولكل منها ظروف بدايتها ونهايتها التى تتداخل في المراحل الأخرى ويمثل هذا التداخل بينها صورا من الصراع المذهبي في فلسفة العقاب وأهداف العقوبة .

فلو أن المدرسة التقليدية في العقاب قد بقيت منذ نشأتها لم ينظرأ عليها تطور أو لم يتم مدارس أخرى تنازعها صحة الأساس وسلامة النتائج - لأنكن تصور بقاء أوضاع العمل في السجون دون تطور سواء من حيث طبيعته أو أهدافه . ولكن نظريات العقاب قد تطورت وتجددت وصارت فيما بينها ونشأ عن ذلك تطور في أوضاع العقوبة السالبة للحرية بجميعها ، وأبرز هذا التطور بدوره على النظريات القانونية المتصلة بطبيعة هذه العقوبة وغيرها من

(١) وسنعود الى تناول هذه الوضغ تفصيلا في الباب التالى الذى يهتم بطبيعة التنظيم السجنى للعمل بالمثل .

(٢) Grunhut, p. 181.

الجزاءات الجنائية ( بما فى ذلك تدابير الأمان ) . بل ان هذه الأوضاع القانونية الفنية الجديدة التى تدعمها النظريات الحديثة انما يترد أثرها مرة أخرى على أوضاع التنفيذ العقابى ( بما فيها العمل فى السجون ) ففتتح لها آفاقا جديدة هى التى تساعد على حل مشكلات هذه الظاهرة سواء منها القانونية والعقابية والسجونية والاقتصادية .

وبالنظر الى ما يكتنف فكرة التقويم فى فقه العقاب من شوائب العاطفية والأدب الانسانى ، فانه فى سبيل التخلّص من تلك الشوائب واستخلاص الأساس السليم للعلاقة العمل بفكرة التقويم - يحتاج الأمر الى بحث وضع هذه الفكرة فى المذاهب العقابية المختلفة ، وتطبيقاتها فى العقوبة السالبة للحرية - وذلك فى فرع أول يليه فرع ثان يخصص لبحث أثر هذه الفكرة على الوضع العقابى ( pénologique ) للعمل فى العقوبة السالبة للحرية فى ظل طبيعتها الجديدة التى برزت فى مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين ، والتى تجمع فيها بين التقويم والايلام بما يتفق مع سياسة الدفاع الاجتماعى الحديثة .

### الفرع الأول

فكرة التقويم فى السياسة العقابية  
وأثرها فى العقوبة السالبة للحرية

### ٨٧ - المذاهب العقابية المختلفة ، وفكرة التقويم :

لم يكن لفكرة التقويم مكان فى فقه المدرسة التقليدية ، فقد اتخذت هذه المدرسة من مبدأ الشرعية أساسا للنزعة على التحكمية التى ميزت النظم السابقة واعتمدت عليه فى ربط كل جريمة بمقوبتها ربطا جامدا على نهج موضوعى متيسر تجلّى فى قانون العقوبات الفرنسى الصادر فى سنة ١٧٩١<sup>(١)</sup> والقانون

(١) حيث كان المثل الاعلى لتطبيق مبدأ الشرعية هو التحديد الدقيق للعقوبة المقررة لكل جريمة والنص على كل جريمة مقرونة بمقوبتها وحرمان القاضى من كل سلطة تقديرية فى تحديد العقوبة بالنظر الى شخص الفاعل . واصبحت كل مهمته بذلك هى مجرد تطبيق ثبوت الفعل والنسب عندها للعقوبة المحددة فى التشريع - راجع Saleille فى كتابه Individualisation de la peine, pp. 48-55

بالفارسي لسنة ١٨١٣ والذي صدر عن وحى فويرباخ<sup>(١)</sup> أحد زعماء تلك المدرسة . ولم يؤد رد الفعل الذي ظهر في فلسفة كانت الأخلاقية إلا الى اضافة فكرة الجزاء rétribution الى فكرة الردع التي قامت عليها الفلسفة النفعية ، واتمى الأمر الى أن أسلمت كل من الفلسفتين النفعية والأخلاقية جانباً من تراثها الى المدرسة التقليدية الجديدة التي أضافت الى فكرة النفعية فكرة المسؤولية الأخلاقية وأتمت لنظرية المسؤولية في ظلها تطور أصيل<sup>(٢)</sup> . وكان قيام المسؤولية في فقه هذه المدرسة على أساس حرية الإرادة يتناقض مع قبول فكرة التقويم اذ أنها تتضمن الاعتراف بوجود نقص في تكوين شخصية المحكوم عليه، مما يعتبر عارضا يؤثر على سلامة ارادته .

٨٨ - ولم يكن لفكرة التقويم مكان كذلك عند أقطاب المدرسة الوضعية<sup>(٣)</sup> ، وذلك بالرغم من قيام أبحاث هذه المدرسة على تركيز الاهتمام بشخص المجرم بدلا من موضوع الجريمة ، وانكار الفرض الأساسي في المدرسة التقليدية الجديدة وهو أن الشخص مسئول عن أعماله حر في اختيارها . فقد كانت المدرسة الوضعية ترى أن الانسان يخضع في تصرفاته لظروف متعددة - بيولوجية واجتماعية - تؤثر على سلوكه وتحدد اتجاهه . ولكنها لم تمن بحث وسائل معالجة هذه الظروف وانما سلمت بحتميتها ، وأقامت سياستها في الدفاع الاجتماعي في صورة الدفاع عن المجتمع ضد المجرمين<sup>(٤)</sup> باعتبارهم خطرا حتميا - وذلك عن طريق تدابير الأمان بدلا من العقوبات التقليدية . ويكون المول في اتخاذ هذه التدابير هو على مدى الخطورة الاجتماعية للمجرم دون اعتبار للفعل الذي ارتكبه أو لمسؤوليته عنه .

٨٩ - ولم تتحدد فكرة التقويم إلا من اتجاه ظهر من خلال الصراع بين التقليدية في دفاعها عن العقوبات ، والوضعية في دفاعها عن تدابير

Méthodes Modernes, p. 13, Pinatel, p. XXVI. ٦١

(٣) راجع سال ، المرجع السابق ، ص ٦١ وما بعدها ، على راجد - مبادئ القانون الجنائي

ص ٤٥

(٤) جازو فالو ، Criminologie ، ص ٢٤٦ ، ٢٤٧

(٥) راجع Ansel - المرجع السابق ص ٥٦ وما بعدها

الامان<sup>(١)</sup> . اذ كان قد رسخ أثر المدرسة الوضعية فى تدعيم الاحتمام بشخص المجرم ، والتقى بالدعوات الانسانية فى معاملة المحكوم عليهم ، فانخذلت الجهود التى ترمى الى معالجتهم وتكوينهم شعارا يجمع بين نفعية المدرسة التقليدية والاتجاه الشخصى للمدرسة الوضعية ( وقد كانت نفعية كذلك ) ، وهو شعار « الوقاية الخاصة » ("Prévention spéciale") الذى يرمى ، عن طريق تكوين المجرم .تقويما فرديا ، الى وقاية المجتمع من عودته الى الاجرام<sup>(٢)</sup> - وذلك بدلا من فكرة الوقاية العامة عن طريق الردع ، التى كانت تنادى بها المدرسة التقليدية .

وقد تسربت فكرة التكوين - تحت شعار « الوقاية الخاصة » - الى العقوبات التقليدية ، فى ظل مبدأ تفريد العقاب individualisation de la peine - الذى حاول سالى Salicrú أن يصوغه فى نظرية قانونية . وتبنى الاتحاد الدولى لقانون العقوبات هذا المبدأ فى حركته التاريخية للتوفيق بين التقليدية والوضعية . وغطت هذه الدعوة الجديدة الى تفريد العقاب التناقض الأصيل بين فكرة

---

(١) وكان فى تدابير الامان خروج على مبدأ الشرعية - كما تفهمه المدرسة التقليدية - من عدة نواح :

- ١ - لم يلى لا توقع من الجريمة التى وقعت بالذات وإنما قد توقع على من لم تكتمل الجريمة اذ كانها بالنسبة له كمن هو فاعله الاعلى .
  - ٢ - انها لا توقع فى مقابل الجريمة وبالقياص على جسامتها ، وإنما توقع بالنظر الى حالة المجرم الشخصية ، وبلمقد تحقيق النفع عن المجتمع بمصاحبة منه سواء بالعلم بصلته به ، او علاجه او تعليمه وتربيته .
  - ٣ - انها لذلك قد لا تكون محددة المدة والعناصر من اول الامر وإنما يكون مناهج تحديدنا هو حاجة المحكوم عليه التى تتطرح فى النهاية عند التنفيذ وحسبما يظهر منه .
- لذلك كان رد الفعل شديدا لدى انصار التقليدية الجديدة وثارت الحرب الموان بين انصار الفريقين حول الاسس الفلسفية والنتائج العملية والقانونية لكلا المنهجين وظل اوارها مستمرا الى نهاية الربع الاول من القرن العشرين حين اتخذ المؤتمر الدولى الاول لقانون العقوبات المنعقد فى بروكسل سنة ١٩٢٦ قرارا وافق عليه فرى احد الاقطاب الثلاثة للوضعية وكان بمثابة هدنة تسمح بالتعايش السلمى بين العقوبات التقليدية وتدابير الامان . وينص هذا القرار على أن « المؤتمر ، وهو يشارك للمناقشات النظرية مسألة الخلاف الجوهرى او الشكلى بين العقوبات وتدابير الامان ، يقر أن العقوبة كجزاء وحيد للجريمة لا تكفى للقيام بالاحتياجات العملية للدفاع الاجتماعى سواء فى مواجهة المجرمين الذين تزيد خطورتهم بسبب شذوذهم العقل أو ميلهم أو تمردهم على الاجرام ، او فى مواجهة الاحداث الذين تتفاوت درجة تفهمهم للتربية » ويبدى المؤتمر لمله فى أن تتضمن مجموعة قانون العقوبات تدابير للامان تمنح طبقا للشخصية المجرم ومدى قدرته على التكيف مع الحياة الاجتماعية ، وأن تكون العقوبة وتدابير الامان سويا تحت تصرف القاضى الذى يمنح سلطة توقع أى منهما او كليهما تبعا لظروف الحال وشخصية المتهم » - مجموعة أعمال المؤتمر - المرجع السابق ص ٦٢٢ -
- (٢) على راشد - العمل فى السجون - المرجع السابق ص ١٢١ .

المسئولية وبين فكرة التقويم<sup>(١)</sup> وجمعت بينهما في إطار غير متجانس من الناحية الفقهية ، ولكنه كان ذا تأثير قوى في اتجاهات التشريع والتنفيذ العقابي .

#### ♦ ٩ - تطور أوضاع العقوبة السالبة للحرية بتأثير مبدأ تفريد العقاب :

في ظل فكرة التفريد التي ابتلع بها الاتجاه التوفيقي الثورة الوضعية . حدث تطور هائل في نظم العقوبات ، وفي أوضاع التنفيذ العقابي ومنها أوضاع العمل في السجون - وذلك بفرض توجيهها نحو الهدف الجديد وهو علاج المجرم أو إصلاحه أو تهذيبه . فبعد أن أدخل نظام وقف التنفيذ في التشريعات اللاتينية - أضيفت إليه نظم الحرية المراقبة *liberté surveillée* التي نقلت عن نظام الاختبار القضائي *probation* في النظم الانجلوسكسونية ، وحدث توسع في النظم الخاصة بالأحداث والتي تقوم على أساس تهذيبهم وإصلاحهم ، وصدرت تشريعات خاصة بالمأذنين والنظم الخاصة بهم . وفوق كل ذلك أصاب العقوبة السالبة للحرية تطور كبير في الناحيتين التشريعية والتنفيذية .

#### ٩١ - فمن الناحية التشريعية قبل دولياً مبدأ الحكم بعقوبة سالبة للحرية

غير محددة المدة<sup>(٢)</sup> وصدر في هذا الشأن قرار في مؤتمر لندن سنة ١٩٢٥ يقول : " أن الأحكام غير محددة المدة نتيجة ضرورية لمبدأ تفريد العقوبة ، كما أنها إحدى الوسائل الفعالة للدفاع الاجتماعي ضد الاجرام - " وهذا بعد أن كان مؤتمر بروكسل سنة ١٩٠٠ قد أصدر قراراً في شأنها يخرجها فيه من

(١) حيث لا زالت المشكلة الاساسية في فقه العقاب هي التنسيق بين قيام الجزاء الجنائي اساساً على فكرة المسؤولية ، وبين استهدافه تقويم المجرم أو كبح شر الجريمة عن افراد المجتمع . ويضع مارك آنسل وويلون ماركس - في مقدمة *Les Codes Pénaux Européens* - المشكلة في صورة " ادخال شخصية المجرم في النظام جزائي موضوعي " *"l'insertion de la personnalité du délinquant dans un système objectif de repression."* Tome I, p. LXIV et suiv. راجع كذلك في بيان علاقة المسؤولية بمبدأ التفريد - محوود مصطفى . توجيه السياسة الجنائية نحو فردية العقاب ، مجلة القانون والاقتصاد ، السلسلة التاسعة ، العدد الثاني ص ١٤٢ وما بعدها .

(٢) راجع فيها سال ص ٢٦٥ وما بعدها ، ومحوود مصطفى المرجع السابق ص ١٦٨ وما بعدها

عداد العقوبات المترف بها اذ يقول : « ان نظام الأحكام غير محددة المدة. لا يمكن الاعتراف به كمقوبة قانونية »<sup>(١)</sup>.

كذلك بدأت التشريعات في بعض البلاد تنص على امكان الحكم بإيداع المحكوم عليهم في مستعمرات زراعية وما يماثلها من مؤسسات مفتوحة<sup>(٢)</sup> . في حين وجدت هذه النظم في بلاد أخرى كمجرد تجديد في وسائل تنفيذ العقوبة السالبة للحرية ، وظهرت فيها في أول الأمر كمرحلة أخيرة من مدة العقوبة في نظام الدرجات التقدمية<sup>(٣)</sup> .

٩٢ - ومن الناحية التنفيذية المحضة أصبح لتفريد المعاملة ( وهو ما يعبر عنه سالي<sup>(٤)</sup> بالتفريد الإداري ) أساس مزدوج يتمثل من ناحية في تنوع المؤسسات لمواجهة احتياجات الفئات المختلفة من المسجونين ، ومن ناحية أخرى في عملية تصنيف المسجونين التي تهدف الى اكتشاف احتياجات كل منهم سواء من حيث نوع المؤسسة التي يودع بها الموظفون الذين يحتاج الى خدماتهم ، وأنواع تلك الخدمات سواء كانت طبية أو نفسية أو اجتماعية أو تعليمية وكذلك نوع العمل الذي يتلاءم معه ويفيد منه<sup>(٥)</sup>.

٩٣ - وفيما يتعلق بالعمل على وجه الخصوص رأينا كيف انتهت المؤتمرات الأخيرة الى اعتباره عاملا للتدريب بل للتهذيب وكيف أقرت مبدأ العمل في الحلاء ، وكيف انه بعد أن كان البحث في هذا النوع من العمل في مؤتمر بودابست سنة ١٩٠٥ قاصرا على محاولة تحديد شروطه والفئات التي يتاح لها . رأينا في مؤتمر بروكسل سنة ١٩٢٦ - المؤتمر الدولي الاول للقانون الجنائي - يحظى بقرار مستقل فيه تفرط لهذا العمل - الذي يمارس في شبه

(١) "Pour les peines proprement dites, le système de sentence indéterminées est inadmissible." Rev. Pénitentiaire, 1900, N° 7, p. 1198.

ويراجع في هذا الشأن M. Grunhut, p. 114 حيث يذكر النص الانجليزي للقوار : "As to legal punishment, the system of indeterminate sentences is inadmissible."

(٢) التعرير الإيطالي - Grunhut, p. 100.

(٣) مقال Cornil - المرجع السابق ص ١٩٢

(٤) سالي ، المرجع السابق ص ٣٦٢ .

(٥) راجع Barnes & Teeters - المرجع السابق ص ٦٢٢ وما بعدها .



حرية - وذلك باعتباره « العامل الذى له أكبر الأثر فى تقويم المسجونين »  
وتجد المؤتمر يوجه دعوة الى « أن يمتد تطبيق هذا النظام فى أوسع نطاق ممكن  
مع مراعاة الأخلاق السائدة والظروف الاقتصادية فى البلاد المختلفة » .

#### ٩٤ - الر هلا التطور فى التقريب بين العقوبة وتدابير الامان فى ظل فكرة التقويم :

هذه التغيرات كانت كلها فى اتجاه استهداف صالح المحكوم عليه وتقويم  
المسجون وهى ان جاء بعضها كمجرد تعديل من الناحية العملية فى نظم  
التنفيذ ، فان تجمعهما وسيطرتها على الاتجاه الحديث فى التنفيذ العقابى قد  
أوضح التناقض بينها وبين الفكرة التقليدية فى العقوبة القائمة على أساس  
الجزاء وعلى شرط المسؤولية وتهدف الى الردع ، وفربها من تدابير الأمان  
التي تقوم على أساس الدفاع الاجتماعى وعلى قدر الخطورة الاجتماعية وتهدف  
الى الوقاية الفردية . وبذلك كانت هذه التغيرات العملية أساسا لاعادة النظر  
فى التفرقة التقليدية بين العقوبة وتدابير الأمان ، اذ أصبح النرض الأساسى  
من كليهما<sup>(١)</sup> تقويم المجرم .

ولعل مما له دلالة كبيرة أن يصدر قرار مؤتمر بروكسل سنة ١٩٢٦  
فى شأن العمل فى الحلاء والذى يتميز بوضوح الربط بين العمل وبين فكرة  
اصلاح المسجونين - فى نفس المؤتمر الذى اتخذ فيه قرار الهدنة الفقهية  
بين التقليدية والوضعية<sup>(٢)</sup> الذى أقر امكان وجود نظام تشريعى مزدوج  
للعقوبات وتدابير الأمان . ذلك ان هذا القرار وما نتج عنه من هدوء الحملة  
التقليدية على نظام تدابير الأمان قد جعل من نظام الازدواج مرحلة انتقالية  
الى مرحلة ثالثة تتوحد فيها العقوبات والتدابير<sup>(٣)</sup> فى ظل الاتجاه الى تقويم  
المجرم - ذلك أن التقريب بينهما قد تم فى ظل الاتجاه الى الوقاية الفردية

(١) فى بعض أنواع تدابير الامان ان لم يكن فيها جيما .

(٢) راجع ما تقدم هامش ص ٨٥ .

(٣) Grunhut, p. 110. وكذلك Kuntze فى تقريره الى المؤتمر الدولى السادس

==

لقانون العقوبات ( روما سنة ١٩٥٣ ) .

في صورتها الحديثة التي تتعرف بإمكان القويم ، وإن كانت لا تنفي من ناحية أخرى عنصر الايلام<sup>(١)</sup> ، وسنرى فيما يلي أساس اجتماع هذين الهدفين (التقويم ، والايلام ) في العقوبة السالبة للحرية ، ووضع العمل فيما بينهما .

« وبالرغم من أن قرارات هذا المؤتمر قد جاءت متاثرة باتجاه الاستاذ جرسبيني المقرر العام بالمؤتمر الذي حدد المشكلة في معنى شيق هو عدم الجمع في التطبيق بين العقوبة وتدابير الامان ( حيث حدد الموضوع المروض للبحث بأنه توحيد (unification) نظام العقوبات وتدابير الامان ، وليس وحدة (unicité) الفكرتين في فكرة واحدة ، 1757 et suiv. , 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 18, 19, 20, 21, 22, 23, 24, 25, 26, 27, 28, 29, 30, 31, 32, 33, 34, 35, 36, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 83, 84, 85, 86, 87, 88, 89, 90, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100, 101, 102, 103, 104, 105, 106, 107, 108, 109, 110, 111, 112, 113, 114, 115, 116, 117, 118, 119, 120, 121, 122, 123, 124, 125, 126, 127, 128, 129, 130, 131, 132, 133, 134, 135, 136, 137, 138, 139, 140, 141, 142, 143, 144, 145, 146, 147, 148, 149, 150, 151, 152, 153, 154, 155, 156, 157, 158, 159, 160, 161, 162, 163, 164, 165, 166, 167, 168, 169, 170, 171, 172, 173, 174, 175, 176, 177, 178, 179, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186, 187, 188, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 227, 228, 229, 230, 231, 232, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239, 240, 241, 242, 243, 244, 245, 246, 247, 248, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 275, 276, 277, 278, 279, 280, 281, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294, 295, 296, 297, 298, 299, 300, 301, 302, 303, 304, 305, 306, 307, 308, 309, 310, 311, 312, 313, 314, 315, 316, 317, 318, 319, 320, 321, 322, 323, 324, 325, 326, 327, 328, 329, 330, 331, 332, 333, 334, 335, 336, 337, 338, 339, 340, 341, 342, 343, 344, 345, 346, 347, 348, 349, 350, 351, 352, 353, 354, 355, 356, 357, 358, 359, 360, 361, 362, 363, 364, 365, 366, 367, 368, 369, 370, 371, 372, 373, 374, 375, 376, 377, 378, 379, 380, 381, 382, 383, 384, 385, 386, 387, 388, 389, 390, 391, 392, 393, 394, 395, 396, 397, 398, 399, 400, 401, 402, 403, 404, 405, 406, 407, 408, 409, 410, 411, 412, 413, 414, 415, 416, 417, 418, 419, 420, 421, 422, 423, 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841, 842, 843, 844, 845, 846, 847, 848, 849, 850, 851, 852, 853, 854, 855, 856, 857, 858, 859, 860, 861, 862, 863, 864, 865, 866, 867, 868, 869, 870, 871, 872, 873, 874, 875, 876, 877, 878, 879, 880, 881, 882, 883, 884, 885, 886, 887, 888, 889, 890, 891, 892, 893, 894, 895, 896, 897, 898, 899, 900, 901, 902, 903, 904, 905, 906, 907, 908, 909, 910, 911, 912, 913, 914, 915, 916, 917, 918, 919, 920, 921, 922, 923, 924, 925, 926, 927, 928, 929, 930, 931, 932, 933, 934, 935, 936, 937, 938, 939, 940, 941, 942, 943, 944, 945, 946, 947, 948, 949, 950, 951, 952, 953, 954, 955, 956, 957, 958, 959, 960, 961, 962, 963, 964, 965, 966, 967, 968, 969, 970, 971, 972, 973, 974, 975, 976, 977, 978, 979, 980, 981, 982, 983, 984, 985, 986, 987, 988, 989, 990, 991, 992, 993, 994, 995, 996, 997, 998, 999, 1000 »

ويعمل ذلك لأنه في حالات المصلحة العامة يمكن أن توقع عليه في ذلك المشروع بعض التدابير التي توقع على غيره من كامل المسؤولية كالإختيار القضائي والفرامة والتدريب الوقائي المقرر للشبان ما بين ١٨ و ٢١ سنة ( المرجع السابق ص ١٩ و ٢٠ ) .

١٧) ومن أمثلة هذا الاتجاه ما استحدثت في بعض التشريعات الحديثة من نظم عقابية تجمع بين طابع كل من العقوبة وتدابير الامان مثل نظام الـ Detention Centres في قانون الاحكام الجنائية الانجليزي لسنة ١٩٤٨ ( Criminal Justice Act 1948 ) - راجع في Méthodes Modernes ، المرجع السابق ص ٢١ .

وقد أخذت بسبباً توحيد الجزاءات الجنائية تشريعات كل من كوبا في القانون الصادر في سنة ١٩٣٦ ، والبرازيل في القانون الصادر في سنة ١٩٤٠ وكذلك فيراكروز في قانون سنة ١٩٤٤ فعدلت الجزاءات دون تمييز بين العقوبات والتدابير . Méthodes Modernes, P. 21.

ومن الأمثلة الحديثة التي تظهر فيها سيادة فكرة التقويم في حركة توحيد العقوبات وتدابير الامان مشروع قانون العقوبات السويدي الجديد الذي نشر في سنة ١٩٥٧ مبنية من التدابير يعبر عنها المشروع بلفظ يقابل لفظ « عواقب » ( Pafoljd ) - وهو لفظ سويدي يقابل مع التجاوز لفظ consequence في الانجليزية) بدلا من «عقوباته» ويتجمل في شأنها فكرة المسؤولية الجنائية وما يحصل الاساس في توقعها هو أن كل من يخالف القانون ويكون في حاجة الى العلاج تيسر له المعاملة المناسبة التي تباعد بينه وبين ارتكاب جرائم أخرى في المستقبل - راجع : Thorsten Sellin في The Protective code, a swedish proposal P. 10.

وعلى ذلك فإنه في الحالات التي يعتبر فيها الجاني مصلح من العقاب في التشريعات الأخرى لعدم المسؤولية الجنائية كما في حالات المصلحة العامة العقلية يمكن أن توقع عليه في ذلك المشروع بعض التدابير التي توقع على غيره من كامل المسؤولية كالإختيار القضائي والفرامة والتدريب الوقائي المقرر للشبان ما بين ١٨ و ٢١ سنة ( المرجع السابق ص ١٩ و ٢٠ ) .

## الفرع الثاني

التقويم والايلام في العقوبة السالبة للحرية

والعمل كمصدر تقويمي فيها

٩٥ - الطبيعة الجديدة للعقوبة السالبة للحرية ونصوص مجموعة قواعد  
الحل الأذني :

سجلت مجموعة قواعد الحل الأذني لمعاملة المسجونين التطور الذي أصاب  
طبيعة هذه العقوبة وما انتهى اليه وضعها في الفكر العقابي الحديث . فقد نصت  
المادة ٥٧ منها على أن « السجن وغيره من التدابير التي يحصلها قطع صلة  
المجرم بالعالم الخارجي يتحدد عنصر الايلام فيها ("est seule afflictive") في حرمان  
الشخص من حقه في تقرير أمر نفسه وذلك بتجريدته من حريته . ولذلك  
يجب - فيما عدا ما يقتضيه الفصل المشروع بين السجناء وحفظ النظام - ألا  
يكون في نظام السجن ما يضاعف ألم المسجون الناجم عن حرمانه من  
حريته » .

والمادة ٥٨ تنص على أن « الغرض من عقوبة السجن وما يشابهها من  
التدابير السالبة للحرية ، وأساس مشروعيتها هو في النهاية حماية المجتمع من  
الجريمة . ويتمين لادراك هذه الغاية أن تستغل فترة السجن لضمان أن يكون  
المحكوم عليه بقدر الامكان عند عودته الى المجتمع ليس راغبا فحسب بل قادرا  
كذلك على أن يحترم القانون ويعتمد على نفسه في حياته » .

ويمكن أن يستنتج من هاتين المادتين ما يأتي :

١ - ان مضمون العقوبة السالبة للحرية من حيث هي جزء يتضمن الايلام  
يقتصر على حبس حرية المحكوم عليه - دون أن يمتد الى ما عدا  
ذلك من مظاهر الايلام سواء كان بدنيا كالعمل الشاق بغير مبرر ، أو  
معنويا كزلل السجن لغير سبب مشروع أو تكليفه بأعمال مهينة .

٢ - ان حبس حرية المسجون انما يتحدد في نطاق ألا يتمتع بتقرير أمر نفسه  
بنفسه بمعنى الخضوع التام لنظام السجن اليومي - وهذا لا يتضمن

حرماته من حقوقه السابقة ( الا ما نص عليه ) أو الناتجة عن نشاطه  
اللاحق للحكم الصادر عليه ( عن نشاطه داخل السجن - أو في مدة  
تنفيذ العقوبة ) .

٣ - ان الوجه الآخر للكيان القانوني للعقوبة السالبة للحرية هو قيامها على  
فكرة تقويم المسجون التي تقتضيها فكرة حماية المجتمع ضد الجريمة  
أو ما يعرف باسم الدفاع الاجتماعي . ويتضح من نص المادة ٥٨ أن هذا  
التقويم ليس هو التوبة الروحية القديمة أو الاستقامة الناتجة عن الخوف  
من الوقوع مرة أخرى تحت طائلة العقاب ، وإنما هو تقويم تعليمي  
وتربوي وتديبي في آن واحد . فهو يقوم على معرفة المسجون بحقوقه  
واجباته في المجتمع والحدود القانونية لذلك ، وعلى تنمية رغبة ذاتية  
لديه في الخضوع للقانون مع تربية العزيمة لديه للسير في طريق  
شريف ، وتمكينه من ذلك بضمان صناعة مشروعة يحترفها ويتكسب منها  
ويستطيع بها أن يستمد على كده المشروع .

#### ٩٦ - التقويم والإيلام في العقوبة السالبة للحرية ، وسياسة الدفاع الاجتماعي .

يمثل الجمع في النصين السابقين بين فكرة الإيلام في العقوبة السالبة  
للحرية ( مع تجديدها في نطاق حبس حرية المسجون فحسب ) وبين فكرة  
التقويم كوسيلة لتحقيق مشروعية تلك العقوبة ، يمثل في الظاهر اختلاطاً بين  
فكرة العقوبة التقليدية القائمة على الجزاء والردع وبين فكرة تدابير الأمان  
القائمة على أساس الدفاع الاجتماعي والوقاية الفردية .

على أن مقتضى نهى مجموعة القواعد سالفى الذكر لا يستقيم في هذا  
الشأن إلا أن نعترف بالواقع الناتج عن التطورات التي أصابت العقوبة السالبة  
للحرية وسجلتها مجموعة القواعد ، ذلك الواقع الذي قرب في مجال التنفيذ  
المقايي ما بين العقوبة وتدابير الأمان من جهة والذي يضغط على فكرة الدفاع  
الاجتماعي في الوقت الحاضر من جهة أخرى لكي تقبل فكرة الإيلام الناتج  
عن العقوبة باعتباره ضرورة اجتماعية لا غنى عنها في مجابهة المجتمع للجريمة  
وان كانت الوقاية الفردية هي المحور الأساسي للتدابير التي تتخذ مع المجرم ،

اذ لا مانع في الوقت نفسه من أن يكون الايلام في بعض الأحيان من وسائل  
التقويم<sup>(١)</sup> التي تقررهما في جميع الأحوال الأبحاث العلمية بما تكشف عنه  
من أسرار السلوك البشري ووسائل علاجه . وتلتقي عند التقاء هاتين الفكرتين.  
- الايلام والتقويم - العقوبة وتدابير الأمان بعد أن طال الخلاف في شأنهما  
بين المدرسة التقليدية والمدرسة الوضعية .

وليس هذا مجال بحث العلاقة بين العقوبة وتدابير الأمان والنزاع  
الفقهى حولهما ، أو بحث معنى الدفاع الاجتماعي وتطوره وقيمه العملية التي  
تضخمت بعد الحرب العالمية اثنائية<sup>(٢)</sup> وما يقدمه من حلول لذلك النزاع  
الفقهى<sup>(٣)</sup> .

غير أنه في نطاق العقوبة السالبة للحرية وتأسيساً على ما ورد في مجموعة  
قواعد الحد الأدنى في المادتين ٥٧ و ٥٨ سالفتي الذكر وما تلاهما من مواد.  
تبين الأسس التقويمية في التنفيذ المقايي<sup>(٤)</sup> يمكن أن نصل في ضوء ما تقدم  
إلى أسس هامة يبنى عليها وضع العمل في السياسة العقابية الحديثة كمنصر  
تقويمي في العقوبة السالبة للحرية .

**٩٧ -** أولاً - ان فكرة الدفاع الاجتماعي هي أساس ما يتعين على الدولة  
استخاذه من وسائل تقويم المحكوم عليهم وأساس ما جدد من الظواهر الحديثة في  
العقوبة السالبة للحرية في الناحيتين التشريعية والتنفيذية<sup>(٥)</sup> وذلك  
أنه لا تربط الإجراءات والتدابير الجنائية ( أو الجزائية )

(١) قبل في تقرير نظام ال detention centres الانجليزي انه يحقق A short & sharp shock  
Lionel Fox المرجع السابق ص ٤٨ ، أو Choc psychologique  
كما يبرهنها M. Ancel في كتابه La Défense Sociale Nouvelle - المرجع السابق  
ص ١١٦ .

(٢) راجع مقالنا في مجلة « الامن العام » العدد الاول سنة ١٩٥٨ ص ٦١ وما بعدها .  
(٣) وذلك فضلاً عن بحث الاجتهادات المتطرفة فيه لا مثاليهما نيكسا وسالدا انالينيهما جون فكترة  
العقوبة املافا ويقيمون الدفاع الاجتماعي على أساس واجب الدولة في ازالة مظاهر الانحراف  
الاجتماعي التي توجد في بعض الافراد وذلك عن طريق وسائل غير عقابية - measures extra  
pénales مع الاعتراف لهؤلاء الافراد بحق العلاج من انحرافهم الاجتماعي Ancel M., p. 28  
et suiv.

(٤) يراجع في شرحها بحث لنا غير منشور عن التنفيذ المقايي بين فلسفتي الرديف  
الإصلاح . سنة ١٩٥٧ .  
(٥) راجع ما تقدم ص ٨٦ ، ٨٧ .

بفكرة الردع والمنع العام وانما تستهدف حماية المجتمع عن طريق الوقاية الفردية *prévention spéciale* أى علاج المجرم منعا من عودته الى الجريمة. وهذا هو ما أشارت اليه المادة ٥٨ من المجموعة وهو ما يشير فى أبحاث العقاب ما يسمى بأزمة فكرة القهر "*crise de la répression*" أو أزمة السجون "*crise de la prison*" <sup>(١)</sup> وفكرة الدفاع الاجتماعى اذ تقرها المادة ٥٨ كأساس لمشروعية السجن انما تعطى له كعقوبة قانونية حيوية جديدة على أساس استغلاله لاصلاح المحكوم عليه - بل انها تعطى كذلك فى رأى البعض حلا لمشكلة العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة <sup>(٢)</sup> .

**٩٨ -** ثانيا - انه بعد هذه التطورات الحديثة فى العقوبة السالبة للحرية على وجه الخصوص قلت الفروق بينها وبين تدابير الأمان حتى كادت تتلاشى ، فمن حيث تحديدتها رأينا كيف قبلت فكرة العقوبة غير محددة المدة ومن حيث غرضها قد أصبح هو اصلاح المسجون أو اعادة تألفه مع المجتمع وهو هدف تستند مباشرة الى فكرة الدفاع الاجتماعى ويفترض أن المجرم ناقص التكوين الاجتماعى أو منحرفه مما يمس فى حقيقة الأمر فكرة المسؤولية التى تؤسس عليها العقوبة ، ولم يبق من فارق بين العقوبة السالبة للحرية وبين تدابير الأمان السالبة للحرية الا شرط توقيع كل منهما اذ يكون هو الجريمة ذاتها فى حالة العقوبة ، ويكون هو الحالة الخطرة فى حالة تدابير الأمان ، وهذا الفارق يتلاشى بدوره عندما تطبق وسائل الملاحظة انقضائية (*observation judiciaire*) أو البحث السابق على الحكم (*presentence investigation*) ، فيكون اختيار القاضي للعقوبة السالبة للحرية مؤسسا على أنها هى أصلح ما يتلاءم مع حالة المتهم ويؤدى الى تقويمه <sup>(٣)</sup> . لكل ذلك نجد المادة الرابعة من مجموعة قواعد الحد الأدنى تنص على أن هذه القواعد تنطبق على المحبوسين على ذمة تدبير

(١) Ansel, p. 100, Stanciu et Lavastine, Précis de Criminologie, p. 242.

(٢) أنسل - المرجع السابق ص ١١٥

(٣) وبذلك أصبحت العقوبة تستهدف علاج الحالة الخطرة التى تبرز بمناسبة الجريمة . ومن ثم فإن عمل القاضي يكون ، طبقا لبعض الاتجاهات الحديثة قاصرا على اثبات الادانة، وتتركز الادارة العقابية بعد ذلك لتحديد العقوبة . يراجع : Grunhut p. 112, Ansel, M. et Hirsoug, J.H., *Individualisation des mesures prises à l'égard du délinquant*, p. 138. مصطفى ، توجيه السياسة الجنائية نحو فردية العقاب - المرجع السابق ص ١٤٢ ، ١٦٨ وما بينهما . Mannheim, H., *Criminal Justice & Social Reconstruction*, p. 223.

أمان وتسوى بينهم وبين غيرهم من الفئات اذ تقرر ففرتها الأولى « يتناول الجزء الأول من المجموعة القواعد الخاصة بالادارة العامة للمؤسسات ، ويطبق على فئات المسجونين جميعها - الجنائيين منهم والمدنيين ، الذين لم تتم محاكمتهم والمحكوم عليهم بما فيهم المحبوسون على ذمة تدابير أمان أو تدابير تهيئية صدر بها حكم من القاضي » - هذا ويدخل هؤلاء كذلك تحت أحكام الجزء الثانى قسم « أ » من المجموعة وهو الخاص بالقواعد التى تطبق على المحكوم عليهم اذ لم تفرق تلك القواعد بين المحكوم عليهم بقوة والمحكوم عليهم بتدبير أمان .

**٩٩ - ثالثا -** ان تقويم المسجون أصبح بذلك حقيقة قانونية <sup>(١)</sup> تربط بمشروعية العقوبة السالبة للحرية . ذلك أن المادة ٥٨ تجعل أساس مشروعية تلك العقوبة تحقيق الدفاع الاجتماعى الذى يكون عن طريق تقويم المسجون - ذلك التقويم الذى حددت الفقرة الثانية منها أركانه التعليلية والتربوية والتدريبية التى تؤدى بالسجين الى احترام القانون وكسب عيشه بعمل شريف . وربط تقويم المسجون فى هذه المادة بفكرة الدفاع الاجتماعى انما يجعل من التقويم التزاما على الدولة يقابل حقها فى توقيع العقوبة السالبة للحرية وذلك باعتباره كما تقرر المادة وسيلة الدفاع الاجتماعى الذى هو أساس مشروعية تلك العقوبة . وقيام العقوبة على أساس من الدفاع الاجتماعى يفتح من ناحية أخرى مجالا واسما للبحث فى حقوق المسجون . مما يستعرض له فى مستهل الباب الثالث .

#### ♦ ♦ ٩ - الصورة الجديدة لعنصرى العقوبة السالبة للحرية فى ضوء التطورات الحديثة - العمل كمعصر تقويمى :

يتأثر وضع العمل فى السجون بما حددته المادتان ٥٧ و ٥٨ من مجموعة قواعد الحد الأدنى فى شأن مضمون العقوبة السالبة للحرية اذ يلاحظ أن تلك

(١) نص دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية ( م ١٣٧ ) ، وكذلك الدستور الايطالى لسنة ١٩٤٧ ( م ٢٧ ) على أن يراعى فى تنفيذ العقوبة أن تؤدى الى اصلاح المحكوم عليهم . وقد نصت على أن تهدف العقوبة الى اصلاح ، تهيئات العقوبات الحديثة فى كل من سويسرا سنة ١٩٣٧ . البرازيل سنة ١٩٤٥ ، يوغوسلافيا سنة ١٩٥١ . وكذلك قانون السجون السويدى لسنة ١٩٤٥ .

«العقوبة كانت في أول أمرها تقوم على عنصرين أساسيين في إطار من مبدأ «الشرعية - وهما الأفراد والعمل»<sup>(١)</sup> - وكان لكل من هذين العنصرين كيانه الخاص وأهميته الذاتية كما كان فيما بينهما تفاعل أدى الى ظهور نظم السجون المختلفة التي سبق التعرض لها . أما في ضوء ما حددته نصوص المجموعة فقد أدخل مبدأ الأفراد مكانه لفكرة أكثر تحررا ومرونة هي فكرة « حبس الحرية ، ماديا أو معنويا ( المؤسسات المفتوحة ) » ، وأدخل العمل مكانه كعنصر قائم بذاته ، ليحل محله عنصر التقييم كقرض ومبرر لحبس الحرية له وسائله المتعددة التي من بينها تشغيل المسجون . وعلى ذلك أصبح العنصران الأساسيان في العقوبة السالبة للحرية هما حبس الحرية وتقييم المسجون :

« أ ) حبس الحرية - وأصبح يعنى في عرف مجموعة القواعد مجرد حرمان الشخص من تقرير أمر نفسه وهذا الحرمان يتجرد في معنويته الى حد أن ترفع فيه الحواجز المادية تماما في نظام السجون المفتوحة الذي يعتمد على الضبط الذاتي للنزلاء والذي زكته المجموعة في المادة ٦٣/٢ . وأصبح العزل الانفرادي أمرا استثنائيا خارجا عن المضمون العام للعقوبة كما يتضح من نص المادة ٥٧ .

« ب ) أما التقييم فأصبح وسيلة تحقيق مشروعية العقوبة السالبة ، وحددته المادة ٥٨ بأنه استغلال فترة الايداع في السجن لضمان أن يكون المحكوم عليه عند عودته الى المجتمع راغبا وقادرا على أن يحترم القانون ويستمد على نفسه في حياته . وهذا يقتضى فضلا عن التعليم والتربية أن تكون له صناعة يتقنها لدى خروجه من السجن ، ويكون ذلك بتعليمه حرفة جديدة وتدريبه عليها داخل السجن أو إتاحة الفرصة له ليمارس حرقه التي كان يمارسها قبل دخول السجن وأن يزيد اتقانه لها . ويتحدد بذلك وضع العمل في السجن باعتباره أحد عناصر المجهود الذي يبذل لاصلاح السجين تحقيقا لفكرة الدفاع الاجتماعي التي هي أساس مشروعيسه

---

(١) راجع ما تقدم في مستهل الفصل الحالي - ص ٦٤ وما بعدها .



العقوبة السالبة للحرية . وفي هذا وردت التوصية الأولى من القرار الخاص بالعمل في السجون بمؤتمر جنيف تقول : « لا ينظر الى العمل باعتباره عقوبة اضافية وانما كوسيلة للسير قدما بتأهيل المسجون وتدريبه على العمل وتلقينه عادات العمل الحميدة »<sup>(١)</sup>.

---

(١) كانت توصية مؤتمر لاهاي في هذا الشأن تنص - في تعبير مباهر - على ان العمل أسلوب من أساليب المعاملة التقويمية للمجرمين / *Une méthode de traitement* Method of treatment - ( التوصية الأولى من القرار الاول بالمؤتمر ) .

غير أن مؤتمر جنيف تجنب هذه الصياغة العامة المباهرة - ربما يتخفى مع رأى السيد لويزرأى رئيس قسم الدفاع الاجتماعى بهيئة الأمم المتحدة الذى أوضحه في مقاله *Considerations, etc.* السابق الإشارة إليه - ( راجع ص ٧ منه ) إذ يرى أن عبارة *Method of treatment* إنما تدل على طريقة للعلاج ، والعمل لا يكون علاجاً الا في حالات خاصة محدودة . وانما العمل في السجون هو في رأيه « جزءاً من الحياة العادية للمجتمع » وهو يتنادى بالتعرض له على هذا الأساس حتى يسهل تأهيل المسجون وادماج العمل في السجون كشأن اجتماعى اقتصادى في العمل بوجه عام . ونحن لا نرفض هذا التكيف للعمل وما يرتبه عليه السيد لويزر رأى من نتائج ( وستعرض لذلك في مستهل الباب القادم ) . ولكننا نرى أن أساس مناقشته للمبارة المشار إليها هو وجه واحد لمنى لفظ *traitement, treatment* وهو معنى العلاج ( الطبى أو النفسى ) في حين أن هذا اللفظ في اللغتين الانجليزية والفرنسية له نفس مدلولات لفظ « معالجة » في العربية وهى مدلولات تتراوح بين العلاج والمعاملة ( يراجع تحليل المدلولات لهذا اللفظ في اللغتين الفرنسية والانجليزية في التقرير الذى قدمته باللغتين المؤسسة الدولية للمقويات والسجون *La Fondation Les Méthodes Inter. Pénal et Penitentiaire* في مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٥ بعنوان *Modernes de Traitement Pénitentiaire/Modern Methods of Penal Treatment* . ومن ثم فلا مبرر لما يقول به السيد لويزر رأى من أن استعمال تلك المبارة يؤدي الى اعتبار جميع المسجونين في حاجة الى العلاج وهو ما يناقض الواقع . لأن المقصود بها هو اعتبار العمل عنصراً من عناصر المعاملة الإصلاحية للمسجون وهو ما يهتم به السيد لويزر رأى بغير شك إذ معنى بأن يكون تنظيم العمل في السجون بحيث يؤدي الى تأهيل المسجون كما سبق بيانه .

## المبحث الثالث

### العمل ومشكلة توحيد العقوبات السالبة للحرية

١٠٩ - رأينا كيف تطورت أوضاع العمل فى السجون من كونه استغلاليًا<sup>(١)</sup> ، أو ترفيهيًا<sup>(٢)</sup> ، أو ارهاقًا<sup>(٣)</sup> الى أن أصبح عنصرا تقويميا ينظم لصالح المسجون ، ورأينا كيف انعكس ذلك فى قرارات المؤتمرات التى تعرضت لموضوع العمل فى السجون . كما أوضحنا فى المبحث السابق للأساس الفقهي لهذا التطور الذى كان مبعثه الاتجاه الى شخص المجرم ومحاولة علاج أسباب الاجرام فيه باعتبار ذلك سبيلا الى الوقاية الفردية أو المنع الخاص التى يقوم عليها الدفاع الاجتماعى فى صورته الحديثة ، ورأينا كيف أحدث هذا الاتجاه الى تقويم المجرم تقاربا بين نظامى العقوبة وتدابير الأمان وكيف اتضح هذا التقارب على وجه الخصوص فى نطاق « الجزاءات » السالبة للحرية - مما كشفت عنه تصوص مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .

وقد أدى الأخذ بفكرة التقويم فى مجال العمل فى السجون على وجه الخصوص - الى التقريب بين الأنواع المختلفة للعقوبات السالبة للحرية ( فضلا عن الاتجاه العام الذى يهدف الى التقريب بين العقوبات وتدابير الأمان ) - وخاصة عن طريق التطور الذى حدث فى عقوبة الأشغال الشاقة .

ونستعرض فيما يلى على التوالى :

- ١ - تاريخ مشكلة توحيد العقوبات السالبة للحرية .
- ٢ - أثر اعتبار العمل عنصرا تقويميا فى الوضع العقابى لعقوبة الأشغال الشاقة .

---

(١) فى دور التشغيل Workhouses وفى نظام اوربن  
(٢) فى نظام بنسلفانيا .  
(٣) فى النظام النموذجى الانجليزى .

- ٣ - ارتباط فكرة توحيد العقوبات السالبة للحرية بتطور مبدأ الشرعية بتأثير الفكرة القويمية ( التوحيد فى جانبه السلبى ) .
- ٤ - التوحيد وتفريد العقاب ( التوحيد فى جانبه الاجابى ) .

#### ١٠٢ - تاريخ فكرة توحيد العقوبات السالبة للحرية :

ظهرت هذه الفكرة فى فقه المدرسة السجونية *l'Ecole pénitentiaire* فى كتابات شارل لوكاس زعيم تلك المدرسة التى تمثل فيها تقدير واع للأوضاع الحضارية والدستورية والقانونية والعقابية التى صاحبت وصول العقوبة السالبة للحرية الى قمة نظام العقوبات مما سبق أن تعرضنا لبيانها . وفى ذلك كان شارل لوكاس يدعو الى اعادة النظر فى قانون العقوبات فى ظل فكرة أساسية هى أن مدة الحبس هى العنصر الأساسى للردع والضمان الرئيسى للمجتمع <sup>(١)</sup> .

وهذه الفكرة هى نواة الاتجاه الى توحيد العقوبات السالبة للحرية اذ هى تمحوض جوهر تلك العقوبة فى الحبس ومدته وتدعوا الى منع افساده باضافات سطحية من العمل الشاق أو أسماء مختلفة لأماكن التنفيذ <sup>(٢)</sup> .

كذلك ظهرت فكرة التوحيد فى صورة غير فاضحة فى مؤتمر ستوكهلم سنة ١٨٧٨ حيث قدم اقتراح بالتوصية بأنه « اذا ثبتت صلاحية نظام سجونى فمن الملائم تطبيقه على جميع المحكوم عليهم » . ورغم أن هذا الاقتراح كان يتضمن الغاء التفرقة فى التنفيذ بين العقوبات المختلفة السالبة للحرية - الا أنه فى نفس الوقت كان مطلقا بحيث قد يسوى فى المعاملة تسوية كاملة بين المسجونين مما يتنافى مع مقتضيات تفريد العقاب . وقد رفض المؤتمر هذا

---

(١) ينقل عنه هذه العبارة بيناتل ص ٨١ - ويصير عن هذه الفكرة ( ص ٨٢ ) بصياغة "suprématie de la prison"

(٢) ويقول « بيناتل » ان لوكاس لما كان يقصد بذلك انتقاد نظام النفى الى المستعمرات (Transportation) . وأنه لم يدع الى توحيد نظم السجون \* بل انه فى كتابات أخرى قد أبدى اتجاهه الى وجوب حصول التنفيذ فى مؤسسات مختلفة لكل من الحبس والسجن والاشغال الشاقة . وبذلك لم يصل بفكرته الاساسية الى متنهاها المنطقى وهو التوحيد القانونى للعقوبات السالبة للحرية - Pinatel المرجع السابق - ص ٨٢ .

الاقتراح وكان قراره في ذلك حكيما أبعد عن التورط في توصية فيها من الاطلاق ما لا يخلو من الشطط<sup>(١)</sup> .

وقد عرضت فكرة التوحيد مرة أخرى في مؤتمر براج سنة ١٩٣٠ في صيغة سؤال عما اذا كان ينبغي « الغاء العقوبات المختلفة السالبة للحرية على أن تحل محلها عقوبة موحدة . وفي حالة اقرار ذلك فكيف تنظم هذه العقوبة الموحدة هل تنفذ في مستعمرات زراعية ، أم في مؤسسات غير زراعية يحبس فيها المحكوم عليهم في أماكن مغلقة ، أم في مؤسسات مختلطة - ذلك مع تخصص المؤسسات العقابية ( السجون ) تبعاً لجسامة الجريمة واستعداد المحكوم عليه وغير ذلك من الاعتبارات » .

ويلاحظ على الصيغة التي عرضت بها المشكلة في هذا السؤال أنها خلطت بين اتجاهات مختلفة في موضوعين :

الاول - حيث قرنت الفكرة التقديمية الخاصة بتوحيد العقوبات السالبة للحرية بالفكرة التي لا أساس لها والسابق رفضها في مؤتمر ستوكهلم سنة ١٨٧٨ بشأن توحيد نظم السجون .

والثاني - حيث قرنت ، عند التعرض لتخصص المؤسسات العقابية ، بين جسامة الجريمة - وهي الأساس الذي ينتمي الى الاتجاه الموضوعي التقليدي بل الذي يرتبط به تنوع العقوبات السالبة للحرية نفسه الى حد كبير ، كما سيتضح فيما يلي - وبين استعداد المحكوم عليه وهو أساس الاتجاه التقويمي الحديث الذي يضع تفريد العقوبة في المقام الأول ويربط بينها وبين شخص المجرم لا بينها وبين جسامة الجريمة في ذاتها .

واذ كان في هذا الخلط تعبير عن الظروف التي كانت لا تزال تحيط بالمشكلة وتؤثر عليها - فان قرار المؤتمر في شأنها كان بدوره صدق لتلك

(١) راجع في أعمال هذا المؤتمر : *Revue pénitentiaire*, 1878, No. 9, p. 922 et suiv.

ولو أن بيناتل يرى أن التوصية التي اقترحت في مؤتمر ستوكهلم كانت تضييق عنصراً جديداً الى حركة التوحيد بالإضافة الى فكرة شاربول لوكاس في شأن سيادة الحبس (suprématie de la prison) - راجع بيناتل - ص ٨٧ .

العوامل كلها اذ اعتبر أن « المشكلة المقعدة والخاصة بالعقوبة الموحدة لم تنضج بعد ولم تتحدد معالمها وقرر تأجيل بحثها الى الدورة القادمة »<sup>(١)</sup>.

١٠٣ - وفي سنة ١٩٤٦ أصدرت اللجنة الدولية للعقوبات والسجون توصية تمثل فيها نضوج المشكلة وتحدد ارتباطاتها بالأبحاث الجنائية والعقابية الأخرى حيث أبدت اللجنة الرغبة في أن « تشهد اختفاء الصور المختلفة للعقوبة السالبة للحرية والمرتبطة بالترقية القائمة على طبيعة الجريمة وجسامتها وحدهما لتحل محلها عقوبة موحدة تكملها لدى التنفيذ الوسائل الملائمة لمقتضيات تفريد العقاب »<sup>(٢)</sup>.

وهذه التوصية قد حوت عنصرين هامين تقوم عليهما فكرة توحيد العقوبات السالبة للحرية<sup>(٣)</sup> وهما :

أولاً - العنصر السلبي لفكرة التوحيد - وهو معارضة الأساس القائم عليه تنوع العقوبات السالبة للحرية وهو ربط العقوبة بجسامة الجريمة مما يرتبط بفكرة التحديد المياري للجرائم .

ثانياً - العنصر الايجابي لفكرة التوحيد - وهو يتمثل في أن توحيد العقوبات السالبة للحرية ليس مجرد الغاء للفروق بين أنواعها المختلفة والغاء ما يرتبط بتنوعها من أوضاع قانونية ( سواء في قوانين العقوبات أو الاجراءات ) وتنفيذية وانما هو حركة اصلاحية تعتبر أساسا لانتهاج سياسة عقابية تتحرر من القيود التي تمنع الأخذ بوسائل تفريد العقاب والسير بها الى غايتها<sup>(٤)</sup>.

وستعرض فيما بعد لهذين العنصرين على التوالي .

١٠٤ - غير أننا استكمالا لتحديد الصورة التي اتخذتها المشكلة في

(١) تقرير L. Leon Caen عن مؤتمر براج سنة ١٩٣٠ Rev. Pénl., 1931. p.p. 2 et suiv.

(٢) Pinatel, Traité, P. 62

(٣) وذلك بالرغم من أن السيد بيناتل يرى أن عبارات هذه التوصية جاءت عامة بحيث

لا يمكن التثبت من المعنى المقصود بها - المرجع السابق - Grunhut, P. 114. (٤) يراجع في هذا المعنى

التشريع والنظم العقابية المقارنة في الوقت الحاضر وقبل أن نخوض في تحليلها من الناحيتين القانونية والعقابية لا يفوتنا أن نشير الى القرار الذي اتخذته اللجنة الدولية بعد ذلك في سنة ١٩٥١ بناء على اقتراح السيد شارل جرمان رئيس اللجنة الفرعية التي شكلتها لبحث هذه المشكلة ، وفي هذا القرار ايضاح للعناصر المحيطة بالمشكلة اذ يقول :

« ان اللجنة الدولية للعقوبات والسجون اذ تقدر ما يرتسم في البلاد التي يحتفظ فيها التشريع بتعدد العقوبات السالبة للحرية ، من اتجاه - لا يقتصر على الحد من عدد العقوبات التي ينص عليها قانون العقوبات بل يمتد بفضل الحرية الواسعة الممنوحة للإدارة القائمة على السجون - الى الاقلال من الفروق القائمة بينها فيما يتعلق بطريقة التنفيذ المنصوص عليها في القانون .

« وباعتبار أنه من ناحية أخرى - في البلاد التي أخذت بنظام العقوبة الموحدة يوجد اتجاه واضح الى تنويع وسائل تنفيذ تلك العقوبة على أساس تصنيف حديث للمحكوم عليهم .

« وباعتبار أنه في كلا النظامين قد انمحت مظاهر التفرقة التقليدية - في القانون أو في الواقع - أمام الحاجة الى موازنة العقوبة مع شخصية المجرم .

« تأمل أن تشهد اختفاء مظاهر التفرقة القائمة على أساس من طبيعة الجريمة وجسامتها وحدهما ليحل محلها تنويع جديد يواجه احتياجات تفريد العقاب »<sup>(١)</sup>.

وبهنا أن نسجل مبدئياً ما أوضحه هذا القرار من ارتباط حركة توحيد العقوبات السالبة للحرية بالاتجاه القائم في واقع التنفيذ العقابي نحو الاقلال عند التنفيذ من الفروق التي ينص عليها القانون بين الانواع المختلفة من تلك العقوبات<sup>(٢)</sup> . هذا الاتجاه الذي يمهّد دولياً لقبول فكرة التوحيد ، والذي

(١) Rev. de Sc. Cr. 1951, P. 586.

(٢) ويقول شارل جرمان ان الحالة الواقعية في تنفيذ العقوبات السالبة للحرية في البلاد التي احتفظت بتعدد تلك العقوبات - لا تختلف عنها في البلاد التي أخذت بالتوحيد « وترجمت بالتشريع الحالة القائمة في الواقع » Charles Gèrmain, Les nouvelles tendances du système pénitentiaire français, Revue de Science Criminelle et de Dr. Pénal Comparé, 1954, p. 41 et suiv.

يقوم على أساس الاتجاه الى شخص المجرم لمعالجه واستخدام العقوبة في تحقيق هذا الهدف . ويعتبر هذا الاتجاه الذي سجله هذا القرار وسجل ارتباطه بالاتجاه الشخصي في العقاب - مثالا هاما على تأثير علم العقاب والتجارب العقابية على التشريع الجنائي الحديث - اذ أنه تيسر في أثره دوليا الحركة التشريعية لتوحيد العقوبات السالبة للحرية .

#### ١٠٥ - تآثر حركة توحيد العقوبات السالبة للحرية بالتطورات العملية في التنفيذ العقابي وتطور عقوبة الأشغال الشاقة :

تحت تأثير الاتجاه الى مراعاة شخصية المجرم ومعاملته معاملة تتلاءم مع شخصيته وتطبيق أساليب تفريد العقاب - مالت ادارات السجون الى تصنيف المسجونين في « فئات تمايز من وجهة نظر علم الاجرام مع السعى بكل وسيلة الى التحرر من الارتباط بالفتات القانونية » <sup>(١)</sup> أى التحرر من الفروق التي يضعها القانون فيما بينهم على أساس نوع العقوبة أو درجة الجريمة في اعتبارها جناية أو جنحة أو مخالفة .

وهذه الفروق تنحصر أساسا في مجموعتين :

١ - الفروق الخاصة بمكان التنفيذ - أى نوع المؤسسة التي يتم فيها تنفيذ العقوبة .

٢ - الشروط القانونية للتنفيذ وأهمها نظام العمل والأفراد .

ففيما يتعلق بمكان التنفيذ اقتضت الضرورات العملية ادارات السجون أن تخلط في المؤسسة الواحدة محكوما عليهم بعقوبات مختلفة . ومن ذلك تنفيذ أحكام الحبس لمدة طويلة وأحكام الأشغال الشاقة في فرنسا في السجون المركزية maisons centrales ، وهي المخصصة أساسا لتنفيذ عقوبة السجن <sup>(٢)</sup> ومن ذلك أيضا تنفيذ أحكام الأشغال الشاقة ( بعد قضاء المحكوم عليه فترة معينة

فى النلمان ) مع أحكام السجن وأحكام الحبس جميعا فى السجون العمومية فى النظام المصرى (١) .

وفىما يتعلق بالافراد قد رأينا كيف سجلت مجموعة قواعد الحد الأدنى - تضاؤل أمره الى أن صار استثناء لا يطبق الا فى أضيق الحدود وكأجراء تأديبى - وهذا على خلاف ما كان عليه الحال فى تشريعات القرن الماضى حيث كان الافراد عنصرا أساسيا للتمييز بين أنواع العقوبات - بتنوع شروطه ومدته فيما بينها (٢) .

١٠٦ - أما عن العمل فقد تطور وضعه على ما سبق بيانه الى أن ابتعد عن الارهاق والاستغلال وأصبح عنصرا من عناصر السياسة التوقيمية فى معاملة المسجونين ، ولم يقتصر هذا التطور فى شأنه على العقوبات السالبة للحرية ذات الصبغة الخالصة كالسجن والحبس وانما امتد كذلك الى عقوبة الأشغال الشاقة التى يفترض من عنوانها أن العمل فيها مرهق عن قصد مما كان يعتبر امتدادا لفكرة العقوبة البدنية فى نظام العقوبة السالبة للحرية (٣) .

١٠٧ - وفى انجلترا بعد أن حلت عقوبة الأشغال الشاقة فى سنة ١٨٥٥ (٤) محل العمل فى المستعمرات ، نجد أنها سرعان ما اختلقت فى التنفيذ بمقاربة الحبس البسيط لمدة طويلة وفقد تعبير الحبس مع العمل الشاق "Imprisonment with hard labour" كل معنى له فى الواقع العملى (٥) .  
ولذلك اشتمل مشروع قانون الأحكام الجنائية لسنة ١٩٣٨ على اقتراح باستبعاد اصطلاح الأشغال الشاقة والغاء تلك الفكرة المضللة الخاصة بالعمل الشاق (٦)  
وقد صدر القانون فى سنة ١٩٤٨ محققا لذلك الاقتراح ومتضمنا الأخذ بمقوبة

---

(١) تنص المادة ٣ من قانون السجون المصرى على أن تنفذ فى سجن عمومى الاحكام الصادرة بمقوبة الأشغال الشاقة بعد قضاء نصف المدة المحكوم بها أو ثلاث سنوات أى المدين أقل (فقرة ج) كما تنص المادة على أن تنفذ فى السجون العمومية الاحكام الصادرة بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة شهور .  
(٢) فقرة د ) هذا فضلا عن أنه لا ينفذ فيها جميع الاحكام الصادرة بمقوبة السجن ( فقرة ١ )  
(٣) راجع فى هذا الشأن على وجه الخصوص العقوبات السالبة للحرية كما حادها قانون ١٨٨٥ فى فرنسا Pinatel, p. 20 وما بعدها .

(٤) راجع ما تقدم من ٥٩ وما بعدها .

(٥) راجع ما تقدم من ٦١ .

(٦) Méthodes Modernes, p. 16. (٥)

Grunhut, p. 112. (٦)



موحدة. سالبة للحرية مسجلا بذلك ما انتهى اليه الواقع العملي في السجون الانجليزية (١).

١٠٨ - وفي فرنسا حيث كانت الأشغال الشاقة تعتبر من بين العقوبات التي تعرف باسم عقوبات العبرة (peines d'exemplarité) والتي تهدف أساسا الى المنع العام للجريمة عن طريق التخويف والردع العام ، ( وهذا الضرب من العقوبات يضم عقوبتي الاعدام والأشغال الشاقة ) خضعت هذه العقوبة لضغط الاتجاهات الإصلاحية وأصبحت تستغل في تقويم المحكوم عليهم مما تطور بطبيعة عقوبة الأشغال الشاقة وفتح الطريق للقول بالحاق هذه العقوبة بفترة العقوبات التربوية (peines de rééducation) وهي تضم عقوبتي السجن والحبس لمدة تزيد على سنة وذلك بعد أن سبق رواد الإصلاح السجون حركة التسريع وحققوا في الواقع توحيدا بينها وبين العقوبات الأخرى السالبة للحرية (٢).

١٠٩ - وفي مصر حيث اقتبس مشرع سنة ١٨٨٣ عقوبة الأشغال الشاقة بالصورة التي نص عليها قانون العقوبات الفرنسي لسنة ١٨١٠ - تعرضت هذه العقوبة لتطور خاص في تقاربها مع العقوبات الأخرى السالبة للحرية . فقد نص قانون العقوبات الصادر في سنة ١٨٨٣ في المادة ٣٣ منه على أن « العقوبة بالأشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه مقيدا بالحديد في رجليه في أشق الأشغال في المحلات المعنية من الحكومة لذلك مدة حياته ان كانت تلك العقوبة مؤبدة ومن ثلاث سنين الى خمسين سنة ان كانت مؤقتة » ، ونقل النص بنصائه جميعها مع تعديل في الصياغة الى المادة ١٤ من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ - أما في قانون سنة ١٩٣٧ فقد حذفت من النص عبارة « مقيدا بالحديد » وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون أن سبب حذف هذه العبارة هو أن طريقة تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية ليس محلها قانون العقوبات بل لائحة السجون . على أن القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٥ قد ألغى نظام التكميل

(١) Pinatel, p. 82. Méthodes Modernes, p. 17

(٢) Pinatel, p. 77 et 81. يراجع أيضا ص ٧٩ في تقارب عقوبة الحبس المقررة للجنح مع عقوبة السجن reclusion المقررة للجنايات .

بالجديد وخلص بذلك عقوبة الأشغال الشاقة من أحد مظاهر الطابع البدني فيها وأصبح المحكوم عليهم يقومون بأعمالهم دون قيد بالجديد الا اذا خيف الهرب<sup>(١)</sup>.

وفيما يتعلق بالتشغيل في أشق الأعمال كان المحكوم عليهم في أول عهد هذه العقوبة - يقضون المدة المحكوم بها جميعها في العمل في الموانئ وذلك الى أن أنشئت الليمانات في أول القرن الحالى وصدرت لائحة السجون في سنة ١٩٠١ بالذكري تو الصادر في ١٩٠١/٢/٩ فاقصر العمل الشاق على قطع الاحجار في الجبل لمدة أربع سنوات وأربعين يوما . وبعد صدور اللائحة التالية بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ صدر أمر عمومي من مصلحة السجون رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٣ حدد مدة العمل في الجبل بثلاث سنوات . ثم صدر القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم السجون فأتاح فرصة أخرى لامكان تخفيض حدة العمل في الجبل بأن نص في المادة ٣ فقرة (ج) على أن المحكوم عليه بالأشغال الشاقة ينقل من الليمان الى سجن عمومي ( وبالتالي ينقطع تشغيله في قطع الأحجار ) بعد قضائه نصف المدة المحكوم عليه بها أو ثلاث سنوات أى المدتين أقل مع سلوكه سلوكا حسنا خلالها . وأخيرا قد صدر في ١٩٥٩/٦/٢٧ قرار وزير الداخلية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد أنواع الأشغال التي تفرض على المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية ، وتنص على أن العمل في أشغال المحاجر وتكسير الأحجار والنحت لا يفرض على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة الا اذا لم يتيسر تشغيلهم في أى عمل من الأعمال الأخرى المنصوص عليها في ذلك القرار ( المادة الأولى أولا ١٢ ) فجعل هذا القرار تكليف المحكوم عليهم بمثل هذا العمل الذي يميز عقوبة الأشغال الشاقة استثنائيا ولا يلجأ اليه الا بعد استنفاد فرص الأعمال الأخرى العادية ، وهي تماثل في مجموعها الأعمال المنصوص عليها بالنسبة للمحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس (نفس المادة) ثانيا<sup>(٢)</sup>. وهذه التدابير الأخيرة قد تضمنت بذلك التقريب بين عقوبة الأشغال الشاقة والعقوبات الأخرى السالبة للحرية من ناحيتي نوع العمل ومكان التنفيذ ،

(١) المادة ٣/٩٠ من القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون .

(٢) انظر فيما يلي بيانا للاعمال المفروضة في حالة كل من عقوبة الاشغال الشاقة وعقوبة السجن والحبس في الفصل الاخير من هذه الرضالة .

اذ أصبح المحكوم عليه بالأشغال الشاقة يقضى معظم مدة العقوبة المحكوم عليه بها ( ونصفها على أقل تقدير ) فى المكان وتحت نفس الشروط القانونية وخاصة من حيث العمل - التى يخضع لها المحكوم عليه بأية عقوبة أخرى سالبة للحرية <sup>(١)</sup> .

♦ ١١٠ - واذ نتجىء هنا بعرض تطور عقوبة الأشغال الشاقة فى هذه النظم الثلاثة ( الانجليزى ، والفرنسى ، والمصرى ) فاننا نعود ونؤكد أن هذا التطور فى التنفيذ انما كان مبعثه التطور فى أهداف العقاب والسياسة العقابية عامة . هذا ، وكما يقول جرينهوت : « ان هجر العناصر العقابية القمعية والمهينة يجعل التفرقة بين الصور المختلفة لسلب الحرية قائما على الحداع . ففى نظام عقابى علمى لا محل للتفرقة النوعية بين الحبس وبين الأشغال الشاقة » <sup>(٢)</sup> .

ولذلك فان التشريعات الحديثة تسير نحو الأخذ بعقوبة موحدة سالبة للحرية <sup>(٣)</sup> بالمطابقة لتوصية اللجنة الدولية للعقوبات والسجون السالفة الاشارة اليها - وتعرض فيما على للأسس الفقهية والعقابية لهذه الحركة التشريعية فى بحثنا على التوالى للعنصرين السلبى والايجابى لفكرة توحيد العقوبات السالبة للحرية .

### ١١١ - العنصر السلبى للتوحيد :

قام تنوع العقوبات السالبة للحرية ليخدم مبدأ الشرعية عندما ارتبط فى أول أمره بالاتجاه الموضوعى للمدرسة التنفيذية فنشأت من ارتباطه بهذا الاتجاه سياسة التحديد المبارى للجرائم التى سبقت الاشارة اليها <sup>(٤)</sup> وأصبح المثل الأعلى للتشريع الجنائى هو أن يكون أدق ما يستطيع له فى تحديد عقوبة خاصة لكل جريمة وأن يقيس العقوبة بمقدار جسامة تلك الجريمة . تلك الجسامة التى ليس

(١) يراجع بحث غير منشور بالمعهد القومى للبحوث الجنائية اشتركت فيه مع قسم بحوث العقاب بالمعهد - سنة ١٩٥٧ ، عن توحيد العقوبات السالبة للحرية .

(٢) Grunhut, p. 111.

(٣) بدأت الحركة التشريعية لتوحيد العقوبات السالبة للحرية بالتشريع الهولندى الصادر فى سنة ١٨٨١ ثم تلتها بلاد عديدة أصهها الولايات المتحدة ، وانجلترا ، والاتحاد السوفيتى والبرتغال والنرويج وفى القانون التشيكوسلوفاكى سنة ١٩٥٠ ، والبلغارى سنة ١٩٥١ والمراكشى سنة ١٩٥٣ Modernes Méthodes, p. 17

(٤) راجع ما تقدم من ٤٦ ، ٤٧ .

لها فى الواقع مقياس متفق عليه ، فارتد الأمر الى قياس الجريمة بمقياس العقوبة المخصوص عليها بشأنها فى القانون . وبرزت الحاجة فى هذا الشأن الى تدريج العقوبات من حيث الشدة حتى يسمح نظام العقوبات بدقة أكثر فى بيان جسامه كل جريمة وتمييزها عن غيرها من الجرائم<sup>(١)</sup>.

هذه السياسة ، التى كانت تستند الى فكرة الردع عن طريق ربط شدة العقوبة بجسامه الجريمة ، كانت تكملها فى تشريعات تلك الفترة - فترة اصلاح القانون الجنائى التى عاصرت فترة الثورة الفرنسية - فكرة الانتقام التى لا زال لها أثر باقى فى أذهان الكثيرين حتى الوقت الحاضر ، وقد كانت من قبل بكاريا وتشريعات الثورة الفرنسية هى أساس السياسة العقابية وكانت تمثل فى العقوبات البدنية ومنها قطع الأطراف والاعدام بوسائل مختلفة . هذه العقوبات البدنية وهذا الاتجاه الى الانتقام والايلام البدنى للمجرم وجدت كلها متنفسا لها فى بعض العقوبات التى نص عليها تشريع ١٧٩١ الفرنسى كقطع اليد فى جريمة قتل الأب ، وكانت عقوبة الحديد التى سميت فيما بعد ( فى قانون ١٨١٠ ) بعقوبة الأسغال الشاقة - كانت صورة أخرى من امتداد العقوبات البدنية فى نظام العقوبات الجديد وإن وضعت فى اطار من سلب الحرية<sup>(٢)</sup>.

وقد ضعفت فكرة الانتقام تدريجيا بتأثير الأفكار الانسانية التى انتشرت فى خلال القرن الماضى وتأثر بها كثير من المصلحين فى السجون - وهذه لا نعتينا كثيرا فى هذا البحث .

وانما امتزجت بفكرة الردع فكرة الجزاء أو التقابل (retribution) التى دعمت سياسة التحديد المياري للجرائم عن طريق تنوع العقوبات والربط بين الجريمة وعقوبتها - وذلك فى ظل فلسفة المدرسة التقليدية الجديدة .

وقد ظلت هذه الفلسفة هى الأساس الوحيد لنظام العقوبات فى التشريعات الجنائية الى أن ظهرت الوضعية وتبلور بعدها الاتجاه التقويى والأفكار والنظرات المتعلقة بتفريد العقاب مما سبق شرح اتجاهاته وعلاقته بالعمل فى نظام العقوبة السالبة للحرية - فى المبحث السابق ، وأصبح جوهر العقوبة السالبة للحرية ،

(١) يشير الى هذا المبنى أيضا Grunhut, p. 198

(٢) يراجع 13, p. Méthodes Modernes

وهو حبس تلك الحرية ، هو عنصر الأيلام الوحيد المسموح به فيها ( طبقا لنص المادة ٥٧ من قواعد الحد الأدنى ) وكل ما عدا ذلك من شروط التنفيذ ومقتضياته ومنها عمل المحكوم عليه انما تسخر لتقويم اعوجاجه ، مما يعتبر أساسا لمشروعية العقوبة ذاتها ( م ٥٨ من المجموعة ) . ويظهر ذلك بصورة ناطقة فى نظام العقوبة غير محددة المدة حيث المبدأ الذى تسير عليه هو ألا يفرج عن المحكوم عليه قبل التحقق من صلاح حاله وألا يبقى فى حالة حبس بعد التحقق من هذا الصلاح .. ١١٢ - هذه الاتجاهات التى استقرت وصيغت فى وثائق دولية ، قد أثرت على مبدأ الشرعية فى صورته التى بدأ بها مرتبطا بفكرة التحديد المياري للجرائم . وهى لم تؤثر على المبدأ فى ذاته أو على جوهره اذ يقضى بالآ جريمة ولا عقوبة بغير نص - فالمبدأ أصبح تراثا انسانيا لم يخرج عليه تشريع جنائى واحد منذ الثورة الفرنسية حتى ولا التشريعات الثورية لروسيا السوفيتية<sup>(١)</sup>.

وانما الذى أثر عليه هذا التطور هو - فيما يتعلق بشرعية العقوبة على وجه الخصوص شكلياتها من حيث :

١ - الربط التشريعى بينها وبين الجريمة المقررة لها بمقتضى فكرة التحديد المياري .

٢ - دقة تحديدها فى الحكم الذى يصدر بها - من حيث مدتها . ويمكن القول بأن مبدأ شرعية العقوبة قد تمحض بعد التطورات الأخيرة فى العناصر الآتية :

١ - أن تكون العقوبة التى توقع من القاضى منصوفا عليها فى القانون باعتبارها من العقوبات الجائزة قانونا .

٢ - أن تكون من العقوبات الجائز توقيعها فى شأن الجريمة أو الحالة الجنائية المروضة عليه .

٣ - أن توقع طبقا لاجراءات سليمة<sup>(٢)</sup>.

(١) يراجع Les Grands Systèmes Pénitentiaires المرجع السابق من ٤١٩ .

(٢) ويمكن أن يضاف الى ذلك عنصر آخر هو أن يتم تنفيذها فى الحدود المقررة فى القانون أى أن شروط التنفيذ من مضمون العقوبة الواجب تحديده قانونا - وسيكون ذلك موضع الدراسة فى مقدمة الباب القادم .

وعلى ذلك فإنه لم يعد من مقتضيات مبدأ الشرعية أن تنوع العقوبات وتفاضل بها جسامه الجريمة .

١١٣ - ولما كان هذا التنوع قد ارتبط فى التشريعات التقليدية ، بالتقسيم الثلاثى للجرائم ، الى جنائيات وجنح ومخالفات - حيث خصص القانون لكل من هذه الأقسام ، أنواعا معينة من العقوبات - فإنه يتضح بذلك أن هذا التقسيم الذى وضع فى عصر ازدهار التقليدية الأولى ، قد استنفد أغراضه .

والواقع أن هذا التقسيم لم يعد له ميزة أو فائدة الا أنه قد جعل محورا لكثير من التفتيشات التشريعية المفتعلة وأساسا لها بحيث أن التخلل عنه انما يعنى مواجهة تفسير شامل فى قواعد موضوعية واجرائية عديدة ومتداخلة مع معظم أحكام القانون الجنائى - من عقوبات مقررة ، وقواعد للتقادم فى الدعوى والعقوبة ، واختصاص المحاكم والاختصاص بالادعاء الجنائى فضلا عن الأحكام الخاصة بالعود والشروع والظروف المخففة وغير ذلك .

وهذه الارتباطات هى الحجة الأساسية التى يستند اليها من الناحية القانونية من يعارضون فكرة التوحيد<sup>(١)</sup> . غير أن التقسيم الثلاثى لم يسلم فى ذاته من النقد المر فضلا عن تقديمه كحجة لبقاء التنوع فى العقوبات :

١ - فهو ليس منطقيا فى مبناه اذ يعلق نوع الجريمة على العقوبة المقررة لها وهو وضع عكسى من الناحية المنطقية وعيب يشوب فكرة التحديد المعيارى للجرائم عامة<sup>(٢)</sup>.

٢ - هو كذلك متسفى اذ لا يستند الى أساس فقهي أو علمي من طبيعة الجريمة أو طبيعة الخطر الناجم عنها أو طبيعة النزوع الاجرامى الذى يتمثل فيها وغاية ما فيه أن الجنائيات والجنح لا تستلزم قصدا جنائيا بينما المخالفات لا يلزم فيها توافر القصد ولا يشفع فيها حسن النية ، ومن أجل ذلك ذهبت بعض التشريعات - كالقانون الايطالى الصادر فى سنة ١٩٣٠ - الى

(١) Pinatel, p. 83

(٢) راجع ما تقدم من ١٠٥ - ١٠٦ .

اتباع تقسيم ثنائى الى جنح ومخالفات على أساس أن النوع الأول (الجنح) يمثل عدوانا على مصالح المجتمع والأفراد وتوحى به نية إجرامية ، أما النوع الثانى (المخالفات) فيشمل الجرائم التى لا ينشأ منها فى العادة ضرر ولا تقوم على قصد جنائى بل تقوم على مخالفة لوائح البوليس وغيرها من اللوائح الموضوعة بقصد التوقى من الأضرار المحتملة<sup>(١)</sup>.

٣ - هذا التقسيم لا يرتبط ارتباطا كاملا بأنواع العقوبات مما ينفى أن تنوعها ضرورة لوجود هذا التقسيم - فالجنايات تختص بأنواع معينة من العقوبات. أما الجنح والمخالفات فتشترك فى مثل التشريع المصرى فى نوع واحد سالب للحرية ، وفى عقوبة الغرامة . وإنما تميز الجنحة عن المخالفة بمقدار العقوبة المقررة لها فى القانون<sup>(٢)</sup>.

٤ - هذا التقسيم اذ يقوم على أساس جساماة الجريمة انما يمثل اتجاها موضوعيا تقليديا لا يتفق مع التطور الحديث للعلم الجنائى . ولا يمكن فى هذا الشأن التسليم بما يقول به يناتل<sup>(٣)</sup> من قيمة علمية لفكرة جساماة الجريمة اذ أنه هو نفسه يعود على الفور ويقصر حجبته على القيمة العلمية لنوع الجريمة. ( لا جسامتها ) و الفرق بين نوع الجريمة وبين تلك القيمة التحكيمية المتعلقة بجسامتها . فضلا عن أن نوع الجريمة لا يعتبر فى ذاته دليلا كافيا أو كاشفا للاتجاهات والاستعدادات النفسية والاجتماعية للمجرم ، ولو سلمنا جدلا بإمكان اعتباره كذلك فليس ما يقرره القانون للجريمة من عقوبة الأشغال الشاقة مثلا هو وسيلة اصلاح المجرم دون عقوبة الحبس أو السجن خاصة. بعد ما رأينا من تقارب هذه الأنواع المختلفة لدى التنفيذ .

فاذا ما اتضح من كل ذلك أنه لا ضرورة فقهية أو تشريعية - فضلا عن انعدام الفائدة العملية - من تعدد العقوبات السالبة للحرية ، فإنه يبقى معلقا

(١) السيد مصطفى - الاحكام العامة فى قانون العقوبات ١٩٥٢ - ص ٣٩ و ٤٠ .

(٢) يقوم التمييز بين الجنح والجنايات فى التشريع الأمريكى مثلا - حيث قد اخط بمبدأ توحيد العقوبة السالبة للحرية - على أن الجنح هى ما يمكن أن توقع فيها عقوبة الحبس لمدة لا تزيد عن سنة وريوم . والجنايات ما يجوز العقاب عليها بأكثر من ذلك .

Pinatel, p. 88 (٣)

تساؤل على جانب كبير من الأهمية - ذلك عن الفائدة الايجابية التي تعود من وراء التوحيد .

#### ١١٤ - العنصر الايجابي للتوحيد - التوحيد والتفريد :

ذكر قرار اللجنة الدولية للعقوبات والسجون في سنة ١٩٤٦ ذلك القرار الذي اتخذناه أساسا لتحليل حركة توحيد العقوبات السالبة للحرية الى عنصرها الايجابي والسلبي<sup>(١)</sup> ان اللجنة تأمل أن « تشهد اختفاء صور التفرقة القائمة على طبيعة الجريمة وجسامتها وهدمها لتحل محلها عقوبة موحدة تكملها لدى التنفيذ الوسائل الملائمة لمقتضيات تفريد العقاب » .

ويوضح هذا القرار ارتباط فكرة التوحيد بفكرة تفريد العقاب اذ يعتبر التوحيد حرثا للأرض في ميدان التنفيذ العقابي أو السجوني على وجه التحديد ، وازالة للموائق والشكليات التي تحد من جهود السلطة القائمة على التنفيذ في معاملة كل مسجون طبقا لما تحتاجه حالته الخاصة وظروفه الشخصية .

وارتباط توحيد العقوبات السالبة للحرية بفكرة تفريد العقوبة يثير اللبس في بعض الأذهان<sup>(٢)</sup> ، ومن ذلك ما يراه بيناتل اذ يقول انه قد لوحظ بحق أن مبدأ التوحيد يناقض مبدأ التفريد<sup>(٣)</sup> .

ولا نرى وجها لهذا الاتجاه من مثل هذا العالم - الا أنها بقايا كلاسيكية أربكها التيار الجارف للنزعة القويمية التي تواجه شخص المجرم ولا تواجه جريمته الا من حيث هي احدى مفاتيح شخصيته وهذا ما يتجاهله في هذا المجال السيد بيناتل . فالتفريد ليس أساسه مجرد نزعة انسانية وليس اتجاها الى مزيد من الدقة في معايير جساماة الجريمة - وانما أساسه بحث علمي في شخصية المجرم واتجاه الى علاجه ، والسياسة العقابية التي تستهدف التفريد انما تتبع للمجرم وسائل بحث شخصيته واختيار وسائل المعاملة التي تلائمها - وذلك

(١) راجع ما تقدم من ١٠٠ .

(٢) وخاصة أن التفريد يناقض تنوع المؤسسات مما يستلزم الى تفصيله . راجع شارل جرمين - في مقاله السابق الإشارة اليه .

(٣) بيناتل - المرجع السابق .



فيما قبل الحكم وفي مرحلة التنفيذ على حد سواء ، ولا تشغل القاضى بأنواع متعددة من العقوبات يقيس عليها جسامه الجريمة ، وانما تسعى لتبسيط نظام العقوبات لتتيح فرصة أوسع للسلطة القائمة على التنفيذ لمواسته مع احتياجات المحكوم عليه متحررة في ذلك من قيود التقسيمات المقطعة للجرائم والعقوبات<sup>(١)</sup>.

ولا يحتاج الأمر الى تكرار القول بأن التفريد وما يستند اليه من النزعة التقييمية والاتجاه الشخصى فى السياسة العقابية لا ترتبط بفكرة المنع العام للجريمة عن طريق الردع وانما هى من متعلقات فكرة المنع الخاص عن طريق اصلاح الفردى للمجرمين ، ومن ثم فلا يحتاج فى هذا المجال<sup>(٢)</sup> بأن التوحيد يحل بفكرة الردع العام فان هذه الفكرة بدورها من متعلقات الفلسفة التقليدية فى العقاب وقد خبا بريقها وأصبح الاتجاه الى التفريد هو الاتجاه الغالب مستندا الى الاعتراف العام بالحاجة الى تقويم المجرم<sup>(٣)</sup> .

١١٥ - ويعتبر توحيد العقوبات السالبة للحرية من أسس التفريد السليم لمعاملة المحكوم عليهم . وذلك بأنه يؤدى الى تيسير قيام عنصرين أساسيين من عناصر التفسير العلمى لتزلاء السجون ، هما تصنيف المسجونين وتوزيع المؤسسات .

فمن العنصر الأول - وهو تصنيف المسجونين - يؤدى توحيد العقوبات السالبة للحرية الى جعل كافة المسجونين مجموعة واحدة لا ينتمون الى فئات قانونية متباينة ولا يفرق بينهم الا طول المدة المحكوم بها أو التى يجوز بقاء كل منهم

---

(١) يراجع *Individualisation des mesures prises à l'égard du délinquant* .

المرجع السابق ص ١٦ ، وايضا Grunhut, p. 114 وكذلك تقرير Ivar Strahl في المؤتمر الدولى السادس لقانون العقوبات ( روما سنة ١٩٥٣ ) R. Int. de Dr. Pénal. 1953 p. 841 et suiv.

(٢) ببطل ما يقول بيناتل فى نفس المرجع السابق .

(٣) اسفر بحث اشتركت فى اجرائه فى المعهد القومى للبحوث الجنائية فى شأن الاتجاهات الفئات العاملة فى ميدان العقاب فى مصر نحو فكرة توحيد العقوبات السالبة للحرية والمبادئ والنظريات المتعلقة بها ، عن أن أغلبية فيها ( ٥٨١ % ) ترى أن إلغاء عقوبة الاطفال الشاقة لا يقلل من الاثر الرادع لفكرة العقوبة لدى الجمهور - راجع المجلة الجنائية القومية ، المجلد الاول ، العدد الثانى ص ٢٢ ، ٢٣ .

مجبوسا طوالها (١) . وبذلك لا يكون أمام السلطة القائمة على التنفيذ عوائق قانونية تحول دون تصنيفهم على أساس من دراسة حالة كل منهم واحتياجاته من حيث نوع المعاملة ونوع المؤسسة التي يحتاج إليها مما يتناسب في نفس الوقت مع المدة التي سيقضى فيها تحت تصرف تلك الإدارة طبقا للحكم . ويقوم تصنيف المسجونين على أساس دراسة الحالة الاجتماعية والصحية والنفسية والعقلية للمحكوم عليه ووضع برنامج العلاج والمعاملة والتعليم والتدريب والعمل الذي يلائمه وتنفيذ هذا البرنامج مع تعديله كلما أشار تغير حالة السجون الى حاجة تدعو لذلك .

وعن العنصر الثاني - وهو تنوع المؤسسات - يشع التوحيد فرصة إقامة أنواع مختلفة منها تنهياً في كل منها الظروف والوسائل التي تلائم مجموعات من المحكوم عليهم تحتاج الى نوع معين من المعاملة والبرامج التكوينية . وتختار للمحكوم عليه مؤسسة من النوع الذي يلائمه طبقا لما يتضح من عملية التصنيف . وتنوع المؤسسات على أسس مختلفة . فعلى أساس الجنس توجد مؤسسات للأحداث وسجون للشبان وأخرى للبالغين . وعلى أساس نوع الانحراف توجد مؤسسات لفئات خاصة كالمدمنين على تعاطي الحمر أو المخدرات ، وكالمالدين ومعنّادي الأجرام ، ولذوى الاضطرابات العقلية أو النفسية . ومن حيث التحفظ توجد مؤسسات فائقة التحفظ ، وشديدة التحفظ ، ومتوسطة ، ثم المؤسسات المفتوحة التي تعتمد أو تكاد تعتمد فيها الموانع المادية. للهرب وانما تعتمد على ما يستشف في شخصية النزير بها من رغبة في الخضوع للنظام دون اجبار مادي عليه (٢) .

١١٦ - ولا يفوتنا - قبل أن تنتهي من بحث فكرة توحيد العقوبات السالبة للحرية - أن نشير الى ما يرتبط بفكرة تنوع المؤسسات من تنوع النظم القانونية للايداع وهي الظاهرة التي وجدت مع حركة توحيد العقوبات السالبة للحرية في بعض البلاد كإنجلترا ، اذ أنه مع توحيد العقوبات السالبة للحرية

(١) حسبما تكون المدة المحكوم بها معقدة أو غير معقدة .

(٢) يراجع في فكرة تصنيف وتنوع المؤسسات وعلاقتها بفكرة التوحيد Méthodes Charles Germain, p. 114 et suiv., Grunhut, 115. وكذلك Modernes, p. 21 et suiv., Grunhut, 115. - المرجع السابق

فيها في شكل الحبس البسيط في قانون الأحكام الجنائية لسنة ١٩٤٨ - وجدت في نفس القانون صور مختلفة من المعاملة الخاصة لبعض فئات المجرمين نص في شأنها على نظم خاصة للإيداع والحكم به ومدته والإفراج عن المحكوم عليه . فمن الاعتقال الوقائي preventive detention الى التدريب التقويمي corrective training ( وهما نظامان للمعتدين يطبق منهما هذا أو ذاك باختلاف سن المحكوم عليه ) - الى نظام مراكز الحجز detention centres للشبان ونظام بورستال لليافعين . والنظامان الأخيران من النظم الخاصة بالأحداث .

هذا التنوع في النظام القانوني للجزائرات<sup>(١)</sup> السالبة للحرية لا يخل بفكرة التوحيد نظرا لأنه لا يشترط أساسا في تنفيذ الأحكام الصادرة بهذه الصورة الخاصة أن يتم في مؤسسات منفصلة وإنما يجري تنفيذها في النظام الانجليزي على وجه الخصوص وبصفة أساسية في المؤسسات العقابية ( السجون ) العادية بتدرج خاص يتبعه المحكوم عليه . على أنه إذا ارتبط تنفيذ بعض الأنواع بمؤسسات خاصة فإن ذلك لا يخرج عن كونه نوعا من التصنيف يتم قبل الحكم على أساس من دراسة حالة المتهم دراسة يقرر على أساسها نوع من المعاملة في إطار قانوني خاص من حيث نظام الإيداع والإفراج وشروطها وخاصة من حيث المدة - وهذه التدابير إنما هي أنواع من العقوبة غير محددة المدة ، ولا تخرج العقوبة المحكوم بها في هذه الحالة في طبيعتها عن الحبس البسيط في نظام موحد إذ يكون جوهر العقوبة ( أو الجزاء ) في جميع الأحوال هو استغلال مدتها لتقويم المحكوم عليه دون أن يتحدد سلفا درجة من التحفظ تختلف شدة وضعفا ، أو نوع من العمل يتسم بصفة خاصة من الإرهاق أو الاستغلال أو غير ذلك من الأغراض ؟ فمثل هذا التمييز المبسر بين المحكوم عليهم هو ما يميز نظام تنوع العقوبات وهو ما يتنافى مع مقتضيات تفريد العقاب التي يسخر لتحقيقها توحيد العقوبات السالبة للحرية .

(١) هذه الصور هي مما يختلف على طبيعته إذا أريد بحث كونه عقوبة أو تدبير أمان - ولا تعرض لهذا البحث اكتفاء بما سبق أن بيناه من تقارب مغلول كل من المكونين في النظم العقابية الحديثة - راجع ما تقدم ص ٨٧ وما بعدها . وكذلك Métodos Modernes, p. 17 وما يبعث في ملاحظة يتفرعها عن الظاهرة المسكنة لتوحيد العقوبات وهي تمتد تدابير الإيعان السالبة للحرية .

## الباب الثاني

### الحقوق والالتزامات المتعلقة بعمل السجين

#### مقدمة

#### في الحالة القانونية للمسجون

١١٧ - رأينا في الفصل الأخير من الباب السابق كيف تأثر مبدأ الشرعية بزحف الاتجاهات التقييمية على الأوضاع العقابية التقليدية سواء في مجال التنفيذ العقابي الذي بدأ عليه هذا الزحف ، أو في مجال التشريع حيث ظهرت نظم جديدة تخدم مبدأ خريد العقاب ويتربح على قمتها نظام الحكم بعقوبة غير محددة المدة . ورأينا كيف انتهى ذلك الى ادخال كثير من المرونة على مبدأ الشرعية بحيث يتقبل الاتجاهات الشخصية في السياسة الجنائية بعد أن اتخذ من قبل - وهو في عنفوانه ومثاليته - تكتة للاتجاهات الموضوعية في العقاب .

على أنه في نفس الوقت الذي اكتسب فيه مبدأ الشرعية هذه المرونة الجديدة - والمرونة قد تثير شبهة الانحراف عن المبدأ ذاته - نجد أن هذا المبدأ قد حقق مع ذلك امتدادا وتأكيدا لم يحظ بهما في عنفوانه الأول - وذلك في مجال التنفيذ العقابي .

ذلك أنه في غمرة العناية الشديدة ب شكلية مبدأ الشرعية في أول عهده ، وما تمثل فيه ذلك من تعدد القوالب التشريعية للعقوبات المقررة وتعدد صيغ العقوبات السالبة للحرية على وجه الخصوص مع العناية بتعريف كل منها في نصوص قانون العقوبات وتمييزها عن غيرها - وقف في تلك الفترة جهد المشرعين ورجال الفقه واطمان ضميرهم القانوني عند حد ربط كل جريمة بعقوبتها واحكام الاجراءات الجنائية بالطريقة التي تضمن حقوق المتهم وتمنع أن تصيب العقوبة بريئا أو توقع عن غير جريمة . ولم يتعد اهتمامهم ذلك النطاق ليتناول تنظيم حالة المحكوم عليه تشريعا أو بحثها فقها ، وظهر في ذلك

الفشارق الكبير بين عناية التشريعات بتنظيم حالة الحبس الاحتياطي وحقوق المجرمين احتياطيا وبين إهمالها المحكوم عليهم<sup>(١)</sup>. ووقف بذلك أثر مبدأ الشرعية عند حد توقيع العقوبة (أى الحكم بها) دون أن يمتد الى مرحلة تنفيذها وقد كانت صياغة مبدأ الشرعية فى اعلان حقوق الانسان الذى أصدرته الثورة الفرنسية تعكس صورة من هذا الاتجاه اذ تناول النص على العقوبة فى التشريع ، وتطبيقها تطبيقا قانونيا - دون أن تعرض لمرحلة التنفيذ<sup>(٢)</sup>. وكأنه كما يقول تابان : « ان التغييرات الدستورية التى أدت الى تقوية ضمانات المتهمين لم تستلزم تغيير فلسفة العقاب القديمة القائمة على فكرة الجزاء (retribution) فالأفكار الدينية والأخلاقية والسياسية لم تكن تحمى المجرم اذا ما ثبت ارتكابه للجريمة<sup>(٣)</sup> ».

غير أنه مع تبلور الاتجاهات الحديثة التى تضع المجرم فى المركز الأول من الأهمية فى الواقعة الجنائية ، وتركز الاهتمام على شخصيته ، بدأ التفكير فى المحكوم عليه باعتباره انسانا له كيانه وله حقوقه وواجباته<sup>(٤)</sup>. كما أنه من ناحية أخرى قد أدى الاتجاه نحو تفريد العقوبة وما استحدثت فيه من نظم مختلفة - الى توسيع مجال التقدير والتحكم من جانب الادارة القائمة على التنفيذ حتى أصبحت المدة ذاتها التى يقضىها المحكوم عليه فى السجن خاضعة لذلك التقدير كما هو الحال فى نظام الإفراج الشرطى والعقوبة غير المحددة المدة ، وازدادت لذلك الحاجة الى ضمانات جديدة ضد التحكيم وسوء استغلال السلطة التقديرية من جانب الادارة<sup>(٥)</sup> ، وذلك عن طريق تنظيم قانونى لحقوق المسجونين والتراتىبات كل من المسجون والادارة القائمة على التنفيذ - أى تحديد الأوضاع

(١) مراجع : Méthodes Modernes, p. 8, 26. وكذلك Tappan فى مقال بعنوان The Legal Rights of Prisoners. فى مجلة The Annals عدد مايو سنة ١٩٥٤ ص ٩٩ - ١١١ .

(٢) تسمى المادة السادسة من اعلان حقوق الانسان على أنه « يجب ألا يقرر القانون من السلطات الا ما تنهى به الضرورة القصوى ، ولا يعاقب انسان الا بمقتضى تشريع قائم صدر قبل وقوع الجريمة » وينطبق تطبيقا قانونيا .

(٣) تابان - مقالة فى مجلة The Annals المرجع السابق .

(٤) يقول أدولف برنس « ان مجيئنا هو اول مجيئ يعترف بإمكان التوثيق بين النظام العام وبين احترام شخص المحكوم عليه وسياقه » A. Prins, Criminalité et Répression, p. 11. Grunhut, pp. 115, 116. [٥] مراجع فى ذلك .

القانونية للعقوبة في مرحلة التنفيذ وبذلك امتد نطاق مبدأ الشرعية الى التنفيذ. العقابي وكان أساسا للفرع الجديد من القانون الذي يطلق عليه « القانون السجوني (droit pénitentiaire) »<sup>(١)</sup>

## ١١٨ - القانون السجوني :

هو فرع من القواعد الخاصة بالتنفيذ العقابي يتناول العلاقات القانونية التي تنشأ لدى تنفيذ العقوبة السالبة للحرية ، ومجاله بذلك هو تفاصيل التنفيذ<sup>(٢)</sup> المتعلقة بهذا النوع من العقوبات .

هذه التفاصيل كانت تنظمها تعليمات ومنشورات وأوامر وقليلاً ماصدورت بها لوائح ادارية أو تشريعية<sup>(٣)</sup> ، وبذلك كان المسجون يلقى الى سلطة التنفيذ - وعلى وجه التحديد الى ادارة السجون ليكون كمبد لها تتصرف فيه كأي « شيء » تحت سلطتها ، وكأنه رقم لا اسم له<sup>(٤)</sup>.

بل قد قام في وهم البعض<sup>(٥)</sup> ان هذه التفاصيل هي من خصائص السلطة التنفيذية تطبيقاً لمبدأ الفصل بين السلطات وخلط بذلك بين « السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام » وبين « السلطة التنفيذية » . فالسلطة التنفيذية لا صفة لها في تنفيذ الأحكام الا أن تقدم فيها موعوتها المادية . والقاعدة دائماً سواء في القانون الخاص أو القانون العام أن تنفيذ الأحكام من خصائص السلطة القضائية ويقوم به

(١) وقد أشار الى هذا المعنى المؤتمر الدولي الرابع للقانون الجنائي المنعقد في باريس سنة ١٩٣٧ في قراراته الخاصة بالرقابة القضائية على التنفيذ العقابي اذ نص القرار الاول للمؤتمر في هذا الشأن على أن « مبدأ الشرعية الذي يجب أن يكون أساساً للقانون السجوني - كما هو أساس القانون الجنائي عامة - فضلاً عن ضمانات الحرية الفردية - يقتضي تدخل السلطة القضائية في تنفيذ العقوبات وتدابير الامان هذا مع وجوب احتفاظ الادارة السجونية المستولة عن هذا التنفيذ بكامل سلطاتها واستقلالها

Actes du IV Congrès Intern. du droit Pénal, p. 983

(٢) ويسمىها بيناتل "Les Modalités d'exécution" - المرجع السابق ص ٩٠ .  
تميزاً لها عن الحق في التنفيذ (Droit d'exécution) الذي للنيابة العامة والذي يحدد عناصره في التحقق من نهائية الحكم والملة المحكوم بها ، وما يرد عليها من عوارض - المرجع السابق ص ٨٨ وما بعدها .

(٣) يراجع على سبيل المثال ما عليه الحال في السجون الفرنسية Pinatel T., p. 90, 91  
ويراجع كذلك تقرير مكتب العمل الدولي عن العمل في السجون والمنشور بمجلة Rev. Intr. de Travail سنة ١٩٢٢ راجع منه ص ٣٢٩ .

(٤) راجع Méthodes Modernes de traitement pénitentiaire, p. 28

(٥) راجع بيناتل ص ٩٠ و ٩٦

عمانها ، وتشرف اشرفا كاملا على سلامته ، ويرجع اليها في كل اشكال يقوم بشأنه<sup>(١)</sup> .  
 وإذا كان الاتجاه الموضوعي التقليدي ، في تفسير مبدأ الشريعة ، قد  
 ضخم من قيمة مدة العقوبة وشكليات التنفيذ المتعلقة بها ، حتى أقصر معنى  
 التنفيذ في الفقه التقليدي<sup>(٢)</sup> ، على التحقق من المدة ومن الشكليات الأخرى  
 ( سند التنفيذ ، شخصية المحكوم عليه )<sup>(٣)</sup> ؛ فانه على العكس من ذلك قد أدت  
 الاتجاهات التقويمية الحديثة وأساليب تفريد العقاب وما أنتجت من الاعتراف  
 بشخصية المسجون ، من ناحية ، وزيادة السلطة التقديرية للإدارة العقابية في  
 شأن وسائل التفريد ، وما يتضمنه ذلك من خطر سوء استعمال السلطة ، من  
 ناحية أخرى - كل ذلك قد أدى الى تأكيد امتداد المعنى القانوني للتنفيذ العقابي  
 ليشمل جميع تفاصيل التنفيذ التي تتصل بوجود المحكوم عليه في السجن .

(١) راجع : ديولوج Science et droit pénitentiaire المرجع السابق ص ٢٨ -  
 والمادة ٥٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادة ٤٩ من قانون المرافعات .  
 راجع كذلك حكم مجلس الدولة الفرنسي في قضية Brunau ١٩٣٢/٧/٢٨ (Recueil, p. 816)  
 والذي قضى فيه بعدم اختصاصه بنظر الدعوى المرفوعة بطلب إلغاء قرار تأديبي ضد مسجون داخل  
 السجن يزعم أنه صدر عن سوء استعمال للسلطة - وذلك بالنظر الى أن هذا القرار « يتعلق بصورة  
 التدابير الداخلية التي تتخذها إدارة السجنون في حق المسجون » . ويوضح بينال ( المرجع السابق  
 ص ٩٥ ) في تعليقه على هذا الحكم أنه يتفق مع المبدأ الذي يسير عليه المجلس فيما يتعلق بالتصرّفات  
 المتصلة بعمل المحاكم القضائية ، وأن المجلس يقدم أن قرارات السلطة الإدارية الثالثة على السجنون  
 تعتبر في المقام الأول أملا قضائية ، وهذا ما يتفق ، في رأي المجلس ، مع القاعدة المعروفة في  
 الإجراءات الجنائية والتي تجعل اشكالات تنفيذ العقوبة من اختصاص المحكمة التي قضت بها .  
 ويضيف بينال أنه كان أمام المحكمة أن تقضي بعدم قبول الدعوى لتماثلها بأعمال الحكومة تشبيها  
 بحالة المسجونين ( من باب أول ١ ) بحالة أفراد القوات النظامية ، ويستنتج من عدم سلوكها هذا  
 السبيل اعتراضها بوجود حقوق شخصية للمسجونين .

ولم يرضى مجلس الدولة المصري في أحكامه لبيان طبيعة التصرّفات المتصلة بمقالة السجنون  
 بالإدارة ، وإن كان قد تعرض في حكمه له لموضوع الطعون المرفوعة من مسجونين ، مما قد يسر  
 على أنه يعتبر التصرّفات الملحون فيها أعمالا إدارية - (القضية ٣٦٠ لسنة ٧ ق ، جلسة ١٩٥٢/٥/١٢ ،  
 مجموعة مجلس الدولة لأحكام القضاء الإداري ، السنة السابعة ، ٦٢٥ ص ١١٥٥ ، والقضية ١٣٧٠  
 لسنة ٦ ق جلسة ١٩٥٥/١/٤ ، مجموعة المبادئ القانونية لحكمة القضاء الإداري ، السنة الماشرة ،  
 ١٦٦ ص ٢٠٩ ) . غير أنه رفض الدعوى في القضية الأولى ، على اعتبار أن « خروج المسجونين من  
 السجن لتأدية الامتحان هو من الاملاات التقديرية للناظر العام والمهام العام » . كما أن موضوع  
 النزاع في القضية الأخرى كان متعلقا بالقانون الواجب التطبيق في شأن الإفراج تمتع شرب عن  
 المسجون المنفي ، ولم يكن يسر تصريفا إيجابيا من جانب الإدارة ، وقد أدى رأي المحكمة في  
 تفسير القانون في هذا الشأن ، الى رفض الدعوى في هذه القضية - وعلى هذا يمكن القول بأن  
 مجلس الدولة المصري لم ينجح له في هاتين القضيتين ، أن يقطع برأى في طبيعة علاقة السجنون بسلطة  
 التنفيذ ، خاصة أنه لم يثر فيها نزاع حول الاختصاص . وهذا وإن كان موقف المجلس في هاتين  
 القضيتين يدل على اعتراضه بوجود حقوق شخصية للسجون ، وحق الدعوى على الخصوص - بصرف  
 النظر عن الرأي في الاختصاص .

هذا ولم تعرض هذه المسألة على المحاكم العادية بالإقليم المصري حتى آذار ديسمبر ١٩٥٩ -

(٢) كما يرى بينال مثلا - المرجع السابق ص ٨٨ - ٩٠ .

(٣) ديولوج ، المرجع السابق .

وبذلك يكون التنفيذ في هذه المرحلة حالة قانونية<sup>(١)</sup> situation juridique تنشأ فيها علاقات قانونية rapports juridiques بين أشخاص قانونيين sujets juridiques هم الدولة والسجناء - هذه العلاقات القانونية هي موضوع القانون السجوني .

وهذه العلاقات القانونية تتمثل في التزامات متبادلة بين طرفيها - الدولة والسجين . فالدولة تمارس حقها في تنفيذ العقوبة ويقابل حقها هذا التزام المسجون بالتنفيذ ؛ وللمسجون من ناحية أخرى حقوقه باعتباره شخصاً قانونياً - ويقابلها التزامات على الدولة تضمن اقتضاء لهذه الحقوق . والقواعد التي تحكم هذه الحقوق والالتزامات هي جوهر القانون السجوني<sup>(٢)</sup>.

١١٩ - وينبغي هنا التنويه بأن التعبير بوجود التزام يجب ألا يشير شبهة وجود علاقة من علاقات القانون الخاص فلعلاقة المسجون بالإدارة العقابية متفرعة من علاقة التنفيذ التي هي امتداد للإجراءات الجنائية - ولا مرأى في أن الإجراءات الجنائية هي من فروع القانون العام<sup>(٣)</sup>.

١٢٠ - وبميل البعض إلى القول بأن مهمة القانون السجوني في تحديد علاقة المسجون بالدولة هي امتداد للحماية التي يقوم بها القانون الإداري للأفراد في علاقتهم بالدولة<sup>(٤)</sup>. ونرى - خلافاً لهذا الاتجاه - أن القانون السجوني لا يمكن اعتباره فرعاً للقانون الإداري لعدة أسباب :

١ - أن العلاقة بين المسجون والدولة لا تحددها القواعد العامة للقانون الإداري وإنما تحددها قواعد خاصة تقوم كامتداد لمبدأ شرعية العقوبة .

(١) Delogu المرجع السابق ص ٤١ وكذلك La loi pénale et son application (droit pénal subjectif) حيث يفصل القول في الوجهة الشخصية للقانون الجنائي (٢) وقد صدر القرار الآتي في المؤتمر الدول الثالث للقانون الجنائي المنعقد في بالرمو سنة ١٩٣٣ : « أنه فيما يتعلق بالنطاق الواسع والإهداف المتشابهة التي يسببها الفقه والتشريعات المعلقة إلى التنفيذ العقابي - يجب الاعتراف في المستقبل بوجود قانون سجوني هو مجموع القواعد التشريعية التي تحكم العلاقات بين الدولة والمحكوم عليه منذ اللحظة التي يصبح فيها حكم القاضي واجب التنفيذ إلى اكتمال هذا التنفيذ بلوسع معنى لهذا الاصطلاح » و« مع ذلك فإنه بالنظر إلى أن هذا القانون السجوني لازال في مرحلة التشكيل (elaboration) وخاصة فيما يتعلق بتدابير الإيمان ، فإن المؤتمر يكتفي بالتوصية بأن يدخل التنفيذ منذ الوقت الحاضر في تنظيم قانوني كامل » « un encadrement juridique... (qu'on donne à l'exécution... complet) »

(٣) راجع Delogu في La loi pénale et son application ص ١٢٦ - في أن وجود التزامات متبادلة بين أطراف متقابلين لا يعتبر إخلالاً بطبيعة القانون الجنائي أو تشبهاً له بالقانون الخاص .

(٤) Grunwald - ص ١١٥ .



- ٢ - ان هذه القواعد انما تعتبر من قواعد التنفيذ العقابي ويجب أن تخضع على هذا الأساس لرقابة السلطة القضائية وعلى وجه التخصيص للمحاكم الجنائية - ولا اختصاص فيها للقضاء الإداري<sup>(١)</sup>.
- ٣ - أن العلاقة القائمة بين الدولة والمسجون ليست علاقة بينها وبين فرد عادى وانما هي علاقة مع فرد له حالة قانونية خاصة .

١٢١ - ونرى أن هذه الحالة القانونية الخاصة للمسجين تنتج عنها علاقة من نوع خاص بين الادارة والسجين تميز مرحلة الايداع في السجن عن غيرها من مراحل الاجراءات الجنائية وتقتضى نوعا خاصا من التنظيم القضائي للنظر في المنازعات المتعلقة بها - كل ذلك يجعل للقانون السجوني طبيعة خاصة تقتضى الاعتراف باستقلاله القاعدي<sup>(٢)</sup> وذلك مع الاعتراف بصلاته الوثيقة بقانون الاجراءات الجنائية وتأثره بنظريات القانون الإداري . ويتضح كل ذلك من بحث عنصري الحالة القانونية للمسجين - وهما الالتزام بالتنفيذ ، وحقوق المسجون .

### ١٢٢ - الالتزام بالتنفيذ - مبادئ ومبادئ وطبيعته :

ينشأ الحكم بحقوقية التزاما على المحكوم عليه بتنفيذ هذه العقوبة<sup>(٣)</sup> . أو بالخصوص لاجراءات هذا التنفيذ . ويقتضى وجود هذا الالتزام أن المحكوم عليه لا يبرأ منه الا بتمام التنفيذ وفي هذا يختلف المحكوم عليه بحقوقية مبالاة للحرية عن الشخص الذى يصدر أمر بإيداعه بمستشفى الأمراض العقلية مثلا<sup>(٤)</sup> ، فهذا

(١) ويؤيدنا في هذا حكم مجلس الدولة الفرنسي السابق الاشارة اليه - هامش ص ١١٧ .  
(٢) وذلك على خلاف رأى استاذنا ديولوج Science et Dr. Pénal ص ٤٥ وما بعدها . ويتصل باستقلال القانون السجوني البحث في مشكلة تقييده Codification du droit pénitentiaire . (يراجع في حركة تقييد القانون السجوني - ديولوج ص ٤٢ وما بعدها) .  
هذا ويتجه الرأى الى صمد التفسيرات الموحدة للجمهورية العربية المتحدة - الى إصدار قانون خاص بالتنفيذ العقابي - مستقل عن قانون العقوبات وعن قانون الاجراءات الجنائية - مقال الاستاذ العميد الدكتور محمود مصطفى - في مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثلاثون - العدد الاول ص ٢٠٢ .

هذا ولا تعتبر مجموعة قواعد الحد الأدنى لشاملة المسجونين التي اقترحها مؤخر جيف سنة ١٩٥٥ تقنيناً سجونياً نموذجياً رغم ما سجلته من مبادئ عمير عن آخر مراحل تطور الفقه السجوني ( رابع ما تقدم الباقى عن وضع هذه المجموعة ، في مقبلة الرسالة ص ٩ ) .  
(٣) Delogu المرجع السابق ص ٥١ وما بعدها وكذلك La loi pénale et non application ص ١٥٣ .

(٤) سواء من الجهة الادارية كما في الحالة التي نص عليها في قانون حجز الحسابين بأمرأى عقلية ( م ٤ وما بعدها من القانون ١٤١ لسنة ١٩٤٤ ) ، او من القاضى في الحالات المنصوص عليها في المادتين ٣٤٢ و ٣٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

الأخير. لوتراخى فى تنفيذ القرار الصادر فى شأنه - سواء لنيابه أو لهربه أو لسبب آخر - حتى تم شفاؤه ، فانه لا يكون ثم محل لتنفيذ ذلك القرار ، ذلك أنه لا يرتب التزاما يلزم الوفاء به . كذلك فان اتمام الوفاء بالترام المحكوم عليه يعقوبة سالبة للحرية معزز بجزاء جنائى فى حالة الهرب بعد ابتداء التنفيذ اذ ينص القانون على عقوبة خاصة فى هذه الحالة<sup>(١)</sup>.

١٢٣ - والتزام المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية يتضمن فى رأينا عنصرين :

الأول - الوفاء بالشروط العامة للعقوبة المحكوم بها - وهى تتركز فى عنصرى حبس الحرية والمدة المحددة . والمحكوم عليه يجبر على الوفاء بهذا الالتزام بمقتضى الطبيعة الجبرية للتنفيذ العقابى<sup>(٢)</sup> (exécution force) معززة بالنصوص التى تعاقب على هرب المحبوسين .

الثانى - الخضوع لمقتضيات التنفيذ التى يحددها القانون السجونى وتباشرها ادارة السجن ، وهى تتعلق بصفة أساسية بنظام السجن وشروط الأمن والصحة وانتظام الحياة اليومية فيه . ويجبر المحكوم عليه على الوفاء بهذا الالتزام بمقتضى الجزاءات التأديبية التى يحددها القانون كذلك .

١٢٤ - وبهنا أن نؤكد هذا العنصر الأخير باعتباره داخلا فى المعنى القانونى للتنفيذ العقابى . ولا تقبل فى هذا الشأن التفرقة المصطنعة - التى يشير اليها بناتل<sup>(٣)</sup> - بين تنفيذ الحكم ، وتنفيذ العقوبة - مما يؤدى الى قصر المعنى القانونى للتنفيذ العقابى على ما اعتبرناه عنصرا أول ، وذلك بمقولة أنه هو تنفيذ الحكم ، فى حين يخرج العنصر الثانى عن النطاق القانونى للتنفيذ باعتبار أنه ، كتنفيذ للعقوبة ، عملية مادية تخصص بها الادارة العقابية - كل ذلك مما يحدد نطاق مبدأ الشرعية دون محدود<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع المادة ١٣٨ مقويات .

(٢) Delogu, Science et droit pénitentiaire, المرجع السابق ص ٥٠ وما بعدها .

(٣) Traité, المرجع السابق ص ٩٦ .

(٤) وأرى أن رأى استاذنا ديلوجو ( المرجع السابق ص ٦٠ ) فى اعتبار عملية التنفيذ قضائية وإدارية فى آن واحد لا يخل باعتبار عمل الادارة العقابية داخلا فى المعنى القانونى للتنفيذ بمعنى أنه ليس مجرد واقعة مادية ، وإنما هو نشاط قانونى من جهة الادارة متعلق بالتنفيذ ويخضع للقانون السجونى ورقابة السلطة القضائية .

واذا كان قرار مؤتمر باريس سنة ١٩٣٧ ، الذى أكد قيام القانون السجونى على أساس من مبدأ الشرعية تحت رقابة السلطة القضائية ، قد أكد فى نفس الوقت<sup>(١)</sup> استقلال الادارة العقابية وسلطانها الكامل - فانه لم يقصد من ذلك الا تأكيد استقلالها الرئاسى ، وتأكيد سلطانها كأساس لمسئوليتها الكاملة فيما يتعلق بأعمالها اليومية فى ادارة السجن<sup>(٢)</sup> ، ولكنه لا ينفى اطلاقا وقوع علاقتها بالسجون فى هذا الشأن تحت طائلة القانون وتحت رقابة السلطة القضائية - وهو ما هدف قرار المؤتمر الى تأكيده .

#### ١٢٥ - حقوق المسجون الشخصية (٣) :

أثير هذا الموضوع فى مناقشات المؤتمر الدولى الرابع لقانون العقوبات الذى عقد بباريس سنة ١٩٣٧<sup>(٤)</sup> باعتبار أن حقوق المسجون هى موضوع أو محل « الرقابة القضائية على تنفيذ العقابى » وهى المشكلة التى كانت معروضة على المؤتمر . وقد كانت تلك المناقشات مجالا لتأكيد وجود هذه الحقوق<sup>(٥)</sup> فحاول البعض<sup>(٦)</sup> أن يعدد هذه الحقوق أو أهمها وهى فى نظره حق المراسلة وقدر من الحرية الشخصية ( تلمى النقود ) وارسال نقود للعائلة ، وحق التعليم ، وحق العمل فى نظير أجر .

ونرى ، تمشيا مع الأساس الذى يقوم عليه القانون السجونى ، أن عقوبة السجن لا تسلب من السجين الا ما ينص عليه القانون ، وأن مقتضى مبدأ شرعية العقوبة انه ما لم ينص القانون على أن العقوبة السالبة للحرية تحصر المحكوم عليه من حق معين ، فانه يتمتع بهذا الحق مثله فى ذلك مثل الفرد العادى .

(١) راجع قرار المؤتمر فيما تقدم هامش ص ١١٦ .

(٢) راجع فى شأن حق ادارة السجن فى توقيع الجزاءات التأديبية على وجه الخصوص Grunhut, p. 116, Delogu, p. 137, 138. واستقلالها فى شأنه

(٣) راجع Delogu المرجع السابق ص ١٣٠ وما يملها .

(٤) تراجع مجموعة أعمال المؤتمر Actes du IVe Congrès International de Droit Pénal, Paris 1937.

(٥) تراجع أقوال كل من Veillard, Sitkowski & Novelli فى المؤتمر Rev. Internationale de Dr. Pénal, 1937, p. 641 et suiv.

(٦) راجع أقوال سليغوسكى فى المؤتمر - المرجع السابق .

ويجب في هذا المجال أن يفسر أثر العقوبة على حقوق المسجون تفسير حصر ،  
والأ يكون الترض لحقوقيه .الا بقانون أو ما يقوم مقامه من اجراءات تشريعية  
تطبيقا لمبدأ ألا عقوبة الا بقانون .

وعلى ذلك فاننا لا نراه منطقيا ان تعدد حقوق المسجون كما حاول البعض  
فى مؤتمر باريس سنة ١٩٣٧ . أو أن تحدد له حقوق من ناحية ، ومصالح  
مشروعة من ناحية أخرى - مع اعتبار الأخيرة خاضعة فى تمتعه بها لتقدير  
ادارة السجن دون الأولى<sup>(١)</sup> .

١٢٦ - انما نرى أن يحدد ما يسلب من المسجون من حقوق بمقتضى  
العقوبة المحكوم بها عليه . وما عدا ذلك فانه يتمتع به ما لم ينص القانون على  
حرمانه منه . بل ان للمصالح المشروعة وضعا خاصا فى حالة المسجون . وفى  
بيان كل ذلك نفرق بين المقتضى العام لسلب الحرية وبين الحقوق المينة التى  
يحرم منها المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية .

١٢٧ - أولا - تقتضى العقوبة السالبة للحرية حرمان المحكوم عليه من  
حقه فى تقرير أمر نفسه<sup>(٢)</sup> على حد تعبير المادة ٥٧ من مجموعة قواعد الحد الأدنى  
لمعاملة المسجونين . ويعبر عن ذلك ستيفانى ولوفاسور<sup>(٣)</sup> بأن سلب الحرية هو  
« حبس الشخص تحت عين الحراسة محروما من امكانية تنظيم حياته ومساعدته  
بينه وبين أهله ومجال عمله الخ . » .

ونرى أن هذا الحرمان من حقه فى تقرير أمر نفسه يولد لدى المسجون  
حالة من الاعتماد ( dépendence )<sup>(٤)</sup> تجعل للمصالح المشروعة وضعا آخر فى  
شأنه ، وحالته تشبه فى ذلك حالة الطفل فى اعتماده على من هو مسئول  
عن رعايته . فتناول الطعام لا يتسدى أن يكون مجرد مصلحة مشروعة لكل  
فرد ، وهو ليس حقا يقابله التزام على أى شخص - بالنسبة للفرد العادى ،

(١) راجع فى هذا رأى استاذنا ديولوج وما يعتبره حقوقا للمسجون وما يعتبره مصالح  
مشروعة من ١٣١ وما بعدها .

(٢) "droit de disposer de sa personne", "the right of self-determination" (٢)

Droit Pénal Général et Criminologie, Préc's Dalloz, 1957, p. 431. (٣)

(٤) ورد هذا التعبير عرضا فى تقرير مكتب العمل الدولى عن العمل فى السجن المنشور

فى Rev. Inter. de Travail سنة ١٩٣٢ - ص ٣٦٦ .

ولكنه بالنسبة للطفل يكون موضع التزام بالنفقة على عاتق من تلزمه نفقته ، وقد يكون تعمد الاخلال بهذا الالتزام فى بعض الصور تعريضا للطفل للخطر يقع تحت طائلة قانون العقوبات<sup>(١)</sup> - وذلك اذا بلغ الطفل من حالة الاعتماد حدا يمنعه من الامكانية المادية للحصول على غذائه كما فى حالة الرضيع .

كذلك حالة الاعتماد لدى المسجون تمنعه من الحصول على مأكله وملبسه . ومقتضيات حفظ صحته ونشاطه العقلى وتنمية استعداداته العملية وغير ذلك من المصالح المشروعة فضلا عن الحقوق المرسله التى تنص عليها الدساتير دون جزاء مقرر لها . ولذلك نرى أن هذه المصالح المشروعة والحقوق المرسله جميعا ترتفع فى حالة السجين الى مستوى الحقوق القانونية التى يقابلها التزام يقع على عاتق الادارة<sup>(٢)</sup> .

١٢٨ - ومن ناحية أخرى نجد أن التطور الذى سبق إضاحه فى شأن طبيعة العقوبة السالبة للحرية سواء فيما يتعلق بتقاربها مع تدابير الأمان ، أو ارتباطها بسيطرة فكرة الدفاع الاجتماعى<sup>(٣)</sup> أو فى قيامها على عنصرى حبس الحرية وتكوين السجين<sup>(٤)</sup> - كل ذلك يسمح بالقول بأن الوجه الآخر لسلب حرية السجين هو التزام الدولة باصلاحه التزاما ينشأ لصالح المسجون فى مقابل التزامه الذى يؤديه بحبس حريته . ويوضح ذلك نص المادة ٥٨ من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين اذ تجعل أساس مشروعية العقوبة السالبة للحرية هو حماية المجتمع ضد الجريمة عن طريق اصلاح السجين فى فترة بقاءه فى السجن<sup>(٥)</sup> .

وهذا الالتزام ليس أساسه مصلحة مشروعة للسجين تنقلب الى حق واذا هو يتميز بالآتى :

(١) للمادتين ٢٨٤ ، ٢٨٥ عقوبات .

(٢) يميز ذلك قول استاذنا الدكتور على راشد فى مقاله عن العمل فى السجن - السابق .  
الإشارة اليه ، ا ان سلب حرية السجين وموقف التمييز للدولة كنتيجة لحكم الادارة يحملان صفة الاخيرة مسئوليات والتزامات خاصة قبله ( المرجع السابق ص ١٢٥ ) .

(٣) ويقول بعض أنصار الدفاع الاجتماعى ان للمجرم اتجاه المجتمع حقا فى علاجه من انحراله ولم يجد تحديدا لاركان هذا الحق من الناحية القانونية - راجع اشارة الى رأى جراماتيكافى فى كتاب M. Ancel - La Défense Sociale Nouvelle - ص ٢٧ .

(٤) راجع مائتد ص ٩٣ وما يمتد .

(٥) راجع نص المادة والتعليق عليها فيما تقدم ص ٨٩ وما يمتد .

- ١ - أنه ينشأ مع الحكم بالعقوبة ولا ينشأ عن حالة التبعية التي يتضمنها التنفيذ .  
٢ - أنه عام يشمل كل ما يقتضيه تقييد السجين من تعليم وتدريب وتربية وعلاج .

٣ - أن مضمونه غير محدد سلفا وإنما تحدده نتائج أبحاث العلوم الانسانية فى شأن وسائل الاصلاح والتقدم ولذلك فإن تحديده وإن كان خاضعا لتقدير جهة الرقابة القضائية إلا أن دورها فيه يجب أن يكون متواضعا ولا يتعرض لغير النتائج المقطوع بها فى تلك العلوم .

١٢٩ - ونرى أن حق المسجون فى اقتضاء وسائل التقييد يمكن اعتباره مع الحقوق الناشئة عن حالة الاعتماد مجموعة واحدة والتعبير عنها جميعا باسم الحقوق الاستثنائية للسجين .

لما كانت هذه الحقوق غير معروفة فى فروع القانون الأخرى ، وكانت حدودها ومدى التزام الادارة بها مما يقتضى تحديدا خاصا حيث يتفاوت الرأى بالنسبة لها<sup>(١)</sup> - فإن كل ذلك يؤكد الاستقلال القاعدى للقانون السجونى .

١٣٠ - ثانيا - حرمان المحكوم عليه بالعقوبة السالبة للحرية من حقوق معينة يمنع بها الشخص العادى ، أمر تواترت عليه التشريعات الجنائية ؛ ويمكن تقسيم ما تمسه تلك العقوبة من ذلك الى أقسام ثلاثة :

١ - حقوق القانون العام : مثل شغل الوظائف العامة وحق الترشيح والانتخاب وغير ذلك ، وتأثر عادة بالحكم بالعقوبة فى حدود متفاوتة فى التشريعات المختلفة<sup>(٢)</sup> .

٢ - حقوق القانون الخاص : وهى كظاهرة عامة فى التشريعات لا تتأثر بالحكم الصادر على المسجون فتبقى علاقاته الزوجية وإن كانت العقوبة تجزى فى

---

(١) وقد رأينا كيف يعتبرها استغناء ديلوجو - مجرد مصالح مشروعة تخضع فى التمتع بها لتقدير الادارة - راجع ما تقدم ص ١٢٢ .

(٢) راجع المواد ٢٤ - ٢٦ من قانون العقوبات ومقال تابان السابق للإشارة اليه .

بعض الأحوال طلب الطلاق <sup>(١)</sup> ، تبقى حقوق الملكية للمسجون وان كان معين له في بعض الحالات قيم يتولى عنه ادارة أملاكه <sup>(٢)</sup>.

٣ - حق الدعوى : يتأثر حق المسجون في رفع الدعاوى في بعض التشريعات. ولكنه لا يفقد أهلية التقاضي كلية ويمكن أن ترفع عليه الدعاوى ، وذلك في حدود ما قد يقرر من تنصيب قيم عليه .

وتمشيا مع ما أخذنا به من قانونية حالة المسجون - يجب الاعتراف للمسجون بالحق الكامل في المطالبة بحقوقه فيما يتعلق بعلاقته بإدارة المسجن <sup>(٣)</sup> على أن يتم ذلك عن طريق اشكال التنفيذ بحسب الأصل العام - أو بالطرق القضائية الخاصة برقابة التنفيذ مما يتضح فيما يلي .

### ١٣١ - الرقابة القضائية على التنفيذ السجوني :

يتفرع على الاعتراف للمسجون بحقوق شخصية الاقرار بوجود أهلية لديه لاقضاء هذه الحقوق ويتقضى وجود جهة قضائية يلجأ اليها لاقضائها عن طريقها .

٤ - ولما كانت حقوق المسجون في مواجهة الادارة هي احدى عناصر العلاقة القانونية الخاصة بالتنفيذ فإن ما يثور في شأنها من منازعات انما يعتبر من اشكالات التنفيذ ومن ثم تختص به بحسب الأصل جهة القضاء الجنائي - أى السلطة القضائية لا القضاء الإداري <sup>(٤)</sup> .

---

(١) كما هو مقتضى المادة ١٤ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية حيث تنص على أنه « لزوجة المجرى المحكوم عليه نهائيا بمقربة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر أن تطلب من القاضي بعد مضي سنة من حبسه التطبيق عليه بانثاء للحرر ولو كان له حال مستطيع الاتفاق منه » .

ويشير تابان الى أن الحكم المؤبد مع الموت المدني في بعض النظم يؤدي الى انتهاء الزواج على أن ذلك لا يكون من آثار الموت المدني لا المقربة السالبة للحرية - المرجع السابق .

(٢) المادة ٤/٢٥ من قانون العقوبات .

(٣) من ذلك أن القانون السلويطي يعطي للمسجون الحق في رفع دعاوى قضائية على الدولة للمطالبة بالمبالغ المستحقة لهم نظير ما يؤديه من عمل . ( تقرير مكتب العمل الدولي عن العمل في السجن - مجلة العمل الدولية سنة ١٩٢٢ ص ٥٣٥ ) . راجع كذلك ما تقدم ص ٣٦ .

(٤) يؤيدنا في ذلك حكم مجلس الدولة الفرنسي السابق بالإشارة اليه - راجع فيما تقدم هامش ص ١١٧ .

وتتفرع ، في رأينا ، رقابة السلطة القضائية على تفاصيل التنفيذ المتصلة بعلاقة السجين بإدارة السجن - على الأصل العام في اختصاص جهة الحكم بأشكال تنفيذ - وذلك باعتبار هذه العلاقة داخلية في المعنى القانوني للتنفيذ كما قدمنا . على أنه بالنظر الى الطبيعة الخاصة لحالة المسجون ، قد نظمت التشريعات المختلفة طرقا خاصة للرقابة القضائية على السجون <sup>(١)</sup> . ونرى مع استاذنا ديلوجو أن النص على طرق خاصة للرقابة القضائية يستبعد الاتجاه الى الأصل العام في اختصاص جهة الحكم بأشكال التنفيذ <sup>(٢)</sup> ، ونؤكد في هذا الشأن الطبيعة الاستثنائية لطرق الرقابة الخاصة مما يتفرع عليه أمران :

١ - أن ما نص عليه في شأن هذه الطرق يجب أن يفسر تفسير حصر . ولذلك فاننا لا نفر الاتجاه القائم في الفقه الايطالي الى وضع قاعدة عامة باستبعاد مخالفات لائحة السجون من اختصاص قاضي التنفيذ . كما لا نرى أن يحدد معنى اشكال التنفيذ ابتداء بأنه يتعلق بتخلف أحد الشروط القانونية الأساسية لامكان التنفيذ <sup>(٣)</sup> ، فان هذا يرجع بنا الى مثل اتجاه بيناتل في شأن التفرقة بين تنفيذ الحكم وتنفيذ العقوبة .

٢ - أنه كلما قصر النص الخاص عن اثبات الاختصاص لطريقة الرقابة الخاصة فانه يجب الرجوع الى الأصل العام في اختصاص قاضي الحكم .

على أنه اذا كانت هذه النتيجة التي يؤدي اليها التسلسل المنطقي تصطبغ في الواقع بمقتضيات الحياة السجوية ، وطبيعة وضع السجين ، فان تصحيح الأوضاع إنما يتم عن طريق التوسع في التنظيم الدقيق لطرق الرقابة القضائية على علاقة المسجون بإدارة السجن - وهذا ما تقتضيه طبيعة الحالة القانونية الخاصة للمسجون .

(١) راجع كمعادنا مبسوطا لهذه النظم المختلفة في كتاب جرينهوت : Pénal Reform - ص ١١٦ . ويمكن تقسيم نظم الرقابة الى :

( أ ) نظم قضائية محضة - كنظام قاضي المراقبة الايطال .  
( ب ) نظم المجالس المشتركة من عناصر قضائية وإدارية كما هو الحال في بعض القوانين الامريكية .  
( ج ) نظم الاشراف القضائي الكشك - كما هو الحال في فرنسا ومصر حيث ينص القانون على اشراف الجهة القضائية على التنفيذ دون أن يحدد وسائل فعالة لهذا الاشراف أو مسالك قانونية لفرض المنازعات بين السجين والإدارة .

(٢) ديلوجو المرجع السابق ص ١٤٠ .

(٣) المرجع السابق .



وما يؤكد من ناحية أخرى ضرورة الاعتراف بالاستقلال القاعدي للقانون  
السجوني .

هذا ، ونقص ترتيب الاشراف القضائي في معظم النظم القانونية لا يخل  
بسلامة مبدأ بقاء الحقوق الشخصية للمسجون ما لم ينص القانون على حرمانه  
منها . ومهمة السياسة العقابية في هذا الشأن أن تسعى الى ضمان هذه الحقوق  
بتنظيم طرق قضائية خاصة تتفق مع الحالة القانونية الخاصة للسجين ، وتحفظ  
في نفس الوقت التوازن اللازم بينه وبين ادارة السجن .

## الفصل الأول

### التزام السجين بالعمل ، وحقه فيه

١٣٢ - تجنبت قرارات مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٥ التعرض في أسلوب مباشر لبيان الطبيعة القانونية لعمل المسجون ، في حين أن المؤتمر السابق (لاهاي سنة ١٩٥٠) كان قد أوصى باعتبار العمل حقا لجميع المحبوسين والتزاما على من كان منهم محبوسا تنفيذا لحكم صدر عليه <sup>(١)</sup> . واهتم مؤتمر جنيف مع ذلك بتأكيد ما تقرر في مؤتمر لاهاي من أن العمل في السجون ليس عقوبة إضافية وإنما هو إحدى وسائل المعاملة التوقيفية للسجناء <sup>(٢)</sup> .

وهذا الذي اكتفى مؤتمر جنيف بتأكيد - قد ترك الباب مفتوحا للبحث في العلاقات القانونية المرتبطة بالعمل في السجون . فانه يحتمل القول بأن هذا العمل لا يزيد عن كونه واقعة مادية في الحياة اليومية في السجن ، ويحتمل القول بأنه حق للسجين ، كما لا يتنافى مع القول بأنه التزام عليه أداؤه .

### ١٣٣ - عمل المسجون كواقعة قانونية :

وأول ما يجب إيضاحه في تكييف عمل السجين أنه بصرف النظر عن الطبيعة العقابية للعمل باعتباره عنصرا تقويميا في معاملة المسجون - يكون هذا العمل واقعة قانونية تحمل أوصافها القانونية وتنتج آثارها القانونية كذلك في علاقة السجين بالإدارة العقابية وذلك تأسيسا على ما أوضحناه من طبيعة التنفيذ العقابي كحالة قانونية تنشأ فيها علاقات قانونية بين أشخاص قانونيين - *sujets juridiques* - الدولة والسجناء ، وباعتبار السجين شخصا قانونيا ترتب على أفعاله جميع نتائجها القانونية ، فليس عمل المسجون واقعة مادية ، لأن السجين لم يسلب أهليته بسجنه .

(١) راجع القرارين II و I من القرارات الخاصة بالعمل في مؤتمر جنيف وكذلك المادة ٧١ من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التي اقترحها المؤتمر مع المقارنة بالقرار الأول من القرارات الخاصة بالمسألة الثالثة من القسم الثاني من مؤتمر لاهاي - الخاصة بالعمل في السجون .  
(٢) راجع القرار (٨) I من مؤتمر لاهاي ، والتوصية I في مؤتمر جنيف سالفي الذكر ، وراجع ما تقدم ص ٩٥ ، وهامتها حيث مقارنة بين صياغة النصين .

١٣٤ - ويتعلق بهذه الواقعة في علاقة الدولة بالسجين التزامات يعتبر العمل محلا لها كما يعتبر وفاء بها عند القيام به . وعلى هذا الأسس نعالج في مبحثين على التسوالى : التزام السجين ، ثم التزام الدولة وحق السجين فى شأن عمله .

هذا وتناول ، فى مبحث ثالث ، الوضع القانونى للعمل فى حالة الحبس. الاحتياطى . ونخصص له هذا المبحث على استقلال - نظرا لما تتميز به حالة الحبس الاحتياطى من تجردها من الاعتبارات العقابية (pénologiques) من ناحية ( مما ترتفع معه مسؤولية الدولة عن التقويم ) ، ولاختلاف الحالة القانونية للمحبوس احتياطيا عن حالة المحكوم عليه - اذ لا يقع عليه التزام بالتنفيذ .

## المبحث الاول

### التزام السجين بالعمل

#### ١٣٥ - العمل كأحد مقتضيات التنفيذ :

العمل فى السجن هو أحد مقتضيات التنفيذ ، وذلك باعتباره عنصرا أساسيا فى برنامج الحياة اليومية فيه ، وضروريا لحفظ النظام فى داخله . وقد أوضحت ذلك صراحة التوصية الأولى عن العمل فى مؤتمر جنيف اذ ورد فيها : « ولا ينبغى النظر الى العمل باعتباره عقوبة اضافية ، وانما كوسيلة للسير قدما بتأهيل المسجون وتدريبه على العمل وتلقينه عادات العمل الحميدة و تمنع البطالة والاخلال بالنظام <sup>(١)</sup> » .

فالعمل هو جوهر النظام <sup>(٢)</sup> فى السجن وأساسه <sup>(٣)</sup> ، لأنه يمنع أضرار البطالة بين المسجونين <sup>(٤)</sup> . وقد اتخذ العمل هذا الوضع بعد أن انحلت نظم الحبس الانفرادى الأولى كنظام أوبرن ونظام بنسلفانيا <sup>(٥)</sup> ، حيث كان حفظ النظام يقوم على أساس القسوة الشديدة والعقوبات البدنية فى النظام الأول وعلى العزل التام فيما بين السجناء فى النظام الثانى . أما حيث يجتمع السجناء دون ما يشغل وقتهم فان البطالة - كما يقول انجلند <sup>(٦)</sup> - تعصف بأصل الأسس التى يقوم عليها النظام والأخلاق وتأهيل المسجونين .

١٣٦ - واعتبار العمل أحد مقتضيات التنفيذ هو الأساس السليم للالتزام السجين به ، فالعمل ليس عقوبة فى ذاته حتى يرد عليه التزام مباشر بالتنفيذ .

(١) راجع أيضا آراء كورنيل وفوكس فى مناقشات المؤتمر - رقم ٢٢٨ و ٢٣٩ من التقرير

العام .

(٢) Grunhut, p. 190. (٣)

Prison Labour, p. 2. (٤)

Lopez Roy, p. 12, Barnes & Teeters, p. 717. (٥)

(٥) راجع ما تقدم ص ٥٣ وما بعدها .

(٦) مقرر هيئة الأمم المتحدة فى موضوع العمل فى السجن : مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٥ -

راجع التقرير هيئة الأمم فى المؤتمر (Prison Labour) ص ٢ .

وهذا هو ما يتفق مع وضع العمل بعد أن ائتمد به التطور عن فكرة العقوبة أو الايلام مما هو واضح في صدر التوصية الأولى لمؤتمر جنيف ( أعلاه ) وفي نص المادة ١/٧١ من مجموعة قواعد الحد الأدنى على أن « العمل في السجون يجب ألا يكون من طبيعته الايلام » بمعنى أنه يجب ألا يكون الايلام غرضاً مقصوداً منه .

١٣٧ - والعمل يكون محل التزام على المسجون باعتباره أحد مقتضيات التنفيذ ، سواء نص على هذا الالتزام صراحة في قانون السجون أو اقتصر التشريع على تنظيم أوضاعه العملية <sup>(١)</sup> . والعمل يعتبر في رأينا أحد مقتضيات التنفيذ ولو تضمن الاسم القانوني للعقوبة لفظ العمل أو الشغل - كما في حالة الأشغال الشاقة أو الحبس مع الشغل ، أو نص عليه في التعريف القانوني للعقوبة - كما في حالة السجن ، أو الحبس "emprisonnement" في التشريع الفرنسي .

١٣٨ - وفيما يتعلق بالأشغال الشاقة - يجب التفرقة بين العمل الشاق الذي يقصد منه الايلام لذاته ، فهذا يعتبر جزءاً من العقوبة ، وبين قيام المحكوم عليه بهذه العقوبة بعمل يخضع للشروط العامة للعمل في السجون باعتباره تهذيباً وتدريباً وإنتاجاً فهذا لا يعتبر جزءاً من العقوبة ولو كان شاقاً بطبيعته - بل يعتبر كالقاعدة العامة - أحد مقتضيات التنفيذ ، بل ويقابل التزام المحكوم عليه به التزام على الدولة بتقديمه كما سيرد فيما بعد . هذا كله - مع مراعاة ما سبق أن شرحناه من الاتجاه الى إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة في المبحث الخاص بتوحيد العقوبات السالبة للحرية .

١٣٩ - أما فيما يتعلق بالعقوبات التي تحمل في اسمها القانوني لفظ الشغل أو العمل مقروناً بلفظ الحبس أو سلب الحرية ، فإنا نرى إلغاء تسميتها على هذا النحو - وليس ذلك تمشياً مع حركة توحيد العقوبات السالبة للحرية فحسب - بل لأن لهذه التسمية في ذاتها عيبين :

(١) تنص على الالتزام بالعمل لتشريعات السجون في كل من الولايات المتحدة ( التشريع  
البريدال ) المملكة المتحدة ( إنجلترا ) ، وجمانيا ( باسكتاليا ) وراج Prison Labour هامش  
ص ١٠١

- ١ - انها مضللة - فهي توحى على خلاف الحقيقة بأن العمل فى تلك الحالة جزء من العقوبة فى حين أن وضعه أصبح على خلاف ذلك كما أوضحنا .
- ٢ - أن فى النص على العمل فى اسم العقوبة على هذا الوضع تزيد لا مبرر له ، لأن العمل أصبح من مقتضيات تنفيذ العقوبة السالبة للحرية دون حاجة الى هذا المسلك من المشرع .

ولا يحتج فى هذا الشأن بأن اضافة العمل فى تسمية عقوبة الحبس مع الشغل مثلاً يميز هذه العقوبة فى مثل التشريع المصرى - عن عقوبة أخرى هى عقوبة الحبس البسيط ( م ١٩ عقوبات ) التى يمكن فى شأنها أن يستبدل بها الشغل ( طبقاً لنص المادة ١٨/٢ عقوبات )<sup>(١)</sup> - فى حين أنه فى عقوبة الحبس مع الشغل لا يبنى الشغل عن الحبس شيئاً . ونرى أنه لا قيام لهذه الحجة بالنظر الى أنه اذا دعت الحاجة الى تفرقة بين مثل هذين النوعين فالأسماء المتمايزة كثيرة لا حصر لها وهى تجرى وراء مسمياتها وتتبع ما تعرف به هذه المسميات وأقرب الطرق فى هذا ألا نذكر الشغل مع « الحبس » وتظل العقوبة المخففة كما هى « الحبس البسيط » ولنا فى القانون الفرنسى فى ذلك أسوة اذ نجد فيه لفظ "emprisonnement" وعبارة "emprisonnement de simple police" ( م ٤٦٥ عقوبات فرنسى )<sup>(٢)</sup> .

١٤٠ - وفيما يتعلق بالعقوبات التى لا تحمل أسمائها اشارة الى العمل ولكن تعريفها القانونى يتضمن ذلك نرى أن مسلك المشرع فى شأنها كذلك يؤدى الى التضليل فيما يتعلق بطبيعة العمل ووضعه فى هذه العقوبات ، وان موضع النص على العمل باعتباره من مقتضيات التنفيذ - هو قوانين السجون لا قوانين العقوبات .

#### ١٤١ - مدى التزام السجون بالعمل وجزاؤه :

لما كان التزام السجين بالعمل قائماً على اعتبار العمل أحد مقتضيات التنفيذ

(١) راجع ما تقدم عن العمل البديل ص ٣٦ وما بعدها .  
(٢) هذا وتختلف عقوبة الحبس مع الشغل فى طبيعتها عن نظام العمل مع سمسام المجرمة المعروف فى القانون السوفيتى والذي سبق أن أوضحنا طبيعته فى الباب الاول ، ومن ثم لا يسرى على هذا النظام ما تقرره فى هذا المبحث ، وانما هو يستعمل بأحكامه المادة كما سبق ان بيننا - راجع ما تقدم ص ٣٦ .

فان محل هذا الالتزام ينحصر فى الخضوع لنظام العمل المقرر فى السجن ، ولا يمتد الى أكثر من ذلك . وعلى هذا :

١٤٢ - أولا - التزام السجين ليس التزاما بالعمل فى ذاته أى بالعمل كحقيقة انتاجية أو كخدمة مستحقة للإدارة<sup>(١)</sup> وهو ليس من باب أولى موضوع حق شخصى للإدارة ينصب على قيمة العمل والا كانت فى ذلك مصادرة لجهود السجين لا أساس لمشروعيتها . وعلى ذلك فان الاضراب السلبي - أى الخضوع لنظام العمل دون القيام بانتاج فعلى - لا يعتبر اخلافا بالتزام السجين ما لم يمس نظام السجن أو مقتضيات الأمن أو الصحة فيه<sup>(٢)</sup> .

ولهذا نرى أنه لا محل للاعتراضات التى يقول بها لوبز راي<sup>(٣)</sup> ضد فكرة التزام السجين بالعمل . فان تحديد التزام المسجون بما أوردناه فى شأنه يبعده تماما عن أن يكون جزءا من العقوبة ، وعن الاختلاط بفكرة العمل الجبرى ؛ ولا يزيد بذلك عن كونه مظهرا من مظاهر التزام المسجون بالخضوع لنظام السجن - وهو ما ليس للسيد لوبز راي أن يتنازع فيه .

١٤٣ - ثانيا - يلتزم السجين بالخضوع الفورى لنظام العمل المقرر فى السجن وللشروط التى تضعها له ادارة السجن . وليس له أن يتنازع فى نوع العمل المقرر له عند تكليفه به أو أن يتمتع عنه لعدم رغبته فيه أو تفضيله نوعا آخر عليه حتى ولو تضمن اختيار الادارة لهذا النوع تمسقا فى استعمال حقها ، ولا يسوغ امتناعه الا الضرر الحالى الذى لا يمكن تداركه فيما بعد اذا قام بالعمل المطلوب<sup>(٤)</sup> .

ونرى أن هذه القواعد تصرى برمتها فى حالة النص على حق السجين فى اختيار نوع العمل - كما فى حالة المحكوم عليه بالحبس فى التشريع الفرنسى<sup>(٥)</sup> .

(١) وهذا مما يميز العدل فى المسجون عن العمل الجبرى - راجع ما تقدم ص ٤٠ .  
(٢) هذا على خلاف الحال فى العمل الشاق المقصود منه الايلاء فى نظام الاشغال الشاقة فانه يجب على المحكوم عليه أن يقوم به فعلا .  
(٣) لوبز راي - المرجع السابق ص ٦ .  
(٤) ويبر عن ذلك لوبز راي ( المرجع السابق ص ٤٢ ) بأن السجين لا يجوز له بغير مبرر مشرور أن يرفض نوعا معيناً من العمل .  
(٥) م ٤٠ عقوبات فرنسى ، وتأخذ تشريعات فنلندا واليابان بذلك أيضا - راجع Prignon Labour, p. 1

فحق السجين في اختيار نوع معين من العمل ، له أصوله وحسوده التي سنشرحها فيما بعد ، ولكنه على أية حال لا يخل بالتزامه بالخضوع الفوري للنظام الذي تقرره ادارة السجن .

١٤٤ - ثالثا - يؤدي ذلك الى أن امتناع المسجون عن العمل المكلف به بما يعتبر اخلالا بنظام السجن ، يجعله عرضة للجزاءات التأديبية المقررة لهذا الاخلال . ويلاحظ في هذا الشأن :

١ - أنه لا محل للقول بأن العمل يتخذ في هذه الحالة صفة العقوبة كما يقول البعض <sup>(١)</sup> ، فان ما يقع عبءه على السجين في هذه الحالة هو الجزاء التأديبي وليس العمل في ذاته .

٢ - أنه بصرف النظر عن الاعتراف بحق الاضراب للعامل العادي أو عدم الاعتراف به فانه لا محل للمقارنة بين اضراب العامل العادي وامتناع المسجون المحل بنظام السجن ، فهذا الامتناع واقعة سجونية مما يكون له قواعد خاصة في القانون السجوني ، ولا تخضع لما قد يترتب على اضراب العامل العادي من آثار في القانون العام <sup>(٢)</sup> .

٣ - أن الاهمال في العمل وضعف الانتاج والأخطاء الفنية لا تعتبر اخلالا بالتزام السجين بالعمل يستتبع جزاءه الخاص ، وانما تعتبر من مخالفات العمل التي تنظمها لائحة الجزاءات الخاصة به كعملية انتاجية .

#### ١٤٥ - حالات الاعفاء من هذا الالتزام :

يعفى المسجون من الالتزام بالعمل في بعض التشريعات في أحوال مختلفة أهمها الأحكام لمدد قصيرة ، والمسجونون السياسيون ، والاعفاء القضائي ، والاعفاء الصحي . ولا يلزم المجرسون احتياطيا كذلك بالعمل عادة - غير أن للمجرسون احتياطيا وضعا خاصا في شأن العمل تتناوله في المبحث الثالث من هذا

---

(١) من هذا ما تردد في مناقشات مؤتمر جنيف - راجع رقم ٢٣٩ من التقرير العام للمؤتمر .

(٢) راجع في حق الاضراب في تشريعات العمال العامة - آتكم امين الحولى - دروس في قانون العمل ، ص ٥٠ .



الفصل . وتناول فيما يلى حالات الاعفاء الأربعة من الالتزام بالعمل بالنسبة للمحكوم عليهم :

### ١٤٦ - أولا - الاحكام لمدة قصيرة :

يعفى المحكوم عليهم بمقوبة سالبة للحرية لمدة قصيرة فى بعض التشريعات<sup>(١)</sup> من الالتزام بالعمل فى السجن . ومن ذلك حالة الحبس البسيط فى التشريع المصرى « وهو لا يزيد على سنة »<sup>(٢)</sup> حيث تنص المادة ٢٤ من قانون السجون ( ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ ) على أنه « لا يجوز تشغيل المحبوسين احتياطيا والمحكوم عليهم بالحبس البسيط الا اذا رغبوا فى ذلك » .

ونرى أن هذا المسلك الذى تتبعه التشريعات فى هذا الشأن مخالف لمبادئ السياسة العقابية المرتبطة بطبيعة العمل فى السجن سواء من ناحية اعتبار الالتزام به مقررًا لصالح حفظ النظام بالسجن أم من ناحية اعتبار العمل عنصرا تقويميا يسخر لصالح المسجون . بل ان أهميته تزداد فى حالة الأحكام القصيرة المدة ، حيث يطلب أن يكون المحكوم عليهم بها مجرمين مبتدئين . معن يكون المجهود الذى يبذل لاصلاحهم أكثر جدوى وأقرب الى تحقيق الغرض منه ، وحيث من الناحية الأخرى يكون اجتماعهم فى حالة فراغ وبطالة شديد الأثر فى نقل عدوى الاجرام وتبادل الخبرة فى وسائله فيما بينهم - وهو الضرر الذى يعتبر موضوعا لأهم نقد يوجه الى العقوبات قصيرة المدة مما دعا الى الالتجاء الى النظم البديلة لها والمروفة فى علم العقاب الحديث كالغرامة والاختبار القضائى ، أو الى ابدال العمل بتلك العقوبات ابدالا كاملا كما فى حالة الحياز المنصوص عليه للمحكوم عليه بالحبس البسيط فى المادة ١٨ من قانون العقوبات المصرى<sup>(٣)</sup> .

هذا وقد يرجع هذا الاعفاء الى أسباب عملية تصل بمشاكل تدبير العمل

(١) Prison Labour, p. 1.

(٢) إذ تنص المادة ٢٠ من قانون العقوبات فى فقرتها الأولى على أنه « يجب على التانى أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها مئة فأكثر ، وكذلك فى الأحوال الأخرى المبينة قانونا » .

(٣) راجع ما تقدم فى شأن العمل البديل من الحبس فى التشريع المصرى - ص ٣١ وما بعدها .

فى حالة تلك الأحكام وخاصة حيث تنفذ فى سجون صغيرة - مما سيكون موضعاً للبحث عند الكلام عن أسس تنظيم العمل فى السجون .

#### ١٤٧ - لانيا - المسجونون السياسيون :

تتضمن بعض التشريعات اعفاء فئة المسجونين السياسيين من الالتزام بالعمل<sup>(١)</sup> . وهذا الاعفاء هو من مظاهر المعاملة الخاصة لمرتكبي جرائم الرأى وقد يرجع من ناحية أخرى الى أن الأعمال التى تسير للمسجونين تختلف عادة فى طبيعتها عما يمتعنه المسجونون السياسيون من مهنة عادة ، ومن ثم فهى كذلك لا تجدى كوسيلة للإصلاح إن كان ثم مجال للإصلاح فى شأنهم .

وبرى سالى<sup>(٢)</sup> أن يلزم أفراد هذه الفئة بالعمل على أن يكون لهم حرية اختيار نوعه . غير أن حق الاختيار فى هذه الحالة لا يؤثر على وجود الالتزام كما قدمنا .

كما يعترض كورنيل<sup>(٣)</sup> على هذا الاعفاء الذى درجت عليه التشريعات قائلا : « كأنما الفراغ ليس أشد مشقة فى احتماله من القيام بعمل معتاد » . على أنه يلاحظ أنه مع الاعفاء من الالتزام يبقى دائما للسجين الحق فى أن يعمل .

#### ١٤٨ - لانيا - الاعفاء القضائى :

ورد فى تقرير هيئة الأمم المتحدة عن العمل فى السجون أن بعض التشريعات تخول للسلطات القضائية أو الادارية حق الاعفاء من الالتزام بالعمل<sup>(٤)</sup> ويلاحظ أن للجهة الادارية دائما سلطة تقديرية فى اعفاء المسجون من العمل طبقا لمقتضيات التنفيذ ، ومع عدم الاخلال بحقوق المسجون ، وتحت رقابة الجهة القضائية المختصة . أما عن الاعفاء من جانب السلطة القضائية فلم يتيسر لنا معرفة مدى الحق فيه واجراءاته - على أننا نرى تمشيا مع ما بيناه من اعتبار العمل من مقتضيات التنفيذ ، ألا تكون سلطة الاعفاء منه للقاضى عند الحكم ، وانما تكون اذا

(١) Prison Labour, p. 1.

(٢) المرجع السابق - ص ٢٢٩

(٣) فى مقاله السابق الاشارة اليه - ص ١٨٢ .

(٤) Prison Labour, p. 1.

لزم الأمر للجهة القضائية القائمة على رقابة التنفيذ داخل السجن اذا ما عرض عليها طلب من المسجون باعفائه من العمل تظلما من قرار الادارة فى شأنه معه .

#### ١٤٩ - رابعا - الاعفاء للحالة الصحية او العقلية :

نصت التوصية الأولى عن العمل ، فى مؤتمر جنيف ، على أن « جميع المحبوسين تنفيذا لأحكام صادرة عليهم يلزمون بالعمل بشرط مراعاة لياقتهم البدنية والعقلية طبقا لما يتقرر طيبا .. »

فعلامته الحالة الصحية للمسجون شرط لتكليفه بالعمل ، ومن ثم فانه يعنى من الزامه بالعمل اذا كانت حالته الصحية لا تسمح له بأدائه . ومن ذلك ما ورد فى الفصل الثامن والعشرين من نظام المسجون الادارى فى الاقليم المصرى بشأن ما يسميه « فرقة الضعفاء » حيث تنص المادتان ٢٤٢ ، ٢٤٣ من ذلك النظام على من يعفون من العمل بالنظر الى حالتهم الصحية أو لوجود عاهات بأجسامهم ، وذلك طبقا لما يراه طبيب السجن<sup>(١)</sup>.

---

(١) المادة ٢٤٢ من النظام الادارى للمسجون : « نوع مسجونى فرقة الضعفاء - يكون فى كل سجن فرقة للمسجونين الضعفاء يوجد بها مسجونون من الانواع الآتية :

١ - المسجونون الذين لا يستطيعون أداء عمسل ما يفرض عليهم لكبر سنهم أو لوجود عاهات بأجسامهم .

٢ - المسجونون المصابون بضعف وقوى أو ينقص فى ذنة جسمهم وحالتهم لا تستوجب المعالجة بالمستشفى .

٣ - المسجونون الخارجون من المستشفى لتحصن صحتهم ويكونون فى دور النقاهة ولم يكن فى استطاعتهم أداء الاعمال المخصصة لدرجاتهم » .

المادة ٢٤٢ - « وضع المسجونين فى فرقة الضعفاء - وضع المسجونين فى فرقة الضعفاء وخروجهم منها يكون بأمر مأمور السجن بعد أخذ رأى الطبيب ولا بد من الكشف على هؤلاء المسجونين طيبا بمعرفة طبيب السجن بصفة شخصية مرة على الأقل ، فى كل شهر » .

## المبحث الثاني

### التزام الدولة وحق المسجون في شأن العمل

١٥٠ - رأينا فيما سبق أن قاعدة الشرعية التي تخضع لها علاقة السجين بالدولة تستمع أنه لا يسلب منه حق بمقتضى العقوبة المحكوم عليه بها إلا ما نص عليه بنص صريح . فضلا عن ذلك فإن حالة حبس الحرية لها أثرها في شأن حقوق المسجونين من ناحيتين : الأولى أنها ترفع المصالح المشروعة والحقوق المرسلة الى حقوق قانونية تقابلها التزامات تقع على عاتق الادارة ، وذلك على أساس وضع الاعتماد ( أو التبعية ) الذى يوجد فيه المسجون ، والثانية أن الوجه الآخر لحبس الحرية فى علاقة الدولة بالسجين هو التزام الدولة باستغلال فترة الحبس فى اتخاذ ما يلزم لاصلاح شأنه .

ويطبق ذلك على عمل السجين نجد أنه يكون محل حق للمسجون ، والتزام على الدولة - ليسا وجهين لعلاقة التزام بسيطة وإنما هما عنصران لعلاقة مركبة لها أساسها من جهة المسجون وأساسها من جهة الادارة ، وإن كانت الطبيعة التبادلية للحقوق والالتزامات تجعل فى مقابل كل من حق السجين والتزام الدولة حقاً أو التزاماً على الجانب الآخر ، وتعدد بذلك الحقوق والالتزامات فى هذه العلاقة المركبة التى تتكون من عنصرين :

١ - حق السجين فى القيام بعمل .

٢ - التزام الدولة بتقويم السجين عن طريق العمل .

ونبحث فيما يلى هذين العنصرين على التوالى ثم نبحث التقاءهما فى مشكلة حق المسجون فى اختيار نوع العمل - وذلك فى فروع ثلاثة .

## الفرع الاول

### حق المسجون فى القيام بعمل

#### ١٥١ - أساس حق المسجون فى القيام بعمل :

تضمن القرار الأول من القرارات الخاصة بالعمل فى مؤتمر لاهائ سنة ١٩٥٠ توصية بأن يكون لجميع السجناء الحق فى العمل<sup>(١)</sup> . ولم تتعرض قرارات مؤتمر جنيف لفكرة وجود حق للمسجون فى هذا الشأن نمشياً مع اتجاهها العام فى البعد عن التحديد الفقهي . وقد أثبت تقرير هيئة الأمم الى المؤتمر عن العمل فى السجون أن بعض التشريعات تنص صراحة على وجود هذا الحق<sup>(٢)</sup> . وذكر المقرر أنه « اذا لم يوجد للمسجون حق مقرر صراحة فى أن يوفر له عمل فى مدة حبسه - فإنه يتعرض لاحتمال دفعه الى البقاء فى حالة بطالة<sup>(٣)</sup> .

ولا نرى أن النص فى التشريع على هذا الحق ضرورى للقول بوجوده - لأن القاعدة كما قدمنا أن ما لم يحرم منه المسجون صراحة فهو حق له لا تمسه العقوبة المحكوم بها - وذلك طبقاً لمبدأ الشرعية .

والعمل ، بوصفه جزءاً أساسياً من الحياة العادية للإنسان ، ليس فى الحكم بعقوبة سالبة للحرية ما يبرر حرمان المسجون منه<sup>(٤)</sup> . وقد ورد فى مبادئ الإصلاح السجونى التى انتهت اليها لجنة اصلاح المؤسسات العقابية فى فرنسا سنة ١٩٤٤ أنه « لا يجبر أحد على أن يبقى بغير عمل<sup>(٥)</sup> . وفى هذا الشأن يقول جرنهوت كذلك « انه بصرف النظر عن مسئولية الدولة فى توفير العمل لجميع الأفراد ، فإنه قد يصادر حقها فى توقيع العقوبة باسم العدالة أن تأخذ الرجل من مكانه فى المجتمع لتجبره على البطالة بين جدران السجن . فعن

(١) مجموعة أعمال المؤتمر - المجلد الاول ص ٦٢٩ .

(٢) Prison Labour, p. 2.

(٣) المرجع السابق .

(٤) كودايل - المرجع السابق ص ١٨٣ . ولويز داي المرجع السابق ص ٧٠٥ .

(٥) راجع المبدأ الرابع من التقرير - أورده Stephani et Lévenscur فى Droit Penai Général et Criminology, Précis Dalloz, p. 473.

المبادئ الأساسية التي لا ترتبط بنظام عقابي دون غيره - وهو ينقل في هذا عن K. Krohne<sup>(١)</sup> - أن « للمسجون باعتباره إنساناً حق في العمل بحيث أنه مما ينافي الأخلاق أن يحرم منه ويلقى إلى فترة طويلة من البطالة » . ويضيف « أن العمل في السجن - برغم كثير من الأخطاء وسوء الاستغلال - إنما هو أساس مشروعية اتخاذ سلب الحرية عقوبة قانونية »<sup>(٢)</sup> . ويقول في موضع آخر أنه « لا الجريمة ولا العقوبة تبرر مصادرة حق إنسان في العمل » .

والحماس الذي يشوب عبارات جرنهوت لا يخل بتحديد أمور ثلاثة هي أساس حق السجين في العمل :<sup>(٣)</sup>

- ١ - أن للسجين حقاً في العمل باعتباره إنساناً .
- ٢ - أن شرعية العقوبة السالبة للحرية طبقاً لوضعها القانوني السليم لا تسمح بحرمان المحكوم عليه من حقه الحيوي في العمل .
- ٣ - أن حق السجين في العمل صورة مؤكدة من حق الفرد العادي قبل الدولة في توفير العمل له .

فالسجين باعتباره إنساناً لم يجرد من صفته هذه بما صدر عليه من عقوبة سالبة للحرية ، فظل له حق العمل الذي نصت عليه المادة ٣٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة ، إذ تقرر تلك المادة في فقرتها الأولى : « لكل شخص حق العمل ، وحق الاختيار الحر للوظيفة ، وحق في شروط مناسبة وعادلة للعمل ، وفي الحماية ضد البطالة »<sup>(٤)</sup> .

والسجين - كفرد في مجتمع - له على الدولة طبقاً للمبادئ الاجتماعية الحديثة ، أن توفر له سبل العيش عن طريق عمل شريف ، وتنص الدساتير الحديثة على ذلك مقررة للمواطنين حق العمل<sup>(٥)</sup> . ومن ذلك ما نص عليه دستور

Lehrbuch der Gefangnisakunde, 1880

(١) من كتابه

(٢) ولعل هذا صحيح من الناحية الواقعية كذلك في نشأة هذه العقوبة إذ كان من صورها الأولى نظام دور التشغيل التي أنشئت ليستغل فيها المتصلون والمتسولون . راجع ما تقدم من ١٩ وما بعدها .

(٣) جرنهوت - المرجع السابق ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

(٤) Yeltekin, N., La nature juridique des droits de l'Homme, p. 234.

(٥) انظر بياناً لبعض الدساتير التي تنص على هذا الحق ، في المرجع السابق ص ١٩٠ .

الثورة المعلن في ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ في المادة ٥٢ منه أنه « للمصريين حق العمل ، وتعنى الدولة بتوفيره » .

وحق السجين في العمل باعتباره انسانا وباعتباره مواطنا ، لم يسلب منه بمقتضى العقوبة المحكوم بها عليه ، اذ لم ينص على ذلك صراحة ، وأثر العقوبة يجب أن يحدد في أضيق نطاق تشمله النصوص طبقا لمبدأ الشرعية . بل انه اذا كان الحق المنصوص عليه في اعلان حقوق الانسان وما يرد بشأنه كذلك في الدساتير انما هو بغير جزاء يحمي مما يعتبر معه من قيل ما سميته بالحقوق المرسلة<sup>(١)</sup> ، فان العقوبة السالبة للحرية - بما تخلفه من وضع الاعتماد لدى المسجون الذي سلبت حرته - تلقى مسئولية كاملة في ضمان هذا الحق على الدولة ، فتجملها ملتزمة التزاما قانونيا بتوفير العمل للسجين - التزاما يخضع للرقابة القضائية على التنفيذ بالطريقة التي يحددها التشريع لتلك الرقابة . وذلك لضمان أن تقوم الدولة بتوفير عمل لكل مسجون ووضع نظام يكفل للمسجونين جميعا التمتع بحقوقهم في العمل بالنظر الى عدم قدرة المسجون مسلوب الحرية على أن يدبر لنفسه العمل الملائم أو يسمى بنفسه الى ذلك .

### ١٥٢ - مضمون حق السجين ومناه :

تضمن القرار الأول من قرارات مؤتمر لاهاي سنة ١٩٥٠ في شأن العمل في السجون ، التوصية الآتية في الفقرة الرابعة منه : « يجب على الدولة أن تضمن تيسير عمل كاف ومناسب للمسجونين » واستعمل مؤتمر جنيف عبارات تكاد تكون منقولة حرفيا عن هذه التوصية وذلك في التوصية الثانية من التوصيات الخاصة بالعمل في السجون وذلك في بيان واجب الدولة في هذا الشأن .

أما مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التي أقرها المؤتمر الأخير فكانت عبارتها أوضح وأشمل في بيان التزام الدولة في الوفاء بحق المسجون في العمل اذ ورد في الفقرة الثالثة من المادة ٧١ منها « يقدم للمسجونين عمل كاف من طبيعة نافعة بحيث يشغلهم في حالة من النشاط مدة العمل اليومي المعتاد » .

(١) راجع في الطبيعة القانونية لحقوق الانسان : Yeltekhi, N., La Nature Juridique des droits de l'Homme, p. 14 et suiv. حيث يرى الاعتراف بوجود « حقوق شخصية حقيقية » في القانون العام الوطني - ترد على مضمون حقوق الانسان التي يعترف بها القانون الدولي العام ، وتقتضيها الوثائق التاريخية في هذا الشأن ( كالاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيره ) .

وتشير هذه النصوص الى عنصرين يلزم توافرها فيما تلزم الدواة بتقديمه من عمل للمسجونين ، وهما نوع العمل ، ومقداره .

**١٥٣ - فمن حيث نوع العمل -** ينصب حق المسجون على القيام بعمل « مكافئ » لقدراته « باعتبار أن ذلك هو ما يسعى اليه في الحياة العادية وما يعتبر في الوضع الإداري محلا لحقه في العمل ، وباعتبار أن حق المسجون في العمل امتداد لحقه فيه كإنسان وكمواطن . وعلى هذا الوضع ينبغي أن نفهم عبارات توصيات لاهاي وجنيف ومجموعة القواعد . وفي هذا يلاحظ أن عبارة التوصيات (adequate) أدق من عبارة المادة ٧٩ من مجموعة القواعد ، إذ تستعمل لفظ "utilo - useful" ( وذلك بصرف النظر عما لاحظناه من شمولها وتفصيلها ) .

والمثل الأعلى للعمل المكافئ لقدرات المسجون هو عادة العمل الذي كان يقوم به في الحياة العادية ، إذا كان له عمل جدى يمارسه مقدما قبل الحكم عليه . الا أن امكانيات السجن قد لا تسمح لابتعاد عمل لكل مسجون ، مماثل لما كان يقوم به في المجتمع الحر ، أو قد يكون عمل المسجون الأصلي مما لا يمكن إخضاعه للتنظيم العادى للعمل في السجن - كالإنتاج الأدبي والفنى . ففي هاتين الحالتين يتأثر حق المسجون بقيود الظروف الواقعية وان لم يكن ذلك ليؤثر على أصل حقه - فالحقوق دائما ليست مطلقة وإنما تخضع لما تحددها به ظروف ممارستها<sup>(١)</sup> .

ففي حالة ما إذا لم يوجد في السجن نوع العمل الذى كان يقوم به المسجون في الحياة العامة ، يكون على الإدارة أن توفر له عملا من طبيعة مماثلة بحيث يستطيع فيه أن يستغل بقدر الامكان قدراته المكتسبة من قبل وأن يتيج فيه أكثر ما يستطيع من إنتاج . وتصرف الإدارة في هذا الشأن يخضع للرقابة القضائية التى لا تمتد هنا الى أكثر من التحقق من عدم وجود ما يعتبر سوء استغلال للسلطة حتى لا تشل الإدارة في مجال سلطتها التقديرية .

وفي حالة ما إذا كانت طبيعة العمل الأصلي مما لا يمكن ادماجه في النظام اليومي العادى للعمل في السجن ، فإنه مع مراعاة الرقابة القضائية على

(١) راجع في هذا المعنى لوبز داي ص ٥ .



سوء استغلال السلطة من جانب الادارة قد يلزم محافظة على مقتضيات النظام فى السجن أن يكلف المسجون فى هذه الحالة بعمل يومية لا يتماثل فى جوهره مع عمله الأسمى على أن يسر له بقدر الامكان ممارسة عمله الأسمى فى أوقات الفراغ .

**١٥٤ -** وحق ممارسة العمل الفنى أو الأدبى <sup>(١)</sup> على وجه الخصوص فى أوقات الفراغ يقتضيه من باب أولى ما تضمنه القرار الأخير الخاص بالعمل فى مؤتمر لاهى ( قرار رقم ٨ ) فى شأن استغلال وقت فراغ المسجون اذ يقول « فى خارج ساعات العمل المقررة يجب أن يمكن المسجون لا من أوجه النشاط الثقافى والرياضة البدنية فحسب بل كذلك من ممارسة هواياته » ولا مرأى فى أن من يحترف صناعة فنية دقيقة كأشغال المعادن والنجارة الدقيقة ، أو من يحترف النحت أو التصوير ، أو الكتابة الأدبية - كل هؤلاء أحق بممارسة نشاطهم فى تلك المجالات ، ممن يمارس هذا النشاط على سبيل الهواية - وذلك فى أوقات فراغهم . ولا تقبل فى هذا الصدد الحجة التى أوردها مانهام <sup>(٢)</sup> من أنه « كمقاعدة عامة ليس لأحد أن يمارس أعماله الخاصة من داخل جدران السجن <sup>(٣)</sup> » فإذا سمح للكاتب المحترف أن يؤلف كتباً ليبيعها عند الإفراج عنه فكيف يمكن منع مثل هذه الصلة بالعمل الأسمى بالنسبة لغيره من المسجونين؟ وإذا كانت هذه الحجة تقال للدفاع عما تقرره فى صراحة لوائح السجن الانجليزية التى أشار إليها مانهام فانه لا قيام لها فى رأينا ازاء الاعتبارات الآتية :

**١ -** أن حق المسجون فى العمل لا تصادره العقوبة السالبة للحرية ،

(١) دافى أزييفيدو (Azevedo) مندوب البرازيل فى مؤتمر لاهى ( راجع مجموعة أعمال المؤتمر - المجلد الأول ص ٢٢٤ ) عن حق صاحب الموهبة الأدبية أو الفنية فى ممارسة موهبته دون العمل المقرر فى نظام السجن وأيده فى ذلك Pompe المقرر العام لمندوع العمل فى السجن بالمؤتمر ( مجموعة أعمال المؤتمر - المجلد الأول ص ٢٢٥ ) . غير أن رئيس القسم المروض عليه الموضوع - وهو مندوب المملكة المتحدة سير ليونيل فوكس ( Lionel Fox ) عارض هذا رأى مقرر مع ذلك أنه لا مانع من أن تقدم للسجين التسهيلات اللازمة مثل ذلك العمل فى أوقات فراغه ( مجموعة الأعمال - مجلد ص ٢٢٥ - ٢٢٦ )

(٢) المرجع السابق - ص ١٦٤ وما بعدها .

(٣) ومع ذلك فقد سجل تقرير هيئة الامم عن العمل مؤتمراً جنيف ( Prison Labour, p. ٤ )

استثناء لهذه القاعدة فى بعض المقاطعات السويسرية فى حالة الجوسيت احتياطياً .

ولا يقيد السجين في ممارسة عمله الأصلية غير ضرورات انتظام الحياة في السجن .

٢ - أن العقوبة السالبة للحرية - كما قدمنا - لا تمس حق السجين على نتائج عمله ولا تتضمن مصادرة جهده لصالح الدولة .

٣ - أن قيام السجين بهذا الانتاج في وقت فراغه ليس فيه ميزة خاصة ، بل هو يتساوى فيه مع ذوى الهويات ، كما أنه ليس فيه امتيازات على نظام السجن ، أو ما يمس انتظام الحياة اليومية فيه .

٤ - أن قيام المؤلف السجين بانتاج أدبي في مدة سجنه لا يعنى ممارسته أعماله الخاصة من داخل السجن مما يتنافى كقاعدة عامة مع مقتضى سلب الحرية<sup>(١)</sup> ذلك أنه لا يجرى في شأن انتاجه هذا اتصاله العادى بمجالات الأدب وسوق النشر ولا تصبح لهذا الانتاج بذلك قيمة الا بعد الافراج عن صاحبه . كما أنه يحمل دائما طابع الظروف التى أنتج فيها وتقدر قيمته بعد الافراج على هذا الأساس - مع مراعاة انقطاع صلة الكاتب عن العالم الخارجى ومرور وقت معين منذ الوقت الذى تم فيه ذلك الانتاج .

١٥٥ - ومن حيث مقدار العمل - للسجين الحق في مدة عمل يومية كاملة - وذلك كمعصر من عناصر حقه في العمل . وتقدر هذه المدة على أساس المعتاد في الحياة العامة أو المقرر في قوانين العمل العادية ونص المادة ٢١/٢ من مجموعة القواعد صريح في هذا الشأن . وفي هذا تنص المادة ٢٢ من قانون السجون المصرى ( ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ ) على أنه لا يجوز أن تنقص مدة تشغيل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل عن ست ساعات في اليوم ولا أن تزيد على ثمان<sup>(٢)</sup> .

ولما كان في ابقاء المسجون بغير عمل ، ما يعتبر من قبيل تشديد العقوبة

(١) راجع تعريف ستيفانى ولولاسور لقتضى سلب الحرية الذى سبق أن أوردناه في الكلام عن الحقوق الشخصية للمسجون ، ص ١٢٢ فيما تقدم .  
(٢) هذا ويذكر تقرير مكتب العمل الدولى عن العمل في السجون المنشور بمجلة العمل الدولية سنة ١٩٣٢ ( راجع ص ٣٣٨ ) أن القانون التشيكوسلوفاكى كان يضع حدا أدنى لمدة العمل اليومية في السجون .

عليه <sup>(١)</sup> فإن تكليف المسجون بعمل كامل يخضع بدوره للرقابة القضائية لمنع سوء استغلال السلطة من جانب الإدارة .

### الفرع الثاني

## التزام الدولة بتقويم المسجون عن طريق العمل

١٥٦ - تلزم الدولة ببذل كل ما في مكنها لتقويم السجين التزاما يقابل ما تسلبه من حريته ، ويعتبر الوفاء به شرطا لا غنى عنه لاعتبار الدولة قائمة بواجبها في الدفاع الاجتماعي ، الذي تستند اليه مشروعية العقوبة نفسها <sup>(٢)</sup> .

وتقرر المادة ٥٨ من مجموعة قواعد الحد الأدنى للمعاملة المسجونين - في فقرتها الثانية أنه « يتعين لأدراك هذه الغاية أن تستغل فترة الحبس لضمان أن يكون المحكوم عليه - بقدر الامكان - عند عودته الى المجتمع ، ليس راغبا فحسب بل قادرا كذلك على أن يحترم القانون ويعتمد على نفسه في حياته » . ولا شك في أنه من أول العناصر التي يقوم عليها احترام المخرج عنه للقانون واعتماده على نفسه في الحياة - أن يكسب عيشه بطريق مشروع - وسبيل ذلك أن يكون لديه على حد تعبير المادة ٥٨ من المجموعة - الرغبة في ذلك والقدرة عليه جميعا <sup>(٣)</sup> .

١٥٧ - أما أن العمل يعتبر من وسائل تقويم المسجون وان ذلك من أسس التزام الدولة به فهذا ما انتهى اليه علم العقاب الحديث وما سجل في

(١) المرجع السابق ، وكذلك في هذا المعنى : كورتيل ، في نكالات السابق الاشارة اليه

- ص ١٨٢ .

(٢) راجع م ٥٨ مجموعة وما سبق بيانه في المضمون الحديث للعقوبة السالبة للحرية ،

ص ٨٩ وما بعدها ، وفي التزام الدولة بتقويم السجين ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٣) ويؤكد التزام الدولة بتقويم المسجون عن طريق العمل ما ورد في المادة ٢/٧٢ من مجموعة قواعد الحد الأدنى للمعاملة المسجونين من أن « مصالح المسجونين وكذلكهم المهني يجب ألا تخضع للتقييدات لتحقيق ربح مالي من الصناعة في السجن » وبعبارة حلم اللقرة قد وردت بنصها في صدر التوصية الثانية فر. شأن العمل في السجن في مؤتمر جنيف مقرونة ( في اللقرة الثانية من التوصية ) بواجب الدولة في توفير العمل الكافي والمناسب للمسجونين ذلكمما نراه تعبيرا مبالغا عن الإزدواج أساس حق المسجون والالتزام الدولة في شأن العمل مما قلناه في هذا البحث .

المؤتمرات الدولية وخاصة ما اعتبرناه منها داخلا فى المرحلة الثانية التى بدأت بمؤتمر بروكسل فى سنة ١٩٢٦<sup>(١)</sup> والتى عالجت موضوعات العمل فى السجون على أساسه . ويكتفىنا فى هذا المقام عبارة التوصية الأولى فى القرار الأول لمؤتمر لاهائ سنة ١٩٥٠ اذ تقول « يجب ألا يعتبر العمل فى السجون عقوبة اضافية وانما هو أسلوب من أساليب المعاملة التقيومية (Method of Treatment) للمجرمين »

وهذا التكييف العقابى (pénologique) للعمل فى السجون قد حلل الى عناصره فى التوصية المقابلة فى مؤتمر جنيف اذ نصت ( التوصية الأولى ) على اعتبار العمل وسيلة للسير قدما بتأهيل المسجون وتدريبه على العمل وتلقينه عادات العمل الحميدة .

فعبارة هذه التوصية الأخيرة تحمل فى طياتها عنصرى التزام الدولة باصلاح السجين عن طريق العمل - وهما العنصران التربوى والتدريبى وتلقى فى ذلك مع النص العام فى مجموعة قواعد الحد الأدنى (م ٥٨) الذى يعبر عن تقوم السجين بأنه الوصول به الى عنصرين هما الرغبة والقدرة على أن يحيا حياة شريفة<sup>(٢)</sup> ، فالرغبة هى هدف التربية وتنتجتها والقدرة هى هدف التدريب ونتيجته .

١٥٨ - ولا تعرض فى هذا المقام لعناصر التربية والتدريب فى عمل المسجون فموضوع ذلك الباب القادم . وانما نكتفى هنا ببيان مقتضاها من حيث التزام الدولة باصلاح السجين . ونرى أن التزام الدولة هنا يتفرع الى التزامين متكاملين :

١ - الالتزام بتقديم عمل من قبيل ما يقوم به الانسان فى الحياة العامة وفى ظل نظام مماثل لما يخضع له فى المجتمع الحر - وذلك حتى يتحقق للسجين الشعور باحترام العمل من ناحية ، ويكتسب عادات العمل الحميدة من ناحية أخرى فإن العمل فى الحياة الحديثة « لم يعد مجرد حركات تؤدي

(١) راجع ما تقدم من ٧٤ وما بعدها .

(٢) راجع ما تقدم من ٩٠ .

وانما هو كذلك علاقات بين أطراف ينبغي اكتساب التوازن في ممارستها<sup>(١)</sup> .  
٢ - الالتزام بتقديم أنسب عمل يؤدي الى تأهيل المسجون لمواجهة الحياة العامة  
بعد الإفراج عنه وبالشروط التي تؤدي الى ذلك - ويتضمن ذلك المحافظة  
على قدراته المكتسبة اذا كان له عمل يحترفه من قبل . وتنمية هذه القدرات  
في مدة السجن بمثل ما كانت لتسمى لو لم يدخله ، وتدريب من ليس له  
حرفة مكتسبة على أنسب ما يستطيع أن يتقنه من صناعة بما يؤدي به الى  
كسب عيشه بطريق شريف بعد الإفراج عنه .

ويتحدد مضمون هذين الالتزامين عمليا بما سنفصله من مبادئ خاصة  
بالتدريب للعمل والتدريب بالعمل عند بحث علاقة العمل بتأهيل المسجونين ،  
ومن ذلك سلسلة الالتزامات التي أوردتها مجموعة قواعد الحد الأدنى وتوصيات  
مؤتمر جنيف في شأن العمل في السجن والتي تفصل الشروط الواجب  
مراعاتها في تنظيم العمل - كل ذلك مما سنفصله في الفصل الأول من الباب  
الثالث .

وتقوم الرقابة القضائية بدورها في هذا الخصوص ، لمراقبة اتباع المبادئ  
المتفق عليها عمليا في هذا المجال ، وذلك في الحدود الضيقة التي لا تؤدي الى  
شل السلطة التقديرية للإدارة كما سبق بيانه<sup>(٢)</sup> .

### الفرع الثالث

#### مشكلة اختيار نوع العمل وحق السجين فيه

١٥٩ - تنص بعض التشريعات على حق السجين في اختيار العمل الذي  
يقوم به في السجن<sup>(٣)</sup> غير أن حق المسجون في اختيار العمل لا يحتاج قيامه الى

(١) Prins A., Criminalité et répression, p. 131

(٢) راجع ما تقدم ص ١٢٤ .

(٣) راجع ما يذكره تقرير هيئة الامم (Prison Labour, p. 1) عن حق السجين المحكوم  
عليه لمدة قصيرة في اختيار العمل . ومن ذلك ما تنص عليه المادة ٢٠ عقوبات فرنسا في شأن  
المحكوم عليه بالعقوبة (emprisonnement) من انه « يشغل في أحد الأعمال المقررة في »  
السجين حسب اختياره » .

النص عليه ، وإنما هو يرتبط في أصله وحدوده بالمبادئ العامة التي قدمناها في شأن حق المسجون في العمل والتزام الدولة بتقديمه له ، كما يرتبط في ذلك أيضا بالتزام المسجون بالعمل والخضوع في شأنه لنظام السجن .

وفي هذا وردت التوصية الثالثة في القرار الأول لمؤتمر لاهاي سنة ١٩٥٠ في شأن العمل في السجن تقرر أنه : « في الحدود التي تتفق مع الأسس المقررة ( علميا ) للاختيار المهني ومع مقتضيات ادارة السجن ونظامه يمكن المسجون من أن يختار نوع العمل الذي يود أن يؤديه » وقد نقلت هذه التوصية بنصها في مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التي أقرها مؤتمر جنيف فكانت هي الفقرة السادسة من المادة ٧١ من المجموعة . أما التوصية المقابلة في قرارات مؤتمر جنيف الخاصة بالعمل فكانت تختلف في الجزء الأخير من عبارتها عن توصية لاهاي إذ ورد بها « في الحدود التي تتفق مع .. ومع .. ادارة السجن ونظامه » يوضح ما يفضل المسجون موضع الاعتبار في تعيين العمل الأكثر مناسبة له والذي ينبغي أن يكون مما يحفظ أو ينمي قدرة السجين على أن يكسب عيشا شريفا بعد الإفراج عنه » ( الفقرة الثانية من التوصية الخامسة الخاصة بالعمل في مؤتمر جنيف ) .

ونوضح فيما يلي ما تضمنته هذه النصوص من ارتباط اختيار العمل بكل من حق السجين في العمل والتزام الدولة في شأنه كما تشير الى حدوده المتصلة بالتزام السجين بالعمل وأثره في كيفية ممارسة حقه في الاختيار .

#### ١٦ - ارتباط الاختيار بحق المسجون في القيام بعمل :

يعتبر حق المسجون في القيام بعمل - كما قدمنا - امتدادا لحقه في العمل كإنسان وكمواطن . وحقه هذا يشمل في أصله العام الحق في القيام بالعمل الذي يريده مما لا يتنافى مع القانون والنظام العام . وتنص على حق الاختيار هذا في صراحة المادة ٢٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان إذ تذكر من الحقوق المتعلقة بالعمل « حق الاختيار الحر للوظيفة »<sup>(١)</sup> .

(١) راجع ما تقدم من ١٤٠ .

فطالما لم يحرم السجين من هذا الحق بنص قانوني فإنه يبقى له هذا الحق الذى كان يتمتع به فى الحياة العامة لا يقيد الا امكانيات السجن وأنواع العمل المبسرة فيه . وهى قيود تنبع من طبيعة الحياة فى السجن وطبيعة سلب الحرية نفسه ، ولا تؤثر فى وجود الحق ذاته .

و ضمان وجود هذا الحق على هذا الوضع - هو هنا أيضا وجود الرقابة القضائية ، التى تراقب عدم التعسف فى استعمال الحق من جانب الادارة تعسفا قد يكون فى صورة حبس امكانيات السجن عن أن تستغل فى توفير العمل المقول الذى يرغب المسجون فى أدائه .

### ١٦١ - الاختيار والتزام الدولة بالاصلاح :

قدما أن التزام الدولة بالاصلاح يتضمن التزامها بتقديم نوع من العمل للمسجون هو أنسب ما يؤدى الى تأهيله لمواجهة الحياة العامة بعد الافراج عنه وكسب عيشه بطريق شريف . ويخضع تحديد هذا النوع من العمل لأسس علمية ودراسات لشخصية المسجون واستعداده وقياس لكفاءته وقدرته<sup>(١)</sup> - وعلى الدولة بذلك مسئولية حسن اختيار العمل الملائم للمسجون . وقد تكشف دراسة حالة المسجون عن ضرورة منعه من القيام بعمل من الأنواع المبسرة داخل السجن ، لشقيقته الجثمانية أو للإرهاق العصبى الذى ينتج عنه ، أو لأن هذا النوع من العمل يتضمن اغراء له بالمودة الى الجريمة ( وذلك كمنع المختلس المزور من القيام بعمل يتصل بأموال السجن أو السجناء أو الحسابات الخاصة بها ) . والدولة مسئولة فى هذه الحالات عن منع السجين من مزاوله العمل الذى يؤدى الى ضرر يلحق به<sup>(٢)</sup> .

وبقابل مسئولية الدولة عن تقديم العمل الصالح للمسجون حق للمسجون فى اقتضاء هذا العمل من ادارة السجن فى حدود ما تقطع فيه الأبحاث العلمية المعترف بها . والرقابة القضائية فى هذا الشأن يبنى ألا تقحم نفسها فى غير ما هو ناصع الواضح لا خلاف فيه بين العلماء أو الخبراء الذين يقدمون الرأى لجهة الرقابة ، وأن ترك مدى واسعا لتقدير الادارة فى ممارسة مسئوليتها اذ أنها

(١) راجع فى العوامل الهامة فى التوجيه المهنى : مختار حمزه ، التأهيل المهنى ص ٣٥٥

وما يعلما \*

(٢) راجع Lopes Rey المرجع السابق - ص ٧

تقوم فى هذا الشأن بدور العلاج ، والمريض لا يسأل فى علاجه الا أن يخشى من العلاج وقوع ضرر بليغ عليه .  
ويلاحظ كذلك فى هذا الشأن أن اجابة رغبة المسجون فى عمل معين قد تكون - فى بعض الأحوال - من العوامل المساعدة على اصلاحه وعلى نجاحه فى العمل الذى يوكل اليه بما فى ذلك من فوائد نفسية وتدريبية تعود عليه<sup>(١)</sup> .  
ولعل هذا المعنى هو الذى اهتمت بابرازه التوصية التى أشرنا اليها من توصيات مؤتمر جنيف اذ تقول : « يوضع ما يفضله المسجون موضع الاعتبار فى تعيين العمل الأكثر مناسبة له » . غير أن صياغة التوصية على هذا النحو غير موفقة اذ تكاد تقول أن ما يفضله المسجون يكون هو الأكثر مناسبة - وهو ما لا يتحقق فى كل الأحوال . هذا فضلا عن أن هذه الصياغة تجعل رغبة المسجون مجرد عنصر من عناصر الاختيار « الفنى » للعمل ، على خلاف صياغة المادة ٦/٧١ من مجموعة القواعد وهى المنقولة عن توصية مؤتمر لاهاى - اذ تتكلم عن الاختيار الذى يمارسه المسجون كمصدر ارادى يقوم به المسجون على نحو ايجابى مما يصلح أساسا لما أخذنا به من اعتبار الاختيار حقا له تحاسب عنه الدولة فى الحدود التى أوردناها . وعلى هذا الأساس تكون مقتضيات الاصلاح فى هذا المجال مجرد شرط يحدد حرية السجين فى استعمال حقه فى الاختيار .

#### ١٦٢ - ممارسة حق الاختيار والتزام المسجون بالعمل وفقا لنظام السجن:

قدما فى بحث مدى التزام السجين بالعمل<sup>(٢)</sup> - أن السجين يلتزم بأداء العمل الذى تقرر له ادارة السجن وبالشروط التى تضعها له<sup>(٣)</sup> وانه ليس له أن ينازع فى نوع العمل المقرر له عند تكليفه به - وعلى هذا الأساس فانه فى حالة اخلال الادارة بحق المسجون فى اختيار نوع العمل يكون للمسجون الاعتراض اللاحق للتنفيذ ، ولا يكون الاخلال بذلك الحق فى ذاته سببا يبرر الامتناع عن القيام بالعمل الذى يوكل الى المسجون .

على أن حالة النص على حق الاختيار قانونا كما فى حالة المادة ٤٠ من

(١) راجع : مختار حمزة ، المرجع السابق ص ٣١٠ .

(٢) راجع ما تقدم ص ١٣٣ .

(٣) وفى هذا تقرر المادة ٢٠٣ فقرة ثالثة من النظام الاساسى للمسجونين المصرى فى شأن حق الاختيار للمحكوم عليه بالمعسك البسيط : « والمنفذ عليه بالمعسك البسيط له حق اختيار الشغل الذى يتناسب مع فئته ان كانت من الكاكي أو السابق ، فاذا اخذ شغلا خارجا من نوع =



قانون العقوبات الفرنسي والمادة ٢٠٣ من النظام الإداري للسجون المصرية يقتضي نظرا خاصا - ونرى أنه يتفرع على النص على هذا الحق في تلك الحالة أمران :

١ - أن النص على هذا الحق يلزم الإدارة باستطلاع رأي السجين قبل تكليفه بالعمل بحيث أن الإخلال بذلك من قبل الإدارة قد يؤثر على مسؤوليتها في حالة الأضرار بالسجين ، وقد يؤثر على مسؤولية السجين في حالة امتناعه عن القيام بالعمل الموكول إليه إذ قد يعتبر على الأقل ظرفا مخففا عند توقيع عقوبة تأديبية عليه وهو معرض دائما في حالة الامتناع ، للعقوبة التأديبية إذ أن النص على حق الاختيار لا يفقيه - كما سبق بيانه<sup>(١)</sup> - من التزامه بالتفويض الفوري لما يطلب منه من عمل - حتى في حالة ما إذا عرضت عليه أنواع العمل الموجودة في السجن فلم يختار منها شيئا .

٢ - أن اختيار السجين يطلب على الاختيار العلمي الذي قد تؤدي إليه دراسة حالة السجون . وهذا يعيب طريقة النص على حق الاختيار بمثل ما فعل التشريع الفرنسي في شأن عقوبة الحبس<sup>(٢)</sup> .

فاذا كان سلب الحرية هو عنصر القهر ( أو الإيلاء ) الوحيد في العقوبة السالبة للحرية - كما تنص المادة ٥٧ من مجموعة قواعد الحد الأدنى ، فإنه يجب أن يتضمن إمكان اجبار المحكوم عليه على ممارسة عمل معين تشير الأبحاث العلمية إلى أنه أكثر ملاءمة له من عمل يرغب فيه ويؤدي به إلى الضرر . وهذا من مقتضى ما أشرنا إليه في مواضع سابقة من أن إصلاح السجين هو الوجه الآخر لسلب الحرية والمنصر المقابل له في العلاقة القانونية القائمة بين الدولة والسجين لدى تنفيذ العقوبة السالبة للحرية<sup>(٣)</sup> .

==فتنه فيخزن == أي لا يطلى عملا في هذه الحالة . والنص إذ يتفق مع ما تقرره من تحديد مجال الاختيار في حدود النظام الموضوع للعمل في السجن ، إلا أنه ينزلق في سرعة إلى جعل الجزاء على عدم مراعاة ذلك من جانب المسجون ، إصدار حقه في العمل ، في حين أن المفروض أن التزام السجين بالخضوع لنظام العمل المقرر في السجن يقتضي أن يكون اختياره في حدود الأعمال التي يسمح بها هذا النظام والا كان للإدارة - في غير محاسب - أن تختار له أنسب الأعمال الميسرة في السجن . هذا فضلا عما سنبيده من ناحية مدى سلامة النص على حق الاختيار من الناحية التشريعية .

(١) راجع ما تقدم من ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) وهذا على خلاف رأي بينال في هذا النص إذ يقول أنه « بذلك يصبح المطلوب من عقوبة الحبس بوصفها عقوبة تقيمية ( Correctionnelle ) أن تحقق إصلاح المحكوم عليه عن طريق نظام ليس فيه من عناصر القهر سوى سلب الحرية وحده » بينال - المرجع السابق من ٧٩ .

(٣) « وأساس مشروعيتها » كذلك على حد تعبير المادة ٥٧ من قواعد الحد الأدنى .

## المبحث الثالث

### الوضع القانوني للعمل في حالة الحبس الاحتياطي

١٦٣ - يعتبر العمل اختياريا بالنسبة للمحبوسين احتياطيا في معظم النظم العقابية في العالم<sup>(١)</sup>. وتوجد في بعض التشريعات نصوص تمنه ( كما في التشريع الفلبيني<sup>(٢)</sup> ) خشية سوء استغلاله في شأنهم . وفي تشريعات أخرى نصوص توسع من حرية المحبوس احتياطيا في شأن عمله اذ تسمح له أساسا بجزالة عمله الأصلي ، بل وتجزئ بعضها لصاحب الحرفة أن يحتفظ باتصاله بعملائه<sup>(٣)</sup> فالاتجاه العام في شأن العمل بالنسبة للمحبوسين احتياطيا في التشريع المقارن هو ألا يلزم المحبوس احتياطيا بالعمل . ويندر أن نجد مثالا شذ عن هذا الاتجاه كما كان الحال في ألمانيا النازية<sup>(٤)</sup> حيث كان العمل الزاميا بالنسبة لهم كما هو بالنسبة للمحكوم عليهم ، وكذلك في البرتغال حيث العمل الزامي للمحبوسين احتياطيا . وانما يمتازون عن المحكوم عليهم بالاعتراف لهم بحق اختيار العمل<sup>(٥)</sup> .

وفي مؤتمر لاهاي سنة ١٩٥٠ جاءت التوصية التي تحدد طبيعة العمل في السجون وهي التوصية الثانية من القرار الأول من القرارات الخاصة بالعمل توصي بأن « يعتبر العمل حقا لجميع السجناء والتزاما على من كان منهم محبوسا تنفيذا لحكم صدر عليه » ومقتضى ذلك بالنسبة للمحبوسين احتياطيا أن يعتبر العمل حقا لهم دون أن يكون محل التزام عليهم .

وفي مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين ( التي أقرها مؤتمر

(١) راجع Prison Labour, p. 3. ونص المادة ٢٤ من قانون السجون في مصر ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ على انه « لا يجوز تشغيل المحبوسين احتياطيا ( والمحكوم عليهم بالحبس البسيط )

إلا اذا رغبوا في ذلك » .

(٢) راجع اقوال بركويو مندوب الفلبين بمؤتمر جنيف في هذا الشأن - التقرير العام للمؤتمر ص ٣٢ رقم ٢٤٣ .

(٣) Prison Labour, p. 3.

(٤) مانهايم - المرجع السابق ص ٨٢ .

(٥) راجع اقوال بليزا دوز سانتوس مندوب البرتغال في مؤتمر لاهاي - مجموعة أعمال المؤتمر المجلد الأول ص ٢١٧

جنيف سنة ١٩٥٥) نصت المادة ٨٩ على أن « المحبوس احتياطيا يمنع على الدوام الفرصة للعمل ولكنه لا يتطلب منه .. » وفي هذا النص بيان واضح لوضع العمل بالنسبة للمحبوس احتياطيا من أنه يعتبر حقا له دون أن يكون التزاما عليه .

ومع ذلك فإن القسم الخاص بالعمل في السجون في مؤتمر جنيف (سنة ١٩٥٥) الذي أقرت فيه هذه المجموعة - قد اعتبر العمل في حالة المحبوسين احتياطيا من المسائل التي بدت في حاجة الى مزيد من الدراسة قبل أن يهتدر توصيات بشأنها<sup>(١)</sup> ، والتي دعا الى ادراجها في برامج المؤتمرات القادمة<sup>(٢)</sup> . ونرى أن ما يقتضى التحديد في هذا الشأن ثلاث نقاط :

١ - حق المحبوس احتياطيا في العمل .

٢ - مدى مشروعية الزامه بالعمل .

٣ - علاقة عمل المحبوس احتياطيا بنظام السجن .

وأساس البحث في كل ذلك في نظرنا هو طبيعة الحبس الاحتياطي ومدى مساهمته بحقوق المحبوس احتياطيا . ويرتبط كل ذلك في رأينا بكون الحبس الاحتياطي اجراء من اجراءات التحقيق مما يترتب عليه أنه لا يمس من حقوق المسجون الا بقدر ما يضمن سلامة التحقيق<sup>(٣)</sup> . وعلى هذا الأساس نعالج النقاط الثلاث التي أشرنا اليها .

## ١٦٤ - حق المحبوس احتياطيا في العمل :

لا يتأثر التحقيق أساسا بقيام المسجون بعمل في أثناء حبسه احتياطيا ولذلك فانه لا يتأثر بالحبس احتياطيا حق المتهم المحبوس رهن التحقيق ، كإنسان وكمواطن ، في العمل . وهو في هذا ينبغي أن يكون أكثر امتيازاً من المحبوس تنفيذاً لحكم صدر عليه . ذلك أنه بالنظر الى افتراض براءة المحبوس احتياطيا حتى تثبت ادائته - يجب أن يخفف ما أمكن اضرار الحبس الاحتياطي بمصالحه .

(١) التقرير العام للمؤتمر ص ٣٠ رقم ٢٢٦ ، ولذلك فإن المؤتمر عند بحثه لاقتراح مكتب العمل الممول في شأن تعديل الفقرة ٢ من المادة ٢ من اتفاق العمل الجبري لسنة ١٩٢٠ - تجنب الإشارة الى ما اقترحه المكتب من جعل التعديل المقترح يسمح بتشغيل المحبوسين احتياطيا - راجع القرار الخاص في التقرير العام للمؤتمر ص ٧٧ ، ٧٨ . وكذلك راجع ما تقدم ص ٢٨ .

(٢) القرار الثالث في شأن موضوع العمل - ملحق تقرير المؤتمر ص ٧٧ .

(٣) راجع في هذا الشأن التقرير العام للمؤتمر جنيف ص ٤٠ رقم ٢٩٦ .

العادية ، وإخلاله بحقوقه<sup>(١)</sup> . وهذا يفتح المجال لكي يكون حق المحبوس احتياطيا في العمل أوسع من حق زميله المحكوم عليه ونجد مثلا لذلك ما سبقت الإشارة إليه من السماح في بعض النظم بالاستمرار في صلاتهم مع عملائهم<sup>(٢)</sup> .

على أنه بالنظر إلى تعلق حق المحبوس احتياطيا بشرط عدم المساس بالتحقيق نرى أنه لا وجه لما يتبع في النظام اللبناني<sup>(٣)</sup> من السماح للمحبوسين احتياطيا بالعمل في مجال خارج السجن - فهذا الترخيص لا يقتضيه تأهيلهم إذ هم لم يحكم عليهم بعد ولا مجال في شأنهم لفكرة التأهيل ، ولا يتفق من ناحية أخرى مع الحكمة في الحبس الاحتياطي سواء من حيث التحفظ على المتهم أو المحافظة على سلامة التحقيق .

#### ١٦٥ - مدى مشروعية الزام المحبوس احتياطيا بالعمل :

ينادى البعض<sup>(٤)</sup> بالزام المحبوسين احتياطيا بالعمل في مدة حبسهم قبل صدور الحكم في شأنهم . وقد كان هذا الالتزام قائما في ألمانيا كما سبقت الإشارة .

ومما يستند إليه من ينادون بالزام المحبوس احتياطيا بالعمل<sup>(٥)</sup> :

١ - أن العمل جزء من الحياة العامة ولا معنى لأن يقتطع من حياة المحبوس احتياطيا .

٢ - أنه يجب ألا ينظر إلى الزامه بالعمل على أنه عقوبة أو استغلال فأنما كانت هذه النظرة في أزمان مضت وحلت محلها نظرة إلى العمل باعتباره عنصرا تقويميا .

٣ - أنه عند خصم مدة الحبس الاحتياطي من العقوبة يكون المحبوس احتياطيا الذي لم يلزم بالعمل قد اكتسب ميزة على من لم يقض مدة من العقوبة

(١) راجع في هذا ، التقرير العام لمؤتمر جنيف ص ٤٠ رقم ٣٩٦ .

(٢) راجع ما تقدم ص ١٥٢ .

(٣) Prison Labour, p. 2. راجع

(٤) راجع رسالة الدكتور حسن المرصاوي في الحبس الاحتياطي ص ١٣٢ ، وأقول

بليزا دوز سانتوس في مؤتمر لاهي المشار إليها آنفا .

(٥) راجع التقرير العام لمؤتمر جنيف ص ٣٩ رقم ٣٩٥ .

فى الحبس الاحتياطى ويكون فى ذلك مظهر من مظاهر الاخلال  
بالمساواة .

ونرى أن هذه الحجج لا أساس لها :

فالمحبوس احتياطيا له حق العمل كما قدمنا وبذلك فهو يستطيع أن يمارس  
مظهر حياته العادية من هذه الوجهة اذا شاء .

والعمل لا يعتبر أساسا عنصرا اصلاحيا أو وسيلة للتأهيل فى حالة المحبوس  
احتياطيا ، وانما هو مجرد ممارسة لعنصر من عناصر الحياة العادية له ألا يحرم  
منه ، وكثيرا ما لا يجد المحبوس احتياطيا عملا مماثلا لعمله العادى يمكنه  
ممارسته فى السجن ، وفى هذه الحالة لا يكون ثمة مبرر لاجباره على عمل آخر  
قد يكون اجباره عليه مبعث ألم له ولا تتحقق منه فائدة تدريبية له ، لقصر المدة  
ولحالة القلق التى يكون عليها حتى يحكم عليه .

أما عن خصم مدة الحبس الاحتياطى وما ينجم عنها من اخلال بالمساواة  
بين من حبس احتياطيا ومن لم يحبس - فنلاحظ فى شأنه أن ميزة الوضع  
الخاص للمحبوس احتياطيا فى شأن العمل ليست هى ميزته الوحيدة فى هذه  
الحالة وانما هى واحدة من مزايا عديدة يتمتع بها المحبوس احتياطيا ولا سبيل  
الى حرمانه منها ما دام يعامل على أساس احتمال البراءة . ويلاحظ أن الميزة التى  
يتمتع بها المحبوس احتياطيا فى هذا الشأن هى عدم التزامه بالخصوع لنظام العمل  
العادى بالسجن - مع تمتعه بحقه فى الحصول على تسهيلات للقيام بعمل خاص  
ولو فى غرفة الحبس الانفرادى<sup>(١)</sup> .

هذا والأساس عندنا فى هذا الشأن أن المحبوس احتياطيا ليس عليه  
الالتزام بالتفويض يستتبع التزاما بالعمل كأحد مقتضياته - طبقا لما قدمنا فى شأن  
أساس التزام السجين بالعمل . وانما الأساس فى حالة المحبوس احتياطيا أنه  
يوضع فى حالة يقصد منها خدمة اجراءات التحقيق والمحاكمة والمحافظة على  
سلامة التحقيق . فليس عليه والحال هذه أن يخضع ايجابيا للنظام اليومى للسجن ،

(١) هذا وقد رفض مؤخر يودابست سنة ١٩٠٥ الاخذ بفكرة تعليق خصم مدة الحبس  
الاحتياطى من العقوبة المحكوم بها على شرط سبق قبول المتهم العمل فى أثناء الحبس الاحتياطى -  
راجع ما تقدم فى هذا الشأن ص ٧١

ومن ثم فلا يلزم بالخضوع لنظام العمل المقرر فيه<sup>(١)</sup>، لأن هذا لا يخدم اجراءات التحقيق والمحاكمة فى شئ، ولا يتطلب منه الا عدم الاخلال بالنظام العام للسجن . مما تناوله بالتفصيل فيما على :

### ١٦٦ - علاقة عمل المحبوس احتياطيا بنظام السجن :

اذا لم يكن المحبوس احتياطيا ملتزما بالخضوع لنظام العمل المقرر فى السجن ، وكان العمل فى السجن - كما سبق أن أوضحنا - هو محور انتظام الحياة اليومية فيه<sup>(٢)</sup> ، فكيف يمكن التوفيق بين عدم التزام المحبوس احتياطيا بالعمل ، وعدم اخلاله بالنظام العام للسجن .  
الرأى فى ذلك أيضا هو الرجوع الى طبيعة الحبس الاحتياطى والحكمة منه ، باعتباره اجراء شرع أساسا للمحافظة على سلامة التحقيق .

وسلامة التحقيق تقتضى بحسب الأصل ألا يتصل المحبوس احتياطيا بأحد من الناس ، حتى يحال بينه وبين تدبير ما يؤثر على الأدلة ، ومن ثم على سلامة التحقيق . ومقتضى ذلك أن يكون الحبس الاحتياطى انفراديا - وهو النظام المعمول به فى كثير من البلاد<sup>(٣)</sup> .

والانفراد فى ذاته وسيلة فعالة فى حفظ النظام فى السجن - بل هى فى هذا الشأن وسيلة بالغة القوة والصرامة . والعمل لم يحتل مكانه كمحور لانتظام الحياة اليومية فى السجن الا مع الاتحاد فى السجون الحديثة عن نظام الحبس الانفرادى ، اذ هو فى هذه الحالة وسيلة لدرء أخطار التجمع مع البطالة فيما بين السجناء .

والرجوع الى الأصل فى الحبس الاحتياطى ، وهو الانفراد ، يحل مشكلة الاخلال بالنظام الناشئة عن عدم التزام المحبوس احتياطيا بالعمل فى السجن . وعلى ذلك فان المحبوس احتياطيا يجد نفسه فى شأن العمل بين واحد من ثلاثة فروض :

(١) وهذا ما يتفق مع نص المادة ٢٤ من قانون السجون السابقة الاشارة اليها .

(٢) راجع ما تقدم من ١٣٩ .

(٣) بلجيكا ، فنلندا ، ايرلندا ، اليابان ، هولندا ، السويد والملكة المتحدة - راجع

تقرير هيئة الامم عن العمل فى السجون فى مؤتمر جنيف - 4 Prison Labour, D.

١ - أن يبقى في زنزاتته الفردية بغير عمل اذا لم يرغب في اقتضاء حقه في القيام بعمل .

٢ - أن يخرج الى العمل في الأماكن المخصصة له في السجن اذا قبل أن يمارس عملا من الأعمال المنتظمة في السجن ، ولم يكن على خروجه هذا اعتراض من جانب سلطة التحقيق .

٣ - أن يطلب تسهيلات معقولة للقيام بعمل خاص داخل زنزاتته - وفي هذا يخضع تصرف الادارة معه للرقابة القضائية من حيث تقدير ما اذا كان يشوبه تصسف في استعمال الحق<sup>(١)</sup>.

على أن المحبوس احتياطيا قد يتلاعب بالحيار الذي يتمتع به نتيجة الاعتراف بحقه في العمل دون التزامه به ، فيقبله يوما ويرفضه يوما ، أو يقبله ثم يمنع عنه في نفس اليوم أو الساعة . والمرجع في هذه الحالة هو الى المبدأ الأساسي في انتظام الحياة اليومية في السجن ؛ والمحبوس احتياطيا يلتزم على الأقل بمقتضى وجوده في هذه الحالة بعدم الاخلال بنظام السجن ، ومن ثم فانه اذا أخل المحبوس احتياطيا بنظام السجن عن طريق تلاعبه بحقه في العمل وعدم التزامه به - يحق للادارة أن توقع عليه جزاءات تأديبية ( قد يكون منها حرمانه من العمل الجماعي ) .

وتقدير وجود تلاعب في هذه الحالة يخضع لتقدير جهة الرقابة القضائية ، حتى لا يحرم المحبوس احتياطيا من حقه في عدم الانتظام في العمل العادي بالسجن ، في ظل تهديد الادارة باعتباره متلاعبا وانزال الجزاء التأديبي به .

(١) بالرغم مما تتميز به لصوص النظام الإداري للسجون المصرية من ضعف شديد في الضيافة فإن استعراض النصوص الخاصة بعمل المحبوسين احتياطيا لا يخلو من فائدة لفهمها بما أوردناه من مبادئ . فالمادة ١/٢٠٣ من النظام الإداري للسجون المصرية تنص في شأن المحبوسين احتياطيا ( والمحكوم عليهم بالحبس البسيط ) على أنه « لا يطلب من مسجونى الفتنين المتفهمين أداء أى عمل ولكن اذا أرادوا أن يشتغلوا بمحض رغبتهن داخل السجن فلم اختيار نوع الشغل الذى يشتغلن فيه وبراى اعطاء التسهيلات التى من مقتضاها أن يشتغل كل منهن فى حرفته بقدر ما يسمح به نظام السجن بمرعاة ما جاء بالبندين ١١١ و ١١٢ (وهما خاصان بوجوب ارتداء أفرادهما هاتين الفتنين اللابس السجن اذا اختاروا الشغل ) »

وتنص المادة ٢٠٤ على ما يأتى « المحبوسون احتياطيا على لمة قضية جنائية - لا يجب باى حال من الاحوال تشييل الانذار المحبوسين احتياطيا على لمة قضية جنائية خارج اودم ولا الجمع بينهم فى محل واحد والمحكوم عليهم وعليهم فى الوقت ذاته قضية أخرى تحتالتحقيق بجرمة وقت قبل حبسهم لا يوضعون فى الأفراد ( كان الأفراد ميزة يحرمون منها بعد صدور حكم عليهم فى قضية أخرى ) وإنما يسكنون بحسب فئاتهم فى الغرف ، على أن تكون كل فئة منهم على حدها ( كاكى ، سوابق ، معد ) أما فى الاشغال فلا يشتغلون خارج السجن بل يشتغلون داخله فى الاعمال التى تتفق مع فتنهم مع باقى المسجونين » .

## الفصل الثاني

### الآثار القانونية لعمل السجين<sup>(١)</sup>

#### ١٦٧ - السجين كمعامل :

إذا ما كلف المسجون بعمل في السجن فهو يقوم به أساساً في خدمة الإدارة أو من تسند إليه باستغلال العمل في السجن ، وتحت إشرافها<sup>(٢)</sup> أو إشراف ذلك المتعهد<sup>(٣)</sup> . والسجين في هذا يمثل وضع العامل العادي في علاقته برب العمل<sup>(٤)</sup> . إلا أنه يلاحظ على وضعه هذا شيء كثير من النواحي القانونية والاجتماعية والاقتصادية .

#### ١٦٨ - فمن الناحية القانونية - يلاحظ :

١ - أن العلاقة بين السجين والدولة ليست علاقة عقدية ناشئة عن عقد عمل وإنما هي علاقة ترتبط بوضع المسجون في تنفيذ العقوبة السالبة للحرية وتفرع عليها .

٢ - أن المسجون لا يقدم عمله أساساً ليحصل على الأجر وفي مقابله ، وإنما يرتبط قيامه بالعمل باعتبارات خاصة بتنفيذ العقوبة المحكوم بها طبقاً لما أوضحناه من الطبيعة القانونية للعمل في السجن .

---

(١) يمكن أن تطبق بعض الأحكام الواردة في هذا الفصل على صور أخرى من العمل القبايلي وتندرج إلى هذه الحالات في حينها .

(٢) إراجع في هذا عبارة المادة الثانية من قانون العمل الموحد ( ٩١ لسنة ١٩٥٩ ) في تعريف « العامل » .

(٣) منفصل في الباب الأخير ، القول في نظم إدارة العمل في السجن حيث تبين أنه قد يكون بطريق الاستغلال المباشر وقد يكون بطريق التمهيد أو الالتزام - غير أننا نستعمل في هذا الفصل لفظ الدولة أو الإدارة فيما يتعلق بملاقتها بعمل المسجون - بما يشمل رب العمل في أي صورة من صور إدارة العمل في السجن .

(٤) إراجع على راسد - في مقاله عن العمل في السجن ، حيث يقرر أنه أصبح من طبيعة العمل الحر . المرجع السابق ص ١٢٣ .



٣ - ان المسجون لا يقوم بالعمل ولا يرتبط فى شأنه بصاحب العمل بمحض اختياره وبارادته ، وانما هو يلتزم بالقيام به تقريبا على التزامه بالتنفيذ كما قدمنا .

#### ١٦٩ - ومن الناحية الاجتماعية - يلاحظ أنه :

١ - ليس للمسجين كعامل أن يضرب عن العمل أو يتمتع عنه لأنه لم يرتبط به باختياره ، وانما هو ملزم بالعمل دائما على أساس التزامه بالخضوع لنظام السجن .

٢ - انه من الناحية الأخرى وبسبب أهمية العمل لنظام السجن ، وبالنظر الى التزام الدولة بتقديم العمل - يكون السجين فى عمله فى مأمن من خطر البطالة وليس عليه أن يتحصن ضدها .

#### ١٧٠ - ومن الناحية الاقتصادية (١) - يلاحظ :

١ - أن عمل المسجون ليس مطروحا فى سوق العمل معرضا لعوامل العرض والطلب ، ولا يتحدد أجره طبقا لهذه العوامل .

٢ - أنه لا تحكمه علاقات العمل الانتاجية المادية اذ أن اختيار العمال يتم فى نطاق مجموعة المسجونين بما تتميز به من امكانيات محدودة من حيث الخبرة والتدريب وتنوع فروع التخصص .

٣ - أن أوضاعه لا تقرر طبقا لظروف اقتصادية محضة ، وانما تخضع لاعتبارات عقابية واجتماعية كصنيف المسجونين ومقتضيات تدريبهم وتأهيلهم للحياة العامة .

#### ١٧١ - طبيعة العلاقة بين السجين العامل والدولة :

بالرغم من أن حق السجين فى العمل يتفرع على حقه فى العمل كاتسان وكمواطن الا أن علاقته بالدولة فى عمله لا تخرج عن كونها علاقة من علاقات التنفيذ العقابى ، وطبيعتها تنبع من طبيعة العلاقة بين السجين والدولة عامة - تلك العلاقة التى تحمل الصفة الأمرة (imperative) لقواعد القانون العام ، فهى

(١) راجع فى خصائص العمل من الناحية الاقتصادية : رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسى - الجزء الاول ص ٢٢٣ وما بعدها - جابر جاد عبد الرحمن وسعيد الجبار ، مبادئ الاقتصاد ص ٣٠ وما بعدها - محمد حلى مراد ، أصول الاقتصاد - الجزء الاول ص ٢١٥ وما بعدها ، هيد الحكيم الرفاعى وعبد المنعم الطنمى ، أصول الاقتصاد السياسى ، ص ٣٦ وما بعدها .

ليست علاقة عقدية وإنما هي علاقة لائحية تنظمها نصوص القانون واللوائح<sup>(١)</sup> الخاصة في حدود المبادئ العامة للقانون السجوني ، ويخضع السجين للقواعد المقررة لها دون اختيار له في شأنها . فإذا أغفلت النصوص تنظيم بعض جوانبها فإنما يرجع في ذلك إلى العناصر الثلاثة لرابطة العمل بين السجين والدولة وهي :

١ - حق السجين في أن يعمل .

٢ - التزام الدولة بإصلاحه عن طريق العمل .

٣ - التزامه بالخضوع لنظام العمل المقرر في السجن .

ولما كان السجين يقوم بعمله دون عقد بينه وبين الإدارة ، فإننا نرى أنه في ظل العناصر الثلاثة السابقة - تنتج علاقة العمل آثارها بينه وبين الدولة على أساس وجود صورة من استخدام فعلي *emploi de fait*<sup>(٢)</sup> - يترتب عليه مثل ما يترتب على عقد العمل من آثار<sup>(٣)</sup> - معدلة في شأن آثارها هذه وفي مسائلها

(١) ويلاحظ أنها لا تجمد بهذه الصفة كثيراً عن علاقات العمل الحر التي أصبحت بعضها ، أو كلها في نظر البعض ، من علاقات القانون العام - راجع محمود جمال الدين زكي ، الوجيز في قانون العمل - ص ١٦ ، ١٧ ، واكثم أمين الحولي ، دروس في قانون العمل - ص ٩ وما بعدها ، محمد حلمي مراد ، قانون العمل ، ص ٢٧ وما بعدها .  
(٢) ويسجل Durand في كتابه *Traité de droit de travail* بند ١١٨ ص ٢٠٧ وما بعدها مظاهر انحصار نطاق العقد في قانون العمل فيذكر منها (١) أن الشروط الخاصة بالعمل يحددها كلها التشريع أو يكاد ، وينحصر بذلك أثر الإرادة في قبول اللائحة *Statut* ، (٢) اختلاف القواعد التي تحكم روابط العمل لا تشير إلى علاقة عقدية وإنما تقتضي وجود العلاقة ( مجردة عن مصدرها ) ، (٣) أن صحة عقد العمل *Validité* لم تعد في الوقت الحاضر شرطاً لتطبيق قانون العمل ( أي لمرئان النصوص التي تحدد علاقة العامل بصاحب العمل ) - راجع كذلك مقدمة مدني مراد لأحمد حسين .

(٣) راجع في فكرة الاستخدام الفعلي وبعض تطبيقاتها في القانون الألماني : تقرير مكتب العمل الدولي عن العمل في السجون - مجلة العمل الدولية سنة ١٩٣٢ ص ٥٣٣ وما بعدها .

(٤) وكشفا هذه الآثار يلتفتي القانون مباشرة ودون حاجة إلى تبادل إرادات - طبقاً لنظرية « علاقة العمل » السائدة في القانون الألماني - بمجرد قيام العامل بالعمل *la fourniture de travail* (la prestation de travail) - ويسند Durand من بين الحالات التي تقوم على هذا الأساس في القانون الفرنسي - النظام الخاص بإذن المزارع العامل معه *le régime de travail de l'ouvrier agricole* ونظام الحاق ذوي التخصص المستجدين بالأعمال المتصلة بالمجهود الحربي *l'affectation spéciale la réquisition de personnel* - راجع Durand المرجع السابق بند ١١٤ وما بعده ص ١٩٩ وما بعدها .

كذلك راجع في نظرية علاقة العمل Gérard Lyon-Caen, *Manuel de Dr. de travail et de la Sécurité Sociale*, p. 189 وكذلك أكثم أمين الحولي ، دروس في قانون العمل ص ٣١ وما بعدها ، ويأخذ بهذه النظرية في القانون المصري ، أحمد حسين - علاقات العمل بين أحكام التشريع وقرارات التحكيم ، راجع على وجه الخصوص ص ١٢٩ بند ١٢٠ وما بعدها . كما يذكى النظرية ، في تقديمه لهذا الكتاب الدكتور محمد حلمي مراد ، ص ٦ وما بعدها . راجع كذلك إشادة إلى أن علاقة العمل أصبحت أقرب إلى المركز القانوني المنظم ، في كتاب الدكتور محمد حلمي مراد ، قانون العمل ، المرجع السابق ص ٢٨ .

الفرعية على أساس من العناصر الثلاثة سالفة الذكر ، وتستتقل في ذلك بكيافتها الخاصة المرتبط بالطبيعة الخاصة للقانون السجوني .

ونبحث هذه الآثار <sup>(١)</sup> فيما يلي على الترتيب الآتي :

- ١ - حق السجين في مقابل لعمله .
- ٢ - حق السجين في الضمانات الاجتماعية عن أخطار العمل .
- ٣ - الآثار الأخرى المتعلقة بأوضاع عمل السجين

## المبحث الأول

### حق السجين في أجر عن عمله

١٧٣ - تعرف النظم العقابية المعاصرة وسائل المكافأة السجونيين عن عملهم "rémunération" وتختلف الأسماء التي تطلق على هذه المكافأة اختلافاً يعكس تباين تلك النظم في نظرتها إلى ما يعطى للسجونيين بمناسبة عمله <sup>(٢)</sup> . فبعضها يلصق على إعطاء السجين أجر <sup>(٣)</sup> بينما تبين نظم أخرى على إعطائه مكافأة (reward, récompense) <sup>(٤)</sup> ، أو منحة (gratuity) <sup>(٥)</sup> ، أو جملاً (pécule) <sup>(٦)</sup> . بل أنه قد تستعمل ألفاظ أخرى أقل مراعاة لجانب السجون <sup>(٧)</sup> .

(١) ويلاحظ أنه بقيام علاقة السجين بالدولة على أساس الإبتعية فإن العمل ، يكون المظهر المباشر لهذه الآثار جميعاً مؤداة الاستغناء ، حيث لا يوجد ثمناً في علاقتها المتبادلة . ومن ذلك ما يذكره تقرير مكتب العمل الدول Le travail pénitentiaire من أنه في عمل السجين ، ليس هناك فرق بين شروط العمل وحماية العمل (protection du travail) - ذلك مما يشوب في مصدر التنظيم القانوني ، بين الأخير ومدة العمل ونوعه وكيفية ، والحماية ضد أخطاره ، والتدريب المهني ، وحماية الثغرات الخاصة . المرجع السابق ص ٥٢٢

(٢) راجع في هذه النظم المختلفة تقرير هيئة الأمم Prison Labour p. 51

(٣) فنلندا ، إيطاليا ، لوكسمبورج ، هولندا ، النرويج ، السويد ، إنجلترا ، الأرجنتين ، لبنان ، جنوب أفريقيا ، مصر بالقانون ٣٩٦ سنة ١٩٥٦ .

(٤) في النمسا .

(٥) في اللاتوا ، وإيطاليا ، في ليابان .

(٦) فرنسا وموسيرا .

(٧) يستعمل القانون النمساوي لفظة "بهايل" لفظة الدارج "دولة" "doupeur" .

واجتماع النظم المعاصرة <sup>(١)</sup> على مكافأة المسجون عن عمله مع اختلاف نظرتها اليها والقواعد التي تضمنها لها ، يرجع الى اعتبارات عملية تتحقق كلها أو بعضها في كل نظام تبعاً لشروط المكافأة أو ما يقصد منها <sup>(٢)</sup> ، وهذه الاعتبارات منوية ومادية :

فمن الناحية المنوية يكون تقرير مكافأة للمسجون عن عمله حافزاً له على حسن أداء هذا العمل مما يكون له أثر مرغوب فيه سواء من ناحية زيادة الانتاج أو من ناحية غرس الاهتمام بالعمل في نفس السجين وانماء اقباله عليه مما هو مقصود لذاته كأحد مظاهر تهذيب المسجون .

ومن الناحية المادية - يمكن استخدام ما يقرر للمسجون عن عمله في انشاء وصيد له يحصل عليه عند الافراج ليساعده على مواجهة الحياة الحرة ، كما يمكن تخصيص جزء منه لاعانة من يعولهم السجين ، هذا فضلاً عن حصول المسجون على قدر من النقود يستخدمه في قضاء مطالبه اليومية الاضافية بداخل السجن كشراء السجائر أو المجلات الدورية الى غير ذلك .

على أنه يثور من الناحية النظرية ، البحث في أساس حق المسجون في اقتضاء مقابل لعمله ، وما اذا كان هذا المقابل أجراً بالمعنى القانوني والاقتصادي لهذه الكلمة ، وفي مدى حقه فيه .

١٧٤ - ونرى أنه في صدد اقامة نظرية عامة لما يستحقه المسجون كتغير عمله يلزم التعرض لنواح ثلاث هي على التوالي :

١ - الأساس القانوني لحق السجين في الأجر .

٢ - أساس تحديد هذا الأجر .

٣ - مصارف أجر السجين والحقوق المتعلقة به .

(١) لا يدخل بهذا الاجماع من بين الدول التي اشار اليها تقرير هيئة الامم المتحدة السالف الذكر الا اسرائيل وبيروما .

(٢) يراجع لتفصيل ذلك في Prison Labour ص ٥١ وما يمتد بها .

## الفرع الاول

### الاساس القانونى لحق السجين فى الاجر

١٧٥ - تنص التشريعات - كما قدما - على اعطاء السجين مقابلا لعمله وان كان بعضها يطلق على ما يسطى اليه أوصافا أخرى غير الأجر فى بعض الأحوال . ولا نرى أن النص على الأجر أو على أى نوع من المكافأة هو الفصيل فى استحقاق السجين مقابلا لعمله ، وانما نرى أن حق السجين فى الأجر يستند الى القواعد العامة للقانون السجونى ، وترد النصوص التشريعية فى القوانين أو اللوائح الخاصة بالسجون لكى تنظمه وتضع حدوده . وهى تتفق فيما تحدثه من تنظيم مع أصول القانون السجونى وقد تخالفها .

١٧٦ - ونرى بداهة أن ما يستحقه المسجون عن عمله هو «أجره» (١) أى مقابل حقيقى لما يقدمه من جهد وخبرة وأنه يستحقه نظير تقديمه لذلك الجهد وتلك الخبرة لا على أساس آخر كالتشجيع أو الهبة أو الدوافع الانسانية . ويتفق مع هذا النظر تعبير مؤتمر لاهائى فى التوصية رقم ٦ من التوصيات الخاصة بالعمل اذ تقول : « ينبغى أن يتقاضى السجناء أجرا - "wage" » ( وهذا فى النص الانجليزى على الأقل ) (٢) .

على أن مجموعة قواعد الحد الأدنى قد جاءت بمسند ذلك بنص يميز بالثروة الشديدة اذ يقول : « يوضع نظام مكافأة عادلة للمسجونين عن عملهم »

(١) بل نرى وجوب تسميته أجرا وذلك لاعتبارات تقنية . هذا وقد اقر القانون ٣٩٦ سنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم المسجون الفصل الخامس منه بعنوان « أجور المسجونين » لتنظيم استحقاقها ولإتية صرفها - بمه أن كانت لائحة المسجون السابقة الصادرة بالقانون ١٨٠ مسماة ١٩٤٩ تتكلم فى الفصل السابع من مجرد « مكافأة المسجونين » .

(٢) فى حين يستعمل النص الفرنسى المصطلح «remunération» . وتنص المادة ٢٥ من قانون السجون المصرى على أن « تبين اللائحة الداخلية الشروط اللازمة لاستحقاق المسجون عليهم أجورا مقابل أعمالهم فى السجن » وأوجه صرف هذه الاجور « . هذا فى حين كانت المادة ٤٥ من القانون السابق ( ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ ) تنص على أن « يمنح المسجون مكافأة مالية من حسن سلوكه » ويجوز حرماله منها كلها أو بعضها بسبب سوء سلوكه « . والمادة ٤٦ التالية لها تنص على أن « يعطى المسجون ... مكافأة مالية مئانية عن عمله ... ويراعى فى تحديد هذا والصرف فيها ما يأتى : ١ - أن تكون حوز الأجر المادى لئله ... » هذا ولا زال النظام الجديد المشار اليه فى المادة ٢٥ من القانون الحالى - تحت الإعداد - أما فى النظام القام ، فإن كل ما يئاله المسجونون « هو علامات عن حسن السلوك » أو « بلائيرى » عن الخلق من الجزاءات - قلدر عنها مكافآت مالية عشية لا تتجاوز فى مجموعها - ومهما طالت مدة السجن - أربعة جنيهات - « المجلة الجنائية القومية المجلد الثانى ، العدد الثانى من ١٦٨ » .

( م ٧٦ من المجموعة ) . ورغم أن هذا النص يحتمل أن تكون المكافأة العادية في صورتها المثالية - أى في صورة أجر مكافئ في القيمة لما يقوم به المسجون من عمل ، أى أجرا حقيقيا مما هدفت قرارات لاهاي الى اقراره - بالرغم من ذلك فإن نص مجموعة القواعد هذا قد تميع اذ نقل في التوصية السابعة ( عمل ) ، بمؤتمر جنيف وذييل بعبارة تصها : « وتكون هذه المكافأة على الأقل بحيث تميز بالسف والاهتمام بالعمل » وهي عبارة تخلخل الأيمان المتين الذي كان مؤتمر لاهاي يهدف الى ارسائه وهو أن للسجين حقا في أجر عن عمله - أجر حقيقى من العمل الذى يؤديه .

### ١٧٧ أساس استحقاق المسجون للأجر :

ونرى أن حق السجين في اقتضاء أجر عن عمله في السجن إنما يستند الى مبدأ شرعية العقوبة وأن العقوبة السالبة للحرية لا تتضمن في محتواها مصادرة جهد السجين أو حرمانه من نتيجة كدته وثمرة عمله ، فهو لا يحصل سخرة ولا حق لغيره في الاستئثار دونه بما ينتج من عمله ولو كان هذا الغير هو الدولة التى تقوم بتنفيذ العقوبة (١) .

وحق السجين في أجر عن عمله - يتفرع مباشرة عن حقه في العمل ذاته (٢) ، من حيث أن العمل إنما يقصد منه الحصول على نتائج فالحق في العمل بذلك إنما هو في مؤداء الحق في الكسب عن طريق العمل (٣) وإذا كنا قد اعتبرنا من أسس حق السجين في العمل نص الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان اذ تقول : « لكل فرد الحق في العمل وفي الاختيار الحر لوظيفته » وفي شروط عادلة ومناسبة للعمل وفي الحماية ضد البطالة » فان الشروط العادية للعمل تتضمن بلا شك أجرا مكافئا للعمل الذى يؤدي .

(١) عكس ذلك في Grunhut, Penal Reform, p. 211 والمراجع التى يشير اليها كروينس وآيه على أن العمل « جزء جوهري من العقوبات القانونية التى تتطلى بسلب الحرية » وهو أساس استمدها عنه كلامنا عن التكليف القانونى لملائة العمل في السجون ، في الفصل الاول من هذا الباب .

(٢) راجع مثل هذا في Lopez Rey ، المرجع السابق ص ١٢ .

(٣) وفي ذلك يقول Nisai Yeltekin : في رسالته عن الطبيعة القانونية لحقوق الإنسان ، المرجع السابق ص ١٧٩ ، أنه « أى حق العمل » في جزيره « إعلان لحق المواطن في الحصول على شيز يومه عن طريق العمل » .

على أن الفقرة الثانية من هذه المادة نفسها تقتضي أن التمييز والاستنتاج  
لا يفصل الحق في الأجر لكل أسنان بقولها : « لكل فرد » بدون أي تمييز  
الحق في أجر المثل عن العمل الذي يؤديه . وعدم التمييز الوارد في نص هذه  
الفقرة لا يقتصر على التمييز العنصري والتمييز بين الرجال والنساء فحسب بل  
يشعب على كل من يكونون في مراكز قانونية متفاوتة في القوة وبعضها أدنى  
من بعض - وذلك كقاعدة عامة ، يقتضيها إطلاق النص على النحو الذي ورد به  
ولا شك في أن المسجون يكون في مركز قانوني ضعيف بل هو في علاقة العمل  
على وجه الخصوص ليس لديه مجال للمساومة مع مخدومه - وهي الإدارة  
ولا في يده عناصر لهذه المساومة على الإطلاق . وبذلك فهو في أشد الحاجة إلى  
الحماية التي يسفها نص هذه الفقرة ، وله أن يستفيد بها ما دام لم يرد في القانون  
قيد على حقه في التمتع بنتيجة جهده ، وما دام مبدأ شرعية العقوبة يحفظ له حقه  
في ذلك في أثناء تنفيذ العقوبة السالبة للحرية <sup>(١)</sup> .

## ١٧٨ - مصدر التزام الدولة بالأجر :

والترام الإدارة بأجر السجين ليس ناشئا عن عقد عمل <sup>(٢)</sup> بينها وبين  
المسجون . كما أنه ليس ناشئا عن اثر بلا سبب فانها هي التي تكلف المسجون  
بالعمل .

(١) يميز تقرير مكتب العمل الدولي عن العمل في السجون السابق الإشارة إليه . وكذلك  
مؤلف New Horizons المرجع السابق ص ٢٤٢ لقيام حق المسجون في الأجر ، مبدأ شخصية  
العقوبة باعتبار أن سرمانه من المصروف على أجرة داخل السجن له يستند آثره إلى من يوليه من تنقطع  
بهم أسباب الرزق بانقطاعه عن عمله الإصلي ، نتيجة العقوبة المحكوم بها . غير أنه يلاحظ في هذا  
الشان أن مبدأ شخصية العقوبة إنما ينصب على توقيعها لا على ما ينتج عنها من آثار غير مباشرة  
وإلا انهت مشروعية عقوبة الفرامة مثلا لا يستند من آثارها إلى من يقوم المحكوم عليه بتنفيذها .  
كل ذلك قد يقال بأن التزام الدولة بأجور السجين هو من أساس التزامها بدفع أجر له  
باعتبار أن ذلك يضمه في صورة علاقات الإنتاج العادية في الحياة العامة ، وأنه كما يستند لتقرير  
مكتب العمل الدولي ( المرجع السابق ص ٣٥٥ ) ، « كيف يمكن أن نعلم السجين احترام ملكية الغير  
في حين أن حقوقه على عمله لا تحترم » . ونحن لا ننفي عن الأجر صلاته بالتقويمية بآية حال .  
والأمر أن التزام الدولة بالتقويم يميز التزامها بدفع الأجر ولا يصلح أساسا له ، لأنه لا  
يؤدي إلى تحديد مضمون هذا الحق بشكل حاسم .

(٢) راجع بيناتل ص ٢٦٠ - وهو يعتبر عدم وجود العقد ، أساسا لانكار حق السجين في  
الأجر ، ويضيف إجابيا آخر هو أن السجين لا يلتزم بتدبير نفقاته . ويشترط أن الأجر إنما يقرر  
لإثباته العملية ، لا حق السجين فيه . في هذا المعنى أيضا Charles Germain, Le travail pénitentiaire en France, Revue Internationale de Politique Criminelle, No. 6.  
Juillet 1954, p. 51-62.

وانما يقوم هذا الالتزام كآثر لحالة الاستخدام الفعلي الذي تمارسه الدولة بالنسبة للمسجون<sup>(١)</sup> ، والتي تتحقق بصرف النظر عن انعقاد ارادتين متقابلتين بما كان لينشأ عنه ، لو تم ، عقد عمل . هذه الحالة تنشأ عنها الآثار المختلفة الناتجة عن قيام المسجون بعمله ، والتي تعين حدودها الحالة القانونية للمسجون في ظل الطبيعة الخاصة للقانون السجوني - التي تراعي فيها دائما مقتضيات حفظ النظام في السجن ، ويشجع فيها التزام الدولة باصلاح السجين .

فالأجر الذي يستحقه المسجون هو أجر العمل الذي يقوم به فعلا طبقا لما يقتضيه نظام السجن ، وفي ظل ما قدمنا من قواعد في شأن اختيار نوع العمل الذي يقوم به المسجون .

والمسجون يستحق أجرا من عمله ولو أنه قد يتلقى في خلال قيامه به تدريجا يؤدي به الى اتقانه وزيادة التبصر به ، فذلك من مقتضيات اصلاحه الذي تلزم به الدولة ، ويجب أن لا يؤثر تدريجه على استحقاقه أجرا ، الا بقدر ما يؤثر به هذا التدريب الخاص للسجين على انتاجه ومنتجات به عليه .

#### ١٧٩ - حق المحبوس احتياطيا في أجر عمله :

إذا قام المحبوس احتياطيا بعمل فإنه يستحق أجره عنه مثله في ذلك مثل المحكوم عليه - لا يفرق عنه في أساس استحقاقه هذا الأجر في شيء<sup>(٢)</sup> ، إذ هو لا يسلب حقه في التمتع بثمره عمله ، والمحبس الاحتياطي - من باب أولى بالنسبة للمحبس التنفيذي - لا يصادر مجهود المتهم لصالح الدولة .

ومن ناحية أخرى فالمحبوس احتياطيا وإن كان لا يحصل الا باختياره ورضاه<sup>(٣)</sup> - إلا أن هذا الرضا ليس هو الرضا الذي يعتبر من شروط الارادة المنشئة للالتزام عن طريق التقائها بارادة الطرف الآخر في العقد ، ذلك أن رضاه المسجون لا ينصب على عناصر علاقة العمل القانونية بينه وبين الدولة ( أو متنها ) ، وانما هو رضاه بمجرد الخضوع لنظام العمل المقرر في السجن .

(١) راجع ما تقدم من ١٦٠ .

(٢) اللهم الا حيث يسمح للمحبوس احتياطيا بمباشرة علاقات عمله الاعلية كما في النظام المتبع في مقاطعة Lugano بسويسرا - ( راجع Prison Labour, p. 4 ) فإنه في هذه الحالة يستحق المحبوس أجره على أساس العقد القائم بينه وبين صاحبه .

(٣) راجع ما تقدم من ١٥٤ وما بعدها .



وبإبداء المحبوس احتياطيا لرضائه بذلك ، تستخدمه ادارة السجن فيما يمينه له من عمل وذلك في صورة استخدام فعل دون قيسام عقد بينهما - يبرز ذلك الاعتبارات الآتية :

١ - ان رضاه المحبوس احتياطيا انما يتم في ظروف استثنائية هي وجوده في السجن مما يجعله مضطرا في أغلب الأحيان الى قبول أنواع من العمل ما كان ليقوم بها في الظروف العادية ، وانما هو يقبلها مضطرا في ظروف السجن - ذلك مما يجعل اراءه في هذه الحالة غير نسليمة بل مشوبة بحالة الاضطراب هذه .

٢ - ان الادارة من ناحيتها ، لا تستخدم المحبوس لحاجتها اليه والى معيوده وما يقوم به من عمل ، وانما يكون غرضها هو مجرد حفظ النظام في السجن من ناحية ، واجابة حاجة أساسية لدى السجين من ناحية أخرى . وليس هذا هو أساس عقد العمل في الحياة العامة - من وجهة صاحب العمل .

٣ - ان استخدام الادارة للسجين انما يكون لمدة وجوده في السجن فحسبه وليس لأى من الطرفين حق في امتداد علاقة العمل بينهما لما بعد تلك المدة - بل ان انتهاء تلك المدة والعلاقة القائمة خلالها انما يكون بإرادة جهة ثالثة هي الجهة القضائية - وذلك دون معوقات لهذا الانهاء فلا يترتب عليه مثل ما يترتب على انتهاء عقد العمل من أى من طرفيه من آثار ولا يخضع لما يخضع له من شروط (١) .

لهذا وانما يختلف وضع المحبوس احتياطيا عن وضع المحبوس تنفيذيا من حيث مصارف أجره والحقوق المتعلقة به ، مما سيكون موضع البحث في الفرع الأخير من هذا البحث (٢) . فحق المحبوس احتياطيا في التصرف في أجره حق كامل لا يقيد أى قيد مما سيتناوله ذلك البحث .

(١) راجع في شروط وآثار انتهاء عقد العمل بإرادة أحد الطرفين ، والفصل الخامس : محبوس جمال الدين زكي ، المرجع السابق ص ٣٠١ وما بعدها .  
(٢) هذا ونحوه المحبوس احتياطيا ، تلقى في الفقه عامة وعناية في هذا الشأن أكثر مما تلقاه حالة المحكوم عليه . ومن ذلك ما يراه الدكتور حسن الزمخشري - في رسائله من الجهنم الاحتياطية ( ص ١٣٢ ) من أن « يكون أجر عمل المحبوس احتياطيا ، خافضاً له يتصرف فيه كما يشاء ، ويمكن من إرساله الى ذويه أولا بأول ، ويرضى في تقديره أجر المثل في الحياة العادية » .

## الفرع الثاني

### أساس تحديد أجر السجين

#### ( نظرية أجر المثل )

١٨٠ - تتباين نظم السجون تبائنا شامعا في شأن الطرق التي تتبعها في تحديد ما يقرر للمسجون لقاء عمله في السجن . على أنه يمكن تقسيم هذه الطرق إلى ثلاثة أقسام .

١ - نظم تجعله على شكل حبة محددة القيمة بحرف النفلز عن نوع العمل أو مقداره الذي يؤديه السجين .

٢ - نظم تقيمه على أساس الأجر بالقطعة .

٣ - نظم تتبع طريقة الأجر اليومي عن العمل الذي يؤدي فعلا (٢) .

وفي نطاق كل من هذه الطرق الثلاثة تختلف العناصر التي يقوم عليها تحديد الأجر الفعلي للسجين فيكون هذا التحديد على أساس العناصر الآتية أو بعضها دون البعض الآخر :

١ - درجة مهارة السجين وكفاءته في العمل الذي يؤديه .

٢ - سلوكه سواء بالنسبة الى العمل أو في علاقته بإدارة السجن .

٣ - نوع العقوبة السالبة للحرية الموقعة على السجين .

٤ - الدرجة التي ينتمى إليها السجين - إذا كان في السجن نظام للدرجات .

وليس يهمنا هنا بحث التفصيلات الفنية لهذه الطرق وعناصر التحديد .

(١) اتفق هذا التقسيم تقرير هيئة الأمم المتحدة عن العمل في السجون القديم في مؤتمر جنيف "Prison Labour" ص ٦٥ .

(٢) في المرجع السابق تفصيل للبلاد التي تتبع كلا من هذه الطرق .

(٣) المرجع السابق ص ٦٧ .

وانما يستأول بالتقدم ما يستوجبه منها ، بعد أن يوضح الأسس العام للواجب  
اعتباره في تحديد أجر العمل السجوني .

١٨١ - وتوز حول هذا الأسس العام مناقشة عامة فيما إذا كان أجر  
السجين يحدد طبقاً لأجر مثل العمل الذى يقوم به - فى السوق الحرة ؟ أم  
يحدد أجر خاص لا يرتبط بالأجر فى السوق الحرة ، بالنظر إلى أن عمل  
السجين له ظروفه واعتباره الخاصة .

وقد أراد مؤتمر جنيف - فى توصياته الخاصة بالعمل ( التوصية السابعة )  
وفى مجموعة قواعد الحد الأدنى التى أقرها ( م ١/٧٦ ) أن يتفادى الفصل فى  
هذه المناقشة ، فنص على وجوب أن تدفع للمسجون مكافأة عادلة عن  
عمله . وذلك حيث تقرر فى هذا المؤتمر أن يؤجل البحث فى طرق مكافأة  
المسجون عن عمله باعتباره من المسائل التى رؤى أنها تحتاج إلى مزيد من  
الدراسة ، وبخاصة فيما يتصل بالمبدأ القائل بأن يؤجر المسجونون على أساس  
الأجر العادى للعمل فى السوق الحرة .<sup>(١)</sup>

والذى نراه فى هذا الشأن أنه بالنظر إلى ما قدمناه فى شأن حق السجين  
فى العمل وحقه فى أجر حقيقى عن هذا العمل - لا يكون لأقرار هذه الحقوق  
معنى الا بتقرير المساواة بين ما يعطى للسجين من أجر وما يعطى لمن يقوم بمثل  
عمله فى الحياة العامة .

وهذا هو مضمون القول بحق السجين فى « أجر » - أجر حقيقى - عن  
عمله ؟ فتقرير الحق فى الأجر لا قيمة له الا أن يكون هذا الأجر هو ما يحصل  
عليه العامل العادى لقاء ما يقدمه من عمل مماثل . ذلك أن تقريره على أساس

(١) ولناظر ميدانيا أن ربط الأجر بنوع القوة السالبة للحرية يتصل بصفة عمله  
المعقوبات ومشكلة توزيعها التى عالجتها فى البحث الثالث من الفصل الثانى من الباب السابق وأن  
ربط الأجر بدرجة المسجون إنما يتصل بنظام فى طريقه إلى الانقراض وهو نظام الدرجات التقنية  
ولذلك لفقدانه الروعة الواجبة فى المعاملة العقابية الحديثة - راجع فى هذا النظام Grunhut, p.  
83, 222, راجع أيضا Lopez Rey فى نقد ربط الأجر بنظام الدرجات - المرجع السابق ص ٢٠  
وكذلك (٢) الكيند ب من مقترحات لمزيد من الدراسة فى قرار المؤتمر الخاص بالعمل - التقرير السام  
للمؤتمر ص ١٧٨

(٣) مثل هذا فى لويوز داي ص ١٢ و ١٣ .

أقل من ذلك إنما ينفي عنه صفة الأجر. لأنه في هذه الحالة لا يكون متبناه هو حق السجين على ما يقابل عمله ، وإنما يكون إعطاؤه مؤسسا على إرادة الإدارة وجهها ، فستطيع أن تعطيه أو تمنعه - ومن ثم تدعى الحق في أن تحدد أجره على أى أساس تراه غير أن يكون محسوبا على أساس أجر المثل .

وهذا المضمون الذى نقول به لحق السجين فى الأجر هو الذى أوضحته الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان - إذ أردفت الفقرة الأولى التى نصت على حق العمل وعلى الحق فى شروط عادلة ومناسبة له - بقولها : « لكل فرد - بدون أى تمييز - الحق فى أجر مساو لما يدفع عن مثل العمل الذى يؤديه » .

وهذا الرأى الذى يؤدي اليه التسلسل المنطقي السليم من الأصول القانونية التى قدمناها فى ظل من مبدأ الشرعية ، يتفق فى الوقت نفسه مع الاعتبارات العملية ومبادئ علم العقاب وعلم السجون - وذلك بالرغم مما يوجه الى مبدأ أجر المثل من اعتراضات . كما يتضح فيما على :

### ١٨٣ - الاعتراضات على مبدأ أجر المثل :

يواجه المبدأ الاعتراضات الآتية :

- ١ - أن وضع السجين يختلف كلياً عن وضع العامل العادى ؟ فالسجين لا يعمل تنفيذاً للالتزام تعاقدى ، وهو ليس حراً فى اختيار العمل الذى يقوم به ، أو مناقشة شروط العمل ، أو فى الإضراب عنه <sup>(١)</sup> .
- ٢ - أن المسجون يتمتع بامتيازات لا يتمتع بها العامل العادى ، فالدولة تقدم له المسكن والملبس والأكل ، فضلاً عن كونه يتمتع بضمان ضد البطالة يؤكد التزام الدولة بتشغيله <sup>(٢)</sup> . فإذا أعطى فوق ذلك مثل أجر العامل العادى ، فإنه يكون فى مركز أفضل منه - مما يتنافى مع مبدأ عدم

(١) مناقشات مؤتمر جنيف - التقرير العام للمؤتمر ، ص ٢٥ رقم ٢٦٨ .

(٢) Bouzat, P., Traité théorique et pratique de Droit pénal, p. 309, No. (٢)

الأفضلية<sup>(١)</sup> الذى تنبئ مراعاته فى الموازنة بين ظروف الحياة فى السجن ، وظروف الحياة فى المجتمع .

٣ - أنه اذا حمل أجر المثل الذى يقرر للسجين ، بنفقات اقامته ومأكله وملبسه ، فان هذا النظام سيسبب عمليات حسابة بالغة التعقيد دون أن تكون لها قيمة عملية كبيرة<sup>(٢)</sup> .

٤ - أن مبدأ أجر المثل ، مع ما يؤدى اليه من تفاوت فى الأجور بين السجناء نظرا لاختلاف أنواع العمل ودرجة مراتبهم عليها<sup>(٣)</sup> ، يؤدى فوق ذلك الى أنه فى حالة غالبية المسجونين الذين هم من غير المديرين ، لا يمكن أن تدفع اليهم فى فترة تمرينهم أجور على أساس اقتصادى سليم أو على أى معدل يمكن معه أن تفى بنفقات اعالتهم<sup>(٤)</sup> على فرض أنها ستحمل على عاتقهم .

٥ - أن الدولة مضطرة الى استخدام السجناء جميعا رغم أنه يكون من بينهم تلك النسبة الضخمة من الذين هم غير مختصين بالأعمال التى توكل اليهم ، وبالرغم من الظروف الأخرى غير المناسبة التى قد تحصل بسلوكهم أو طباعهم أو الظروف المتعلقة بالانتاج نفسه أو بحالة السوق ، والزام الدولة بدفع أجر المثل فى ظل هذه الظروف اجحاف بها من الناحية الاقتصادية<sup>(٥)</sup> .

## ١٨٤ - الرد على هذه الاعتراضات :

أولا : لا يقوم الاعتراض الأول على أساس سليم ، فالعلاقة المقيدة ليست فى ذاتها شرطا لاستحقاق أجر المثل ، وقد رأينا كيف أنه يفتى عنها عامة فى

(١) Less eligibility Non superiority - الذى قال به بتمام ، وفصل ما ناهىام لعائيه من الناحية الاقتصادية فى معاملة المسجونين ، فى كتابه Dilemma of Penal Reform - المرجع السابق ، راجع فيه على وجه الخصوص ص ٦٠ وما يلىها . راجع كذلك Lopez Rey المرجع السابق ص ٢ .  
(٢) مناقشات مؤتمر جنيف - المرجع السابق .  
(٣) مما يؤدى الى الشكوى وعدم الرضى من جانب من يعهد اليهم من المسجونين ، بأعمال أدنى من غيرهم . المرجع السابق .  
(٤) تقرير لجنة تشييل المسجونين فى البيلتر سنة ١٩٣٣ - مشيار اليه فى كتاب Mannheim - المرجع السابق ص ٨٩ ، ٩٠ .  
(٥) يذكر هذا الاعتراض Lopez Rey - المرجع السابق ص ١٣ .

التشريع والفقه الحديث، وجود حالة الاستخدام القسري. أما عن نقص المزايا التي يتمتع بها المسجون في علاقته بالدولة، عن العامل العادي، فليست ميززا لاختلاف أجره عن أجر المثل - إلا أن يكون هذا الاختلاف في صالحه فيزيد أجره. فموضوعا له عن نقص هذه المزايا.

ثانيا : أما الاعتراض الثاني فلا قبل مبدئيا قيامه على أساس مبدأ عدم الأفضلية - لأن هذا المبدأ يتناقض في ذاته مع اتجاهات السياسة العقابية الحديثة (١).

وفيما يتعلق بالضمان ضد البطالة الذي يتمتع به المسجون، على وجه الخصوص، يلاحظ أن هذا الضمان هو من مسؤوليات الدولة العامة في مواجهة مواطنيها جميعا، فإذا ما كان يتخذ صورة مؤكدة في حالة السجين، فإن ذلك يستند من ناحية إلى حالة الاعتماد التي يوجد فيها، ومن ناحية أخرى إلى التزام الدولة بتقويمه عن طريق العمل مما يعتبر معه تقديمها عملا إليه، أعظم في مناهج من توفيرها العمل للمواطنين عامة.

أما عن نفقات معيشة السجين وإيوائه بالسجن، فإن ما يخص من أجره في مقابلها، قد يزيد على نفقاته بالخارج، وخاصة إذا كان قد اتزع من وسط عائته التي كانت نفقاته تنبج في ميزانيتها العادية.

ثالثا : أن خصم هذه النفقات من الأجر ليس مجرد عملية حساية عقيمة بل إن لها معنى تربويا عميق الأثر (٢)، « فلو أنه أخذ من السجين معظم ما يكسبه، وخصص لأغراض مختلفة، فذلك لا يقلل من شعوره بأنه يكسب عيشه بنفسه، وهو يعلم على وجه التجديد ما يصير إليه أجره، ويكون لهذا مغزاه الهام من الوجهة النفسية، وتتجاوز قيمته مجرد اعتباره لفئة من جانب السلطة (٣) ».

رابعا : أنه مع ذلك - يمكن لتفادي استغراق نفقات إيواء السجين لأجره،

(١) المرجع السابق - ص ٢.

(٢) فضلا عن أن هذه العمليات الحسابية يقتضيها الفصل بين حسابات كل من العملية الإنتاجية، والعملية العقابية في السجن - مما سنتناوله بالبحث في الفصل الثاني من الباب الثالث.

(٣) راجع أقوال كورنيل في مؤتمر جنيف، مجموعة أعمال المؤتمر ص ٦٦ - رقم ٢٦٦.

لأن يكون الخصم بها - بنسبة معينة من ذلك الأجر ، وذلك بالنظر الى الاعتبارات التي سيرد ذكرها فيما بعد عند بحث مصارف أجر المبيحين .

خامسا : وفيما يتعلق بالأعباء التي يلقيها مبدأ أجر المثل على الدولة ، فوق ما تتحمله أصلا في تشغيل المسجونين من قيامها باستخدام غير المديرين منهم في ظل ظروف غير مناسبة ، فإنه يرد على ذلك (١) - بأن أجر المثل ضمان في ذاته فيما يتعلق بنقص مران العامل المبيح اذ لا يعطى له من أجر الا ما يقابل قيمة عمله من الناحية الفنية . أما عن الظروف الأخرى التي تؤدي الى نقص الانتاج - سواء كانت متعلقة بالسجناء أم ظروفًا خارجية - فهذه تحمل الدولة أعباءها كجزء من مقتضيات مسئوليتها في الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة (٢) .

#### ١٨٥ - حدود تطبيق مبدأ أجر المثل :

أوضحنا فيما سبق أن مبدأ أجر المثل قيمة أساسية في تهذيب المسجون وتأهيله للحياة العامة ، فضلا عن استناده المباشر الى حق السجين في العمل . ذلك أنه - مع غيره من المبادئ التي تهدف الى جعل حياة السجين داخل السجن ضرورة مما يبرح أن يؤول اليه أمره في الحياة العامة بعد انتهاء العقوبة - يبينه على أن يتعامل ويرتب حياته وارتباطاته المالية على أساس ما يمكن أن يحصل عليه بعمله في الحياة العادية ، ويشعره بمعنى الكسب الشريف القائم على القيمة الحقيقية لعمله لدى من يتعامل معهم من الناس .

وقد قام نظرية أجر المثل على أساس هذين الاعتبارين الهامين - الاعتبار القانوني والاعتبار التأهيلي - يستلزم قيام حدود لتطبيق هذا المبدأ ، لتعين ما يؤثر وتما لا أثر عليه من الاعتبارات الفرعية التي تتصل به في التطبيق ، حتى تتحقق له واقعيته من الناحية العملية بمثل ما توافر له من سلامة الأساس النظري ، ويؤدي في النهاية الى الأهداف التهذيبية التي ترجى من وزائه :

(١) فضلا عن أن الصلابة الحرة « ولو أنها أكثر حرية من إدارة السجن ! فإنها ليست في كل الاحيان كاملة الحرية في فصل العامل أو الموظف الكتابي غير الملم بعمله ، وفي كثير من البلاد تكون الصلابة الخاصة في الوقت الحاضر مضطرة - لا لئلا أن تقبل . فحسب بل ، أن تحفظ كذلك باناس غير مبلين يسلمهم الا اذ كانت هل استفاد لمواجهة اعتراضات النقابات ، أو فطم بعض الترميمات » . لويزري ، المرجع السابق - ص ٨١ .

(٢) انظر ما على في الباب الأخير من هذه الرسالة من تنظيم العمل في المسجون كمنهية انتاجية .

١٨٦ - (١) فمما ينبغي ألا يؤثر على تطبيق أجر المثل : الحالة الاقتصادية لعملية الإنتاج السجوني ، وكذلك سلوك المسجون .

#### ١٨٧ - ١ - علاقة مبدأ أجر المثل بظروف الإنتاج في السجن :

اتاج العمل في السجن قد يزيد وينقص . ويلزم ازاء ذلك تحديد ما اذا كانت أجور المسجونين تعتبر نوعاً من توزيع حصيلة الإنتاج تزيد وتنقص معه ، أم أن حق السجين يتعلق بأجر المثل بصرف النظر عن المكسب أو الخسارة التي ينتهي إليها الحساب الختامي للعملية الانتاجية .

لا شك أن ثمة ظروفًا خاصة بالعمل في السجون تؤثر على كفاءة ذلك العمل وعلى الحصيلة النهائية له - من ذلك ضرورة التنوع في الأعمال التي تيسر للمسجونين مما يمنع انشاء صناعات منظمة على نطاق واسع بما يحقق فوائد الإنتاج الكبير . وكذلك عدم استقرار اليد العاملة بسبب استمرار حركة الافراج عن المسجونين واستقبال محكوم عليهم جدد <sup>(١)</sup> . على أنه من ناحية أخرى قد يروض ذلك شدة عوامل الضغط في السجن ، أو العاملة الحائزلة التي يخضع لها السجناء ، وكذلك حماية في تصريف المنتجات تضمنها الدولة أحياناً بالاتجاه الى نظام الاستهلاك الحكومي <sup>(٢)</sup> (State use System) .

والرأى عندنا أن هذه الظروف مجتمعة - سواء أدت الى نتيجة في صالح الادارة أو في غير صالحها - انما هي من الظروف الانتاجية التي يتحملها صاحب العمل - وهو الدولة في هذه الحالة ، ولا تؤثر على التزاماته قبل عمله - هذا من الناحية القانونية . أما من الناحية العقابية فانه اذا كانت هذه الظروف تؤدي في بعض الأحيان الى خسارة تقع في جانب الادارة فان هذه الخسارة يجب ألا تموض على حساب أجور المسجونين ، فان تطبيق مبدأ أجر المثل بما له من أثر طيب في تهذيب السجين يجب أن يقدم على اعتبار الكسب والخسارة في جانب الادارة . وقد نصت المادة ٧٣/٢ من مجموعة قواعد الحد الأدنى على أن « مصالح

(١) راجع في هذه الصعوبات Grunhut p. 223 وكذلك تقرير مكتب العمل الدولي من

العمل في السجون - المراجع السابق ص ٥٢٨ .

(٢) ومنعقد الى التعرض لهذه الاعتبارات جميعاً عند الكلام على العمل في السجون كعملية انتاجية ، مع بيان مدى سلامة الاتجاه الى نظام الاستهلاك الحكومي .



السجناء وتدريبهم المهني يجب ألا تخضع لمقتضيات القصد الى تحقيق ربح مالى من الصناعة فى السجن ، ، وبذلك فانه على الدولة أن تتحمل ما يتبع فى ادارة الصناعة بالسجن من خسارة ، باعتباره جزءا من المزاينة المخصصة لتأهيل المسجونين <sup>(١)</sup> مثلها فى ذلك مثل ما تكلفه فى برامج التأهيل عامة ، ومثل ميزانيات المبنى والتحفط ومرتبات الموظفين <sup>(٢)</sup> .

### ١٨٨ - ٢ - علاقة الاجر بسلوك السجين :

تنشئ بعض النظم علاقة بين أجر السجين وسلوكه بمعنى أنه تخصص من أجره نسبة معينة لنسوء السلوك ، أو أن الأجر يتبع درجة السلوك التى يعتبر فيها المسجون <sup>(٣)</sup> . ونفرق فى هذا بين سلوك السجين فى علاقته بنظام السجن بصفة عامة وبادارة السجن والقائمين عليها ، وبين سلوكه كعامل فى عمله بالسجن .

ففيما يتعلق بسلوك السجين بوجه عام ، نرى أن الربط بينه وبين أجره يتضمن خلطا بين اعتبارات مختلفة فى مجالها وطبيعتها ومساسا بمقتضيات تأهيل المسجون .

فالمسجون يستحق أجر المثل كما قدمنا على أساس تمتعه بحقه فى تاج عمله ، وحقه على أجره فى هذا الشأن يرتبط بملاقة العمل التى تقوم بينه وبين الادارة ، والتى تستغل بالالتزامات القانونية المتفرعة منها - عن مظاهر حياته وعلاقاته الأخرى فى السجن . فلا يكون بذلك ثم محل للربط بين السلوك العام للمسجون أو علاقته بالقائمين على ادارة السجن ، وبين مقدار ما يستحقه من أجر .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الحكمة العقابية من تقرير

---

(١) ومن ذلك فانه لا يقوم على أساس سليم ذلك النظام المتبع فى المكسيك والذى تحدث فيه اجور السجناء طبقا لمتضى الظروف الاقتصادية للإنتاج السجونى وعلى أساس مبدأ يقول بان صناعة السجن يجب ألا تؤدى الى خسارة والا تحقق أرباحا مبالغا فيها . راجع : Prison Labour, p. 82.

(٢) راجع فى هذا Lopez Rey, المرجع السابق ص ٢٣ .

(٣) راجع ما ورد عن هذه النظم فى تقرير هيئة الأمم المتحدة عن العمل فى السجون فى مؤتمر جنيف (Prison Labour) - ص ٥١ وما بعدها .

أجر المثل للسجين إنما ترتبط بتأهيل المسجون عن طريق إحاطته بعمل ظروف العمل في الحياة العامة ، ويحل بذلك الربط بين أجره وبين سلوكه العام في السجن . فالعامل في مصنع لا يتأثر أجره بسلوكه مع رجال البوليس في حية مثلا . وإنما هو قد يدفع منه غرامة يحكم بها عليه لارتكابه ما يخالف القانون في حياته الخاصة بعيدا عن العمل . كذلك السجين يجب ألا يربط بين أجره وسلوكه في السجن ، فإن كان في نظام السجن ما يسمح بتوقع غرامات على المسجون فإنما يكون ذلك على استقلال تام عن الأجر الذي يستحقه <sup>(١)</sup> .

أما عن سلوك السجين كعامل في عمله بالسجن فهذا يخص لنظام جزاءات العمل كما سيرد في شأنها في المبحث الثالث من هذا الفصل ، وليس في هذا ما يمس مبدأ أجر المثل . بل ان وجودها على النحو المتبع في نظم العمل الحر ، إنما يؤكد مبدأ تماثل ظروف العمل في السجن مع ظروف العمل في الحياة العامة ويتفق مع مقاضيات تأهيل المسجون .

**١٨٩ - (ب)** وما ينبغي مراعاته في تطبيق مبدأ أجر المثل ويؤدي به في النهاية الى الواقعية الزشيدة : الظروف الخاصة بتدريب المسجونين ، ومراعاة المزايا التي يتمتع بها المسجون ويتميز بها عن العامل الحر .

#### ١٩٠ - ١ - أثر التدريب على الأجر :

قد يقال انه اذا كان يقصد من العمل في السجن تدريب المسجونين وتهذيبهم فإن هذا العمل ، الذي يقصد منه التدريب ، إنما هو فضل من الدولة لا يحق للمسجون أن يتناول عليه فوق ذلك أجرا . ويرد على ذلك بأن كل ما تبذله الدولة لاصلاح السجين إنما هو من واجباتها نحوه كمواطن ، وأنهما تلزم به للسجين على وجه الخصوص في مقابل ما تسلبه من حريته . أما علاقة العمل فيما بين السجين والادارة فعلاقة مستقلة بالتزاماتها المتبادلة ، وأجر المثل للسجين هو أحد هذه الالتزامات . ومن ثم فلا محل للقول بتخفيض أجر السجين عن أجر المثل في مقابل ما يتلقاه من تدريب .

على أنه - من ناحية أخرى - لا معدى عن اعتبار درجة تدريب المسجون

(١) وان كان ذلك لا يمنع من خصم هذه الغرامات من الأجر بعد استحقاقه كما سبق في الفرع التالي من هذا المبحث .

واقتفاه لعمله ، فى حساب أجره . فالسجناء يختلفون من حيث الأعمال التى كانوا يمارسونها قبل دخولهم السجن ، ويختلفون فى درجة مراتهم عليها ، كما يختلفون من باب أولى فى درجة مراتهم على الأنواع المحدودة من العمل المسيرة داخل السجن . وينتج عن ذلك أن المستوى العام للكفاية والمران بين السجناء يكون أقل منه فى المجتمع الحر ، ولذلك فإنه مع عدم الإخلال بمبدأ أجر المثل ، نجد أن أجر السجن يتأثر بمض العوامل التى تؤدي به الى الانخفاض كلما تحقق واحد منها أو أكثر .

١ - فضعف الخبرة والمهارة تكون سببا فى تكليف السجن بعمل أقل فى القيمة أو أخف فى المسؤولية . ومثل هذا العمل يكون أجره منخفضا بالتبعية<sup>(١)</sup> .  
٢ - أنه اذا كان لثل العمل المكلف به المسجون - فى السوق الحر - حد أعلى وحد أدنى للأجر الذى يعطى للقائم به ، فإن ضعف مران السجن عليه يجعل من حق الادارة أن تنزل بأجره عن متوسط أجر المثل تبعا لدرجة مرانه<sup>(٢)</sup> ، وقد تصل الى الحد الأدنى اذا بلغ به ضعف المران ما يقتضى ذلك .

٣ - انه اذا اتبع نظام الأجر بالقطعة - وهو النظام المتبع فى بعض البلاد فعلا ، رغم ما يوجه اليه من انتقادات<sup>(٣)</sup> - ففى هذه الحالة يؤدي ضعف المران الى اتابع وحدات أقل ، مما ينتج عنه ضعف حصيله السجن العامل من عمله .

#### ١٩٩ - ٢ - المزايا الخاصة التى يتمتع بها المسجون :

يتمتع المسجون ببعض الأوضاع التى تميزه عن العامل العادى ، والتى قد يكون فى تمتعه بها مع حصوله على أجر المثل - ما يجعله فى مركز أفضل من العامل العادى .

(١) راجع هذا المعنى Lopes Rey, p. 16

(٢) ولقد نصت المادة ٧٣/٢ من مجموعة القواعد صراحة على اعتبار التاج السجن عند تقدير أجر المثل ، وذلك فى مناسبة بيان التزام من يؤجر له عمل المسجون .  
(٣) راجع البيانات الخاصة بنظام الأجر فى سجون النمسا والدانمرك وفنلندا والسويد والمملكة المتحدة ، فى تقرير هيئة الأمم المتحدة (Prison Labour) - ص ٥١ وما بعدها .  
والانتقادات الموجهة الى هذا النظام ص ٦٧ .

فالسجين في عمله يتمتع بضمان ضد البطالة فترة وجوده في السجن لا يتوافر للعامل الحر<sup>(١)</sup> . وهذا الضمان فضلا عما أوضحناه من ارتباطه بالحالة القانونية للسجين من حيث حالة الاعتماد ، والتزام الدولة بالتقويم - يرتبط من الناحية الأخرى باعتبار العمل من ضرورات حفظ النظم في السجن ، وأن استمراره هو بذلك في مصلحة الإدارة وحق لها على السجين . وبذلك يكون الضمان الذي يتمتع به السجين ضد البطالة مرتبطا من الناحيتين بطبيعة سلب حريته ووجوده في السجن ومن ثم لا يصح أن يحاسب عليه أو يكون له أثر على ما يستحقه من أجر .

والسجين ، كعامل ، لا يتمتع بمزايا العلاج المجاني فحسب - مما يتمتع به العامل العادي طبقا لقوانين العمل الحديثة<sup>(٢)</sup> - وإنما يتمتع فوق ذلك بأنواع مختلفة من الرعاية الاجتماعية والنفسانية والرياضية والترفيهية عامة . وهذه المزايا جميعها تعتبر كما قدمنا مما ينصب عليه التزام الدولة باصلاح السجين ، ولا محل للربط بينها وبين علاقته بها كعامل . فضلا عن أنها على أية حال لا تقدمها الدولة الى مواطنيها نظير مقابل .

أما اقامة السجين في السجن وما تتكلفه الدولة من نفقات في سبيلها ، فهو لا يقابل واجبا أو التزاما على الدولة في شأن مواطنيها عامة - القادرين منهم على الكسب . وعلى ذلك فانه ما دام السجين يعمل ويتقاضى أجرا كاملا عن عمله في السجن ، فمن العدل ومما تقتضيه المساواة بينه وبين غيره من المواطنين على الأقل ، أن يتكفل بنفقاته في السجن . على أنه يجب التنبيه الى أن ما يتحمله السجين من ذلك - ومثله في ذلك مثل ما ينفق فيه أجره أو يرد عليه من حقوق مما سنتناوله في الفرع القادم لهذا البحث - انما يقوم بأدائه من أجره ولا يؤثر في أصل حقه في الاجر ، أو في حسابه على أساس أجر المثل . وإنما يكون قيام السجين بنفقاته في صورة خصم من حساب ماله من أجر يستحقه على هذا الأساس .

(١) راجع ما تقدم ص ١٧٢ .

(٢) انظر المادة ٦٥ من قانون العمل الموحد للجمهورية العربية المتحدة ( ٩١ لسنة ١٩٥٩ )

### الفرع الثالث

## مصارف أجر السجين والحقوق المتعلقة به

### ١٩٢ - حق الدولة فى تنظيم صرف أجر السجين :

رأينا فى مستهل هذا البحث<sup>(١)</sup> كيف يتعلق تقرير أجر للمسجون باعتبارات عملية - فضلا عن أساسه القانونى ، وهذه الاعتبارات تتصل بتأهيل المسجون وقيامه بالتزاماته القانونية والاجتماعية . ولما كانت مراقبة قيام المسجون بالتزاماته هذه ، هى من وسائل تأهيله للحياة العامة ، واعداده للنهوض بواجباته فيها - لذلك كان مما تقتضيه مسؤولية الدولة عن اصلاح السجين ، أن تتدخل لتنظيم مصارف أجره الذى يحصل عليه من عمله فى مدة سجنه<sup>(٢)</sup> .

ولما كانت المسؤولية تستيع السلطة ، فانه يحق للدولة أن تتحكم فى مصارف أجر السجين بما يحقق مقتضيات تأهيله وتقويمه . والاعتراف للدولة بهذا الحق يشير البحث فى حق السجين قبل الدولة على مبلغ الأجر المستحق له ، والضمانات التى يتمتع بها فى شأنه باعتباره أجرا مستحقا عن عمل ، وذلك كأساس للبحث فى تنظيم مصارف الأجر .

### ١٩٣ - حق السجين على مبلغ الأجر ، وضماناته :

بعد أن يخلص السجين بحقه فى أجر المثل عن العمل الذى يؤديه ، نجد أن محل حقه هذا يكون فى يد الدولة التى لها حق تنظيم مصارفه . ومن ثم تتور مشكلة فى شأن مدى حق الدولة فى توجيه أجر السجين الى مصارفه مباشرة ، دون أن يكون للسجين ارادة فى هذا التوجيه ، ومدى حقوق السجين ازاء ذلك .

تهرب بعض النظم<sup>(٣)</sup> من صعوبات هذه المشكلة بانكار صفة الأجر عن

(١) راجع ما تقدم من ١٦٢ .

(٢) لما كانت هذه الاعتبارات غير قائمة فى حالة النجس الاحتياطى ، فانه ليس للدولة أن تتدخل فى تصرف المحبوس احتياطيا فى أجره ، ويبقى ذلك حقا خالصا له ، كما سبق بيانه ( راجع ما تقدم من ١٦٧ ) .

(٣) يراجع على وجه الخصوص نظام الأجر فى سجون الدانمرك - تقرير هيئة الأمم المتحدة (Prison Labour) - ص ٥٢ .

المقابل الذى يعطى للمسجون عن عمله . وترتب على ذلك أنه لا يحق للمسجون قانوناً أن يطالب به ، اذ هو لا يصير من حقه حتى يدفع إليه فعلاً . ويظهر أثر ذلك فى إمكان استيلاء الإدارة على ما كان يستحقه -بغير تدخل القضاء- لتعوض به الأضرار التى يحدثها السجين ، وتواجه التزامات اعالته والتأمين على صحته ، وما عليه من مطالبات . كما يمكن أن تمنعه عنه كإجراء تأديبى .

ونلاحظ هنا مبدئياً أنه - كما سبق بيانه - يجب الفصل التام بين حقوق المسجون المتعلقة بعمله وخاصة حقه فى الأجر ، وبين العلاقات الأخرى بينه وبين الإدارة فى السجن ؛ بحيث لا يؤثر سلوكه فى خارج العمل أو مع المسؤولين عن السجن على ما يستحقه من أجر . ومن ثم لا يكون للإدارة أن تنتقص من أصل أجر السجين كإجراء تأديبى عن سلوكه خارج العمل - هذا إن جاز الانتقاص منه كجزء فى العمل ذاته مما سنبجته فيما بعد <sup>(١)</sup> . ونميز فى هذا الشأن تماماً بين الاقطاع من أصل الأجر وهو ما لا يحق للإدارة أن تجريه فى غير نطاق شروط العمل وظروفه الداخلية ، وبين الخصم على الأجر بعد استحقاقه مما قد يتسع نطاقه لمصارف الأجر جميعاً طبقاً لما سنبينه من حدود وقواعد .

فالسجين اذ يستحق أجراً عن عمله يصبح بأدائه هذا العمل صاحب حق شخصى على الإدارة بقيمة الأجر المستحق له ، غير أنه بمقتضى حق الإدارة فى تنظيم مصارف هذا الأجر يكون لها أن تخصم منه لحساب تلك المصارف بنوع من النيابة القانونية عن المسجون تفرع على وضع التبعية التى يتصف بها المركز القانونى للسجين - وذلك فى ظل الرقابة التى تمارسها الجهة القضائية المختصة .

وباعتبار أن ما يستحقه المسجون هو أجر عن عمله فهو فى يد الإدارة وقبل أن توزعه بين مصارفه يتمتع بالحماية التقليدية التى تسبها القوانين على الأجور والممتلكات من حيث عدم مجاوز الحجز عليها أو قصره على دين الاعاشة

(١) انظر ما سيجد فى شأن جزاءات العمل فى المبحث الثالث من هذا الفصل .

ودين الثقة<sup>(١)</sup> . ويؤثر ذلك على تحديد مصارف الأجر مما يستفصله فيما يلي .

### ١٩٤ - مصارف أجر السجين :

تتضمن مصارف أجر السجين التي تتولاها الادارة في النظم العقابية المختلفة ، في خمسة مصارف أساسية ، هي نفقات اعالة المسجون ، ونفقة عائلته ، والادخار للافراج ، والمصروف الداخلى بالسجن ، والمبالغ المحكوم بها بمناسبة الجريمة . وقد نصت مجموعة قواعد الحد الأدنى على ثلاث منها هي نفقة العائلة والمصروف الشخصي والادخار للافراج ( م - ٧٦ الفقرتين ٢ و ٣ ) . في حين أضافت التوصية الخاصة في مؤتمر جنيف ( توصية ٧ في القرار الخاص بالعمل في السجن ) اشارة الى تمويل المجنى عليه في الجريمة . ولم تنص التوصيات ولا مجموعة القواعد على نفقات اعالة المسجون في حين أن القرار السادس في مؤتمر لاهاي قد نص على أن يخصص منه ( من الأجر ) مبلغ في مقابل اعالة المسجون ، ونفقة عائلته ، وان أمكن ذلك أيضا تمويل للمصروف من جريمته<sup>(٢)</sup> .

### ١٩٥ - (١) عن نفقات اعالة المسجون - تقتضى العدالة أن يتحمل

السجين هذه النفقات<sup>(٣)</sup> ما دام يكسب من عمله داخل السجن كما يتكسب

(١) راجع المادة ٥٢ من قانون العمل الموحد للجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٩ ، ومحمد جمال الدين زكي - الرقيب في قانون العمل ، ص ٢٤٠ بند ١٦٠ . كذلك راجع في مبدأ عدم جواز الجزاء على « جمل السجين - Pécule » في القانون الفرنسي : Pinateau, D. 284 . وقد نصت المادة ٢٦ من قانون المسجون المصري على أنه لا يجوز الجزاء على أجور المسجونين ، وذلك دون إخلال بحق ادارة السجن في خصم مقابل الحساب التي يتسبب فيها المسجون « . وإطلاق مبدأ عدم جواز الجزاء في هذا النص يبدو كصدى للوائح القائمة في السجون المصرية من حيث مسألة ما يحصل عليه السجناء من مقابل لعملهم ، على أنه يمكن اعتباره من ناحية أخرى نوعاً من السياسة التشريعية لاعلاء الادارة السجونية من مشكلات الجزاء بالطرق المعروفة في قانون المرافعات ، ولا يتم بذلك من اتخاذ الادارة لطرقها الخاصة في توجيه الأجر الى مصاروف التي تتعرض لها فيما إلى . أما الاستثناء الوارد في عجز المادة في شأن الحساب التي يتسبب فيها المسجون فهي نوع من المقاصة التي يمارسها القانون ، وتري أن تضاعف بدلورها لما هو متصور عليه في المادة ٥١ من قانون العمل الموحد ، فيما يتعلق بالقدرة الجائز اجرائها فيه . راجع في شرح هذه المادة ، محمود جمال الدين زكي - المرجع السابق ص ٢٤١ بند ١٦١ .

(٢) راجع مجموعة أعمال المؤتمر الجزء الاول ص ٦٢٩ ، ٦٣٠ .

(٣) يؤكد هذا الرأي Barnes & Teeters في New Horizons ص ٧٢٢ ويرفق تقرير

معية الاسم (Prison Labour, D. 69) بين هذه الفكرة وبين النظام الذي كان معمولاً به في السجون العسكرية في بعض البلاد والمعروف بنظام المصروفات Fees System والذي كان يلزم فيه المسجون بنفقات الإقامة والطعام أو غيرها ، موضحاً أن هذا النظام المتيق لم تكن وراءه أية أغراض ترموية أو اصلاحية .

العامل فى الحياة العادية ؟ والا أصبحت الإقامة المجانية فى السجن ميزة له على العامل العادى .

وبالنظر الى أن مستوى المعيشة فى السجن موحد ومفروض من الادارة كأحد عناصر حفظ النظام والصحة بين المسجونين ، ومن ثم فليس للسجين اختيار فيه ، وقد تكون النفقات الحقيقية أكثر مما يستطيع القيام بهه إذا كان العمل الذى يقوم به ضئيل القيمة قليل الأجر - لذلك نرى أن يكون ما يدفعه للسجين نظير اقامته هو نسبة ثابتة من الأجر الذى يحصل عليه بصرف النظر عن النفقات الفعلية ، بحيث يؤدى ذلك الى أن من تمجزه حالته الصحية مثلا عن العمل فى السجن لا يلزم بشئ فى مقابل نفقات اعالته ، وتولاها الدولة بمقتضى مسؤوليتها عنه التى تؤكدنا حالة التبعية الناتجة عن حبس حرته<sup>(١)</sup>.

وللادارة فى رأينا أن تخصص المبلغ الذى يقرر عن هذه النفقات من أجر المسجون . باعتبار الخصم طريقا للتنفيذ الادارى . ويحق لها هذا الخصم على الأجر باعتبار أن ما تخصص به هو دين اعاشة<sup>(٢)</sup> وعلى أن يكون الخصم بالنسبة الثابتة التى تقرر ، مبرئا لزمة المسجون عن هذا الدين مهما بلغت النفقات الحقيقية .

**١٩٦ - وعن نفقة العائلة** - تلزم المسجون العامل نفقة عائلته . وما دام ما يتقاضاه هو أجر ، فانه يجوز الحجز بهذه النفقة عليه فى حدود القدر الذى يسمح به القانون العام . ولذلك نرى جواز قيام الادارة بخصم النفقة من الأجر فى حدود الجزء الجائز الحجز عليه ، على أن يسمح للسجين بأن يزيد باختياره ما يعين به عائلته من أجره ، وأن يخصم ذلك من الجزء الذى يخصص لمصروفه داخل السجن<sup>(٣)</sup> .

(١) والاشد بهذا الراى يعطينا من مناقشة ما يقول به لوبز راى (المرجع السابق ص ٢٣) من قصر ما يتحمله السجين على نفقات الطعام وحدها - فالنسبة التى نقول بها تعدد طبقا لاعتبارات العدالة وصحة المسجون ، التى تقتضى مراعاة المصارف الاخرى لاجره - وذلك دون الارتباط بالنفقات الفعلية للطعام أو للفره من نفقات الاعالة .

(٢) أو دين المأكل والملبس كما يسميه قانون العمل الموحد للجمهورية العربية المتحدة ( م ٥٢ ) ، ودرامى فى شأنه الاولوية المصنوس عليها فى تلك المادة .

(٣) مبدأ مونة السجن لمائلته تأخذ به معظم النظم العقابية ( راجع Prison Labour ، p. 69) - عل اختلاف ما بين اعتبارها اجبارية أو اختيارية . وبعض النظم تجعلها اجبارية فى نسبة كبيرة من أجر السجين (٧٥٪) فى المسجون الفيدرالية الامريكية - المرجع السابق هامش ١ ص ٦٨ ) وفى النظام الفرنسى تخير اجبارية للسجين ، على أنه يجوز الحجز بها على الجسمل القابل للتصرف (Pécule disponible) - راجع : Pinatel, p. 204, 195.



وإذا كان القانون العام يربط لأسرة السجين معاشا بمناسبة سجنه <sup>(١)</sup> فأننا نرى أن خصم من المعاش المقرر ما يمكن الحجز عليه نفقة العائلة من أجر السجين. ومن الواجب أن يراعى التشريع التنسيق بين النصوص المنظمة لكل من الوضعين <sup>(٢)</sup>. وإذا لم تكن تلزم السجين نفقة لأحد خارج السجن ، يضاف القدر الذى كانت تستولى عليه العائلة الى المصارف الأخرى لأجره ، حسبما يقدر القائمون على تهذيبه فى السجن أنه أكثر ملائمة لحالته ، فتضاف الى المصروف الداخلى أو الى المدخرات بحسب الأحوال .

**١٩٧ - وعن الادخار للأفراج** - يكون للإدارة أن تحدد قدرا مما يكسبه السجين من عمله ، تحجزه لتكوين رصيد يدخر له ليتسلمه وقت الأفراج عنه ، حتى يمينه على مواجهة الحياة فى الفترة الأولى التالية للأفراج ، وهى من أصعب الفترات فى حياة السجين النازع الى اصلاح نفسه .

وللدولة أن تقوم بذلك دون حاجة الى موافقة السجين ، باعتبار هذا الادخار من عناصر اصلاح السجين التى هى مسئولة عنه . بل ان لها أن تدخل لتنظيم استغلال هذه المدخرات على أساس اختيار الطريق الاصلح للسجين ، وباعتبار هذه المدخرات قد تكونت تحت يدها فى أثناء فترة مسئوليتها عنه وهو فى السجن . وتختلف النظم العقابية فى تنظيم الانتفاع بهذه المدخرات ، ما بين تسليمها جزا الى الجهات التى تتولى رعاية السجين بعد الافراج عنه ، وبين تسليم بعض منها الى هذه الجهات ، وبين جعل الخيار للسجين لاستلامها بنفسه أو ترك أمر استغلالها لتلك الجهات . كما أنه فى بعض النظم تضاف المبالغ المدخرة الخاصة بالسجناء جميعا الى رصيد مشترك يتلقى اعانات من متعهدى الصناعة فى السجن ، ويستغل الرصيد فى مجموعه لمساعدة المفرج عنهم <sup>(٣)</sup> .

(١) وهذا ما جرى عليه العمل فى فرنسا فى تطبيق قانون الاعانات المالية - دون أن يكون فيه نص خاص على حالة السجين - راجع مقال شارل جرمان فى *Rév. Int. de Politique Criminelle* - المراجع السابق .

كذلك الحال فى بعض البلاد الأخرى - راجع اقوال Galway فى مؤتمر جنيف التقرير العام رقم ٢٧٠ - على أنه قد يكون ما يدفع للعائلة هو استحقاق السجين فى اعانة اجتماعية مستحقة له من قبل التنفيل عليه ( للمعجز أو غيره ) وفى هذه الحالة ينبغي التنسيق بين الاعانة والاجر ان وجد - راجع *Prison Labour* ص ٨٢ وما بعدها .

(٢) وتتعلق فى هذه الحالة احدى مزاياء دفع أجر للمسجون إذ يخفف عن المرأة من معاش الأسرة بقدر ما يمينها السجين به من أجره .

(٣) راجع تفصيل هذه النظم فى تقرير هيئة الأمم بمؤتمر جنيف (*Prison Labour*) ص ٧٠ .

ومبالغ الادخار هذه تثير مشكلة من حيث جواز الحجز عليها ، اذ قد يقال بأنها بعد أن تضاف الى رصيد المسجون تفقد الحصانة الخاصة بالأجور وتعرض للحجز عليها من دائتيه من مختلف المصادر باعتبارها أضحت وديعة في يد ادارة السجن . فيمكن أن يوقع حجز ما للمدين لدى الغير تحت يدها على هذه المبالغ . والرأى عندنا في هذا أنه بالنظر الى استمرار تلك المبالغ في يد صاحب العمل (الادارة) فإنه يجب النظر اليها باعتبارها جزءا من الأجر لم يدفع الى صاحبه ، وأن يد الادارة لم تتغير عليها من يد مدين الى يد أمين<sup>(١)</sup> . وهذا التكييف يضمن صالح السجن في حماية مدخراته التي وضعت عن غير ارادته في حيث يعلم كل من يكون له مصلحة في ملاحظته<sup>(٢)</sup> .

**١٩٨ - والمصروف الداخل يستهلك في بعض النظم<sup>(٣)</sup> كل ما يتقاضاه السجن ، وذلك حيث يكون ما يعطى اليه مقابل العمل انما يقصد منه مجرد التشجيع ورفع الروح المعنوية ، وليس أجرا بالمعنى الصحيح . وبذلك تقوت في تلك النظم الفوائد الأخرى التي تتحقق من استخدام أجر المثل في المصارف السابقة .**

وما يخصص للمصروف الداخلي للمسجون يمكن استخدامه فضلا عن شراء بعض الحاجيات الإضافية أو الكماليات داخل السجن ، في زيادة المعونة التي يؤديها السجن الى عائلته ، وفي أداء المبالغ المحكوم بها ( في حدود ما سنيته فيما يلي ) ، ومن ذلك ما عليه من تعويض للمعنى عليه - كل ذلك في حدود سياسة تعاون مه ادارة السجن في وضع حدودها وأسسها .

(١) وبذلك يسرى على هذه المدخرات نص المادتين ٣٦ و ٣٧ من قانون المسجون المصري اذ تنص الاولى على علم جواز الحجز على أجور المسجونين ، وتنص الاخيرة على أنه « اذا توفي المسجون يصرف أجره الى ورثة الشرعيين » .

(٢) وقد كان النظام الموضوع في شبان « الجبل الاحتياطي » أو جبل الادخار (péoule reserve) في النظام الفرنسي حتى سنة ١٩٢٩ يخلق على هذا الجبل صفة شخصية مطلقة تنتم الحجز عليه لصالح دائتي السجن في حين كان محملا عليه ما يطالب به المسجون من الغرامات والمصروفات القضائية . وقد خصص تمثيل سنة ١٩٢٩ جولا خاصا تستوفى منه هذه المطالبات وبغيرها مما يحكم به القضاء الجنائي 283-284 Pinatel . وفي القانون اللاتني يعتبر Grunhut في النص الوارد في لائحة السجن والذي يقضى بأنه ليس للمسجون حق في المطالبة قانونا بما له من حساب لدى الادارة من كسبه وامخاره - يعتبر في هذا النص حماية لهذه المبالغ من أن تنقل عليها الحكومة بطلباتها بما في ذلك المصاريف القضائية مثلها في ذلك مثل غيرها من الدائنين (Grunhut, p. 212)

(٣) في السجن الانجليزية مثلا - راجع Prison Labour, p. 68

**١٩٩ -** وفيما يتعلق بالمبالغ المحكوم بها بمناسبة الجريمة - سواء في ذلك المبالغ المحكوم بها في الدعوى الجنائية ، كالغرامة والمصروفات ، أو التعويض المدني المحكوم به للمضروب من الجريمة - نرى أنه لا يجوز التنفيذ بها على أجر السجين تمثيلا مع الحماية المفروضة عليه باعتباره أجرا . فضلا عن أن هذه المبالغ قد تستغرقه بما لا يدع مجالا للاستفادة منه في الأبواب الأخرى السابق تفصيلها (١) .

وقد أثر فيما يتعلق بالتعويض المدني في مناقشات مؤتمر جنيف ، لتدعيم الاتجاه الى دفعه من أجر السجين - ما ينتج دفع هذا التعويض من أثر في تدعيم معنويات السجين باصلاحه الخطأ الذي ارتكبه . غير أنه رد على هذه الفكرة بأنها تقحم على اتجاه المؤتمر مبادئ الجزاء والتقابل بين الجريمة والعقاب (retribution) مما عفا عليه الزمن وما يجب استبداه من النظم الحديثة التي تهدف الى تهذيب السجين وتأهيله الاجتماعي (٢) .

ونرى أنه اذا كان لدفع التعويض أثر في تهذيب المسجون ، فلتما يكون الحصول على هذا الأثر اذا اقتنع المحكوم عليه نفسه بالأمر وقام بأداء التعويض اختيارا ولو بتشجيع من المسؤولين - على ألا ينقلب هذا التشجيع الى اجبار ، اذ أن اجبار السجين على أداء التعويض من أجر عمله الذي يمارسه في السجن ، يخلق طريقا من طرق التنفيذ للحقوق المدنية ، يقترب من طريق الاكراه البدني التي انمحت من عداد طرق التنفيذ في القانون الخاص في النظم المعاصرة .

وفي الواقع أن دفع هذا التعويض وكذلك المبالغ المحكوم بها في الدعوى الجنائية - قد يكون من مصلحة السجين وذلك تجنباً للتنفيذ بالاكراه البدني ( فيما يجوز فيه ) من ناحية ، وللحصول على الافراج تحت شرط (٣) أو رد

(١) ولعل هذه المبالغ هي التي قصد نص المادة ٢٦ من قانون السجون المصري أصلا الى حماية أجر السجين من الحجز عليه بها .

(٢) راجع مناقشات المؤتمر في التقرير العام عنه ( رفقى ٢٧٢ و ٢٧٤ ) . وبالرغم من عدم اقرار مبدأ الخصم من الأجر لحساب التعويض المدني في مناقشات القسم الخاص بالعمل في السجون في المؤتمر - فإنه عند عرض الأمر على الجمعية العامة للمؤتمر ، اقررت ذلك المبدأ على خلاف ما بدا من رأى السيد لوبز رأى ممثل السكرتير العام لهيئة الأمم في المؤتمر . اذ أراد أن يتفادى هذا الاختلاف في قرارات المؤتمر فلفار بتأجيل اتخاذ قرار في هذا الشأن طين إعادة مناقشة الموضوع في حلقات دراسية قادمة .

(٣) م ٥٦ من قانون السجون المصري .

الاعتبار<sup>(١)</sup> من ناحية أخرى . ولذلك فمن المناسب تشجيع السجين على أدائها ومعاونته من قبل ادارة السجن في تنظيم ذلك ، والاستعانة فيه بمبالغ من المصروف الداخلي . بل ومن المدخر كذلك ، في ضوء سياسة مستنيرة يتحقق فيها التوازن بين مصلحته في هذا الشأن ، ومصلحته الأخرى .

بل انه فضلا عن ذلك يمكن القول بأن مصلحة السجين ومصلحة الدولة قد تلتقيان في شأن المبالغ المحكوم بها في الدعوى الجنائية<sup>(٢)</sup> بوضع نظام يقضى باستيفائها من نسبة معينة من أجره ، تبرئه منها فيما يتعلق بالأكراه البدني والافراج تحت شرط ، تفصل الدولة بذلك الى استيفاء هذا القدر بخصمه من حصيلة الاجر ويجنب المحكوم عليه - بشروط معقولة - أن تقع عليه منبة عدم الوفاء بتلك المبالغ<sup>(٣)</sup>.

## المبحث الثاني

### الضمانات الاجتماعية للعمل في السجون

٢٠٠ - تتناول في هذا البحث على التوالى :

١ - تعويض المسجونين عن اصابات العمل وأمراض المهنة .

٢ - التأمينات الاجتماعية والعمل في السجون

وتقوم النظم الخاصة بالتعويض والتأمين جميعا على أساس مزدوج من

(١) م ٥٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

(٢) ونميزها في ذلك عن مبلغ التعويض المدني اذ أنها هي وحدها التي ترتبط - بحسب الأصل - بنظامي الاكراه البدني ، والافراج تحت شرط طبقا لما نراه في تفسير المادة ٥٦ من قانون السجون المصري من أن عبارة « الالتزامات المالية المحكوم بها عليه من المحكمة الجنائية » الواردة بهذه المادة لا تنصرف الى مبلغ التعويض المدني ، اذ لا داعي للترفة في شأنه بين حالة الحكم به من المحكمة الجنائية والحكم به من المحكمة المدنية . ونرى لذلك أن المقصود بهذه العبارة هي « المبالغ المحكوم بها في الدعوى الجنائية » .

(٣) وقد أخذ التشريع الفرنسي بنظام تخصيص جمل خاص (Pécule) من الاجر للولا، بالقرامات والمصروفات القضائية وغيرها مما يحكم به القضاء الجنائي وذلك بتعديل صادر في سنة ١٩٤٩ ، واجع ما تقدم ص ١٨٤ : الهامش ، وبيناتل ص ٢٩٣ و ٢٩٤ .

المسئولية الشبئية ومبدأ تحمل التبعة<sup>(١)</sup> من ناحية ، والتكافل الاجتماعى من ناحية أخرى<sup>(٢)</sup>. وتناولها التشريعات الحديثة بتنظيم تشريعى موحد ( كقانون التأمينات الاجتماعية فى الجمهورية العربية المتحدة وهو من أحدث التشريعات فى هذا الصدد ) . غير أننا تناولها على الترتيب الذى أوضحناه ، تيسيرا للبحث ونظرا لما للتعويض عن اصابات العمل وأمراض المهنة من وضع خاص فى نظم العمل فى السجون .

#### ٢٠١ - أولا - التعويض عن اصابات العمل وأمراض المهنة

يقوم هذا التعويض فى القانون العام على مبدأ تحمل التبعة وفكرة المسئولية الشبئية<sup>(٣)</sup> . وهو على هذا الوضع يكون فى تطبيقه على المسجونين أقوى أساسا من حقهم فى العمل نفسه ، ويكون حقهم فى المعاملة فيه بالمثل مع العمال الأحرار أظهر فى مبناه ، وأقل تعرضا للجدل والناقشة<sup>(٤)</sup>.

ولذلك نجد أن حق السجين فى التعويض عن اصابات العمل معترف به فى معظم النظم العقابية<sup>(٥)</sup> كحق قانونى . وإن كان الاختلاف بينها كبيرا فى شروطه ، وفى قيمته بالنسبة الى ما يدفع للعمال الأحرار . كما أنه توجد بعض النظم التى لا زالت تنكر حق السجين العامل فى هذا التعويض ، أو تجعل من التعويض المقرر منحه من قبل الدولة لا تقوم على حق قانونى للسجين . على أننا نجد ميلا حتى فى بعض هذه الدول الى الأخذ بمعايير الاستحقاق

(١) راجع بينال من ٣٠٠ .

(٢) راجع مقدمة المذكرة الإيضاحية للقانون التأمينات الاجتماعية للجمهورية العربية المتحدة . رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

(٣) بينال - المراجع السابق .

هذا ويؤدى قيامه على هذا الأساس - الى القول بسرعيته على حالات العمل العقابي الأخرى خارج السجون . كما فى حالات العمل بدلا من الحبس أو بدلا من الغرامة - راجع ما تقدم من ٢٩ وما بعدها .

(٤) هذا وإن كانت المحاكم الفرنسية قد ذهبت فى شأن قانون سنة ١٨٩٨ ، ومن بعده قانون سنة ١٩٣٨ الخاصين بالتعويض عن اصابات العمل فى فرنسا الى أن إسكانهما لا تنطبق على حالة المسجونين ، وبنت ذلك على أنه يفترض فى تطبيقهما وجود عقد سابق . Pinatel, p. 300, 301.

وقد تم فيما بعد تنظيم التعويض عن اصابات المسجونين فى اللوائح الصادرة فى ١٩٤٦/١٠/٣٠ .

المراجع السابق من ٣٠٢ . راجع فى التعليق على هذا القانون ، مقالات كل من :

- J. Henrotte, dans la Rev. Pénitentiaire et de Dr. Pénal, 1951/1-3, p. 70-88.

- J.B. Herzog, dans la Rev. Int. de Dr. Pénal, 1950/2, p. 302-304.

- Pierre Canat, dans la Rév. de Sc. Cr. et de Dr. Pénal Comparé, 1950/2, p. 261-263.

criteria ومعدلاته rates الخاصة بالعمل الحر ، وتطبيقها على المسجونين <sup>(١)</sup> .

وفى هذا وردت التوصية السادسة فى القرار الخاص بالعمل فى السجون ، فى مؤتمر جنيف ( ومثلها الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من مجموعة قواعد الحد الأدنى ) تقول « ... وينبئ النص على تعويض المسجونين عن اصابات العمل وأمراض المهنة بشروط ليست أقل مراعاة لصالحهم من تلك التى يمنحها القانون للعمال الأحرار ... »

ومن قبل ذلك كان قرار مؤتمر لاهائ فى هذا الصدد ، صريحا محددا اذ أوصى بأن « يكون للسجناء الحق فى التعويض عن اصابات العمل وأمراض المهنة بما يتفق مع قوانين بلادهم » - أى طبقا للقانون العام فى شأنها ( التوصية رقم ٥ ) .

٢٠٢ - ونرى لذلك أن يكون التعويض مستحقا بنفس الشروط التى تسرى فى شأن العامل الحر ، بمعنى أن يبدأ استحقاقه من يوم توافر سببه بحصول الإصابة أو المرض ، وألا يؤجل هذا الاستحقاق الى ما بعد الإفراج كما هو الحال فى بعض النظم <sup>(٢)</sup> . وذلك ما دام السجن يستحق أجر المثل لو قام بعمله فى فترة المرض أو العلاج .

فاذا ما كان القانون العام ينص على نظام للتعويض الذى يدفعه رب العمل - فالسجين يستحق هذا التعويض من الإدارة القائمة على تشغيله . وإذا كان القانون العام يرتب لهذا التعويض نظاما للتأمين وجب تطبيقه فى شأن المسجونين ، عن الاصابات والأمراض التى تصيبهم فى أثناء عهدهم وبسببه <sup>(٣)</sup> . ولا مانع

(١) راجع بيانا عن النظام النمساوى والبلجيكي وغيرها فى هذا الشأن فى تقرير هيئة الأمم Prison Labour, p. 82 وما بعدها .

(٢) راجع النظام التابع فى كل من فنلندا وفرنسا - تقرير هيئة الأمم - المرجع السابق . وقد كانت توصية مؤتمر يودايسيت سنة ١٩٠٥ فى شأن التعويض عن اصابات العمل للمسجونين تشير الى هذا الاتجاه الذى لا نوافق عليه ، إذ يجعل استمرار العمل الى ما بعد الإفراج شرطا لاستحقاق التعويض - راجع ما تقدم فى تحليل قرارات هذا المؤتمر ص ٧٥ .

(٣) والقاعدة أن إصابة العامل فى أثناء ذهابه الى المصنع أو عودته منه تعتبر من اصابات العمل (راجع المادة ١/ج من قانون التأمينات الاجتماعية العربى رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وراجع رأى P Cannat فى هذا الشأن فى مقاله السابق الإشارة اليه ) . ويوجد نظام فى الدانمارك يعقد بمقتضى التأمين على اصابات العمل بالنسبة للمسجونين الى كل ما يصيبهم أثناء وجودهم فى السجن . وهو توسع لا تقتضى به القواعد العامة وإن كان يُلغى الدولة ويرثع عنها الصب فى تلك الحالات برمتها .

فى هذه الحانة من وجود نظام للتأمين خاص بالسجون ( كما هو الحال فى :  
سجون الأرجنتين ) <sup>(١)</sup> ما دام السجناء يحصلون فيه على حقوقهم مساوية لما  
يحصل عليه العمال الأحرار فى نظام التأمين العام <sup>(٢)</sup>.

### ٢٠٣ - ثانيا - التأمينات الاجتماعية

قد يكون التعويض عن اصابات العمل موضع تأمين اجتماعى كما  
سبقت الاشارة الى ذلك . وفى هذه الحانة يشترك السجنين ( أو بمعنى آخر ،  
الادارة التى تدفع الأقساط الخاصة به ) فى نظام التأمين الخاص بالاصابات ،  
ويتمتع بمزاياه عن فترة عمله بالسجن .

ويستمر كذلك تمتع السجنين بحقوقه فى التأمينات الاجتماعية الأخرى ،  
تطبيقا لما قدما من عدم تأثر حقوق المسجون عامة بالمعقبة المحكوم بها عليه  
الا فى حدود ما تقضى القوانين بالمساس به من تلك الحقوق <sup>(٣)</sup> . وفى ذلك  
نصت التوصية السادسة سالفة الذكر عن العمل فى مؤتمر جنيف على أنه  
« ينبغي أن يشترك المسجونون الى أكبر مدى ممكن من الناحية العملية فى نظم  
التأمين الاجتماعى المتبعة فى بلادهم » . ورغم أن اتجاه قرارات مؤتمر لاهاي  
قد تميزت فى مجموعها بتحديد لم يتوافر لقرارات مؤتمر جنيف ، الا أن  
توصيته فى هذا الشأن لم تكن تزيد فى تحديدها عن توصية مؤتمر جنيف  
ان لم تكن أكثر تحفظا منها اذ تبدأ بصارة تقول « ينبغي النظر بعين الاعتبار  
الى السماح للمسجونين بالاشتراك الى أكبر مدى ممكن ... » ولعل ذلك  
يرجع الى ضرورة قيام قواعد خاصة ببعض هذه التأمينات يقتضيها التنسيق  
بين وضع المسجون وبين طبيعة الالتزامات التى تستتبعها تلك التأمينات وكذلك  
الشروط الخاصة بها - نرضها فيما على .

٢٠٤ - ف فيما يتعلق بالتأمين على العجز والوفاة ، نرى أن يستمر الحال  
فى شأن المسجون على ما كان عليه قبل سجنه . على أنه فى حالة العجز يعامل .

(١) تقرير هيئة الاسم - المراجع السابق ، ص ٨٧ .

(٢) راجع تفاصيل نظام التأمين الفرنسى فى كتاب بيئاتل ص ٣٠٠ وما بعدها .

(٣) ويسرى ذلك أيضا على نظم العمل البديل السابق الاشارة اليها ، فيجتمع من يعمل فى  
ظنها ، فى الجملة ، بالتأمينات الاجتماعية الخاصة بالعمل .

مبلغ التأمين الذى يحصل عليه ( اذا كان فى صورة معاش ) معاملة الاجر الذى يحصل عليه السجين العامل ، من حيث مصارفه والحقوق المتعلقة به .

٢٠٥ - وفيما يتعلق بتأمين البطالة - لا يستحق السجين العامل صرفه مادام يعمل فى السجن . ويقضى النظام الفرنسى بأن يدفع ملتزمو تشغيل المسجونين ( اذا كان يؤدى عن طريق الالتزام ) تعويضا عن بطالة المدد الذى لا يعمل ، من السجناء الذين هم ملتزمون بتشغيلهم<sup>(١)</sup> . وفى مثل هذه الحالة أيضا ، ينبغي معاملة هذا التعويض معاملة الأجر من حيث مصارفه .

٢٠٦ - وفيما يتعلق بالتأمين على الشيخوخة ، يجب وقفه ما دام السجين المسن غير القادر على العمل فى ضيافة الدولة مسكنا ومأكلا وملبسا . على أنه اذا كان معاش الشيخوخة مراعى فيه أن صاحبه يعول أحدا ، فستستحق فى هذه الحالة نسبة منه مناسبة لاعالة من كان مسئولاً عنه قبل سجنه .

٢٠٧ - وفيما يتعلق بالتأمين الصحى - قد يكفى عنه قيام الدولة بعلاج السجين داخل السجن . غير أنه اذا كانت قوانين العمل تقضى بحقوق للعامل فى علاج أفراد عائلته ، أو كان داخلا فى نظم للتأمين الصحى تشمل علاجهم ، فان حقوقه فى شأنهم يستمر اقتضاؤها فى فترة وجوده فى السجن .

٢٠٨ - هذا ويشترط فى جميع هذه الأحوال لاستمرار سريان آثار التأمينات انتظام أداء اشتراكاتها ، فاذا كانت تلزم السجين نسبة منها فعلى ادارة السجن أن تنظم ذلك وأن تقطعه من أجره طبقا لما يقضى به قواعد القانون العام فى هذا الشأن<sup>(٢)</sup> .

(١) بيناقل ص ٢٩٩ و ٣٠٠

(٢) ولم يرد فى نصوص قانون السجون المصرى ، أو النظام الداخلى للسجون المصرية . أى نص يقر حقوق المسجونين فى التأمينات الاجتماعية والتعويض عن اصابات العمل . غير أنه لا توجد نصوص تمنع تطبيق القواعد العامة التى فصلناها .



## المبحث الثالث

### أوضاع العمل والحقوق المتعلقة بها

٢٠٩ - ينص الجزء الأخير من التوصية الثالثة فى شأن العمل بمؤتمر جنيف سنة ١٩٥٥ على أنه « ينبغي بقدر الامكان أن تكون ادارة العمل وتنظيمه فى السجون سواء كان صناعيا أو زراعيا - مماثلا لما عليه الحال فى العمل الحر . وذلك لتمكين المسجونين من تكييف أنفسهم مع الاوضاع العادية للحياة الاقتصادية » .

وإذا كانت هذه التوصية قد عنيت ، على وجه الخصوص ، ببيان القيمة التأهيلية لهذا التماثل - مما ستعرض له فيما بعد - فإنه من الناحية القانونية ، تعتبر حقوق المسجون المتعلقة بهذه الأوضاع ، امتدادا لحقوقه كمواطن - امتدادا يضمنه مبدأ الشرعية .

وتتناول فيما يلى أهم هذه الأوضاع ، مع إيضاح حقوق السجين والتزاماته فى كل منها .

#### ٢١٠ - أولا - ساعات العمل والمطلة الاسبوعية والاجازات

سبق أن أوضحنا أن للسجين حقا فى توفير عمل يوم كامل له (١) ، وبذلك يحتاج السجين من هذه الناحية الى ضمان حد أدنى لمدة العمل اليومية (٢) . وهذا ما كان يذهب اليه القانون التشيكوسلوفاكى (٣) . ويتفرع حق السجين فى ذلك عن حقه فى العمل ذاته باعتبار المدة من محددات العمل . على أن السجين كعامل - فى علاقته بالدولة - يحق له ، من ناحية

(١) وتسمى الاحكام الخاصة بهذه الاوضاع - لمرجعتها - على حالات العمل البدل - مع مراعاة ما قد يوضع له من نظم خاصة فى شأن ساعات العمل . راجع ما تقدم ص ٢٤ .

(٢) راجع ما تقدم ص ١٤٥ .

(٣) وقد اعتبر مؤتمر برلين سنة ١٩٣٥ فى قراره (٤) بشأن العمل أن تخفيض ساعات العمل فى السجن اجراء لا يلجأ اليه الا فى حالات الضرورة القصوى . راجع القرار فى Rev. Inter. de Dr. Pénal 1936, p. 68.

(٤) راجع ما ورد فى شأنه فى تقرير هيئة العمل الدولية عن العمل فى السجون والمنشور

بمجلة العمل الدولية سنة ١٩٣٢ ص ٢٨٨

أخرى ، ألا يعمل أكثر من عدد الساعات المحددة فى قوانين العمل العامة . وفى ذلك تقرر المادة ١/٧٥ من مجموعة قواعد الحد الأدنى ، أن « الحد الأقصى لساعات العمل اليومية والأسبوعية للمسجونين يحدد فى القانون ، أو فى اللوائح الادارية ، بمراعاة القواعد أو العرف المحلى فيما يخص تشغيل العمال الأحرار » (١) .

وتقضى الفقرة الثانية بأن « يترك فى تحديد ساعات العمل على ذلك النحو يوم أسبوعى للراحة ، ووقت كاف للتعليم ، ولأوجه النشاط الأخرى التى يقتضيها الحال كجزء من معالجة المسجونين وتأهيلهم » .

ونرى أن هذا النص - الى جانب تقريره الراحة الأسبوعية - يساند حق السجين فى أجازات على مدار السنة مماثلة لما يحصل عليه العامل الحر . فانه مع كل الاعتبارات المتعلقة بمصلحة السجين ومصلحة الادارة فى تشغيله ، تظل لهذه الاجازات قيمتها فى تأهيله واستعادة رغبته فى العمل . وكل ذلك فى نطاق مبدأ أحداث التقارب بين أوضاع العمل فى السجن والعمل فى الحياة العامة ، لاعداد المسجون لما سيؤول اليه أمره بعد الافراج (٢) .

#### ٢١١ - ثانيا - وسائل حماية العمال فى أثناء أداء العمل

تلتزم الدولة بأن توفر فى العمل فى السجن وسائل حماية القائمين به ، يمثل ما يلزم رب العمل طبقا للقانون العام (٣) . وفى هذا تقرر المادة ١/٧٤ مجموعة : « تراعى فى السجن الاحتياطات الخاصة بحماية الأمن والصحة يمثل ما يتخذ فى شأن العمال الأحرار . » ويلتزم السجين فى مقابل ذلك باتباع التعليمات الخاصة بالأمن والصحة

---

(١) تنص الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من قانون السجن المصرى على أنه « لا يجوز أن تنقص مدة تشغيل المحكوم عليهم بالاشتغال الشاقة أو السجن أو الحبس عن ست ساعات ولا أن تزيد على ثمان » .

(٢) تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من قانون السجن المصرى على أنه « لا يجوز تشغيل المسجونين فى أيام الجمع والاعياد ولا غير المسلمين فى اعيادهم الدينية وذلك كله فى غير حالات الضرورة » .

(٣) راجع المواد ١٠٧ - ١٠٩ من قانون العمل الموحد بالجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٩/٩١) .

والبعد عن امانة استعمال الأدوات الخاصة بها ، أو إتلافها أو إلحاق الضرر بها (٣) - والا كان عرضة للجزاءات والاجراءات التأديبية ، على تفصيل في أوجه التفرقة بين جزاءات العمل والجزاءات التأديبية يتضح فيما يلي .

## ٢١٢ - ثالثا - جزاءات العمل (٤)

يعتبر نظام جزاءات العمل جزءا من التنظيم العام للعمل ، ويشغى في شأنه ، طبقا لما تقدم ، أن يكون في السجون ممثلا لنظام جزاءات العمل في الصناعة الحرة (٥) . ونرى مراعاة الملاحظات التالية في تطبيق هذا المبدأ :

١ - أنه يجب وجود حد فاصل بين ما يعتبر مخالفة عمل تقضى جزاء خاصا به ، ويدخل في لائحة جزاءات العمل ، وبين ما يعتبر اخلايا بنظام السجن مما هو مخالفة تأديبية يوقع عنها جزاء تأديبي أو عقوبة تأديبية ويدخل في هذا النوع الأخير من بين تصرفات السجن المتصلة بالعمل كل ما يخل بنظام السجن من اهمال متعمد ، أو تصرف بسوء نية أو امتناع عن العمل (٦) .

٢ - وجوب التفرقة في شأن الغرامات (٧) - بين أن تكون من جزاءات العمل فهذه يمكن استنزالها من الأجر قبل أن يوزع بين مصاريفه ، باعتبارها اقتطاعا منه لا خصما عليه ، وبين أن تكون عقوبة تأديبية متعلقة بسلوك السجنين في السجن بوجه عام - وهذه ان قبلت من حيث

(١) راجع في التزام العامل المادى بذلك المادة ١٠٩ من القانون المشار اليه .  
(٢) انظر في حدود السلطة التأديبية لصاحب العمل - محمود جمال الدين زكى ، المرجع السابق ص ٢٢٠ بند ١٥٠ ، وما يلىهما .  
(٣) عكس هذا الرأي بيناقل ص ٢٩٧ اذ يرى أن تتحدر الادارة من اللجوء للقررة في الصناعة الحرة .

(٤) راجع في شأن الامتناع عن العمل ما تقدم ص ١٣٥ .  
(٥) هذا اذا كان من الجائز أصلا توقيع غرامات مالية عن مخالفات العمل في تشريع العمل العام ( منع ذلك في فرنسا بقانون ٥ فبراير سنة ١٩٣٢ بيناقل ص ٢٩٨ ) . أما قرار وزير الشئون الاجتماعية والعمل ( ١٤٧ سنة ١٩٥٩ ) تنفيذا للقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ فيجيز في المادة الأولى منه توقيع عقوبة الغرامة كجزاء في العمل ( ولو أنه يجرى بلفظ « عقوبة تأديبية » .

المبدأ (١) - ينفذ بها على الأجر بعد استحقاقه باعتبارها أموالا مستحقة للدولة وتخصم منه في هذه الحالة طبقا لما تقدم من قواعد في شأن مصارف أجر السجين والحقوق المتعلقة به .

٣ - أن وقف العامل عن العمل ، وهو الاجراء الذى يميز القانون العام اتخاذه في حالات ارتكاب العامل جريمة في داخل دائرة العمل أو الاضرار به بطرق غير مشروعة (٢) - ليس مما يكفى في الحالات المماثلة في العمل في السجون . ونرى أنه - بصرف النظر عن المسئولية الجنائية التي قد تتوافر في هذه الحالات - يجب أن يكون ابعاد السجين عن العمل مصحوبا بالحبس الانفرادى الذى يكون في هذه الحالة عوضا عن العمل ذاته في تحقيق مقتضيات النظام في السجن في شأن المسجون الذى ارتكب ما يستوجب وقفه عن العمل .

---

(١) لا ينص قانون السجون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ على الترامة من بين العقوبات ( الجزاءات )  
التأديبية الجائز توقيعها على المسجونين .  
(٢) راجع المادة ٦٧ من قانون العمل الموحد ( ٩١ لسنة ١٩٥٩ )

## الباب الثالث

### أهداف العمل وأسس تنظيمه في السجون

#### مقدمة

#### في العمل السجوني بين العقاب والانتاج

#### ٢١٣ - هلمان رئيسان للعمل في السجون

ترتبط الالتزامات المتعلقة بالعمل في السجون بمصالح تتحقق عن طريقها .  
وتحقيق هذه المصالح هو الهدف العام لتنظيم العمل في السجن الحديث .  
ويتفرع على هذا :

- ١ - ان التزام السجون بالعمل هو أساس حماية انتظام الحياة في السجن<sup>(١)</sup>  
بعد أن عصف التطور بنظام العزل بين السجناء (système cellulaire).
- ٢ - والتزام الدولة بتوفير عمل للمسجون يحمي مصلحة السجين في  
استمرار مقومات حياته الانسانية<sup>(٢)</sup> ، فضلا عن المحافظة على خبرته في  
العمل أو اكتساب خبرة جديدة فيه<sup>(٣)</sup> - كل ذلك مما يندرج تحت فكرة  
تأهيل السجين لكسب عيشه بطريق شريف بعد الافراج .

وحماية النظام في السجن ، وتأهيل السجين لما بعد الافراج هما بذلك  
الهدفان الرئيسيان اللذان يمتزج بهما للعمل في السجون علم العقاب الحديث ،  
وعلم السجون على وجه التخصيص . وفي هذا قول التوصية الاولى في  
شأن العمل في مؤتمر جنيف<sup>(٤)</sup> : « على أنه لا ينظر الى العمل كعقوبة اضافية ،

---

(١) راجع ما تقدم من ١٣٦ تحت عنوان العمل كأحد مقتضيات التنليذ . هذا وإن كان  
السيد لوبز داي يرى أن يبعد بين العمل في السجون وبين الاعتبارات الخاصة بإداتها ( كما أنه  
لا يعترف بوجود التزام على المسجون بالعمل ) - المرجع السابق ص ٢ و ٣ و ٦ .  
(٢) راجع أساس حق السجين في العمل فيما تقدم من ١٤٠ وما بعدها .  
(٣) راجع ما تقدم في التزام الدولة بالإصلاح من ١٤٦ وما بعدها .  
(٤) تقرير أعمال المؤتمر من ٧٧ .

وانما كوسيلة للسير قدما بتأهيل المسجون وتدريبه على العمل ، وتلقينه عادات العمل الحميدة ، ولتغ البطالة والأخلال بالنظام .

#### ٢١٤ - استبعاد ارهاق السجين كهدف للعمل فى السجن

سبق أن أوضحنا أن ارهاق السجين بالعمل ليس من الأهداف المعترف بها للعمل فى علم العقاب الحديث . وهذا ما يقرره النص سالف البيان ، وكذلك نص المادة ٧١/١ من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين ، اذ يقرر أن : « العمل فى السجن يجب ألا يكون من طبيعته الايلام »<sup>(١)</sup> .

#### ٢١٥ - العمل والانتاج

كذلك لا يعتبر استغلال العمل فى السجن فى الانتاج هدفا أساسيا من أهداف العمل فى علم السجن الحديث . هذا ولو أنه فى مرحلة معينة كان تحول العمل الى فكرة الانتاج يعتبر خطوة تقدمية ، وذلك بحلول العمل المنتج محل العمل الذى كان يقصد منه مجرد الارهاق<sup>(٢)</sup> ، على أن قبول فكرة استغلال العمل فى السجن فى الانتاج واعتبار ذلك غرضا أساسيا قد أدى ، فى مثل نظام أوبرن<sup>(٣)</sup> ، الى ارهاق المسجونين وتحميلهم فوق طاقتهم واستعمال القسوة فى اجبارهم على العمل . وهذا يؤدى الى صورة من الأشغال الشاقة « ويعود بنا الى العقاب عن طريق الايلام ، ويمحو ما هو مقصود من اصلاح »<sup>(٤)</sup> .

فالعمل - وان كان بطبيعته ظاهرة انتاجية - إلا أن الحصول على نتاجه وتحقيق ربح عن طريقه فى السجن ، يجب أن يكون تاليا فى الاهمية لتحقيق صالح المسجون فى أن يوفر له مران وخبرة بالعمل وبظروف أدائه - مما يؤهله لشق طريقه فى الحياة العامة بعد الافراج عن طريق عمل شريف . وتأهيل المسجون لذلك قد يقتضى انفاق فترة من الوقت فى تدريبه على نوع

(١) التقرير العام لمؤتمر جنيف ص ٧٢ .

(٢) راجع Lopez Rey, p. 2. ، وقرارات مؤتمر بطرسبرج والتعليق عليهما ، فيما

تقدم ص ٧١ وما بعدها .

(٣) راجع ما تقدم ص ٥٥ .

(٤) جاروفالو Criminologie, p. 290

من العمل لا يحدث في خلاله إنتاجاً • بل قد يقتضى إيجاد أنواع من العمل في السجن ، تتكلف تهينة مستلزماتها نفقات كثيرة ، بدلا من الاقتصاد على أنواع محدودة أو نوع واحد مما تكون تكاليفه أقل ويكون عائده أكثر •

وعندما وضع مؤتمر لاهاي موضع البحث كلا من الفائدة المعنوية للعمل والعائد الاقتصادى منه ، أوضح عدد من مقررى المؤتمر أن عناصر التهذيب فى العمل يجب أن تكون لها السيادة <sup>(١)</sup> . ولم يسجل المؤتمر قرارا صريحا فى هذا الشأن ، ولكن مؤتمر جنيف من بعده قد نوه صراحة بسيادة اعتبارات التأهيل على اعتبارات الاتاج ، اذ ورد نص متماثل فى كل من المادة ٢/٧٢ من مجموعة قواعد الحد الأدنى وفى مستهل التوصية الثانية من التوصيات الخاصة بالعمل - يقرر أن « مصالح المسجونين وتدريبهم المهني يجب ألا تخضع لمقتضيات القصد الى تحقيق ربح مالى من الصناعة فى السجن » <sup>(٢)</sup> .

وفى رأينا أنه ينبغى ألا تنغالى فى هذا الاتجاه ، وألا يكون الأخذ بهذا المبدأ تكتة لتحطيم الصناعة فى السجن فى سبيل صالح وهمى لأصحاب الأعمال والعمال فى خارج السجن <sup>(٣)</sup> . وأن العمل نفسه فى ظل ظروف انتاجية سليمة له فى ذاته أثر تربوى بالغ الأهمية <sup>(٤)</sup> وهو فى نفس الوقت يؤدى فى ظل هذه الظروف الى تحقيق انتاج أفضل <sup>(٥)</sup> .

٢١٦ - ونرى فوق ذلك أن تحقيق الهدفين الرئيسيين للعمل فى علم السجون الحديث ، وهما تدعيم نظام السجن وتأهيل المسجونين ، يلتقى مع

(١) راجع تقارير كلا من Mayers, Jansen, Beyns, Erra, Herzog فى المؤتمر - مجموعة

أعمال المؤتمر - المجلد الرابع ص ٣٥٣ وما بينهما •

(٢) التقرير العام للمؤتمر ص ٧٢ و ٧٧ •

(٣) يلاحظ أن النص على هذا المبدأ يقتصر فى التوصية الثانية ( عمل ) المؤتمر جنيف ، بالتوجيه الى نظام الاستهلاك الحكومى لمنتجات المسجون ( State-use System ) ، ولا ياكيد ضرورة حماية الصناعة الخاصة والعمل الحر - مما يشير الى أن هذا المبدأ قد سخر فى خدمة التوصية ليكون فى متناول من عناصر تلك الحماية ، وذلك بتفصية الانتاج بحجة مراعاة مقتضيات التأميل - راجع التوصية - التقرير العام للمؤتمر ص ٧٧ • وينمود الى بحث مسألة المنافسة ونظام الاستهلاك الحكومى فى الفصل الثانى من هذا الباب •

(٤) ويقول لويز داي أنه مع التنظيم الرشيد للعمل فى السجون يستلزم منظم المسجونين عن العلاج الخاص وعن برامج التدريب التى يطالب بها لهم • المرجع السابق ص ٢٦ •

(٥) مثل هذا فى تقرير Gilquin فى مؤتمر لاهاي - مجموعة أعمال المؤتمر - الجزء الرابع ص ٤٥٥ وما بعدها •

مقتضيات طبيعة العمل في السجون كعملية إنتاجية ، في ظل مبدأين يحكمان تنظيم العمل في السجون ، وهما : مبدأ التشغيل الكامل للمسجونين ، ومبدأ تدخل العمل السجوني مع الحياة العامة .

### ٢١٧ - مبدأ التشغيل الكامل.

نصت التوصية الأولى (د) في شأن العمل بمؤتمر لاهاي على أنه : « على الدولة أن تضمن وجود عمل كاف ومناسب مسرا للمسجونين » ، وورد مثل هذا النص في عبارة التوصية الثانية (عمل) بمؤتمر جنيف ، إذ أوردف النص على فكرة سيادة التأهيل على الإنتاج ، التي سبقت الإشارة إليها ، بالنص على أنه « يقع على الدولة واجب ضمان توفير عمل كاف ومناسب للمسجونين » .  
ونص مؤتمر لاهاي قد ورد في إحدى فقرات التوصية الأولى التي تحدد الأوضاع النظرية للعمل في السجون من حيث طبيعته العقابية وحق المسجون فيه أو التزامه به ، ومن ثم كان نص هذه الفقرة منصبا طبقا لسياق التوصية - على بيان التزام الدولة في شأن العمل . أما في مؤتمر جنيف فقد جاء هذا النص ضمن توصية تحدد أوضاعا عملية خاصة بتنظيم العمل في السجن ؛ وتوضح من مناقشات المؤتمر <sup>(١)</sup> التي انتهت إلى إقرار هذا النص أنه إنما قصد به إقرار فكرة التشغيل الكامل للمسجونين وأنه قد استمضى بهذه الفكرة عن فكرة حق السجين في العمل ، كأساس للمناقشة في تنظيمه <sup>(٢)</sup> .

وقد كان مبعث مواجهة المشكلة من هذه الزاوية هو « ما لوحظ <sup>(٣)</sup> من أنه بالرغم من بحث الموضوع مطولا في الماضي فإن الحالة الواقعية في معظم البلدان كانت مع ذلك غير مرضية للغاية ، وفي كثير من السجون كان السجناء يقعون في خمول كامل ، وفي سجون أخرى يشغلون جزئيا ، وفي كثير من الحالات كان العمل يخلق بطريقة غير طبيعية بتشغيل عدد من المسجونين يجاوز المعقول في أعمال الخدمة الداخلية بالسجن » <sup>(٤)</sup> . هذا على الرغم من أن قرارات المؤتمرات

(١) راجع التقرير العام للمؤتمر من ٣٢ رقم ٢٤٤ وما بعده .

(٢) المرجع السابق من ٣١ .

(٣) المرجع السابق من ٣٠ و ٣١ .

(٤) راجع إحصاء عن أنواع العمل التي يكلف بها المسجونون في مختلف البلدان ، في تقرير هيئة الأمم عن العمل في السجون المقدم لمؤتمر جنيف من ٩٦ و ٩٧ ، يظهر منه أن نسبة المشتغلين بأعمال الخدمة الداخلية هي عادة أعلا من نسبة المشتغلين بأي عمل آخر .



السابقة قد أوصت بأن يكون العمل نافعا وهادفا<sup>(١)</sup> ، وبالرغم من إجماع الفقه على أن يكون العمل ذاتيا منتجا وذا قيمة ذاتية<sup>(٢)</sup> ، وعلى أن البطالة في السجن تبعث للتمرد والسخط من جانب المسجونين<sup>(٣)</sup> . وأنها كمصدر للاضطراب والفساد ، تحطم ما يحققه العلاج النفساني والطبي والنفسى من نتائج<sup>(٤)</sup> .

وعلى ذلك فإن التشغيل الكامل للمسجونين يحقق الفوائد الآتية :

- ١ - حفظ النظام في السجن ، بعد أن انتهى عهد العزل الانفرادى وأصبح السجناء يحتلّطون سويا في النهار على الأقل - مما يشجعهم اذا ما تركوا في حالة بطالة - على القيام بما يخل بنظام السجن .
- ٢ - تأهيل المسجونين ، برفع معنوياتهم وتجنّبهم الأضرار النفسية للبطالة ، فضلا عن إتاحة فرص التدريب والكسب لهم . وقد لاحظنا من قبل أن توصية جنيف في شأن التشغيل الكامل قد جاءت في أعقاب النص على مبدأ سيادة التأهيل . على أنه يلاحظ أن وضع المبدأين سويا قد يفهم منه أن التشغيل الكامل قد لا يكون بأعمال منتجة - وهذا مما ينفى تجنّبه ، بمراعاة ما أشرنا به من التحفظ في الأخذ بمبدأ سيادة التأهيل على الانتاج .
- ٣ - وفيما يتعلق بالانتاج - ومراعاة ما تقدم في شأن تحديد مدى تأثير مبدأ التشغيل الكامل بمبدأ سيادة التأهيل - يكون مبدأ التشغيل الكامل عاملا على زيادة حصيلة انتاج العمل في السجن الذي يقوم فيه بدوره في التأهيل وفي حفظ نظام السجن .

---

(١) راجع على سبيل المثال التوصيتين ٢ و ٣ في شأن العمل بمؤتمر لاهاي ، مجموعة أعمال

المؤتمر - الجزء الاول ص ٦٢٩ .

(٢) راجع تقرير Pompe في مؤتمر لاهاي ، مجموعة أعمال المؤتمر الجزء الرابع ص ٣٥٣

وما يندما ، وكذلك New Horizons, p. 717, López Rey, p. 22. Grünhüt, p. 209

New Horizons, p. 718 (٢)

López Rey, p. 12, (٤)

## ٢١٨ - مبدأ تدخل العمل السجوني مع الحياة العامة

يتفرع هذا المبدأ على المبدأ العام في المعاملة السجونية الذي يقضى بالاقبال بقدر الامكان من الفروق في الحياة اليومية بينها في داخل السجن وفي خارجه ، والذي يستند من ناحية الى مبدأ الشرعية واقتصار الايلام في العقوبة السالبة للحرية على حبس حرية السجين في تقرير أمر نفسه ( م ٥٧ مجموعة ) والابقاء على حقوقه التي لم تسلب بنص القانون ، ومن ناحية أخرى يستند الى دواعي تأهيل المسجونين لمواجهة الحياة العامة بعد الافراج عنهم .

وفي هذا الشأن نصت المادة ١/٦٠ من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين على أن « نظام المؤسسة ( السجن ) ينبغي أن يسعى الى الاقلال الى أدنى حد ، من الفوارق بين الحياة في السجن والحياة الحرة - تلك الفوارق التي تؤدي الى التقليل من مسئولية المسجونين أو الاحترام الواجب لكرامتهم كآدميين » .

والنص يشير بذلك ، من ناحية ، الى أهمية هذا المبدأ للتأهيل ، بتحصيل المسجونين أكبر قدر ممكن من المسئولية داخل السجن . كما يربط من ناحية أخرى بينه وبين حقوق المسجونين كآدميين ، بما في ذلك من اشارة الى حقوق الانسان وعدم المساس بها لمجرد الحكم بسلب الحرية ، وهذا من مقتضى مبدأ الشرعية كما أسلفنا القول .

وبالنظر الى ما يقتضيه المقام من الاقتصار على ما يهمن من هذا المبدأ - وذلك في ارتباطه بتنظيم العمل في السجون ، فاننا نكتفي بالاشارة الى أثر كل من مبدأ الشرعية ودواعي تأهيل المسجونين في شأن العناصر الثلاثة التي يتمثل فيها مبدأ تدخل العمل السجوني في الحياة العامة وهي : اعتبار العمل في السجون جزءا من العمل بوجه عام ، وتمائل أوضاع العمل في السجون مع ظروف العمل خارجه ، وتشغيل المسجونين في الخارج قبل الافراج عنهم .

## ٢١٩ - ١ - اعتبار العمل في السجون جزءا من العمل بوجه عام

هذا المبدأ يربط بما أسلفنا من تأسيس حق السجين في العمل على مبدأ الشرعية ، وقيام حقه فيه على أساس الحق العام لكل مواطن في العمل ، طبقا

للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن ، وما تنص عليه الدساتير في شأن حق المواطنين في العمل وحمايته . فعمل المسجونين على هذا الأساس جزء من العمل بوجه عام ، يشار داخل نطاق السجون . والعامل المسجون ينقل بذلك نشاطه الى داخل السجن عند تنفيذ العقوبة ، ثم يخرج به مرة أخرى الى الحياة العامة بعد الإفراج .

ويتفرع على ذلك ما سبق أن أشرنا اليه من حق المسجون في الاشتراك في برامج التأمين الاجتماعي العامة<sup>(١)</sup> ، واستمرار علاقته بتقايته المهنية والتزامها بمساعدته بعد الإفراج ، في الحصول على عمل<sup>(٢)</sup> . هذا من الناحية الاجتماعية . أما من الناحية الاقتصادية ، فانه يتفرع على هذا المبدأ النظر الى العمل في السجن باعتباره جزءا من القوة الانتاجية في المجتمع ومن ثم ضرورة تنسيقه مع الاقتصاد العام للدولة واتقاء دعوى المنافسة بينه وبين العامل الحر<sup>(٣)</sup> .

#### ٢٢ - ٢ = تماثل أوضاع العمل داخل السجن وخارجه

وقد نص على ذلك في المادة ١/٧٢ من مجموعة قواعد الحد الأدنى اذ تقول : « يماثل تنظيم العمل وأساليبه في المؤسسة ( السجن ) بقدر الامكان ، ما هو متبع في العمل المماثل خارجها ، حتى يجد المسجونون لمواجهة أوضاع العمل في الحياة العادية » .

كما نصت التوصية الثالثة في شأن العمل في مؤتمر جنيف على أن « العمل في السجن ينبغي أن يؤدي في ظل أوضاع conditions ، وبيئة ambiance تستثير عادات الجهد في العمل والكلف به » وينبغي أن تكون إدارة العمل

(١) راجع ما تقدم من ١٨٩ وما بعدها .

(٢) راجع في هذا وفي مبدأ اعتبار العمل في السجن جزءا من العمل بوجه عام وبالتالي جزءا من الاقتصاد الوطني ، لوزيراني من ١٥ وما بعدها .

(٣) يتفرع على هذا المبدأ فيما بعد الإفراج عن المسجون - وجوب مساعدة النقابات للمخرج عنهم ، وتعاونها مع هيئات الرعاية اللاحقة في إيجاد أعمال لهم - وذلك مما يزيل بعض المقبات التي تواجه المخرج عنه بسبب الحكم الذي صدر عليه ويماثل بعض جوانب المشكلة المتصلة بهيئته المقبات والتي كانت من بين المشكلات التي أوصى مؤتمر جنيف بحلها محل مزيد من البحث في المؤتمرات التالية ( راجع قرارات مؤتمر جنيف في التقرير العام عن أعمال المؤتمر من ٧٨ ) . غير أن هذه المشكلة تخرج من موضوع هذه الرسالة . وإن كان يساعد على مواجهتها مراعاة ما استخلصه في شأن الشروط العامة والشروط الفردية لتدريب المسجونين ، في البحث الأول من هذا الباب .

وتنظيمه فى السجون - سواء كان صناعيا أو زراعيا - مماثلة بقدر الامكان لما يتبع فى العمل الحر ، وذلك لتمكين المسجونين من تكيف أنفسهم مع الأوضاع العادية للحياة الاقتصادية » .

ويتضح من اتجاه نص المجموعة وتوصية جنيف فى هذا الشأن - مرة أخرى - عزوف المؤتمر عن انصاف الناحية الانتاجية للعمل فى السجون ، على خلاف مؤتمر لاهائى الذى ذكر ارتباط هذا المبدأ بانتاج العمل فى السجون ، وأهميته فى زيادته - اذ تجرى عبارة التوصية الثالثة فى شأن العمل بهذا المؤتمر كالآتى « ينبغى أن تكون ادارة العمل فى السجون وتنظيمه مماثلة بقدر الامكان لما يتبع فى العمل الحر بما وصل اليه من تقدم فى الوقت الحاضر ، وبما يتفق مع مبادئ الكرامة الانسانية » وبهذا دون غيره يمكن للعمل فى السجون أن يؤتى ثمرته من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ، وفى نفس الوقت تؤدى هذه العوامل الى زيادة الفائدة المعنوية للعمل فى السجون » .

وقد أوضح هذا المعنى السيد جيلكان فى تقريره بالمؤتمر فقال - بعد أن أشار الى وسائل تنظيم العمل فى المجتمع الحديث - « انه يمكن الحصول من العمل فى السجون على عائد اقتصادى له فائدته ، فى نفس الوقت الذى يؤدى فيه هذا العمل دوره التهذيبى بحالة أفضل - وذلك باتباع الوسائل السابق تجريبها ، وهى الاعمال المختارة اختيارا جيدا ، والورش المجهزة بالآلات والأدوات المناسبة ، وبالتنظيم الجيد للعمل » (١) .

### ٢٢١ - ٣ - تشغيل المسجونين خارج السجن قبل الافراج عنهم

وهذا الاتجاه يتوج أية سياسة تتبع لتحقيق التداخل بين العمل فى السجون والحياة العامة . ويستوى فى ذلك أن يكون العمل الذى يلحق به المسجون فى الخارج مدارا ادارة خاصة أم تابعا للدولة . فالهدف المقصود هو ايجاد السجين فى ظروف العمل الحقيقية فى الحياة العادية ، وربطه بعلاقات العمل فى تلك الظروف ، مما يمهده لمواجهة مواجهة كاملة بعد الافراج عنه .

(١) راجع أعمال المؤتمر ، الجزء الرابع ، ص ٤٥٥ وما بعدها .

وقد نص على هذا المبدأ فى التوصية الأخيرة فى شأن العمل بمؤتمر جنيف اذ تقول : « ينبغي أن ينظر بعين الاعتبار الى اعداد أو مد نطاق البرامج التى يؤهل بمقتضاها صفوة من المسجونين - وخاصة من ينفذون منهم أحكاما طويلة المدة - للخروج يوميا فى الشهور الأخيرة قبل الإفراج ، للعمل لدى مشروع خاص أو حكومى ، ويفضل أن يكون ذلك فى الصناعة التى أهلوا لها قبل الحكم ، أو دربوا عليها خلال مدة تنفيذة » (١) .

وفى حالة تشغيل المحكوم عليهم بمقتضى هذا النظام لدى مشروعات خاصة يجب أن تكون الرقابة كافية حتى لا يساء استغلال المسجونين ( طبقا لما تقتضى به التوصية الثانية - عمل - فى جنيف ، والمادة ٢/٣٣ مجموعة قواعد الحد الأدنى ) وحتى لا يتحول هذا النظام التقدّمى الذى يقصد به صالح المسجون الى نوع من العمل الجبرى غير المشروع (٢) .

٢٢٢ - وفى ضوء ما أوضحناه فيما تقدم من وجود هدفين أساسيين للعمل فى السجون ، ومن ارتباط بين هذين الهدفين وبين مقتضيات الاستغلال الاقتصادى للعمل السجونى - يكون تنظيم هذا العمل محققا للتوازن بين هذه الاعتبارات جميعا .

وبالنظر الى أن المشكلات الخاصة بتحقيق أهداف العمل فى السجن انما توضح لدى القيام بتحديد نظام هذا العمل ، لذلك نتناول ، فى فصل أول ، بحث تنظيم العمل فى السجن لتحقيق هدفه الرئيسيين فى علم السجون الحديث ، ثم فى فصل ثان ، مشكلات العمل فى السجون كظاهرة انتاجية .

(١) التقرير العام عن المؤتمر ص ٧٧ .

(٢) راجع ما تقدم فى شأن العمل الجبرى ، ص ٢٧ وما بعدها .

## الفصل الأول

### العمل كأحد عناصر السجن الحديث

٢٢٣ - قدمنا أن أهداف العمل في علم السجون الحديث تندرج تحت هدفين أساسيين هما تأهيل المسجونين ، حفظ النظام في السجن .  
ويقوم تنظيم العمل في السجن - من الوجهة القابية - على تحقيق هذين الهدفين .

### المبحث الأول

#### العمل وتأهيل المسجونين

##### ٢٢٤ - التأهيل - التأهيل المهني - التدريب :

ذكرت التوصية الأولى في شأن العمل بمؤتمر جنيف - أنه ينبغي النظر إليه باعتباره « وسيلة للسير قدما بتأهيل المسجون ، وتدريبه على العمل ، وتكوين عادات أفضل لديه في شأنه ... »<sup>(١)</sup>.

وتشير هذه العبارة في غير ترتيب منطقي الى عناصر مختلفة متعلقة بالتزام الدولة بتقويم السجن<sup>(٢)</sup> ، وهذه العناصر تتصل باعتبارات مختلفة تنفرع على هذا الالتزام ، وهي بترتيب شمولها : تأهيل المسجون ، والتأهيل المهني ، والتدريب .

٢٢٥ - وتأهيل المسجون هو اعداده لمواجهة الحياة العامة ، وذلك - كما أوضحته المادة ٥٨ من مجموعة قواعد الحد الأدنى - « بأن يكون المحكوم عليه - بقدر الامكان - عند عودته للجمع ليس راغبا فحسب ، بل قادرا كذلك على أن يحترم القانون ويعتمد على نفسه في حياته »<sup>(٣)</sup>.

(١) وتذكر التوصية عقب ذلك عبارة « ... ولتج البطالة والاخلال بالنظام » - وهذا هو

موضوع المبحث التالي .

(٢) راجع ما تقدم من ١٤٦ وما بعدها .

(٣) راجع نص المادة كاملا مع التعليق عليه ، فيما تقدم من ٩٣ وما بعدها .

ويتحقق تأهيل المسجون ، عن طريق العمل ، بالوصول به الى حالة من القدرة على أداء عمل مشروع فى الحياة العامة يكسب به عيشا شريفا ، والرغبة فى العمل الشريف وكسب العيش عن طريقه .

واكتساب القدرة على القيام بعمل مشروع فى الحياة العامة هو موضوع التأهيل المهنى مما ستعرض له فيما بعد .

٢٢٦ - أما اكتساب الرغبة فى العمل الشريف فهو عنصر من عناصر التربية العامة للسجين يساهم به فيها نظام العمل فى السجن . واذا كان يشترك فى اعادة تربية السجين كل من نظام التعليم<sup>(١)</sup> والخدمة الاجتماعية بالسجن ، فان نظام العمل يستطيع أن يؤدي فيها - بالاشتراك مع ذلك الفرعين من خدمات السجن - دورا هاما يتسم بالعمق والفاعلية ، اذ يثير بشكل عملى حماس المسجون للعمل واحترامه له . ويلاحظ فى هذا الشأن أنه « فى المدى الطويل لا يكون فى الخوف والحاجة دوافع كافية للعمل اذ هما لا يستطيعان منع المجرم من التماهى فى ارتكاب الآثام . وانما يمكن الوصول الى الكثير اذا نشأت انفعالات الاقبال على العمل من العمل ذاته »<sup>(٢)</sup> .

ويعتمد الوصول الى ذلك الى حد كبير على اختيار أنواع من العمل تشعر المسجونين بالمسئولية الشخصية ، أو يتجسم فيها نتائج العمل الذى يؤديه كل منهم . ولا شك فى أنه للأعمال الزراعية ميزاتها فى هذا الشأن ، لما يظهر فيها من ارتباط مباشر بين ما يقوم به الانسان من مجهود وما يحصل عليه من نتائج . فضلا عن ارتباطها بنواذعه الطبيعية المتصلة بالحياة والنمو والتكاثر . ومما ظهر فيه أثر تلك العوامل كذلك الصناعات التى تتصل بالمجهود الحركى ، وكذلك صناعة لعب الأطفال - اذ تتصل هذه الصناعات بنواذع وطنية أو انسانية<sup>(٣)</sup> .

ولا يقتصر الأثر التربوى العام ، للعمل الموجه توجيهها سليما ، على اكتساب السجين للرغبة فى العمل الشريف - بل يمتد أثره الى نواحي معنوية عامة ، كاكساب عادات الدقة والانتظام وتجربة فائدة التنظيم المتابع للمعمل .

(١) راجع فى علاقة العمل بنظام التعليم فى السجن M. Grunhut, p. 221

(٢) المرجع السابق ص ٢١٧ .

(٣) راجع فى ذلك المرجع السابق ص ٢١٧ و ٢١٨ و New Horizons, p. 741

والفراغ وما ينتج من الرضى النفسى. باتمام مهمة معينة على وجهها المليم»<sup>(١)</sup>.  
ويذكر فى هذا المجال الأثر الطيب للاستغلال بعمل ، وذلك فيما يعرف  
« بالعلاج عن طريق العمل » (occupational therapy) ، اذ يؤدى الشعور  
« بالقدرة على اكمال عمل معين » الى بحث وتقوية تقدير الشخص لنفسه<sup>(٢)</sup> .  
يل ان هناك من يقول بأن « العلاج عن طريق الانشغال بعمل » (occupational  
therapy) - لا تعليم حرفة معينة - ينبغى أن يكون هو رسالة المؤسسة  
الاصلاحية (reformatory) ، والى مدى أقل فيما يتعلق بسجون البالغين<sup>(٣)</sup> .  
وهذا الرأى الأخير يؤدى الى أن ينحل العمل فى السجون الى مجرد وسيلة  
علاجية ، وهو ما تقف فى هذه الحالة مع السيد لوبز راي فى رفض الاعتراف  
به<sup>(٤)</sup> .

على أن القدر المتفق عليه فى هذا الشأن هو اتاحة الفرصة للسجين  
للاستفادة من مزاياء انشغاله بالعمل الذى يرغب فى ممارسته فى أوقات فراغه ،  
مما يدخل فى معنى « الهوايات »<sup>(٥)</sup>. وقد أشارت التوصية الأخيرة فى شأن  
العمل بمؤتمر لاماي الى تمكين المسجون من ممارسة هواياته فى أوقات الفراغ ،  
كما أشارت اليها التوصية الرابعة فى مؤتمر جنيف فى الفقرة الأخيرة منها<sup>(٦)</sup> .

**٢٢٧ - والتأهيل المهنى** الذى يتمثل فى اكتساب السجين القدرة على  
العمل الشريف فى الحياة العامة - يتضمن عنصرين - التدريب الحرفى ( أو  
المهنى ) ، والتربية المهنية .

**٢٢٨ -** ويعترض البعض على فكرة التدريب الحرفى او المهنى أو وجوب  
تعليم المسجون حرفة<sup>(٧)</sup> "that prisoners should be taught a trade"

(١) Grunhut, p. 218.

(٢) المرجع السابق .

(٣) New Horizons, p. 741.

(٤) راجع Lopez Rey, p. 7 . وراجع مع ذلك مناقشنا لراى السيد لوبز راي

حيما تقدم ص ٩٨ .

(٥) راجع Grunhut, p. 218, New Horizons, p. 741 . وراجع مع ذلك نقدا لنظام

« ورش الهوايات » Hobby shops فى المرجع الاخير ص ٧٢٨ .

(٦) راجع ما تقدم ص ١٤٤ .

(٧) راجع ما أشير اليه فى New Horizons, p. 740 فى شأن التقرير الأمريكى

المعنون "Survey of Release procedures."



بأن عهد الحرف قد مضى وأن ما يحتاجه المسجون أكثر من غيره هو اكتساب «الخبرة الميكانيكية» و«عادات العمل». وإذا كان المقصود بالعبارة الأولى هو التدريب على الصنعة الميكانيكية الحديثة لا الحرف اليدوية فهذا سليم لا اعتراض عليه . بل يجب أن يفهم في ظله كل ما تذكره التوصية الرابعة في شأن العمل بمؤتمر جنيف اذ تحدث عن التدريب المهني vocational training, formation professionnelle وكذلك المادة ٧١/٥ من المجموعة .

٢٢٩ - أما فيما يتعلق بعادات العمل ، فهي لب « التربية المهنية »<sup>(١)</sup> التي حصلها اكتساب الخبرة بعلاقات العمل وظروفه والمران على التكيف معها ، فالعمل في الحياة الحديثة ليس مجرد حركات تؤدي - بل هو كذلك علاقات يلزم التدريب عليها<sup>(٢)</sup>. وقد كان اتجاه الكثيرين في مناقشات مؤتمر جنيف واضحا نحو اعتبار التربية المهنية واكتساب عادات العمل الحميدة سابقا في الأهمية للتدريب الحرفي بمعناه الخاص<sup>(٣)</sup>.

على أن الوضع السليم في علاقة التدريب بالتربية انما يتحدد في ضوء مايلي:

### ٢٣٠ - التدريب للعمل والتدريب بالعمل<sup>(٤)</sup>

قدما في بحث التزام الدولة بتقويم السجين عن طريق العمل<sup>(٥)</sup> ، أن الدولة تلزم بتقديم أنسب عمل يؤدي الى تأهيل المسجون لمواجهة الحياة العامة بعد الافراج عنه ، وأن ذلك يتضمن المحافظة على قدراته المكتسبة ان كان له عمل يحترفه من قبل ، وتنمية هذه القدرات في مدة بقاءه في السجن ، وتدريب من ليس له حرفة سابقة على أنسب ما يستطيع أن يتقنه من صناعة . وفي قيام

(١) اتخذ هذا التعبير (Vocational Education) هوألا للصيغ في كتاب Correctional Education Today - الذي أصغره لجنة التربية بالجمعية الامريكية للسجون American Prison Association. وهذا الفصل يتناول في الواقع فكرة التأهيل المهني عامة .

المرجع المذكور ص ١٩٩ وما بعدها .

(٢) A. Prins, Criminalité et Répression, p. 131 (٢)

(٣) التقرير العام للمؤتمر ص ٢٤ رقم ٢٥٨ . راجع أيضا آراء مماثلة في Méthodes Modernes, p. 126

(٤) يستعمل M. Grunhut هذين التعبيرين في الصفحات ٢٠٩ وما بعدها من كتابه Penal Reform غير أنه يقصد بالتدريب للعمل ما يصلح به حال العمل داخل السجن وبالتدريب بالعمل ما يصلح به حال المحكوم عليه بعد الافراج عنه .

(٥) راجع ما تقدم ص ١٤٦ وما بعدها .

المسجون بما يلقي عليه من واجبات التعليم والتمرين ، وبما يكلف به من عمل .  
انتاجي - تدريب على اتقان أنواع العمل التي يمارسها ، وفي ممارستها لها  
تدريب له من ناحية أخرى عن طريق العمل ذاته ، على التكيف مع مقتضيات  
العمل في الحياة العامة .

٢٣١ - ( ١ ) **التدريب للعمل** : يتضمن القيام بعمل منظم في السجن - في  
حد ذاته - المحافظة على القدرات المكتسبة من قبل اذا كان السجين يؤدي في  
السجن العمل الذي كان يمارسه في الحياة العامة . بل ان العمل المنظم تنظيميا  
حديثا يؤدي الى تنمية تلك القدرات - ليس ذلك بزيادة المراتب على العمل  
فحسب ، بل كذلك بما يرتب فيه من البرامج المعروفة بنظام التدريب في خلال  
الخدمة "in-service training"

أما اذا كان السجين ليتعلم في السجن عملا لم يمارسه من قبل ، فانه يلزم  
أن يتلقى تدريبا في سبيل القيام بهذا العمل . وهذا التدريب يكون عمليا ، كما  
يكون نظريا ، بمعنى أنه يتلقى في شأنه ما يلزم من دروس تبصره بأصوله وما  
يتصل به من معارف . وفي هذا الشأن ينبغي أن يقوم تنسيق وربط كامل بين  
التعليم الحرفي وبين نظام التعليم العام بالسجن - مثله في ذلك مثل الحياة الحرة ،  
فان توسيع نطاق المعارف العامة لا ينتج « مواطنا صالحا فحسب - بل عاملا صالحا  
كذلك قوى الملاحظة قادرا على التكيف مع الأساليب الحديثة وابدال عمل  
بآخر » <sup>(١)</sup> .

والمفروض أن يكون هذا التدريب في الساعات المخصصة للعمل في الفترة  
الأولى لمدة التنفيذ في السجن ، وذلك الى أن يصبح المسجون قادرا على الانخراط  
في نظام العمل اليومي العادي ، حيث لا تسمح الظروف ( في العمل الصناعي )  
عادة باقتطاع جزء من وقت العمل لزيادة مهارة العامل في عمله <sup>(٢)</sup> هذا ما لم  
يكن في نظام العمل برنامج للتدريب في خلال الخدمة مما أسلفنا ذكره .

وللسجين بعد أن يخطر في سلك العمل أن يزيد لنفسه فرصة التدريب .

(١) George Cadbury, Education in Industry, p. 8 نقل عنه Grunhut.

p. 221.

(٢) مراجع المناقشات الخاصة بموضوع التدريب المهني في مؤتمر جنيف في التقرير العام .  
للمؤتمر وخاصة رقم ٢٦١ من ٣٤ .

العمل والنظري طبقا لما جاء في الفقرة الأخيرة من التوصية الرابعة في مؤتمر جنيف اذ تقول : « ينبغي أن يمنح السجين الفرصة - في خارج أوقات العمل - لينمي حذقه للعمل الذي يقوم به ، أو لأي نوع مناسب من العمل يكون لديه اهتمام به ، وذلك - على سبيل المثال - بأن يحضر دروسا عملية أو نظرية » (١)

على أن هناك من يرى أنه في حانة الاحكام قصيرة المدة لا يكفي وقت الفراغ لتثيت الخبرة عن طريق العمل ، ويفضل التركيز على اعطاء برامج تدريبية للمسجونين ، يلقنون فيها أسس حرفة معينة حيث لا تكفي مدة العقوبة للمران الطويل عليها ، وحيث لا يعتمد في هذه الأحوال على استزادة السجين خبرة بالحرفة في عمله اليومي أو وقت الفراغ (٢).

كذلك في شأن الاحداث والمسجونين الصغار ، تتخذ البرامج التعليمية الصناعية أهمية خاصة وتشغل وقتا أكبر مما يشغله العمل الانتاجي . ويرجع ذلك ، من ناحية ، الى ضعف خبرتهم العامة ومقدرتهم على استيعاب الأمور العملية ، ومن ناحية أخرى الى ازدهام برنامجهم التعليمي باعتبارهم في سن التعليم العام أو أقرب اليه - ذلك مما لا يبقى لهم قدرا كافيا من الوقت للعمل الانتاجي (٣) . وتشير التوصية الرابعة في شأن العمل بمؤتمر جنيف بوجه خاص الى حالة صغار المسجونين اذ تقول : « ينبغي أن يوجه اهتمام خاص في برامج العمل في السجون ، الى التدريب المهني للمسجونين الذين يمكنهم الاستفادة منه ، وخاصة للمسجونين الصغار طبقا للأساليب والمستويات المعترف بها في الدولة ، بما يسمح لهم بأن يصبحوا مؤهلين على قدم المساواة مع أمثالهم في خارج السجن ، وأن يحصلوا - اذا تيسر ذلك - على نفس الشهادة ( الدبلوم ) التي كانوا يحصلوا عليها في الظروف العادية » .

٢٣٢ - (ب) اما التدريب بالعمل - فهو كل ما يحصل عليه السجين من خبرة خلال ما يؤديه من عمل . ولذلك فهو يخرج عن النطاق الضيق

(١) التقرير العام لمؤتمر جنيف ص ٧٧ .

(٢) اقوال C. Aude - Hansen في مؤتمر جنيف - المرجع السابق .

(٣) وتشير السويد وفنلندا في المؤسسات الخاصة بالاحداث وصغار المحكوم عليهم مدارس

للتدريب المهني بالمعنى العلمي له - راجع Prison Labour, pp. 73, 75

للتدريب الحرفي ، يشمل - الى جانب ازدياد مران السجين على عمل أو أعمال معينة - ما يكتسبه من الألفة بنظام العمل وعلاقاته والتعود على مقتضياته من دقة وانتظام وطاعة وسرعة في التنفيذ وتعاون مع الزملاء الى غير ذلك من عادات العمل الحميدة .

وبذلك يكون تدريب المسجون بالعمل هو لب ما يساهم به العمل في تأهيل المسجون للحياة العامة بعد الافراج عنه . وبقدر كفاية هذا التدريب وقيامه على أساس سليم ، يكون نجاح السجين في التكيف مع الحياة في المجتمع بعد انتهاء مدة عقوبته ، وتوفيقه في عمله فيها .

وبلاحظ أن نجاح المحكوم عليه في عمله في المجتمع بعد الافراج عنه يتوقف على ظروف وشروط خاصة بحيث لا يكون نجاحه في العمل داخل السجن دليلا على مستقبله في الحياة العامة . إذ أن التزام الدولة بتقديم العمل في السجن يحميه من البطالة ، ويتغلب عيوبه ، ويحميه من المنافسة ، وجو النظام الذي يسود السجن يساعد على انتظامه في عمله ، كما أن مغريات الافلات من قيود العمل ليست في السجن بمثل ما هي عليه في الحياة العامة ، بل هي تكاد تنعدم في السجن ويكون العمل فيه على العكس وسيلة هامة لتسليية الملول الذي تكون مشكلته في الخارج أنه لا يستقر في عمل<sup>(١)</sup> .

لذلك يشترط لكي يؤدي العمل في السجن دوره في التدريب على العمل وأوضاعه واعداد السجين للعمل في المجتمع بعد الافراج - شروط مختلفة بعضها يتصل بالعمل وظروفه وبعضها يتصل بالظروف الخاصة للسجين واختيار أنواع العمل التي تكون أكثر ملاءمة له .

### ٢٣٣ - الشروط العامة في التدريب :

وهي الشروط التي تتصل بالعمل وأنواعه وظروفه . وهي تتجه جميعها

---

(١) وقد أثبت شلدون واليانور جلوك في بحثهم عن « حياة خمسمائة من المجرمين » "Hundred Criminal Careers", 1930, p. 258. فيما يتعلق بالمسجونين المفرج عنهم من اصلاحية ماساتشوستس - أنه من بين الذين كان عملهم طيبا في السجن نجح ٢٤ر٤ ٪ منهم في عملهم ، التالى لرفع رقابة ما بعد الافراج (after care) عنهم ، في حين فشل منهم ٦٧ر٢ ٪ : ومن بين الذين كان عملهم سيئا في المؤسسة نجح ٢١ر٤ ٪ وفشل ٦٧ر٢ ٪ - مما يظهر منه أن نسب النجاح والفشل في العمل في الحياة العامة لم تتأثر بسبق النجاح أو الفشل في العمل بالسجن .  
راجع : جرنهوت المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

نحو غرض واحد هو مساعدة السجين على كسب عيشه بطريق شريف بعد الافراج . وفى ذلك تقول التوصية الخامسة عن العمل فى مؤتمر جنيف - فى فقرتها الثالثة ، مشيرة الى أنواع العمل المناسبة للسجين ، انها « ينبغى أن تكون بحيث تحفظ أو تزيد قدرة السجين على كسب عيش شريف بعد الافراج عنه . وهى ترد فى هذا نص المادة ٧١/٤ من مجموعة قواعد الحد الأدنى . وأهم الشروط فى العمل الذى يحقق اعداد السجين لما بعد الافراج ما يأتى :

### ٣١٦ - ١ - مرونة التدريب :

بمعنى أن يدرب السجين على فون حرفية متعددة حتى لا تكون قدرته محدودة فى نوع واحد من العمل قد لا يسعفه الحظ بأن يجد مجالاً للقيام به فى السوق الحر . وفى ذلك تقول التوصية الرابعة بمؤتمر جنيف « ينبغى أن تكون الحرف على قدر كاف من التنوع يمكن من التكيف مع احتياجات سوق العمل ، ومع المستويات التعليمية للمسجونين وقدراتهم وميولهم » . وستعرض لاحتياجات سوق العمل فى الفقرة التالية<sup>(١)</sup> . أما فيما يتعلق بقدرات المسجونين ومستوياتهم التعليمية ، فإن لتنوع الأعمال أهمية خاصة فى شأنها من الوجهة العامة للتدريب ، اذ ينبغى أن يتبع تنوع الأعمال التى يتدرب عليها المسجون أحد اتجاهين : التدريب الأفقى ، والتدريب الرأسى . فالتدريب الأفقى يكون لذوى المقدرة المحدودة والمستوى التعليمى المنخفض من المسجونين فيتدربون على حرف مختلفة فى مستوى واحد مما لا تتطلب وقتاً طويلاً أو تعمقا فى الدقائق . والتدريب الرأسى يكون لذوى المقدرة الممتازة من السجناء ، والذين لهم من مستواهم التعليمى ما يؤهلهم للتعمق فى أصول مهنة معينة ، واتقان عملياتها المختلفة فى جميع مستوياتها . ويظهر ذلك على وجه الخصوص فى الصناعات الآلية ، حيث تعدد عمليات إنتاج الوحدة الواحدة ، وفى هذه الحالة ينبغى أن يشمل تدريب السجين ممارسة جميع العمليات التى تساهم فى إنتاجها<sup>(٢)</sup> .

(١) وستعرض لاحقا حيول المسجونين ، فى كلامنا عن الشروط الفردية للتدريب ، فيما يلى .

(٢) راجع فى فكرة التدريب الأفقى والتدريب الرأسى :

A.P.A. First Yearbook of the Committee on Education : Correctional Education today, Chapter X : Vocational Education, p. 199 et seq.

٢٣٥ - ٢ - **احتياجات سوق العمل** - وقد نهت على مراعاتها الفقرة الثالثة من التوصية الرابعة في مؤتمر جنيف كما أسلفنا . وفي هذا ينبغي ، فضلا عن تنوع الأعمال الميسرة في السجن ، أن يكون تنظيمها حديثا ومتطورا .

(١) **حديثا** - بمعنى أن يكون العمل منطلما على أساس استخدام وسائل الانتاج الحديثة ، فلا محل في الوقت الحاضر لأن تكون صناعات السجن يدوية في حين تكون مثيلاتها في المجتمع قائمة على استخدام الآلات <sup>(١)</sup> . ولا يشفع لابقاء الصناعات اليدوية كونها تستخدم عددا أكبر من المسجونين <sup>(٢)</sup> . لأنه ليس المقصود مجرد شغل وقتهم بل المقصود هو العمل المنتج في تدريبهم ، لاعدادهم لمواجهة السوق الحر . ومع ذلك فقد كان استبدال العمل البدوي بالعمل الآلي احدى توصيات مؤتمر برلين سنة ١٩٣٥ ؛ واذا كان مسلك المؤتمر في هذا انما اتخذ بمناسبة بحث مواجهة آثار الأزمة العالمية التي أشاعت البطالة ، فكان يقصد من هذه التوصية وغيرها من توصيات المؤتمر اتقاز المسجونين من أن تمتد اليهم موجة البطالة العانية التي اجتاحت العالم في تلك الفترة - الا أن قرارات هذا المؤتمر كانت تعد في مجموعها قرارات رجعية تأثرت الى حد كبير باتجاهات المشرفين على تنظيمه من الألمان النازيين <sup>(٣)</sup> .

(ب) **متطورا** - بمعنى أن يكون في تنظيم العمل في السجن من المرونة - مع تعدد الأعمال الميسرة - ما يسمح بتطورها بما يساير التغيرات التي تحدث . في أساليب الانتاج في المجتمع <sup>(٤)</sup> ، ولا يكفي في ذلك أن ينشأ السجن في أول أمره وفي صناعة حديثة ثم تترك على حالها حتى يسبقها ركب التطور .

### ٢٣٦ - ٣ - التماثل بين العمل في السجن والعمل في المجتمع الحر :

ويقضى هذا المبدأ فيما يتعلق بتدريب المسجونين :

---

(١) راجع في ذلك : جرنهوت ص ٢١٩ ، حيث يطالب بأن يكون في السجن اعداد آلي نموذجي (model plants) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) راجع ما تقدم ص ٧٥ . والمراجع المشار اليها بهامشها .

(٤) Correctional Education Today - المرجع السابق .

(أ) تمويدهم على علاقات العمل العادية بإخضاعهم لعمل مدار على الأسس التي تجرى عليها إدارة الأعمال في الحياة العامة<sup>(١)</sup> .

(ب) اختيار الأعمال التي تمارس في السجن بما يتفق مع المرحلة التطورية للاقتصاد الوطنى . ( وستضع أهمية ذلك في الناحية الاقتصادية للعمل في السجن ، في الفصل القادم ) - على ألا يخل ذلك ، في حالة البلاد الأقل تطورا ، بما ذكرنا من ضرورة جعل تنظيم العمل في السجن حديثا وطبقا لأرقى الأساليب في الإنتاج . ومثال ذلك أن تكون البيئة التي فيها السجن زراعية ؛ ففي هذه الحالة لا داعى لأن يكون العمل في السجن صناعيا ، ومع ذلك فانه في نطاق الأعمال الزراعية ، يتم تدريب المسجونين على أفضل طرق الانبات والدورات الزراعية واستخدام المخصبات ومقاومة الآفات ، فضلا عن تدريبهم على زراعة محاصيل أو أنواع من الخضار والفاكهة تكون الأبحاث الجديدة قد دلت على امتيازها<sup>(٢)</sup> .

٢٣٧ - وفي ظل الشروط السابقة ينبغي اختيار أكثر الأعمال مناسبة للسجون ، كما تنص التوصية الخامسة في مؤتمر جنيف في فقرتها الأخيرة اذ تقرر « ومن المرغوب فيه التحقق من أى أنواع العمل هي الأكثر ملاءمة للسجون بالنظر الى ما يقتضيه تأهيل المسجونين » .

وتثور بهذه المناسبة مشكلة أعمال الصيانة أو أعمال الخطة الداخلية في السجن (maintenance work) اذ الملاحظ كما سبق أن أوضحنا<sup>(٣)</sup> ، أن نسبة كبيرة من السجناء يشغلون في تلك الأعمال ، وهو ما لا يحقق في معظم الأحوال الأغراض التأهيلية المقصودة من العمل في السجون . ونرى مع السيد لويز راى وبالنظر الى ضرورة قيام المسجونين بهذه الأعمال رغم عدم

(١) Tappan, Contemporary Correction, p. 247, 248.

(٢) راجع لويز راى - المرجع السابق ص ١٩ .

(٣) راجع ما تقدم ص ١٩٨ ، وخاصة ما اقتناه في الهامش عن نسبة من يشتغلون في أعمال الصيانة والخطة اليومية بالمؤسسات العقابية .

جدواها<sup>(١)</sup> - أن يكلف بها أقل عدد ممكن من المسجونين على أن يكون ذلك بالتناوب<sup>(٢)</sup>. هذا وبعض أعمال الصيانة يمكن تنظيمها كعمل تأهلي ؛ ومن هذا القليل أعمال البناء والأعمال الصحية والكهربائية والتجارة ، وكذلك ، في بعض البلاد ، الأعمال المتصلة بالقوة المحركة ( توليد الكهرباء أو استخراج المياه ) ، وحفظ المركبات ( أعمال الجاراج ) والنقل والنسيل الآلى ، وأعمال المطابخ والأفران . كما أنه يمكن تشغيل بعض أصحاب المهن الخاصة في مثل عملهم الخارجي كما في الأعمال الكتابية ، والتنظيف ، والخدمات الطبية وأعمال المخزن وحفظ الأوراق ، والتمريض<sup>(٣)</sup>.

### ٣٣٨ - الشروط الفردية للتدريب - العمل وتصنيف المسجونين :

يقوم تفريد المعاملة في السجون على عنصر أساسي هو تصنيف المسجونين . ويوجد في علم السجون الحديث خلاف حول معنى التصنيف وضع له مؤتمراً لاهي سنة ١٩٥٠ حدوداً في قرار خاص ، يجري نه مقرر أن « اصطلاح التصنيف في لغات أوربا يتضمن أولاً تجمع الفئات المختلفة للمجرمين في مؤسسات متخصصة على أساس من السن والجنس والعود والحالة العقلية الخ ، ثم تقسيم هذه المجموعات المختلفة في داخل كل مؤسسة . وفي بلاد أخرى مع ذلك ويوجه خاص في ولايات مختلفة من الولايات المتحدة الأمريكية حيث يستعمل اصطلاح « التصنيف » في الأبحاث النظرية وفي الواقع العملي بالسجون - لا يحمل الاصطلاح هذا المعنى المحدد وإنما ينبغي أن يستبدل فيها هذا اللفظ بعبارة التشخيص diagnostic والتوجيه orientation والعلاج traitement التي تعكس بشكل أفضل المعاني المتضمنة في الواقع ، بطريقة لا يوفيقا أيضاً اصطلاح « التصنيف » المفرد .

وإذا ليس حسب هذا الخلاف من موضوعنا فإننا نكتفي بذكر ما تقررته اللجنة

(١) وقد نص بوجه خاص في المادة ٢٠٢ من النظام الأساسي للمسجونين المصرية على جواز تشغيل كل مسجون في هذه الاعمال بصرف النظر عن درجته ، ويشمل ذلك المسجونين احتياطياً والمحكوم عليهم بالحبس البسيط - وإن كان يجوز ( طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٠٣ ) لأمور السجن مماقاتهم منها « مراعاة لآحوالهم وعوائلهم المعيشية وذلك نظير دفع مبلغ ٥٠ مليماً يومياً » .

(٢) لويزراي - المرجع السابق ص ٢٣ .  
(٣) المرجع السابق ، وكذلك Correctional Education Today - المرجع السابق



الخاصة من الجمعية الأمريكية للسجون في كتابها عن التصنيف<sup>(١)</sup> - مما يساعد على تحديد أرض مشتركة تلتقي فيها عناصر الاتفاق بين الاتجاهين - ويسمح ببيان تأثير أصول التصنيف العلمي للسجناء في مجال تدريبهم بالعمل .

فالتصنيف - طبقا لما عرفته به الجمعية<sup>(٢)</sup> - بالمعنى الذى يستعمل فى صدور السجون ، هو أولا أسلوب - أسلوب يضمن التنسيق بين التشخيص والتوجيه والعلاج ، على امتداد العملية العلاجية ( الترميمية correctional ) . وهو ليس بذاته التوجيه والعلاج وإنما هو « يقدم الوسائل التى بفضلها يمكن تطبيقهما بطريقة فعالة على كل حالة فردية .. » .

ولب هذه الوسائل هو أوجه الفحص التى تجرى على السجين فى مستهل فترة سجنه للتعرف على البيئة التى يعيش فيها وتاريخه الاجتماعى والمائلى وحالته النفسية والصحية ومستواه الثقافى والمهنى . وفى أرقى النظم يجرى فحص هذه النواحي فيما يسمى بعبادات التصنيف أو عبادات التشخيص - وذلك عن طريق اختبارات فنية خاصة<sup>(٣)</sup> .

وأهم ما تودى اليه هذه الفحوص هو تقرير المكان - أى المؤسسة أو السجن - المناسب للسجين بالنظر الى جريمته والى تاريخه الاجرامى والاجتماعى والشخصى ، والى استعداداته وميوله وحاجاته وذلك ليتلقى فى المؤسسة التى تختار له التوجيه والمعاملة اللازمين والمناسبين له . وهنا يلتقى الاتجاه الأوروبى « المحدد » ( على حد تعبير مؤتمر لاشاى والذى كان أولى أن يوصف بأنه محدود ) ، والاتجاه الأمريكى المفصل المقعد الذى يحتاج الى تحديد .

ومن أهم عناصر التوجيه التى يتلقاها المسجونون فى اجراءات تصنيفه ، أو تحديد المعاملة الواجبة له بالنظر الى حالته الخاصة - التوجيه المهنى Vocational Guidance الذى أصبح له أسس فنية تعين على اختيار أفضل مهنة تلائم حالة المسجون<sup>(٤)</sup> .

A.P.A., Hand-book on Classification, p. 1 et seq. (١)

(٢) المرجع السابق .

(٣) راجع فى التصنيف فضلا عن كتاب جمعية السجون الامريكىة - المرجع السابق - New Horizons, p. 632 et seq. Méthodes Modernes, p. 45 et suiv.

(٤) Grunhut, راجع فى التوجيه المهنى عامة : مختار حمزة ، المرجع السابق - p. 220.

ص ٢٥٧ وما بعدها .

ومن الوسائل المينة على سلامة التوجيه المهني اجراء اختبارات<sup>(١)</sup> للكشف عن استعدادات المسجون في النواحي العملية . وفي هذا نصت التوصية الخامسة عن العمل في مؤتمر جنيف في فقرتها الأولى على أنه « من المرغوب فيه اعطاء اختبارات مهنية للفئات التي يلائمها ذلك من المسجونين ، ووضع نتائج هذه الاختبارات موضع الاعتبار عند تكليفهم بنوع معين من العمل في السجن » . وبالإضافة الى نتائج هذه الاختبارات وقبل البت في تصنيف المسجون من حيث العمل الذي سيكلف به ، وايداعه في المؤسسة التي تتبع له ممارسة هذا العمل - ينبغي مراعاة الاعتبارات الآتية ، وهي أسس التصنيف التي أشرنا اليها والتي يقوم عليها تعيين المؤسسة التي يودع بها<sup>(٢)</sup>.

١ - **الجريمة التي ارتكبها المسجون** - وذلك بقدر ما تدل على اتجاه اجرامى معين يجعل من ممارسة حرفة معينة مبعث اغراء دائم للمجرم على العودة الى الجريمة - وذلك كتشغيل المختلس العائد في أعمال الحسابات أو الخزانة ، على سبيل المثال - وكل ذلك دون تصف أو ابتسار ، وانما على أساس من فحص خبير نفسى كلما أمكن ذلك<sup>(٣)</sup>.

٢ - **البيئة المحلية للسجين وحرفته السابقة** - وقد رأينا<sup>(٤)</sup> أن للمسجون حقاً في ممارسة حرفته السابقة يخضع في شأنه لتقدير سلطة الرقابة القضائية . ونقرر هنا أن هذه السلطة يجب أن تجعل موضع الاعتبار في هذا الشأن - بالإضافة الى امكانيات المؤسسة - رأى الجهات الفنية في مدى ملائمة تكليف السجين بمثل عمله السابق ، وذلك من النواحي النفسية والصحية والمهنية . على أنه من وجهة عامة ينبغي مراعاة الحرف أو الاعمال السائدة في البيئة التي ينتمى اليها السجين والتي ينتظر أن يعود اليها بعد الافراج عنه ، في تحديد العمل الذي يلحق به من حيث هو زراعى أو صناعى أو غير ذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) مختار حمزة ، المرجع السابق ، ص ٢٨٧ وما بعدها .

(٢) New Horizons, p. 337

(٣) Correctional Education Today, p. 203. ، والقراح Nuvolone في مؤتمر

جنيف التحرير العام للمؤتمر ١٩٦٦ ص ٣٥ ، ولم يؤخذ باقتراحه في صياغة توصيات المؤتمر ونرى أن المناقشات التي دارت في شأنه قد ألحقت به من غرضه الاصل الذى يتفق مع رأينا المبين بالكن .

(٤) راجع ما تقدم ص ١٤٤ .

(٥) وفي ذلك تقرر المادة ٢٠٦ من النظام الداخلى للمسجون في الاقليم المصرى « .. المحكوم عليهم بالمحبس مع الشغل أو بالسجن لمدة أكثر من سنة .. يشغلون مدة وجوبهم بالسجن في حرفة مخصوصة بالورش تختار لكل منهم بحسب ما يلائم حالة ميقاته .. »

٣ - الحالة الشخصية للسجين من حيث استمداداته الخاصة. وفي هذا تبرز المشكلة التي أجل مؤتمر جنيف اتخاذ قرار في شأنها ، انتظارا لمزيد من البحث فيها - وهي مشكلة « العمل للفئات الخاصة من المسجونين كأصحاب المهن والشواذ والمصابين بالجنح في العمل »<sup>(١)</sup>. وقد سبق أن أوضحنا الوضع الخاص بأصحاب المهن في بحث حق السجين في ممارسة عمله الأصلي<sup>(٢)</sup> وفي إمكان تشغيلهم في أعمال مماثلة لتخصصهم في الخدمات اليومية بالمؤسسة<sup>(٣)</sup>. أما عن الشواذ ، والمصابين بالجنح في العمل ، وغيرهم من أصحاب العلل الخاصة ، فمجال حل مشكلة العمل بالنسبة إليهم هو ايداعهم في مؤسسات خاصة<sup>(٤)</sup> بعد مرورهم بمراحل التصنيف التي تحدد بها المؤسسات المناسبة لهم ، والتي ترتب لهم فيها الأعمال المناسبة لكل منهم ، بما يتلاءم مع استعداده ويمالجه وأوجه الانحراف فيه<sup>(٥)</sup>.

هذا وما يلزم في اختيار العمل الذي يلحق به السجين ، ويتصل ببحثه الشخصية ، مراعاة ميوله الخاصة . ولهذا الاعتبار وضعه الذي سبق أن تعرضنا له في بيان مدى حق السجين في اختيار العمل<sup>(٦)</sup>. وانما نبه في هذا المقام الى أن النص الخاص في مؤتمر جنيف قد عدل في أثناء المناقشات فاستبدلت فيه عبارة « ما يفضل المسجون » بعبارة « رغبته » - حتى لا يكون الامر رهنا بنزوات غير محكمة . ولعله قد قصد بذلك - في حدود ما وجهناه من نقد الى ذلك النص - اتاحة مجال أكبر للجهات الفنية ، لكي تقوم بدورها في توجيه السجين وتحدد من شغلته في استعمال حقه في اختيار المهنة .

(١) التقرير العام للمؤتمر ص ٣٩ رقم ٢٩٢ وص ٧٨ .

(٢) راجع ما تقدم ص ١٤٣ .

(٣) ما تقدم ص ٢١٤ .

(٤) من هذا الرأي لوبيز داي ص ٢٠ .

(٥) وهذه من الحالات التي قد يعتبر فيها العمل مجرد علاج - راجع ما تقدم ص ٢٠٦ .

(٦) راجع ما تقدم ص ١٤٧ وما بعدها .

## المبحث الثاني

### العمل ونظام السجن

#### ( ١ ) العمل كأحد عناصر النظام في السجن

٢٣٩ - أوضحنا في الباب السابق أن التزام السجنين بالعمل يقوم على أساس أنه من مقتضيات التنفيذ ، لكونه عنصرا أساسيا في حفظ النظام في السجن . وفي ذلك تحدث التوصية الأولى بمؤتمر جنيف عن العمل باعتباره « وسيلة لـ .. ولتغ البطالة والاخلال بالنظام » <sup>(١)</sup> .

ونؤكد هنا أن قيمة العمل في حفظ النظام تنحصر في كونه ينفى حالة البطالة بين السجناء ، بما تحمله من بذور الفتنة والتمرد <sup>(٢)</sup> . وأن دوره ينتهي طبقا للمبادئ الحديثة في علم السجون عند هذا الحد ، فلا يقوم بدور إيجابي في نظام الضبط أو التأديب (discipline) في السجن .  
وعلى ذلك :

٢٤٠ - ١ - يجب ألا يستخدم العمل كمقوبة تأديبية ، سواء في ذلك أن يكون بتكليف المسجون بأعمال شاقة ، أو بتكليفه بعمل إضافي على سبيل العقوبة ، فكل ذلك يجعل من العمل شيئا مكروها من السجنين - وهو ما يتعارض مع القصد إلى تأهيله بغرس حب العمل في نفسه <sup>(٣)</sup> .

(١) راجع ما تقدم من ١٢٠ .

(٢) يرجع Barnes and Teeters في كتابهما *New Horizons in Criminology* p. 718 كثيرا من حالات التمرد والفسط بين السجناء في الولايات المتحدة إلى حالة البطالة التي يعيشون فيها في سجون الولايات . ويلعب ملههما Myrl W. Alexander في مجلة *Annals* عند مايو سنة ١٩٥٤ في مقال بعنوان « هل تكلفنا السجون أكثر من اللازم ؟ » (Do our prisons cost too much ?) ص ٣٥ - ٤١ . كذلك شارل جرمان في مقاله السابق الإشارة إليه ، المنشور في *Rev. Int. de Politique Criminelle*, No. 6 - حيث ينسب حالات التمرد التي قامت في سجون فرنسا سنة ١٩٥٢ إلى حالة البطالة في السجون ، التي نشأت عن تشريعات مبالغ فيها لحماية العمل الحر .

(٣) ويقول تقرير مكتب العمل الدول عن العمل في السجون ( مجلة العمل الدولية سنة ١٩٣٢ ، المراجع السابق ص ٣٢٩ ) أن « استخدام الأعمال الشاقة كوسيلة تأديبية كان نتيجة عدم العناية بتحديد الأوضاع القانونية للتنفيذ العقابي والإكفاء بتعداد العقوبات في القانون ، وترك تنظيم ما عدا ذلك للوائح قد لا تصمد حتى من جهة الإدارة المركزية بل من جهات فرعية » . ولا نميل إلى تأسيس رأينا هنا على مخالفة هذا الاتجاه لمبدأ الشرعية إذ القرض أن العمل في هذه الحالة يستخدم كوسيلة تأديبية لا كجزء من العقوبة لم ينص عليه القانون . وإنما نكتفي في رفض هذا الاتجاه بما ذكرناه من أنه لا يتفق مع الاعتبارات الخاصة بتأهيل المسجونين .

٢٤١-٢- كذلك لا محل لاستخدام المنع من العمل كإجراء تأديبي<sup>(١)</sup> ،  
اذ أن في ذلك حرمانا للسجين من حق أساسى له باعتباره انسانا كما تقدم بيانه .  
على أن هذا لا يخل بحق ادارة السجن في منع السجين من العمل اذا كان  
يستغل وجوده في مكان العمل للاخلال بنظام السجن - وذلك بمقتضى مسؤوليتها  
العامّة عن حفظ النظام ، وباعتبار أن منعه في هذه الحالة اجراء وقائي وليس  
عقوبة تأديبية<sup>(٢)</sup> .

٢٤٢-٣- ومن الناحية الأخرى ، ينبغي ألا يستخدم العمل كمكافأة  
للمسجون سواء كان ذلك بمجرد تمييز بعض المسجونين بتكليفهم من العمل  
دون البعض الآخر ، لأن ذلك يتضمن الاسامة الى المحرومين منه بمنهم من حقهم  
فى العمل ولا يجمل أن يكون الحق فيه محلا لمساومة الادارة على سلوك  
المسجونين ، أو كان ذلك باختصاص بعض المسجونين بأنواع ممتازة من العمل  
على أساس من سلوكهم العام فى السجن .

٢٤٣-٤- يجب ألا يكون لانتاج السجين أو درجة عمله من حيث  
الكيف أثر على ما يحسب له من درجات السلوك أو مسوعات الافراج الشرطى .  
ومن ذلك نظام ابتياح العقوبة rachat de peine ، أو « مدة العمل الطيب »  
Industrial good time الذى بمقتضاه تخفف مدة العقوبة باعتبار يوم منها  
فى مقابل عدد معين من أيام العمل الجيد . وهذا النظام منتقد سواء كان يقضى  
بأن يحل هذا التخفيض محل الأجر ، أو يعتبر مكافأة اضافية<sup>(٣)</sup> ، فانه فى الحالين  
يتم الربط بين العمل وبين الحالة العقوبة للمسجون فى حين أنه لا رابطة عقابية  
بينهما . وغاية ما يمكن أن يكون لانتاج السجين من قيمة عقابية هى اعتبار  
اجتهاده فى العمل أحد العناصر التى يقدر على أساسها استعداده للافراج . أما  
جعل الافراج آليا بمقتضى حساب يجرى لأيام العمل وأيام الحبس ، فان ذلك  
يقوم على أساس جعل الانتاج هو العامل الأول فى العمل فى السجون ، فى

(١) يذكر تقرير مكتب العمل الدولى - المرجع السابق - وجود هذا النظام فى مقاطعة  
ارجوفيا بيسويسرا حيث تنص عليه المادة ٢٤ من قانون تنفيذ العقوبات (Lol sur l'exécution  
des peines)

(٢) راجع ما تقدم فى شأن جزاءات العمل والجزاءات التأديبية ص ١٩٣ ، ١٩٤ -

(٣) Grunhut, p. 223

حين أن التأهيل للحياة العامة هو النتيجة التي ترجى من تشغيل المسجون ، وهو الذى يجب أن يكون عليه المول فى الإفراج <sup>(١)</sup> .

وغاية ما تسمح به مبادئ علم العقاب فى هذا الشأن هو أن يكون لسلوك المسجون أثناء العمل ، أو مدى اتباعه عادات العمل الحميدة - أثره فى تقرير الإفراج عنه <sup>(٢)</sup> باعتبار ذلك يدخل مباشرة فى عناصر استعداده للتكيف مع المجتمع الخارجى ، وصبرورته قادرا على مواجهته اذا ما أفرج عنه <sup>(٣)</sup> .

#### (ب) تأثير العمل بنظام السجن

٣٤٤ - **العمل وأنواع السجن** : تتنوع المؤسسات العقابية (السجون) وتختلف أنواعها بالنظر الى اختلاف الأغراض التي تنظم من أجلها ، وفئات المسجونين التي تعد لهم - وذلك لمواجهة احتياجات تفريد العقاب ، وتعدد صور المعاملة الواجبة لكل محكوم عليه . ويصل هذا التنوع الى حد انشاء مؤسسات عقابية خاصة لفئات لا تجمع بين أفرادها طبيعة جرائمهم أو سلوكهم الاجرامى أو مدة العقوبة المحكوم بها عليهم ، بقدر ما تجمع بينهم ظروف خاصة وشخصية تجعل المجموعة منهم فى حاجة الى علاج من نوع واحد أو معاملة فى اتجاه واحد . ومن هذه المؤسسات المتخصصة ، السجون الخاصة بالنساء وسجون الشبان ، والمؤسسات الخاصة ببعض الفئات المتميزة بانحراف من طراز معين كعمتادى الاجرام ، ومدمنى المخدرات وضعاف العقول . وقد سبق الإشارة <sup>(٤)</sup> الى ما يفرد للفئات الخاصة من برامج للعمل تناسبهم - وقد يتم ذلك فى داخل السجن العام ، غير أنه يكون فى المؤسسة المتخصصة مجال أوسع لجعل برامج العمل أكثر ملائمة لحاجة نزلائها ذوى الطابع الخاص .

وفى غير حالة المؤسسات المتخصصة - يتأثر العمل بنظام السجن

#### يووجه عام ، من ناحيتين :

(١) مناقشات مؤتمر جنيف ، التقرير العام للمؤتمر ص ٢٨ رقم ٢٨٤ و ٢٨٥ .

(٢) راجع إشارة الى هذا النظام فى Grünhut, p. 223

(٣) يوجد نظام لابتعاغ العقوبة عن طريق العمل المنتج المركز ، فى حالة العمل مع سلب الحرية فى النظام السوفيتى (Lenka Von Koerber - المرجع السابق ص ١٦ - ١٨ ، وما تلىه ص ٢٣ ) . ويسرى عليه فى نظرنا ما يوجه من نقد الى نظام ابتعاغ العقوبة عامة - هذا ولو أنه فى النظام السوفيتى ، يرتبط هذا النظام باعتبار العمل عنصرا عقابيا أصليا ، سواء كان مصحوبا بسلب الحرية أم مجردا عنها ، وأنه فى حالة اقتراحه بسلب الحرية يظل هو المنصر الاساسى - واجادة العمل معتبر لذلك فى ذاتها ، فى نظر المشرع السوفيتى ، صلاحا لحال المحكوم عليه .

(٤) راجع ما تقدم ص ٢١٧ .

- ١ - نظام التحفظ ، يبرز في هذه الناحية حالة السجون المفتوحة .
  - ٢ - حجم المؤسسة ، وتطور من هذه الناحية مشكلة العمل في السجون الصغيرة .
- ٢٤٥ - أولا : تأثير العمل بنظام التحفظ - العمل في السجون المفتوحة والعمل في الحلاء :

تختلف السجون فيما يتعلق بدرجة التحفظ على المسجونين فيها ما بين سجون شديدة الحراسة maximum security وأخرى متوسطة الحراسة medium security ، ومفتوحة أو حراستها في الحد الأدنى minimum security<sup>(١)</sup> . ويؤثر نظام التحفظ على أوضاع العمل في السجن من عدة نواح أهمها أنواع العمل الميسرة ، ومدى قرب ظروف العمل من مثلتها في الحياة العامة .

ولا شك في أنه كلما زادت درجة التحفظ في السجن كلما انحصرت أنواع العمل التي يمكن ممارستها فيه . فقد يتمتع في سجن شديد الحراسة وجود مكان كاف لممارسة الزراعة ، إذ أن المساحات التي تتطلبها تكون شاسعة ، والرقابة فيها صعبة ، والحراسة فيها - حتى إذا أمكن إقامة أسوار قوية تضمها داخلها - تكون باهظة التكاليف ولا تخلو من مخاطر . في حين أن الزراعة ممكنة في مؤسسة متوسطة الحراسة . أما في مؤسسة مفتوحة فانه يمكن فقسلا عن ممارسة الزراعة في منطقة محدودة تابعة للسجن ، القيام بأعمال عامة في الحلاء كقطع الأشجار أو التمدين وأعمال المناجم والمحاجر ( على أن تكون منظملة على أساس حديث يمنع انهاق المسجونين بشير مبرر )<sup>(٢)</sup> .

كذلك يؤثر مدى التحفظ على أوضاع العمل ، فتباعد شدة التحفظ بينه وبين امكان قيام تنظيم له في ظروف مماثلة لتلك التي يمارس فيها في الحياة العامة - لما قد تقتضيه دواعي التحفظ من مراعاة وسائل مقاومة الهرب والتمرد ، قبل مراعاة الأوضاع الفنية في تنظيمه وتتابع عملياته ، وكذلك لما قد تشيعه

---

(١) أو ouverts, semi-ouverts, fermés - راجع Méthodes Modernes - المرجع

السابق ص ٦٧ وما يعلما \*

(٢) بل قد يسمح نظام المؤسسة المفتوحة بتشغيل المسجونين خارجها لدى أصحاب أعمال في السوق الحر على أن يعودوا بعد انتهاء عملهم اليومي الى المؤسسة .

اجراءات الرقابة والحراسة من جو عدم الثقة الذى لا محل لمشله فى المصنع العادى - مما يتنافى مع مبدأ تداخل العمل السجونى فى الحياة العامة .

لكل هذا كانت المؤسسات المفتوحة ذات ميزات متعددة فى شأن العمل فى السجون . ولذلك أوصى مؤتمر جنيف <sup>(١)</sup> بأنه « فى تخطيط برامج العمل فى السجون ، ينبغى الاعتماد ، الى أكبر قدر ممكن ، على استخدام المؤسسات المفتوحة لا ليتمكن تزويد البرنامج بالأعمال المتنوعة التى تتيحها تلك المؤسسات فحسب ، بل كذلك لاعطاء الفرصة للعمل لكى يؤدى فى ظروف أقرب الى أوضاع العمل الحى » .

٢٤٦ - على أنه تنبنى التفرقة بين العمل فى مؤسسات المفتوحة ، والعمل فى الخلاء مما قد يقوم به مسجونون فى مؤسسات متوسطة الحراسة مثلاً . فالعمل فى المؤسسات المفتوحة قد يكون فى الخلاء ( زراعة مثلاً ) ، وقد لا يكون فى الخلاء ( داخل ورش أو معامل مثلاً ) . وعلى العكس قد يكون العمل فى الخلاء مقررًا فى مؤسسة مفتوحة ، وقد يكون فى مؤسسة يتبع فيها قدر أكبر من حيث التحفظ على السجناء فيها <sup>(٢)</sup> .

والعنصر الهام فى العمل فى الخلاء هو طبيعة العمل التى تكون زراعية ، أو استخراجية ، أو من الأشغال العامة كانشاء الطرق وحفر الترع والمصارف ، أو أعمال البناء وخاصة أقامة مباني جديدة للسجون .

٢٤٧ - وكثيرا ما يقتضى القيام بالعمل فى الخلاء انشاء ما يعرف بمسكرات العمل ، التى يجب التمييز بينها وبين المؤسسات المفتوحة <sup>(٣)</sup> . إذ أن المؤسسة المفتوحة ثابتة ومجهزة بكل وسائل الحياة السجونية المستقرة . أما مسكر العمل فينشأ لخدمة العمل الذى يشره السجناء فى المنطقة التى يقام فيها المسكر ، وللمعدة

---

(١) التوصية الثامنة فى شأن العمل بالمؤتمر . وراجع المناقشات الخاصة بها فى التقرير العام للمؤتمر ص ٣٦ ، ٣٧ أرقام ٢٧٥ - ٢٧٧ .

(٢) يرى جرنهوت مع ذلك أن ظروف العمل فى الخلاء كأمم متعلق بنظام السجن تجعل فرصة النجاح له مقصورة على المسجونين فى مؤسسات مفتوحة . المرجع السابق ص ٢٠٧ .

Lopez Rey, p. 18 (٣)



المطلوبة لانتهاء هذا العمل<sup>(١)</sup> . ومن ثم لا تتوافر في المسكر عادة جميع الخدمات العقابية الحديثة على المستوى المرغوب فيه وبالتسهيلات المطلوبة .

ولذلك فإنه اذا كان للعمل في الحلاء ميزات من النواحي الصحية والنفسية والاجتماعية من حيث تماثل ظروف العمل مع الحياة الطبيعية<sup>(٢)</sup> ، فإنه تجبنا للتقص في ظروف المعيشة والخدمات في مسكرات العمل ، بحسن التوسع في انشاء مؤسسات تلحق بها مناطق -خاصة بها من الأرض ، يمارس فيها السجناء الأعمال الزراعية ، كما يمارسون الأعمال العامة الأخرى في المناطق المحيطة بها<sup>(٣)</sup> .

٢٤٨ - ويشترط في اختيار المحكوم عليهم الذين يعملون في الحلاء أن يستبعد احتمال هربهم - سواء للنسبة شخصيتهم أو لقصر مدة العقوبة المحكوم بها أو الباقية<sup>(٤)</sup> أو لأي سبب آخر - وأن يكونوا فضلا عن ذلك ممن هم أهل لتحمل هذه المسؤولية ، وأن يكون احتمال توبيخهم واستفادتهم من هذا النوع من العمل واضحا مرجحا . وقصر عن ذلك الرغبة التي أبداهها مؤتمر بروكسل

- (١) تنص المادة ٢٣ من قانون السجون المصري على أنه « اذا اقتضى الامر تشغيل المسجونين في أعمال تتعلق بالمنافع العامة وفي جهات بعيدة عن السجن جاز إيوؤهم ليلا في مسكرات أو سجون مؤقتة وذلك بأمر يصدره مدير عام السجون بعد موافقة وزير الداخلية » وترعى في هذه الحالة القواعد الآتية داخل السجن من حيث الغذاء والصحة والنظام والتأديب ويتخذ المدير العام ما يراه من الاحتياطات اللازمة لمنع هرب المسجونين » .
- (٢) ويصف قرار مؤتمر بروكسل سنة ١٩٢٦ - راجع ما تقدم من ٧٤ - العمل في الحلاء بأنه من أقوى العوامل في اصلاح المسجون - راجع أيضا تقارير كل من Gilquin, Collard و Talsouras, Bouzat في مؤتمر لاهاي - المجلد الرابع من ٣٥٣ وما بعدها .
- (٣) جرينهوت من ٢٠٧ - ٢٠٨ - راجع أيضا مناقشات مؤتمر جنيف . التقرير العام للمؤتمر من ٣٧ رقم ٢٧٦ ، ٢٧٧ .
- (٤) تنص المادة ٢١٥ من النظام الإداري للسجون في الاقليم المصري على ما يأتي :

« أشغال الجنان وضرب الطوب وما شاكلهما وعلى المسجونين الذين يؤدون أشغالا بالجنان وضرب الطوب وما شاكلهما ينتخبون بقرار الاسكان من المحكوم عليهم بمدد قصيرة أو بالحبس البسيط ممن يختارون الشغل بمراعاة ما جاء بالبند ٢١٢ وعلى السوم فمسجلو تلك الأشغال الخارجية والجنان يستبدلون بقرهم كل شهر دفعة وإذا دعا الحال لإيجاد مسجون خاص أو أكثر بجنان السجن ويحتاج الامر لعدم تديره فيطلب اعتماد الديوان العام لذلك »

« الأشغال الخارجية :

« وعلى أي حال لا يجوز تشغيل المسجونين المحكوم عليهم بالحبس أو السجن لمدة أكثر من سنة في أشغال خارج السجن من أي نوع قبل وفاءهم نصف المدة المحكوم بها عليهم بدون تصريح المدير العام . أما المسجونون المحكوم عليهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة فأقل وخالفون من السوابق ( فئة الكاكي ) فيجوز تشغيلهم خارج السجن في الأعمال الممنحة تشغيل المسجونين فيها بشرط أن يكونوا أوفوا ربع مدة حكمهم على الأقل » .

سنة ١٩٢٦ بتوجيهها بأن العمل في الحلاء لا يمكن تقريره الا لصالح مسجونين مختارين ممن يبدو فيهم ما يضمن انصلاح حالهم والارتقاء بمعنوياتهم ، وممن تسمح حالتهم باعادتهم تدريجيا الى الاتصال بالحياة الاجتماعية .

ونرى أنه ينبغي ألا تحدد شروط عامة أكثر تفصيلا من ذلك في شأن اختيار من يصلح للعمل في الحلاء . وذلك على خلاف ما ذهب اليه مؤتمر بودابست سنة ١٩٠٥<sup>(١)</sup> حيث حدد الفئات التي يمكن تشغيلها في الزراعة والفئات التي يمكن تشغيلها في أعمال أخرى في الحلاء<sup>(٢)</sup> - فتحديد مثل هذه الفئات أو وضع شروط تفصيلية مقدما ، هو مما يتنافى مع تفريد العقاب ، الذي ينبغي لتحقيقه أن يظل اختيار المسجون للعمل في الحلاء منوطا بحالته الشخصية وما يسفر عنه فحصه ومتابعة سلوكه ، من صلاحيته لهذا النوع من العمل وتجاوبه معه واستعداده للإفادة منه<sup>(٣)</sup> .

#### ٢٤٩ - ثانيا - العمل في السجون الصغيرة :

في كل نظام للسجون توجد سجون صغيرة يطلق عليها اسم أو آخر تبعا للوضع الاداري أو القانوني الذي تميز به<sup>(٤)</sup>.

وفي العادة تكون هذه السجون معدة لاستقبال المحبوسين احتياطيا والمحكوم عليهم بقنوات امد قصيرة<sup>(٥)</sup> . وقد سبق بحث المشكلات الخاصة بهذين النوعين من المسجونين<sup>(٦)</sup> ومحل البحث هنا هو مشكلات العمل في ارتباطها بنظام السجون الصغيرة نفسها .

(١) راجع ما تقدم من ص ٧١ .

(٢) راجع في اتصال المؤتمر في 1283 Rev. Pénitentiaire, 1905, No. 11, 13 p. 1283 et suiv.

(٣) انظر ما يل في شأن تصنيف المسجونين للعمل .

(٤) هذا في التشكيل الاساسي لنظام السجون - ولا تقصد هنا المؤسسات المتخصصة (راجع ما تقدم من ص ٢٢٠) التي قد تكون صغيرة أو كبيرة طبقا لظروف كل منها . ومن قبيل ما تتناوله بالبحث هنا نظام السجون المركزية في مصر ، وما يعرف باسم Mulsons d'arrêt, de justice ou de correction - في النظام الفرنسي ، راجع (Pinatel, p. 134, 135) وباسم

Juile and misdemeanant institutions - في النظام الانجليزي والامريكي ، راجع Robert J. Wright, in Contemporary Correction, p. 310 et seq.

(٥) راجع Mossé - ارجع السابق ، ص ٢١٨ .

(٦) راجع ما تقدم وخاصة من ١٣٥ ومن ٢٠٩ .

#### ٢٥٠ - صعوبات العمل في السجون الصغيرة :

١ - الصعوبة الرئيسية هنا مبعثها ضيق المكان وقلة عدد القائمين بمسئولية تلك السجون مما يضعف فرص تنظيم العمل تنظيمًا فعالاً ، سواء من ناحية تنويع الأعمال التي تيسر في السجن ، أو من ناحية التنظيم الفني والآلى للعمل .

٢ - كذلك يؤدي قصر المدة التي يقضيها النزلاء فيها ، الى ارتفاع معدل حركة الايداع والافراج في هذه السجون عنها في السجون الكبيرة التي تنفذ فيها العقوبات طويلة المدة . وتثير هذه الظاهرة مشاكل في تنظيم العمل من حيث هو عملية انتاجية ، اذ تزيد نسبة الجهد الضائع فيه . كما أنها ، بالإضافة الى قلة عدد الأيدي العاملة في مثل هذه السجون ، تعوق تنفيذه على أسس الانتاج الكبير وتمنع من الافادة بميزاته من الناحية الاقتصادية .

٣ - هذا فضلاً عن أن قصر المدة التي يقضيها النزلاء في مثل هذه السجون ( سواء كانوا في الحبس الاحتياطي أو ينفذون عقوبة قصيرة المدة ) ، يفرى المسؤولين عنها بالتكاسل عن تنظيم العمل بها ، والاستماعة عنه - فيما يتعلق بحفظ النظام في السجن - باللجوء الى العزل الانفرادي كلما أمكن ذلك .

على أنه يلاحظ في هذا المقام أنه اذا كان العزل الانفرادي هو ما يتسق مع طبيعة الحبس الاحتياطي وضرورات التحقيق كما قدمنا<sup>(١)</sup> - فان الظروف الخاصة بالسجون الصغيرة لا تبرر بأي سبيل اهدار حق نزلائها في العمل سواء منهم المحبوسين احتياطياً والمحكوم عليهم<sup>(٢)</sup> .

أما عن حفظ النظام في السجن ، فان تنظيم العمل في السجون

---

(١) راجع ماتقدم ص ١٥٣ .

(٢) وقد بحث مؤتمر واشنطن سنة ١٩١٠ تنظيم السجون الصغيرة فجاءت معظم قراراته خاصة بتنظيم العمل في تلك السجون . وكان أول ما قرره في هذا الشأن وجوب تشغيل المحبوسين في هذه السجون في عمل نافع سواء في ديتل السجن أو خارجه مثلهم في ذلك مثل من هم في السجون الكبيرة . راجع عرضاً لقرارات هذا المؤتمر فيما تقدم ص ٧٣ ، ٧٤ .

الصغيرة بطريقة تراعى فيها ظروفها الخاصة ، كقيل بأن يجعل من العمل وسيلة لانظام الحياة اليومية فيها كما هو الشأن فى السجون الكبيرة<sup>(١)</sup>.

### ٢٥١ - أسس تنظيم العمل فى السجون الصغيرة :

أهم ما يبنى مراعاته فى تنظيم العمل بالسجون الصغيرة ما يأتى ، بالنظر الى ظروفها الخاصة :

١ - فيما يتعلق بأنواع الأعمال التى تيسر فى هذه السجون - يبنى أن تكون تلك الأعمال مما لا يحتاج الى مران طويل وأن تكون طبيعتها مما لا تضار معه بانقطاع من يمارسها عن العمل فجأة بسبب الافراج عنه . ولا يحذف أن انتشار السجون الصغيرة وتوزيعها على مناطق مختلفة ، يتيح فرصة لتنوع الأعمال فيما بينها بما يلائم البيئة التى يوجد فيها كل منها<sup>(٢)</sup>.

٢ - فيما يتعلق بالتدريب<sup>(٣)</sup> يلاحظ أنه لا يرجى من العمل فى هذه السجون ، فى جميع الأحوال ، أن يكون مساعدا على المحافظة على قدرات المسجون فى العمل ، المكتسبة من قبل ، نظرا لأن الأنواع الميسرة من العمل فيها تكون قليلة العدد . ومن ثم يحدث كثيرا ألا يكون من بينها ما تدرب عليه المسجون . على أنه يكون له دائما الحق فى القيام بمثل عمله السابق بما لا يخل بنظام السجن وفى حدود الامكانيات المعقولة من جانب ادارته بما سبق أن أوضحناه فى شأن حق المسجون فى العمل عامة<sup>(٤)</sup> . ولا يحذف على أية حال أن المسجون لا يفقد كثيرا بانقطاعه عن عمله الأصل فى هذه الأحوال بالنظر الى قصر المدة .

---

(١) على أن مؤتمر واشنطن كان يعترف بالصعوبات التى تثيرها طبيعة ظروف السجون الصغيرة . فاقضى فى القرار الثالث له بتركيز المحكوم عليهم بقدر ما تسمح الظروف ، وذلك لتوفير امكانية تنظيم فعال للعمل . كما وضع الحلول التى أوردتها فى القرارات التالية ، لتطبيقها فى حالة عدم امكان هذا التركيز . وراجع قرارات المؤتمر فى Rev. Pénitentiaire 1910, pp. 1100-1103 .  
(٢) راجع فى هذا ، القرار الرابع بمؤتمر واشنطن - المرجع السابق . وراجع ما تقدم فى شأن البيئة التى سيعود اليها المحكوم عليه عند الافراج عنه ومراعاتها فى اختيار نوع العمل الملائم له . ص ٢١٦ .

(٣) نص القرار الاخير بمؤتمر واشنطن على أن يكون من بين «وظائف السجون الصغيرة شخص على الاقل قادر على ادارة العمل الصناعى للمسجونين بها .

(٤) راجع ما تقدم فى الفصل الاول من الباب الثانى .

كذلك بالنظر الى قصر المدة التي يقضيها المسجون في هذه السجون عادة ، لا يمكن تحقيق شروط التدريب بمثل ما أوضحناه في شأنها في المبحث السابق . على أننا نكرر الإشارة الى ما يراه البعض من تفضيل التركيز في مثل هذه الحالة على اعطاء برامج تدريبية للمسجونين تعلمهم حرفة معينة حيث لا تكفى المدة للمران الطويل عليها<sup>(١)</sup> .

٣ - فيما يتعلق بالناحية الاقتصادية للعمل في هذه السجون - يلاحظ أنه قد لا يكون من السهل في ظل ظروفها والصعوبات التي أوضحناها ، أن يحقق ربح من تشغيل المسجونين كعملية إنتاجية . ونؤكد هنا ما سبق أن أوضحناه<sup>(٢)</sup> من أن الانتاج ليس غرضاً أساسياً من العمل في السجون ، وأن الاعتبارات العقابية هي الأولى بالرعاية . ونوه هنا على وجه الخصوص بسرمان قاعدة أجر المثل ، فيتقاضى المسجون أجر مثل العمل الذي يقوم به في السوق الحرة ، ولو أدى هذا المبدأ الى الحسارة في جانب السجن . على أنه اذا كان هذا الأجر ، من ناحية أخرى ضئيلاً ، بالنظر الى ضعف القيمة الاقتصادية للعمل الميسر للمسجون ، فإن الشدة التي يتضمنها تطبيق هذا المبدأ في هذه الحالة ، يخفف منها قصر المدة التي يقضيها المحبوسون في هذه السجون .

(١) على أن الصعوبات القائمة في سبيل الحصول على نتيجة فعالة من وراء العمل في السجون الصغيرة ، هي مما يؤكد مغزار المقوبات قصيرة المدة ، ويميز الاتجاه الى الغائها والاستعانة عنها ببدائلها . راجع ما تقدم ص ٣٤ . ولوبيز داي ص ٢٢ . هذا ويرى لوبيز داي كشغيل للمسجونين مدد قصيرة لحساب مشروعات حرة سواء في داخل السجن أو خارجه .

(٢) راجع ما تقدم ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

## الفصل الثامن

### العمل في السجون كظاهرة إنتاجية

٢٥٢ - قدّمنا أن الإنتاج ليس هدفا أساسيا للعمل في السجون، وأن الهدفين الأساسيين له في علم السجون الحديث هما حفظ نظام السجن، وتأهيل المسجونين. وأوضحنا أن تحقيق هذين الهدفين يتم في ظل مبدئين عامين في سياسة العمل في السجون الحديثة هما مبدأ التشغيل الكامل للمسجونين، ومبدأ تدخّل العمل في السجون مع الحياة العامة باعتباره جزءا من العمل بصفة عامة وعن طريق تحقيق تماثل أوضاعه مع أوضاع العمل خارج السجن. والتشغيل الكامل للمسجونين في ظل أوضاع مماثلة لأوضاع العمل في الحياة العامة يخلق في السجن جهازا إنتاجيا لا يمكن إنكار صفته هذه ولا يمكن التغافل عنه. ولذلك ينبغي مواجهة العمل في السجون كظاهرة إنتاجية لآثاره على أسس اقتصادية سليمة من حيث تنظيم الإنتاج في ذاته، ومن حيث تحديد صلاته بالاقتصاد العام للدولة وتنسيق علاقاته به.

وتتناول في هذا الفصل الناحية الإنتاجية للعمل في السجون في مجتين :  
الأول في تنظيم الإنتاج داخل السجن، والثاني في علاقة العمل والإنتاج السجونى بالاقتصاد العام للدولة.

## المبحث الأول

### التنظيم الداخلى للانتاج السجونى

#### الفرع الاول

العمل الانتاجى فى السجون والغرض منه

#### ٢٥٣ - العمل المنتج او الانتاجى (Productive) :

يرتب على ما تقدم من مبادئ وعلى الأخص ما تعلق منها بمبدأ تداخل العمل السجونى فى الحياة العامة - أن العمل فى السجن يجب أن يكون ممائلا للعمل فى الحياة العامة ، ليس فحسب من حيث أنواعه بل كذلك من حيث غرضه وقيمه الاقتصادية ، لكى يشعر المسجون بأنه يقوم بعمل جدى يستحق منه الاهتمام ، ويشعر تجاهه من هذه الناحية بمثل ما يشعر به العامل الحر نحو عمله .

ولعل هذا ما قصده التوصية الثانية فى مؤتمر لاهاي اذ ورد فى صدرها أن « العمل فى السجون يجب أن يكون هادفا ( purposeful ) ومنظما تنظيما فعالا كالعامل فى المجتمع الحر » .

ويتضمن ذلك أن تكون فترة التعليم أو التدريب المهنى النظرى أو العملى البعيد عن الانتاج ذاته - أقصر ما يمكن بحيث يندمج السجين فى أقرب فرصة فى نظام العمل الانتاجى العادى بالسجون .

ومن هذا يتضح أن القول بوجوب كون العمل فى السجون منتجا<sup>(١)</sup>، يجب أن ينصرف الى معنى أن يكون انتاجيا - أى تهيأ فيه ظروف الانتاج السليم

---

(١) راجع ما ورد فى تقرير هيئة الامم عن العمل فى السجون (Prison Labour) من المراضى العمل فى سجون كل من بلجيكا واليونان وايرلندا ص ٤ وما يندمى معنى آخر لكلمة Productive فى Barnes & Teelers, p. 728 et seq., Contemporary Correction, p. 238. راجع كذلك قرارات مؤتمر بطرسبرج سنة ١٨٩٠ والتعليق عليها ، فيما تقدم ص ٦٧ وما بعدها .

وحسن الاستفادة من جهد السجناء طبقا لأساليب الانتاج الحديثة ، التى يعتبر التخلف عن الأخذ بها انحرافا بالعمل عن كونه انتاجيا الى كونه مجرد تدريب ، أو شغلا لأوقات المسجون الطويلة بالسجن - وهو ما يفقد العمل حقيقته التكوينية ، التى تتمثل فى تشابه عمل السجين مع العمل الحر ، لا فى نوعه وشكله فحسب ، بل فى وضعه الاقتصادى باعتباره انتاجا يمد للاستهلاك العام .

#### ٢٥٤ - الغرض من العمل الانتاجى بالسجن ، وفكرة « الاعتماد الذاتى » للمؤسسة :

اذا ما كان العمل فى السجن لينظم باعتباره انتاجا ، فانه ينبغى تحديد الهدف من هذا التنظيم . ذلك أن الغرض الأسلى فى العمل الانتاجى أن يحقق ربحا ؟ فهل تسعى السجون الى تحقيق ربح من عمل السجناء ، وفى أى الحدود يكون ذلك ؟

وتبرز فى هذا المجال فكرة قيام المؤسسة بأعبائها المالية<sup>(١)</sup> ، بأن تكون معتمدة على نفسها (self supporting) فى تدبير نفقاتها . وهذه هي الفكرة التى كانت نصب أعين القائمين على السجون الأمريكية فى فترة ازدهار نظام أوبرن بها<sup>(٢)</sup> ولا زالت تفرى القائمين على ادارة السجون فى بعض البلدان<sup>(٣)</sup>.

وقد أدى الأخذ بهذه الفكرة فى سجون الولايات المتحدة الى خلق ما يسمى بمصانع السجون (prison factories) ، حيث كانت السجون تنتج كل السلع التى تخطر بالبال ، بل كان من السلع ما لا ينتج فى غير السجون<sup>(٤)</sup>. على أن تشبع الاقتصاد الرأسمالى الأمريكى ، وتوالى الأزمات الدورية فى أوائل

---

(١) لا نميل الى استصصال عبارة الاكتفاء الذاتى - اذ أنها أكثر تعميما عن فكرة انتاج جميع حاجات السجن - وهو ما يختلف عن فكرة قيامه بأعبائه المالية ، فهذه الفكرة تتصل بالميزانية. أكثر مما تتصل بأنواع الانتاج ، بل قد تؤدى الى حصر هذه الانواع كما سنوضح فيما بعد \* ولذلك تستعمل عبارة « الاعتماد الذاتى » للدلالة على معنى اعتماد المؤسسة على نفسها فى تدبير نفقاتها .

(٢) New Horizons, p. 728, 412.

(٣) ما نهايم - المرجع السابق ص ٥٤ ، وكذلك تقرير الحكومة التركية الى مؤتمر جنيف عن المؤسسات المفتوحة Open Institutions .

راجع أيضا : Robln, H., La question pénitentiaire, p. 77 et suiv. فى الشروط

اللازمة لتطبيق الاعتماد الذاتى \*

(٤) New Horizons المرجع السابق ص ٧٢٨ وما بعدها \*



القرن العشرين ، وتفاقم مشكلة البطالة - كل ذلك قد مارس ضغطاً على مصانع السجون وأدى بها الى الانقراض<sup>(١)</sup> . ومع ذلك فقيام السجن بأعبائه المالية لا يقتصر على طريقة تحويل السجن الى مصنع ، بل انه فى كثير من الأحوال يكون الاعتماد الذاتى عن طريق الاستغلال الزراعى<sup>(٢)</sup> فى المستعمرات العقابية الزراعية . بل ان هذه المستعمرات قد أثبتت فى النظام الأمريكى أنها ، فى الظروف الاقتصادية الجديدة ، تعطى فرصة لتشغيل المسجونين ( أى لاستغلال عملهم ) ، أكبر مما يتهياً فى المؤسسات ( السجون ) الصناعية<sup>(٣)</sup> .

ولا شك فى أن فكرة قيام السجن بأعبائه المالية انما تؤدي الى زيادة الانتاج فى السجون ، والى زيادة فى الانتاج الوطنى بالنسبة اذ تتركس كل الجهود لزيادة حصيلة السجن من عمل المسجونين ، ومن ذلك تحسين طرق الانتاج نفسها . كما أن هذه الفكرة تتجاوب مع احتياجات الميزانية العامة ، ومع هوى دافعى الضرائب - برفع أعباء العملية العقابية عنهم<sup>(٤)</sup> .

على أن هذه الفكرة لا يمكن قبولها كمبدأ فى تنظيم العمل فى السجون<sup>(٥)</sup> ، من ناحيتين :

فمن الناحية الأولى ، نجد أن العملية العقابية هى من مسئوليات الدولة بصرف النظر عن السيادة العقابية التى تسيطر عليها ، وما اذا كانت تقتنق فلسفة الجزاء retribution ، أم التقويم والاصلاح reformation . ففى جميع الأحوال ينبغى أن تقوم الدولة أساساً بمسئوليتها فى العملية العقابية ، وبالأعباء المالية لها<sup>(٦)</sup> ، ولا محل لشكوى دافع الضرائب من ذلك .

ومن الناحية الأخرى ، وفى ظل نظام للدفاع الاجتماعى يهدف الى تأهيل

(١) المرجع السابق .

(٢) Lopez Rey المرجع السابق ص ٢٤ .

(٣) New Horizons, p. 735

(٤) راجع فى هذا المعنى Contemporary Correction - المرجع السابق ص ٢٣٨ .

(٥) مثل ذلك فى المرجع السابق .

(٦) ويلاحظ فى هذا الشأن النقد المرير الذى يوجه فى أمريكا ضد نظام الالتزام فى

السجون الصغرى Jails - راجع Contemporary Correction, - المرجع السابق ، Chapter XX, The Jail and Misdemeanor Institutions, by R. E. Wright,

ص ٣١٠ وما بعدها .

المسجونين لما بعد الافراج ، نجد أن سياسة قيام السجن بأعبائه المالية تمارض منع مقتضيات تأهيل المسجونين ، إذ تغطي عليها اعتبارات تحقيق التوازن المالى للمؤسسة<sup>(١)</sup> ، وقد يقتضى هذا القسوة على السجناء فى نظام العمل والنظام التأديبى الذى يدغمه ، فضلا عن أنه من ناحية التدريب يلاحظ أن المؤسسات التى تهدف الى القيام ذاتيا بأعبائها المالية تقتصر فى العادة على نوع واحد من العمل<sup>(٢)</sup> ، اذ يكون أيسر فى تنظيمه والحصول على ربح منه . وفى هذا ما فيه من مضرة للمسجونين من حيث تدريبهم ، اذ قد لا يلائم النوع من العمل المختار لمؤسسة معينة الاعداد يسيرا من نزلائها .

وقد ورد فى توصيات مؤتمر جنيف فى شأن العمل فى السجون ، وفى مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التى أقرها ذلك المؤتمر ، ما يدمج فكرة الاعتماد الذاتى ( قيام المؤسسة بأعبائها المالية ) اذ نصت التوصية الثانية فى صدرها كما نصت المادة ٧٢ من المجموعة فى فقرتها الثانية على أن « مصالحي السجناء وتدريبهم المهنى يجب ألا تخضع لمقتضيات تحقيق ربح مالى من الصناعة فى السجن » .

ونص التوصية ومجموعة القواعد فى هذا الشأن قد جاء مطلقا بما قد يسمح بتعطيل الانتاج فى السجن كما سبق أن أوضحناه وحذرنا منه<sup>(٣)</sup> . على أنه يؤخذ من هذا النص ، على الأقل ، أن دواعى تحقيق ربح من الصناعة فى ذاتها فى السجن ينبغى ألا تغطي على مقتضيات تأهيل المسجونين ، وينفى ذلك من باب أولى أن تهدف الصناعة فى السجن الى أن تكون رابحة بالنسبة الى نفقات المؤسسة جميعها .

فاذا ما اتفقت بهذا فكرة الاعتماد الذاتى للسجن ، فما هو - على الأقل - مدى الفرصة القائمة فى سبل تحقيق ربح من العملية الانتاجية فى ذاتها فى السجون .

(١) لويز راي ص ٢٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) راجع ما تقدم ص ١٩٧ .

(٤) . ومنعوه فيها بل الى تفصيل المدى الذى لرى أن يستند فيه تطبيق هذا المبدأ ، وذلك فى كلامنا عن شروط تنظيم العمل فى سبيل الانتاج .

## ٢٥٥ - هل يمكن تنظيم العمل في السجون ليكون عملية انتاجية وابتعة :

أثبتت تجربة الحرب الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية أنه يمكن بشكل مرض تنظيم العمل في السجون على أسس انتاجية سليمة ، اذ احتاجت الحرب لتعبئة الامكانيات الانتاجية في الدولة ، وقامت السجون بنصيبها في الانتاج الحربى<sup>(١)</sup> سواء في مجال الصناعة أو الزراعة و انتاج الأغذية وحفظها<sup>(٢)</sup> ، وأظهر السجناء تعاوناً قليلاً في تنفيذ برنامج الانتاج الحربى وروحاً معنوية عالية مما ثبت معه أن بالسجون مستودعا للطاقة البشرية والمعدات الفنية قائما رهن الاشارة لاستدعائه للانتاج في أية لحظة<sup>(٣)</sup> .

ويهمنا من هذه التجربة هنا - دلالتها على امكان تنظيم العمل في السجون على أسس انتاجية سليمة . ونرى بالاضافة الى ذلك - مع السيد لوبز راي ، وبانظر الى الحجج التي أوردها<sup>(٤)</sup> - أن تنظيم العمل في السجون على هذا النحو والتخلي عن الطرق العتيقة المتخلفة من المهود السابقة ، لن يكون عملية خاسرة وان احتاج التغيير الى نفقات كثيرة في أول الأمر . هذا فضلا عما يكون لهذا التنظيم الحديث من أثر على معنويات المسجونين كما وضع من التجربة الأمريكية ؛ وهذا الأثر ذو أهمية بالغة في تأهيلهم للحياة العامة وتشريعهم حب العمل واحترامه .

ويلاحظ فوق كل ذلك أن تنظيم العمل على أسس انتاجية سليمة لن يكون أثره قاصرا على العملية الانتاجية وحدها - بل سيمتدئ ذلك الى الاقلال من النفقات العامة للعملية العقابية ومنع زيادتها الناشئة عن المشاكل المتعلقة بالبطالة من ناحيةى التحفظ والبرامج التهذيبية للسجناء .

على أنه في مجال تقدير احتمالات الربح من العملية الانتاجية في ذاتها ، ينبغي مراعاة الاعتبارات الآتية :

(١) حيث كان ٨٩ ٪ من الطاقة الصناعية في السجون مسغرا للانتاج الحربى Grunhut, p. 228.

(٢) وكانت الزيادة في الانتاج الزراعى للسجون ضعف الزيادة في الانتاج الزراعى العلم في الولايات المتحدة في فترة الحرب - راجع في هذه التجربة: Barnes and Teeters, p. 742, 743.

(٣) المرجع السابق ص ٧٤٣ ، وايضا Frank T. Flynn, in Contemporary Correction, p. 243.

(٤) Lopez Roy, p. 25 et seq. (٤)

## ٢٥٦ - ١ - فصل عملية الانتاج عن عمليتي التحفظ والتقييم :

تنوه مبدئيا بأن المقصود بالفصل بين هذه العمليات هو الفصل بينها من الناحية المالية فحسب ، اذ أنها من الناحية الموضوعية والعملية متصلة ومتعاضدة . فمن حيث التحفظ ، لا ترفع عن السجن في أثناء عمله ، الحراسة المقررة في المؤسسة المودع بها ، ومن الناحية التقييمية ، سبق أن بينا قيمة العمل في ذاته كمصدر تدريبي للسجين - وتقصّد بذلك العمل الانتاجي الذي يؤديه بانتظام في أوقات العمل العادية ( هذا فضلا عما يتلقاه من تدريب مباشر نظري أو عملي وما يمارسه في أوقات فراغه من دراسة أو مران اضافي ) .

وفصل العمليتين العقابية والانتاجية من الناحية المالية يحقق تصفية العملية الانتاجية في السجن من الاعتبارات العقابية ، سواء فيما يتعلق بالتحفظ أو بالتقييم - تلك الاعتبارات التي تفرق بينها وبين عمليات الاستغلال الاقتصادي العادي . ويكون من نتيجة الفصل بين حسابات العمليتين امكان تقدير الحالة الاقتصادية للعملية الانتاجية في السجن تقديرا صحيحا<sup>(١)</sup> .

ويتحقق فصل التحفظ عن العملية الانتاجية بالألا تتحمل هذه الأخيرة نفقات حراسة السجن طالما أنها لا تزيد ، في أثناء العمل ، عن المستوى العادي للحراسة في السجن عامة . أما اذا اقتضى العمل نوعا خاصا من الرقابة التي يتطلبها بطبيعته ، مما لا يدخل في معنى الحراسة ، فهذا تتحمل نفقاته العملية الانتاجية كأحد عناصرها .

ونرى أنه ينبغي البعد في الانتاج السجوني عن أنواع العمل التي تتضمن خطرا خاصا أو يسهل فيها التخريب - كالصناعات الكيماوية ، مما قد يقتضي رفع مستوى الرقابة الدادية في العمل ، الى نوع من الحراسة الخاصة التي تزيد أعباء التحفظ دون أن تكون من طبيعة ما يتحملة المشروع الانتاجي العادي من نفقات للرقابة على العمل . كما يلاحظ أنه لا يمكن ممارسة جميع أنواع العمل في

---

(١) وفصل العمليتين العقابية والانتاجية من الناحية المالية في حالة الاستغلال المباشر للعمل السجوني يرتبط ، كذلك ، بالترفة بين نشاط الدولة في مجال الانتاج ونشاطها في نطاق وظيفة الحكم - هذه التفرقة التي لها أهمية كبيرة في حسابات الدخل القومي ، راجع زكريا نصر ، عصر محاضرات في الدخل القومي ص ٣٦ وما بعدها .

الحلاء فى سجن شديد الحراسة مثلا - والا احتاج الى حراسة غير عادية تفقد العمل ميزاته الاقتصادية<sup>(١)</sup>.

أما عن فصل الانتاج عن مقتضيات التكوين من الناحية المالية فيوضح فى الحلق التفقات الخاصة بالتعليم والتدريب المهنى بالميزانية العامة للسجن وفصلها عن العملية الانتاجية ، فلا تتحمل هذه الأخيرة الا ما تقتضيه طبيعة العمل فيها من البرامج العادية للتدريب أثناء الخدمة (in-service training) مما سبقت الإشارة اليه<sup>(٢)</sup>.

### ٢٥٧ - ٢ - تنظيم الانتاج ومبدأ اجر المثل :

قد يقال بأن الأخذ بمبدأ أجر المثل عن عمل المسجون ، يزيد من أعباء العملية الانتاجية . وقد يصدق هذا فى الواقع فى شأن بعض العمليات الانتاجية التى تتم فى بعض السجون حتى الآن ولو على نطاق ضيق ، ولا يؤجر عنها المسجون أجرا عادلا . على أن هذه الأمثلة الفردية لا تقوم حجة فى القول بعدم أفضلية مبدأ أجر المثل من الناحية الاقتصادية . فان تطبيق هذا المبدأ انما هو أحد مظاهر تماثل أوضاع العمل داخل السجن وخارجه . وتنظيم العمل فى ظل أوضاع سليمة ومماثلة لظروف الاستغلال العادى فى الحياة العامة لا شك فى أنه يزيد فرصة تحقيق الربح « المشروع » من الصناعة فى السجن . فضلا عن أنه باضافة مبدأ التشغيل الكامل للمسجونين ، تضاعف أرباح العملية الانتاجية بالسجن بقدر ما تشمل من أيد عاملة ، من بين المسجونين ، كانت معطلة . وفوق كل ذلك يكون أجر المثل دافعا قويا للسجناء على العمل وعلى تحقيق انتاج أفضل . وبذلك يؤدى تنظيم العمل على هذا النحو الى زيادة أرباح العملية الانتاجية فى مجموعها ، ولو أن النسبة المثوية للربح فى العمل المنظم على هذه الأسس ، قد لا تصل الى مثل ما يتحقق من عمليات متناثرة تؤدى دون دفع أجر كامل للسجناء القائمين بها ، مما تجرى عليه النظم العتيقة للعمل فى السجون .

ولا شك ، من ناحية أخرى ، فى أن مبدأ أجر المثل يحقق خفضا فى نفقات الدولة المتعلقة بالعملية العقابية بصفة عامة وذلك من عدة نواح . فهو

(١) راجع ما تقدم فى المل فى الحلاء ص ٢٢١ وما بعدها .

(٢) راجع ما تقدم ص ٢٠٨ .

يقطع منه مقابل نفقات السجن (ولو بنسبة ثابتة كما رأينا فى حينه) ، ويدفع منه السجن الى عائلته ما يمكن خصمه من الاعانات التى تدفع لها بسبب سجن عائلها . كما يمكن أن يدبر منه جمل يضى عن تخصيص اعانة للسجين عند الافراج عنه<sup>(١)</sup> . هذا بالإضافة الى ما يراه البعض<sup>(٢)</sup> من أن تنظيم العمل على أسس سليمة مماثلة لما عليه الحال فى الحياة العامة ، بما فى ذلك اتباع مبدأ أجر المثل ، يؤدى الى الاستغناء عن بعض الخدمات فى السجن أو الاقلال منها أو حصرها فى عدد أقل من السجناء - وذلك على وجه الخصوص فى نطاق الخدمات النفسية والطبية النفسية التى تضال الحاجة اليها بالتخلص مما هو سائد فى نظم العمل حالياً فى السجون من نقص الأجور وتفاقم البطالة .

#### ٢٥٨ - ٣ - ضعف متوسط الكفاءة الانتاجية بين المسجونين :

مما يؤثر على ضعف المستوى الانتاجى للعمل فى السجون - وبالتالى يؤثر على امكانية تحقيق ربح منه - ما لوحظ من ضعف متوسط الكفاءة الانتاجية بين المسجونين وسجل فى احصاءات تمت فى سنوات مختلفة فى بعض البلاد<sup>(٣)</sup> . وبالرغم مما تحمله هذه الاحصاءات من تضليل ناشئ عن تدخل بعض العوامل الخارجة عن الكفاءة الشخصية فى احداث نتائج هذه الاحصاءات<sup>(٤)</sup> فانه يمكن القول بأنه - فى جميع الأحوال - يقل مستوى الكفاءة الانتاجية بين المسجونين عنها بين مجموعة مماثلة من العمال الأحرار بسبب العوامل الآتية<sup>(٥)</sup> :

#### ١ - ارتباط انحراف المجرمين الى حد كبير بضعف القدرة على التوافق مع

(١) راجع ما تقدم من ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٢) لويز داي - ص ٣٦ .

(٣) راجع هذه الاحصاءات فى Grunhut - المرجع السابق من ٢٢٤ ، ٢٢٥ . وبينما من بينها الاحصاءات الأمريكية التى أسفرت فى سنة ١٨٨٥ عن أن نسبة الكفاءة بين المسجونين الى كفاءة العامل الحر ، كانت ٧٨ ٪ ، ثم انخفضت فى سنة ١٩٠٥ الى ٦٤ ٪ ثم اقتربت بعد ذلك من النسب التى تسجل عادة فى البلاد الأوروبية ، حيث كانت الثلث فى ماساتشوستس ، والشر فى نيويورك - فى سنة ١٩٢٩ .

(٤) وذلك أن هذه الاحصاءات تجرى على أساس الانتاج الواقعى وهو يتأثر باختلاف شغل الظروف الاقتصادية على مدار الدورة الاقتصادية ما بين رواج والكماش مما قد يستتبع خلش الانتاج السجونى عمداً فى وقت الازمة ، وكذا اختلاف شغل أصحاب المصالح من متجعين وعمال لتضييق الحناق على الصناعة فى السجن مما ينتعش له فى البحث الثانى من هذا الفصل - هذا الى أن حجم الاعمال الانتاجية بالنسبة لاعمال الخدمة الداخلية بالسجن لا يظهر فى تلك الاحصاءات .

(٥) راجع على وجه الخصوص تقرير مكتب العمل الدولى ، المرجع السابق - مجلة العمل الدولية سنة ١٩٢٢ ، ص ٥٢٨ Grunhut - المرجع السابق من ٢٢٢ وما يملها .

المحيط الاجتماعي لهم ومن ثم ضعف قدرتهم على التجاوب مع مقتضيات العمل .

٢ - انخفاض متوسط التدريب المهني فيما بينهم ، وانخفاض المستوى التعليمي عامة .

٣ - الحالة النفسية للسجين ، وقلة ميله الى العمل .

٤ - ضعف المستوى الصحي بين المسجونين عامة - سواء كان ذلك يرجع الى ظروف معيشتهم العادية ، أم بسبب الحبس نفسه .

والسبيل في مواجهة هذا العيب في ظروف الانتاج السجوني هو حسن اختيار الأعمال في السجن عامة ، وحسن اختيار العمل الملائم لكفاءة كل مسجون على حدته - مما تعرضنا له من قبل في بحث الشروط العامة والفردية للتدريب<sup>(١)</sup>.

### الفرع الثاني

مجالات العمل الانتاجي في السجون  
وأساليب ادارته

٢٥٩ - جرى فقه العقاب<sup>(٢)</sup> على تعداد أساليب ادارة العمل في السجون

وذكر ست منها على وجه الخصوص على التوالى وهى :

١ - نظام الاعارة او المشاركة : Lease, affermage

حيث يسلم المسجونون الى من يقوم بتشغيلهم ، فيتولى الى جانب توفير العمل وأدواته ، القيام بجميع شئونهم من مأوى ومأكل وملبس ، بل يتولى فضلا عن ذلك حراستهم وتأديبهم . وكأن الدولة تتنازل في هذا النظام عن وظيفة تنفيذ العقوبات المحكوم بها .

(١) راجع ما تقدم ص ٢١٠ وما بعدها .

(٢) راجع تقرير مكتب العمل الدولى بسجلة العمل الدولية سنة ١٩٣٢ ، ص ٣٣٢ - ٣٤١  
وتقرير هيئة الأمم المتحدة بؤتمر جنيف سنة ١٩٥٥ (Prison Labour) - ص ١٠ وما بعدها ،  
Barne and Tectors ص ٧٢١ وما بعدها ، Max Grunhut ص ٢٠٢ وما بعدها .  
Fox, L., English Prison and Bortsal Systems, p. 188.

٣ - نظام التعهد أو الالتزام : Contract, entreprise

حيث يتعاقد المتعهد على تشغيل المسجونين داخل السجن ، فيقوم بتوريد الآلات والمواد الخام والقوة المحركة أحيانا - ويتولى الرقابة على العمل بملاحظتين من قبله .

٣ - نظام الإنتاج بالقطعة : piece-price, accord

وفيه يقدم المتعاقد مع الادارة المواد الخام ، ويأخذ من السجن الإنتاج على أساس سعر متفق عليه للقطعة ، في حين تقوم ادارة السجن باعداد مكان العمل ومراقبة السجناء أثناء قيامهم به .

٤ - نظام الحسابات الحكومية : Public account

حيث تقوم الدولة بالمشروع الاتاجى داخل السجن على نفقتها ، وتبيع انتاجه فى السوق الحر لحسابها .

٥ - نظام الاستهلاك الحكومي : State-use system

حيث يقتصر فى تصريف منتجات العمل السجونى على بيعها للمصالح الحكومية دون غيرها ودون طرح هذه المنتجات فى السوق الحر .

٦ - الأشغال العامة :

حيث يستخدم المسجونون فى أعمال الانشاءات العامة للحكومة ، من مبان وطرق واستصلاح أراض وغير ذلك<sup>(١)</sup>.

٢٦٠ - ويلاحظ على هذا التعداد افتقاره الى أساس منطقي ، اذ يخلط على مستوى واحد أساليب للادارة ( نظام الاعارة ونظام التعهد ونظام الحساب الحكومي ) ، مع مجالات للإنتاج ( الأشغال العامة ) ، ومع طرق للمحاسبة أو

(١) ويضيف البعض أسلوبا سائرا هو تشغيل المسجونين لدى مشروعات فردية قبيل الافراج (England) في تقرير هيئة الأمم المتحدة بمؤتمر جنيف : (Prison Labour, p. 12) كما يضيف باونز ويترز نظاما آخر هو الزراعة - وإن كانا يستلزمان بيان أنه صورة خاصة (special form) من العمل السجونى ، أكثر منه نظام مستقل من بين نظم ادارته . المرجع السابق ص ٧٢٧ .



التوزيع ( نظام القطعة ، ونظام الاستهلاك الحكومي )<sup>(١)</sup>.

ويقسم بعض الكتاب<sup>(٢)</sup> هذه الأساليب الستة الى مجموعتين ، احدهما تشمل الثلاثة الأولى ، وهي تمثل غلبة المصالح الخاصة في أسلوب التنظيم ، والأخرى تشمل الثلاثة التالية - ويتمثل فيها استقلال الاشراف الحكومي في ادارة العمل بالسجون .

٢٣٩ - وبالرغم من أن هذا التقسيم منطقي فيما يتعلق بتقابل قسميه ، إلا أن ادخال هذه المظاهر الستة كمفردات للقسمين باعتبارها جميعا من أساليب ادارة العمل في السجون يظل مفتقرا الى أساس سليم . ونرى أنه يلزم مبدئيا لسلامة البحث استبعاد نظام الاستهلاك الحكومي - باعتباره من طرق التوزيع - وارجاء البحث فيه الى المبحث التالي حيث تتناول علاقات الانتاج السجوني بالاقتصاد العام للدولة ؛ وهذا بالنظر الى أن هذا النظام من حيث تنظيم العمل والانتاج ، لا يخرج عن كونه صورة من نظام الاستغلال المباشر *régie directe* كذلك تستبعد الأشغال العامة كأحد أساليب التنظيم ويتعين بحثها كأحد مجالات العمل الانتاجي بالسجون . كما يستبعد من البحث نظام الانتاج بالقطعة اذ هو لا يخرج عن كونه انتاجا يتم بتنظيم صادر من ادارة السجن وتحت اشرافها<sup>(٣)</sup> - يكمله اتفاق من نوع خاص مع جهة خارجية تتولى تقديم المواد الخام وشراء المنتجات . أما نظام الاعارة أو المشاركة فقد انحصر نطاقه<sup>(٤)</sup> وحل محله في بعض البلدان نظام التشغيل خارج المؤسسات في فترة ما قبل الافراج . وعلى

(١) يلاحظ أن لويز داي لم يسلم من هذا الخلط ، رغم أنه لم يورد في مجالته القيمة *Considerations, etc.* تمادا لأساليب ادارة العمل في السجون - ذلك أنه يذكر نظام الاستهلاك الحكومي على أنه أسلوب لادارة العمل العقابي ، لا مجرد نظام لتصرف المنتجات - المرجع السابق ص ١٦ .

(٢) England في تقرير هيئة الامم ، Grunhut, Penal Reform - المرجع

السابقين ص ١٥

(٣) وهذا على خلاف ما هو وارد في تقسيم كل من جرنهوت وانجلند المشار اليهما اذ يمدان هذا النظام من النظم التي تشمل في باب الاستغلال الفردي . كذلك Haynes, F.B. في كتابه *The American Prison System* ص ٢١٢ - يفهم من صور التمهيد أو الالتزام (contract)

(٤) راجع الجندول رقم ١ ص ١٢ - تقرير *Prison Labour* حيث يبين منه أن البلاد التي لا زالت تلجأ الى هذا النظام ، من بين البلاد التي قدمت بيانات الى المؤتمر ، قد انحصر في خمس - يضاف اليها ثلاث يطبق فيها في نطاق محدود .

أية حال فهذا النظام مع نظام التمهيد أو الالتزام يجمع بينهما استغلال عمل المسجونين لحساب مشروعات خاصة ، ويجتمعان بذلك في فئة واحدة تقابل ، من حيث أساليب الإدارة ، الفئة التي تجمع نظم الاستغلال الحكومي Régie directe بصرف النظر عن مجال العمل ( الأشغال العامة أو غيرها ) ، وعن نظام التوزيع ( الانتاج بالقلمة أو الاستهلاك الحكومي ) ، في كل من تلك الفئتين .

٢٦٢ - وقبل أن نخوض في بيان رأينا في أسلوب إدارة العمل الانتاجي بالسجون نشير الى أهمية مبدئين أساسيين في هذا الشأن وهما ما سبق أن أوضحناه من أفضلية مصالح المسجونين وتدريبهم المهني على تحقيق ربح من الصناعة في السجن<sup>(١)</sup> من حيث الغرض من التنظيم ، وفصل عملية الانتاج عن عمليتي التحفظ والتقويم<sup>(٢)</sup> من حيث أسلوب ذلك التنظيم .

وفصل القول فيما يلي - على أساس من هذين المبدئين - في كل من مجالات العمل الانتاجي ، وأسلوب إدارته . ونعالج كلا من الموضوعين على حدة ، إزالة للخلط الذي لايس عرض هذا الجانب من نظرية العمل في السجون في الفقه المقارن .

### ٢٦٣ - ( ١ ) مجالات العمل الانتاجي بالسجون :

تناول فيما يلي المجالات الأربعة للعمل في السجون وهي : خدمات السجن ، الصناعة ، الزراعة ، والأشغال العامة - لبيان مميزاتها الانتاجية في ظل المبدئين سالفى الذكر . ونقدم لذلك بملاحظتين في شأن اختيار الأعمال الانتاجية في أى مجال من تلك المجالات :

الأولى - في شأن الاقتصار على عمل واحد بالسجن ، وهو الاتجاه الذى قد يفرى به تحقيق ربح أكبر . فتنظيم عمل واحد أقل كلفة وأكثر تحقيقا للربح ، اذ يكون السجن في مجموعه كمصنع واحد أو مشروع انتاجي واحد ، توفر فيه أماكن الإقامة للعاملين في صعيد واحد وتحت نظام صارم ، فيفيد المشروع من مزايا كل ذلك . هذا بالإضافة الى تحقيق مزايا الانتاج الكبير مما لا يتوافر في حالة تعدد أنواع العمل التى يوزع عليها السجناء في السجن الواحد .

(١) راجع ما تقدم من ١٩٦ ، ١٩٧ .

(٢) راجع ما تقدم من ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

وهذا الاتجاه قد يدعمه من جهة أخرى الاتجاه الى تنوع المؤسسات وتوزيع المحكوم عليهم فيما بينها طبقا لما تسفر عنه وسائل تصنيف المسجونين . غير أنه يلاحظ في هذا الشأن أنه مهما بلغ تنوع المؤسسات فإنه لا يمكن أن يجتمع في كل سجن على حدة مجموعة من النزلاء تشترك في ملائمة عمل واحد لأفرادها جميعا ، والا كان معنى ذلك إقامة سجن لكل نوع من العمل . ولذلك فإن اقتصر السجن على نوع واحد ، يحرم كثيرا من المسجونين من أداء عمل مناسب لهم . هذا فضلا عن أن تصنيف المسجونين إنما يهدف الى انتقاء مؤسسة معينة للمسجين على اعتبار أنه سيتلقى فيها نوعا من المعاملة في جميع نواحيها تلائم شخصيته ، وليس العمل هو الأساس الوحيد لتنوع المؤسسات ، ولا تختار المؤسسة لايداع النزيل بها بالنظر اليه وحده . ولكل هذا يكون نظام الاقتصاد على عمل واحد للاتجاه في السجن ذا أثر ضار على تأهيل المسجونين . وفند سبق أن أشرنا الى ارتباط هذا النظام بفكرة الاعتماد الذاتي للمؤسسات المقابلة التي أوضحنا ما فيها من تعارض مع مبدأ أسبقية مصالح السجناء على تحقيق ربح مالى من العمل في السجون .

والثانية - في شأن ما يتبع في بعض النظم من حماية الصناعة في السجن عن طريق احتكار أنواع معينة من السلع<sup>(١)</sup> ، فهذه الحماية وإن ضمنت الربح لصناعة السجن من ناحية ، وضمنت الى حد كبير استمرار العمل في السجن وخاصة إذا كانت احتياجات السوق من هذه السلعة لا تتأهبها التقلبات - إلا أن احتكار صناعة معينة في السجون يذهب بقيمة ما يمارسه المسجون منها في السجن ، في تأهيله لما بعد الإفراج ، إذ أنه لا يستفيد مما كسبه من مران فيها في مستقبل عمله بعد الإفراج عنه إذ قد لا يكون لهذه الصناعة مقابل في سوق العمل العام<sup>(٢)</sup> .

وتتأهل فيما يلي الأوضاع الخاصة بكل من مجالات العمل الأربعة في السجون .

(١) تنتج السجون الاميركية ثلاثة أرباع الحوافظ الخاصة برخص السيارات Auto-licence

tags في أمريكا (Grunthul, p. 208) راجع ايضا في احتكار السجون انتاج حملة السلعة : 7:32 Barnes and Teeters

(٢) راجع في نقد احتكار انتاج حوافظ رخص السيارات في أمريكا على هذا الاساس

Barnes and Teeters - المرجع السابق .

### ٢٦٤ - خدمات السجن :

تعتبر هذه الخدمات عملا انتاجيا من حيث هي تمثل قيمة مالية ، يوفرها على ادارة السجن قيام المسجونين بها . ولكنها تتميز بوضع خاص من حيث تداخل حساباتها مع حسابات العملية العقابية ، اذ هي خدمات خاصة بالسجن ومباينة واقامة السجناء فيه وتوفير طعامهم واحتياجاتهم الصحية والتعليمية وغير ذلك مما سبق بيانه فى بحث أنواع العمل وعلاقتها بالتدريب وشروطه - وقد سبق أن أوضحنا أن من بين هذه الخدمات ما يعتبر مجالا طيبا لتدريب السجناء . ويهمننا فى هذا المقام أن نبدي أنه بالنظر الى حق المسجون فى تقرير أجر له عما يمارسه من هذه الأعمال ، مثله كمن يمارس عملا انتاجيا آخر بالسجن ، فاننا نرى أن يجرى دفع هذا الأجر للمسجين من حساب الانتاج فى السجن ، على أن تضاف قيمة الخدمات التى يؤديها السجناء لصالح السجن ، كإيراد فى العملية الانتاجية ، وكمصروف فى عملية التحفظ والتقويم ، حتى يبقى قائما الانفصال الواجب بين العملية العقابية والعملية الانتاجية ، مما يوضح قيمة ما تكلفه الدولة فى قيامها بوظيفة الدفاع الاجتماعى مستقلا عن حسابات عمليات الانتاج<sup>(١)</sup>.

### ٢٦٥ - الأعمال الصناعية والأعمال الزراعية :

قد يكون للعمل الصناعى بريقه من حيث هو أكثر ارتباطا بالتقدم والمدنية، ويعتبر لذلك الأخذ به فى السجن تجاوبا مع اعتبارات التطور الاقتصادى والاجتماعى . ومن ناحية أخرى قد ينظر الى تجميع اليد العاملة فى السجن باعتباره عاملا مساعدا على انشاء صناعة مركزة ويكون لذلك استغلالها فى العمل الصناعى أجدى منه فى العمل الزراعى . غير أن بريق هذه الحجج يجب ألا يخلق نوعا من التباعد بين ظروف البيئة العامة التى يوجد فيها السجن وبين الاعداد المهنى الذى يكتسبه السجناء بالقيام بالأعمال الميسرة فيه - وألا يجعل من العمل الصناعى فى السجن أكثر من صورة من مستوى التقدم العام له فى المجتمع .

(١) ولم الاستقلال المال لاتحاد صناعات السجن الفيدرالية الامريكية فانه يتولى الاعمال الخاصة بخدمات السجن . راجع تقرير A.H. Conner الموزع بمعرفه ادارة السجن الفيدرالية الامريكية - ص ٧ .

وعلى العكس يرى البعض<sup>(١)</sup> أن الميزات التي يتمتع بها الانتاج الزراعى من حيث استخدامه فى احتياجات السجن ، ومن حيث قلة مشكلاته الاقتصادية بالنسبة الى مشكلات الانتاج الصناعى - كل ذلك يرسحه للتوسع كمرحلة متميزة فى الاقتصاد السجونى . هذا فضلا عن ميزاته فيما يتعلق بالتأهيل عامة ، لما يثيره العمل فى الزراعة من حب العمل والاهتمام به مما سبق أن أوضحناه<sup>(٢)</sup> . غير أن هذا رأى يبدو وكأنه تسليم بتضحية علاقات العمل فى السجون بالعمل بالانتاج العام فى الدولة ، تحت ضغط مشكلات التوزيع والمنافسة ، ولو أدى ذلك الى فقدان العمل فى السجون لمقتضيات التماثل مع العمل فى المجتمع ، وإلى اقصر تأهيل المسجونين على مغان مجردة ، ككثافة الرغبة فى العمل دون أن تتحدد الرغبة فى العمل ذاته الذى سيطلب منهم أدائه فى المجتمع ، الذى يتطور نحو التصنيع مع تقدم المدنية . وهذا رأى يماثل فى تخاذله ما اتجه اليه مؤتمر برلين فى سنة ١٩٣٥ من التوصية « بابدال الأعمال البدوية بالأعمال الآلية كلما أمكن ذلك فى السجون توفيراً لكمية من العمل تكفى لمدد أكبر من السجناء »<sup>(٣)</sup> .

والرأى لدينا أن مصلحة السجناء هى فى الحرص على اتباع مبدأ التداخل بين العمل فى السجون والاقتصاد العام ، من حيث جعل العمل فى السجن صورة من العمل فى المجتمع ، بمراعاة ما يكون عليه الحال من توازن بين الزراعة والصناعة فيه ، والنظر بعين الاعتبار الى احتمالات التطور المستقبلية<sup>(٤)</sup> . هذا والسجن القائم فى بيئة زراعية لا يستغنى عن صناعات زراعية وعن صناعات من المتصلة بخدمات السجن . والسجن الذى ينظم فيه العمل على أسس صناعى يكون من المفيد أن تيسر فيه بعض الأعمال الزراعية ، ولو مما يتصل بملاحة البساتين ، مما لا تستغنى عنه البساتين الصناعية ، ومما قد يكون أقرب الى ميول واستعدادات بعض النزلاء واحتياجاتهم التأهيلية .

(١) Barnes and Toeters, p. 727

(٢) راجع ما تقدم ص ٢٠٥ .

(٣) راجع ما تقدم ص ٧٥ .

(٤) وسنعود الى بحث علاقة العمل السجونى بمشروعات التنمية فى البحث التالى .

## ٢٦٦ - الأشغال العامة :

نواجه الأشغال العامة هنا لا من حيث كونها تمثل نوعا من العمل يؤدي لحساب الدولة أو أنها تديره عادة بنفسها ادارة مباشرة *régie directe* ، وإنما من حيث طبيعتها كعمليات انشائية . وهى بهذه الصفة ، تشمل أعمالا على درجة كبيرة من التنوع المرغوب فيه<sup>(١)</sup> مع التكامل فيما بين هذه الأنواع المختلفة تكاملا ينتج عنه فى النهاية عمل واحد مركب له قيمته من حيث شعور المسجونين بكيان ماساهموا فى إنتاجه - وهذا مما يحقق النواحي المعنوية فى التدريب بالعمل<sup>(٢)</sup> . على أن وسائل تنفيذ الأشغال العامة تتفاوت ما بين العمل اليدوى البدائى فى الحفر والبناء ونقل الأدوات والمواد الأولية ، وبين الطرق الميكانيكية الحديثة فى أداء كل ذلك . والقول بضرورة تمشى الوسائل التى تستخدم ، فى هذه الأعمال ، مع المستويات السائدة فى المجتمع وبالنظر الى اتجاهات تطوره ، لا يحتاج فى هذا المقام الى دليل جديد<sup>(٣)</sup> .

ومن الأعمال التى تدخل فى الأشغال العامة ولها صفتها الخاصة فيما يتعلق بعمل المسجونين **انشاء مباني السجون الجديدة** . وقد كان هذا النظام متبعا فى أمريكا فى أوائل القرن التاسع عشر فى وقت ازدهار نظام أوبرن<sup>(٤)</sup> . كما يتبع هذا النظام حاليا فى بعض البلدان وبخاصة فى تركيا<sup>(٥)</sup> . وتنفيذ برامج الانشاء فى السجون بعمل المسجونين لا يختلف من حيث المبدأ عن استخدامهم فى أى مشروع آخر من مشروعات الأشغال العامة ، غير أنه يجدر التنويه هنا ، بمثل ما أوضحناه فى شأن خدمات السجن ، من مراعاة استقلال الحسابات الخاصة بعمل المسجونين عن الحسابات الخاصة باحتياجات العملية العقابية ( التى يعتبر من بينها فى هذه الحالة نفقات انشاء السجون الجديدة ) . فيعتبر انشاء السجن الجديد مشروعا مستقلا من الناحية الاقتصادية له تكاليفه ومن بينها أجور المسجونين ، فى حين يجرى

Prison Labour, n. 30 (١)

(٢) راجع ما تقدم من ٢٠٩ وما بعدها .

(٣) راجع Grunhut من ٢٠٧ - حيث يذكر دوافع خاصة تقوم لدى إدارات السجون لتسهيل العمل اليدوى فى الأشغال العامة . وهو ينتقما مبدئيا الشك فى قيمة العمل الذى يؤدي بهذه الطريقة ، بالمقاييس الى الاعمال التى تنفذ بالطرق الحديثة .

(٤) وقد بنى سجن سنچ سنچ المشهور فى نيويورك باستخدام عمل المسجونين فى سنة ١٨٢٥

Barnes & Teeters, p. 410 -

(٥) التقرير التركى Open Institutions فى مؤتمر جنيف ، المرجع السابق .

عنه حساب خاص فى ميزانية الانشاءات لمصلحة السجنون كما لو كانت قد عهدت بتنفيذه الى متعهد خاص . وذلك تحقيقا للميزة التى سبق أن أوضحنها فى شأن خدمات السجن من وضح تكاليف العملية العقابية من ناحية ، ووضح الحانة الاقتصادية للعمليات الانتاجية فى السجنون من ناحية أخرى .

### ٢٦٧ - (ب) أسلوب ادارة العمل الانتاجى بالسجون :

رأينا فيما سبق <sup>(١)</sup> أن ادارة العمل الانتاجى فى السجنون تكون اما باتباع أسلوب الالتجاء الى المشروعات الخاصة واخضاع العمل للاستغلال الفردى ، واما باتباع أسلوب الادارة المباشرة والاستغلال الحكومى (Régie) . وذلك على اختلاف فى شروط التعاقد ومداه فى حالة الاستغلال الفردى ، وعلى اختلاف فى مجالات العمل ونظم التوزيع فى الحالتين .

وقد ثارت المفاضلة بين هذين الأسلوبين دوليا منذ مؤتمر بطرسبرج فى سنة ١٨٩٠ حيث قرر المؤتمر أنه « يبدو بصفة عامة أن نظام الاستغلال المباشر (régie) يضمن ، بطريقة أسهل وأفضل ، جعل العمل يمشى مع مقتضيات العمليات المراد تنفيذها » <sup>(٢)</sup>.

٢٦٨ - وفى الواقع العمل قد لوحظ فى النظم التى يلجأ فيها الى الاستغلال الخاص ، أنه يؤدى الى :

١ - اخضاع تنظيم العمل فى السجنون للمصالح الخاصة والقصد الى تحقيق ربح <sup>(٣)</sup> ، فى حين أنه - حتى فى مجال الانتاج - يجب أن يكون الأساس الأول فى تنظيمه صالح المسجونين وتدريبهم بحيث لا يطفى عليه القصد الى تحقيق ربح مادى <sup>(٤)</sup>.

٢ - فتح مجال لتفوذ ذوى المصالح من الأفراد للتأثير على ادارة السجنون ،

(١) راجع ما تقدم من ٢٢٩ .

(٢) راجع ما تقدم من ٦٧ .

(٣) راجع 203 Grunhut, p. 16, Prison Labour.

(٤) هذا فضلا عما يتضمنه نظام الأجرة <sup>le régime</sup> على وجه الخصوص ، من اخضاع معاملة المسجونين فى مجموعها ، لسلطة التعاقد بما فى ذلك الإقامة والتخلف والماكل والملبس - مما يعتبر تنازلا من الدولة عن وظيفة العقاب .

نظرا لما يترتب على قيام مشروعات فردية بتنظيم العمل من ارتباط اقتصادى. وادارى ومالى بين ادارة السجون (فى مجموعها) وبين تلك المشروعات . ويتحقق هذا على مستويات متفاوتة تبعاً لشروط التعاقد وما اذا كانت أقرب الى نظام الاعارة أو المشاركة lease ، أو التمهيد والالتزام contract<sup>(١)</sup> .

**٢٦٩ -** وقد ظهر أثر هذين الاعتبارين فيما اشترطته المادة الثانية من اتفاقية العمل الجبرى ( السخرة ) لسنة ١٩٣٠ فى فقرتها الثانية ج - لاستثناء العمل الذى يؤدى تنفيذا لحكم قضائى ، من نطاق تعريف العمل الاجبارى ، اذ علفت هذا الاستثناء على « أن يؤدى هذا العمل أو الخدمة تحت الاشراف والرقابة من سلطة حكومية ، وألا يؤجر الشخص المذكور ( المحكوم عليه ) لافراد أو شركات أو جمعيات خاصة أو يوضع تحت تصرفها » .

وهذا الشرط يمنع تطبيق نظام الاعارة اذ هو يضع المسجونين تحت تصرف المتعاقد ، كما يمنع الالتجاء الى نظام التمهيد أو الالتزام اذ أن المسجونين يؤجرون فيه الى التمهيد أو الملتزم .

وعندما قدم مكتب العمل الدولى اقتراحه فى مؤتمر جنيف لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين سنة ١٩٥٥ ، للتوصية بتعديل ذلك النص من اتفاقية العمل الجبرى لسنة ١٩٣٠<sup>(٢)</sup> لم يكن الدافع له على ذلك اتاحة الفرصة لذئلك النظامين لاسترداد اعتبارهما ، وانما كان الهدف من التعديل المقترح هو افساح المجال للتوسع فى نظام تشغيل المسجونين خارج السجن لدى مشروعات فردية فى فترة ما قبل الافراج<sup>(٣)</sup> ، وهو نظام استثنائى قاصر على غرض معين وفترة محدودة من مدة العقوبة<sup>(٤)</sup> .

---

(١) يتفهن نظام الاعارة تسلياً يكاد يكون كاملاً على عملية التنفيذ السجونى - مما أشرفا اليه فى الهامش السابق ، ولذا يتصلق بنظام الالتزام وأثره فى تغفلل النفوذ الفردى فى السجون - راجع جرونهوت Grunhut, p. 208 .

(٢) راجع ما تقدم ص ٢٨ .

(٣) راجع الفقرات ٩٥ - ١٠٢ من تقرير هيئة الامم عن العمل فى السجون المقدم بمؤتمر جنيف لسنة ١٩٥٥ - وهى الفقرات التى أعجبها مكتب العمل الدولى عن اقتراحه المشار اليه طبقت لما هو موضح بالهامش ١ ص ٢٧ من التقرير (Prison Labour)

(٤) هذا وقد خصصت توصية المؤتمر الأخيرة فى شأن العمل فى السجون لتزكية نظام التشغيل فى الخارج قبل الافراج - راجع ما تقدم ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .



٢٧٠ - وفي ضوء هذا ينبغي أن تظم النصوص الواردة في توصيات جنيف وفي مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين ، في شأن الاستعانة بالمشروعات الخاصة في العمل في السجون ، اذ ورد بعجز التوصية الثانية في شأن العمل بمؤتمر جنيف أنه « يمكن الالتجاء الى الصناعة الخاصة عندما توجد أسباب وجيهة لذلك - على أن تتخذ الاحتياطات الكافية لضمان ألا يساء استغلال عمل السجناء ، ولحماية مصالح الصناعة الخاصة والعمل الحر » . فالأسباب الوجيهة التي أشارت اليها هذه التوصية ، يجب أن تقدر في حذر ، خشية وقوع النتائج السيئة التي ترتبط بدخول الصناعة الخاصة الى مجال تنظيم العمل في السجون . ويلاحظ ميدنيا ، أن ما ذهبت اليه هذه التوصية صراحة ومباشرة من امكان الاستعانة بالمشروعات الخاصة ، لم يظهر له مقابل في نصوص مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التي أقرها مؤتمر جنيف نفسه في سنة ١٩٥٥ . وكل ما ورد في المجموعة مما يشير الى امكان ذلك هو ما ورد في الفقرة الثانية من المادة ٧٣ منها اذ تنص على أنه « حيثما يعمل السجناء في عمل غير منظم بمعرفة الادارة ، يراع دائما وجودهم تحت اشراف موظفي المؤسسة » . وتجنب مجموعة القواعد ، على هذا النحو ، استعمال اشارة صريحة كلك التي وردت بالتوصيات ، انما يتفق مع ما ثبت من مسأوىء الالتجاء الى الصناعة الخاصة ، وخاصة في نظامى الاعارة والالتزام<sup>(١)</sup>.

٢٧١ - على أن السيد لوبزراى - رئيس قسم الدفاع الاجتماعى بهيئة الأمم المتحدة ، ولرأيه في هذا الشأن قيمته - يدعو الى ادخال الصناعة الخاصة في السجن بقدر الامكان ، « لأنها النوع الوحيد من الصناعة الذى يستطيع أن يدفع أجورا منتظمة ، ويقدم فى نفس الوقت الآلات والأدوات والتدريب المهنى بالقدر الكافى » . هذا اذ يلاحظ أنه من شروط التدريب الجدى ، تفسير الآلات لم تابعة تطوّر وسائل الانتاج<sup>(٢)</sup> ، وهو أمر يؤدى بالدولة ، ان قامت بعبء الصناعة في السجن ، الى أن تتكلف أموالا طائلة<sup>(٣)</sup>.

(١) ويلاحظ في هذا الشأن أن المجموعة كانت قد أعدتها اللجنة الدولية لجماعات أكثر اتفاقا مع الاتجاه المسمى الخالص . كما يلاحظ أن مؤتمر لاهاي - آخر مؤتمرات اللجنة الدولية - لم يتعرض لترجيح الاستغلال الحكومى أو الخاص - هذا في حين أن توصية جنيف جاءت صريحة في السماح بالالتجاء الى المشروعات الخاصة ، وفي هذا صدى لرأى لوبزراى الذى تعرضه فيما يلى .

(٢) راجع ما سبق أن أوردناه في هذا الشأن في صدد الشروط العامة للتدريب .

(٣) راجع لوبزراى - ص ١٦ .

وقد يكون لهذا القول نصيبه الوافر من الصحة فى حالة بعض الصناعات على وجه التخصيص . ولكنه لا يمكن الأخذ به على إطلاقه . وإنما ينبغي أن ننوه بأنه إذا كان مبعث القول به هو السير الى أبعاد حد فى تداخل العمل فى السجن مع العمل بوجه عام<sup>(١)</sup> ، فهذا الأساس مقبول لا نزاع فيه وستعرض لتفصيل الكلام فيه فى المبحث التالى . أما النتيجة التى يؤدى إليها ، فى رأى لوبرزاي ، وهى ادخال الصناعة الفردية الى السجن على أوسع نطاق ممكن ، فهذا ما ينبغي ألا يتغالى فيه ، وأن يراعى تحديده على الأقل بالشروط التى أوردتها التوصية الثانية ( عمل ) بمؤتمر جنيف والفقرة الثانية من المادة ٧٣ من المجموعة ، وخاصة الضمانات المتعلقة بعدم استغلال العمل استغلالا سبيًا ، وقيام المسجونين بالعمل تحت اشراف موظفى السجن<sup>(٢)</sup> .

٢٧٢ - ونرى أن ما ثبت من مساوئ الاستعانة بالمشروعات الفردية فى السجن يحتم أن يكون تنظيم العمل الانتاجى فى السجن موكولا الى ادارة حكومية ، فى ظل نظام يضمن تحقيق المبدأين السابقين الإشارة اليهما ، وهما أسبقية مصالح السجناء على تحقيق ربح من العمل السجونى ، والفصل بين ميزانيتى العملية العقابية والعملية الانتاجية .

فالمبدأ الأول - وهو أسبقية مصالح السجناء على تحقيق الربح ، يضمنه قيام مثل تلك الادارة الحكومية بعملية الانتاج أساسا . فاذا احتاج ذلك فى بعض الأحيان ، أو فى بعض فروع العمل ، الى الاستعانة بالمشروعات الخاصة ، فيتم بالشروط التى تضعها تلك الادارة رعاية لمصالح السجناء ، وتنفذ تحت رقابتها . وعلى أن يقوم المسجونون بعملهم تحت الاشراف المباشر لموظفى السجن التابعين لتلك الادارة طبقا لنص المادة ٧٣/٢ مجموعة .

والمبدأ الثانى - وهو الفصل المالى بين عمليتى العقاب والانتاج ، يضمنه استقلال تلك الادارة بميزانية الانتاج فى الحدود السابق عرضها<sup>(٣)</sup> وبموجب أنها فى استقامتها بالمشروعات الخاصة فى بعض المجالات ، يكون متاقدها مع الأفراد

(١) كما يتضح من العنوان الذى ورد تحته هذا الرأى - المراجع السابق ص ١٥ .

(٢) وسننبه رأينا فى الشرط الآخر الوارد بالتوصية الثانية ، وهو حماية مصالح الصناعة الخاصة والعمل الحر ، فى كلامنا عن مشكلة المنافسة فى المبحث التالى .

(٣) راجع ما تقدم من ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

هو على تنفيذ بعض الأعمال من داخل ميزانيتها . وفي هذه الحالات ، حيث تتدخل ادارة الانتاج فى تحديد شروط العمل ، لضمان صوالح السجناء ، مما قد يؤثر فى أرباح الجهة الخاصة المتعاقدة ، قد يلزم أن تتحمل هذه الادارة فى ميزانيتها فى آخر الأمر ، بعض الأعباء لضمان أرباح الجهة الخاصة المتعاقدة ، فى نظير احترام هذه الجهة للشروط الموضوعه بوجه خاص لحماية مصالح السجناء . وعلى أن يسوى حساب هذه الأعباء الاضافية ، بين الادارة الانتاجية والادارة العقابية .

وهذه الادارة الحكومية تتبع على أمس ما تقدم أحد مسيلين :

فاما أن تقوم بمشروعاتها على أساس الاستغلال المباشر (régie) أى بأموال لها صفتها العامة الخالصة . ويتفق هذا النظام مع حالة الدول الاشتراكية ذات الاقتصاد الجماعى ، والبلاد التى تساهم فيها الدولة فى عمليات الانتاج لتنفيذ جزء من برامج التنمية الاقتصادية<sup>(١)</sup>.

واما أن تقوم تلك الادارة كهيئة مستقلة تنزل الى سوق الانتاج باعتماداتها الحكومية التى تخضع فى هذه الحالة لشروط الاستغلال الخاص ، وتقوم هذه الهيئة بالانتاج ، اما بنفسها واما بالتعاقد مع جهات فردية للقيام بمشروعات الانتاج لحسابها وتحت اشرافها<sup>(٢)</sup> .

---

(١) ومنعود الى تفصيل القول فى علاقة برامج التنمية بالعمل فى السجون فى البحث التالى .

(٢) تقوم بمسؤولية العمل الانتاجى فى السجون الفيدرالية بأمريكا حيث بلغت قوة الصناعة الخاصة أوجها ، وفى ظل نظام صارم للاستهلاك الحكومى - مؤسسة خاصة لها مجلس ادارة خاص ( يجمع ممثلين للجهات ذات المصلحة ) ، وهى هيئة صناعات السجون الفيدرالية Federal Prison Industries, Inc. وهى تتولى بنفسها الانشاءات والادارة الخاصة بالعملية الانتاجية فى السجون الفيدرالية . راجع New Horizons, p. 743 وما بعدها، Contemporary Correction, p. 242. المرجع السابق .

## المبحث الثانى

### علاقة العمل الانتاجى فى السجون بالاقتصاد العام

٢٧٣ - أوضحنا فيما سبق أن العمل فى السجون يمثل مستودعا للطاقة البشرية ، ينبى أن يجرى تنظيمه على أسس انتاجية سليمة . وباجراء هذا التنظيم ، يصبح العمل فى السجون قوة انتاجية يجب أن يحسب حسابها فى علاقتها بالاقتصاد الوطنى عامة .

فبقدر ما أثبت العمل فى السجون قيمته فى الانتاج القومى فى خلال الحرب العالمية الثانية فى أمريكا<sup>(١)</sup> - مثلاً - بقدر ما واجه قبل ذلك من صعاب فى فترة أزمة سنة ١٩٣٠<sup>(٢)</sup> . فالعمل فى السجون يتأثر ، بوصفه انتاجاً ، بالمشكلات التى تواجه الاقتصاد الوطنى عامة . ويكون توفيره فى فترات الأزمات ، عبئاً ثقيلًا على الادارة المقابية ، ومشكلة تتصل حلقاتها الى أن تتشابك مع مشاكل زيادة الانتاج التى تتميز بها الأزمات - وذلك على النحو الذى بدا فى أعمال مؤتمر برلين سنة ١٩٣٥<sup>(٣)</sup> .

وفى القسم الآخر من العالم الحديث حيث تقوم الدول الاشتراكية ذات الاقتصاد الجماعى ، نجد أن العمل فى السجون ، أو العمل القويمى (travail correctionnel) ، يعطى له اعتباره الكامل كعنصر انتاجى<sup>(٤)</sup> ، بل انه يدخل فى تخطيط مشروعات السنوات الخمس فى الاتحاد السوفيتى وله من الأهمية فى هذا الشأن ما ينعكس أثره على الأوضاع العقابية نفسها . ومن ذلك أن « قانون التربية بالعمل » فى روسيا السوفيتية ، عندما عدل فى سنة ١٩٣٣ ، ألتى فيه نظام الدرجات التقدمية (le système progressif) بحجة أن هذا النظام لم يكن

(١) راجع ما تقدم من ٢٣٢

وقد بلغ انتاج السجون الامريكية فى مدة الحرب ١٢٨ مليون دولار - راجع Barnes & Teeters

المراجع السابق من ٧٤٢ - ٧٤٣

(٢) المرجع السابق ، من ٧٢٨ وما بعدها

(٣) راجع ما تقدم فى بيان أعمال هذا المؤتمر من ٧٥

(٤) Lenka Van Koorber, Soviet Russia Fights Crime, p. 15.

يتفق مع « التنظيم الجماعي للعمل في سبيل تنفيذ مشروعات السنوات الخمس »<sup>(١)</sup>. هذه الأهمية التي للعمل في السجون من الناحية الاقتصادية ، ينبغي ألا يغض من شأنها الوضع القانوني الخاص للسجناء القائمين بالعمل ، ولا العوامل التي تؤدي الى ضعف انتاج هذا العمل نسبيا<sup>(٢)</sup>.

٢٧٤ - وقد سجل مؤتمر جنيف في سنة ١٩٥٥ أهمية العمل في السجون بالنسبة للاقتصاد القومي ، اذ دعا في نهاية توصياته في شأن العمل الى مزيد من الدراسة لعدة موضوعات متصلة به . كان أولها هو « تكامل العمل في السجون مع الاقتصاد القومي » . وفيما يتصل بذلك يستحسن الحصول على تعاون أشخاص خارجين عن ادارة السجون ، وعلى وجه الخصوص رجال الاقتصاد وممثل الهيئات الخاصة بالعمال وأصحاب الأعمال » .

وفكرة تكامل العمل في السجون مع الاقتصاد القومي هي الوجه العملي الأساسي للمبدأ الذي سبق أن أشرنا اليه وهو اعتبار العمل في السجون جزءا من العمل بوجه عام ، والذي قلنا أنه أحد عناصر المبدأ العام في تداخل العمل في السجون مع الحياة العامة<sup>(٣)</sup> .

أما ما تشير به التوصية من الحصول على تعاون رجال الاقتصاد وممثل العمال وأصحاب الأعمال ، فيلاحظ عليه أنه يجمع مختصين من المجالات المختلفة التي قد تتور فيها فكرة (أو احتمال) المنافسة بين عناصر النشاط الانتاجي في السجن ومثيلاتها في خارجه ، وهي العمل ، ورأس المال ، وتصرف المنتجات .

على أن اعتبار العمل في السجون جزءا من العمل بوجه عام يجعل من غير المنطقي النظر الى العمل في السجون ككيان مستقل عن العمل خارجه ووضعهما على مستوى المنافسة ، وبحث العلاقة بينهما على هذا الأساس . بل انه على العكس يقتضى اعتبار العمل في السجون جزءا من العمل بوجه عام ،

(١) Grands Systèmes Pénitentiaires, p. 420. - وراجع ما تقدم في شأن نظام

الدرجات التقدمية ص ١٦٩ .

(٢) راجع ما تقدم في شأن ضعف مستوى الكفاءة الانتاجية للسجونيين ص ٢٢٦ . وتضمنيات

العمل في السجون الصغيرة ص ٢٢٥ .

(٣) راجع ما تقدم ص ٢٠٠ وما بعدها .

مجرد تسويق علاقة هذا الجزء بالكل الذى يتسمى اليه - وذلك بالاستعانة بمبادئ التخطيط الاقتصادى التى انتشر تطبيقها بعد الحرب العالمية الثانية .

٢٧٥ - لذلك نبحث فيما يلى الجانبين السلبي والايجابى لفكرة تكامل العمل فى السجون مع الاقتصاد القومى فى فرعين يتناولان هذين الجانبين على التوالى .

### الفرع الاول

#### فى انتفاء مشكلة المنافسة

٢٧٦ - سجل الباحثون قيام منافسة غير مشروعة نتيجة لتشغيل المسجونين فى أعمال انتاجية - وذلك منذ قيام دور التشغيل فى هولندا باحتكار صناعة صقل الخشب فى القرن السادس عشر<sup>(١)</sup> . على أن أهم ما سجل من مشكلات ناشئة عن تلك المنافسة إنما حدثت فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث شهدت السنوات التالية للحرب الأهلية ( أى فى الربع الأخير من القرن ١٩ ) صراعا متزايد الحدة ، أثارته نقابات العمال ضد تشغيل المسجونين ، وأدى ضغط هذا الصراع الذى امتد أجيالا متعاقبة ، الى صدور سلسلة من التشريعات وضعت قيودا متعددة على أنواع الصناعات التى يسمح بها فى السجون ، وعلى تصريف منتجات السجون ونقلها بين ولاية وأخرى<sup>(٢)</sup> ، وعلى مدة العمل اليومية بالسجون . وصدرت فى هذا الشأن ثلاثة قوانين اتحادية فى سنوات ١٩٢٩ و ١٩٣٤ ثم فى ١٩٤٠ حيث نص القانون الأخير على منع نقل منتجات السجون بين الولايات نعا يكاد يكون تاما .

وقد أدت اثاره فكرة المنافسة فى بلاد مختلفة الى اتباع طرق ملتوية تجنبها<sup>(٣)</sup> ، وذلك كتحفيض ساعات العمل للسجناء<sup>(٤)</sup> والزيادة المتتمة فى أعمال الخدمة الداخلية بالسجن ، والاقصر فى السجون على أعمال ليست ذات

(١) راجع ما تقدم من ١٩ وما بعدها . وكذلك : Prison Labour, p. 38.

(٢) راجع فى شأن هذه التشريعات Barnes & Teeters, p. 720, Grunhut, p. 237 Contemporary Correction, pp. 239, 244, 24

(٣) راجع Prison Labour من ٢٨ وما بعدها .

(٤) وقد رأينا أنه تقاديا لكل هذه النتيجة يعين الاعتراف بتقليل حق السجن بعد ادنى ساعات العمل - راجع ما تقدم من ١٩١ ، ١٩٢ .

رواج أو أهمية فى سوق العمل الحر ، مما تفقد معه قيمتها من الناحية التأهيلية .  
بالنسبة للمسجونين .

### ٢٧٧ - مشكلة المنافسة فى المؤتمرات الدولية :

عرضت مشكلة المنافسة الدولية منذ مؤتمر بطرسبرج سنة ١٨٩٠ حيث .  
تقرر فيه أنه « لما كان من المسلم به التزام الدولة المشدد بتشغيل المسجونين فإنه  
من المحتم الذى لا مناص منه - أن تقل أيديهم العاملة منتجات نافعة مما كانت  
لتغله فى الحياة الحرة . ومع ذلك فإن عمل المسجونين اذا ما تم تنظيمه بطريقة  
مستتيرة avec discernement وتحت اشراف ادارة تسيطر toujours maitresse  
على تحديد ظروفه d'en régler les conditions ، يبدو أنه لا يمكن أن ينشأ  
عنه فيما يتعلق بالعمل بالحر غير منافسة ضعيفة الأهمية » .

وقد كان هذا القرار متمشيا مع الاتجاه العام للمؤتمر نحو تدعيم العمل .  
فى السجون . غير أنه تحت ضغط اتجاه قوى فى داخل المؤتمر ، يرمى الى ابراز  
مشكلة المنافسة وتأكيدھا ، قد أوصى المؤتمر باتباع بعض المبادئ فى تنظيم العمل ،  
تشف عن عدم نضج الوضع الحقيقى للمشكلة . ذلك أن قرار المؤتمر قد أُرْدِف  
ما تقدم بقوله « ولا تكون دعوى المنافسة عادلة اذا كان الانتاج الزراعى لصالح  
الدولة ، والانتاج الصناعى لاستهلاك السجون والمصالح العامة » . وأوصى على  
وجه الخصوص بما يأتى :<sup>(١)</sup>

- ١ - استخدام عمل المسجونين فى سد احتياجات السجن .
- ٢ - أن ترجع مزايا عمل المسجونين الى الدولة لا الى المشروعات الخاصة<sup>(٢)</sup> .
- ٣ - أن يراعى ، فى تحديد أوضاع العمل ، ألا يتاح مجال للمنافسة وخاصة  
فى اختيار الأعمال وتنويعها وتحديد الأجور .

---

(١) وسيطع التناقض والرجعية الكامنان فى هذه التوصيات عند تحميل رايئنا فى موضوع  
المنافسة فيما سبل .  
(٢) ويشير بذلك الى نفس أجورهم أو انتفاعها والى تدعيم انتظام السبل بالنظام التأديبى  
للسجن والنظام الصارم الذى ينضج له السجناء - وهى معان لا تتفق مع ما سبق أن أوضحناه فى  
بيان حق المسجون فى العمل وعلاقته بالدولة حين يعمل - راجع ما تقدم ص ١٧١ وص ١٧٤ وص ٢٣٤  
وما بعدها .

٢٧٨ - وقد احتاجت مشكلة المنافسة بعد مؤتمر بطرسبرج الى ستين سنة حتى تم نضجها دوليا ، وصدر في شأنها في مؤتمر لاهاي سنة ١٩٥٠<sup>(١)</sup> ( آخر مؤتمرات اللجنة الدولية للعقوبات والسجون ) قرار<sup>(٢)</sup> مختصر مصفى ، نفذ الى جوهر المشكلة في عبارة بسيطة جامعة اذ يقول « ينبغي حث الهيئات الخاصة بالعمال وأصحاب الأعمال على ألا تخشى المنافسة من جانب العمل في السجن : على أنه يجب تجنب المنافسة غير العادلة » .

٢٧٩ - غير أن هذا الاتجاه العلمى الحالى قد تأثر في مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٥ الذى عقدته هيئة الأمم المتحدة بالاتجاهات الحكومية للوفود التى شخضت اليه . فاتبه البحث في نظام ادارة العمل في السجن الى تفضيل نظام الاستهلاك الحكومى<sup>(٣)</sup> ، وتخصيصه بالتفضيل انما يتصل كما قدمنا بتصريف المنتجات وهو أحد مجالات المنافسة . كما أن التوصية الثانية بشأن العمل قد عادت الى اثاره موضوع المنافسة في فقرتها الأخيرة ، اتى قدم الوفد الأمريكى صيغتها النهائية التى أقرها المؤتمر ، والتى تجرى كالاتى « من المفضل أن يتم ذلك ( أى توفير العمل للسجناء ) فى ظل نظام الاستهلاك الحكومى المصحوب بنظام الأسواق الحكومية الازامية<sup>(٤)</sup> . ويمكن الالتجاء الى الصناعة الخاصة عندما توجد أسباب وجيهة لذلك - على أن تتخذ الاحتياطات الكافية لضمان ألا يساء استغلال عمل السجناء ، ولحماية مصالح الصناعة الخاصة والعمل الحر » . وقد أقر المؤتمر هذه الصيغة تحت الحاح الوفد الأمريكى وبالرغم مما أوضحه السيد لوبزراى ، رئيس قسم الدفاع الاجتماعى بهيئة الأمم وممثل السكرتير العام

(١) تعرض مع ذلك مؤتمر برلين سنة ١٩٣٥ لمظهر خاص من المنافسة بين العمل في السجن والعمل الحر وذلك في سياق بحث اثر البطالة بين عمال الصناعة والزراعة على عمل السجناء في وقت الازمة . . وكما يتضح من مستهل قرارات المؤتمر ( راجع ما ذكرناه في شان قرارات هذا المؤتمر وتعليقنا عليه فيما تقدم ص ٧٥ ) كان منه حماية العمل في السجن عن طريق التنسيق بينه وبين العمل بوجه عام واتجاهه في ذلك يختلف عن الاتجاه الذى تناولت فيه المؤتمرات الأخرى موضوع المنافسة إذ كانت تبحث وسائل حماية العمل والإنتاج الحر من منافسة العمل في السجن . والاتجاه مؤتمر برلين في هذا الشأن بصرف النظر عن رأينا الذى سبق أن بيناه في شان نراؤنا عامة - يعبر عن الوضع السليم لموضوع المنافسة من حيث أنه مشكلة تنسيق بين العمل داخل السجن وخارجه . ولعل ذلك يرتبط بعدم اثاره موضوع المنافسة في المؤتمر كموضوع مستقل .

(٢) راجع التوصية الرابعة في شان العمل بمؤتمر لاهاي - أصال المؤتمر ، المجلد الاول

ص ٦٢٩ .

(٣) التوصية الثانية في شان العمل بالمؤتمر .

(٤) ويقصد بذلك الزام الهيئات الحكومية بالفراء من منتجات السجناء قبل الالتجاء الى

سوق العام .



لهيئة بالمؤتمر ، من أن اتجاه هذه الصياغة كان سابقا لأوانه ، بالنظر الى أن موضوع تكامل العمل في السجون مع الاقتصاد القومى كان مقترحا له مزيد من الدراسة فى القرارات الخاصة بذلك والمعرضة على المؤتمر <sup>(١)</sup> . على أننا نرجو ألا يكون فى التوصية بمزيد من الدراسة لهذا الموضوع احياا لمشكلة المنافسة التى أوصى بدفعها مؤتمر لاهى السابق ، وأوضح فى اختصار عناصر الموقف بالنسبة لها مما فصله فيما يلى :

#### ٢٨٠ - العناصر الأساسية فى مشكلة المنافسة :

٢٨١ - ١ - المنافسة ومبدأ اعتبار العمل فى السجون جزءا من العمل بوجه عام :

تبدد دعوى المنافسة عند مبدأ اعتبار العمل فى السجون جزءا من العمل بوجه عام ، فالمسجون كان له عمله قبل أن يدخل السجن والمفروض أنه سيعود إليه بعد وفاء مدة العقوبة . ودخوله السجن ثم خروجه منه لا يؤثر لذلك فى القوة العاملة فى الدولة .

فالمحكوم عليه عندما يدخل السجن ويترك عمله الذى كان يمارسه فى الحياة العامة لا يخرج بذلك من القوة العاملة فى المجتمع لمجرد دخوله السجن ، فإذا ما مارس عملا داخل السجن فإنه لا يعتبر بذلك عنصرا دخيلا على سوق العمل بل هو قد غير مكان عمله من خارج السجن الى داخله <sup>(٢)</sup> ولا تنشأ بهذا التفسير منافسة جديدة من جانب <sup>(٣)</sup> .

وهو من ناحية أخرى عندما يخرج من السجن لا يضيف عنصرا جديدا لمنافسة العمال الأحرار - حتى مع ما يكون قد تلقاه من تدريب داخل السجن <sup>(٤)</sup> ، ولذلك لا يكون اعتراض النقابات على تدريب المسجونين قائما على أسس سليمة <sup>(٥)</sup> .

(١) راجع التقرير العام للمؤتمر ص ٣٢ و ٣٣ أرقام ٢٤٧ - ٢٥٦ . هذا وقد انتهى المؤتمر فعلا الى التوصية بمزيد من الدراسة لهذا الموضوع ، وادرج فعلا فى جدول أعمال المؤتمر الدولى الثانى لهيئة الامم المتحدة الذى يقعد فى أغسطس سنة ١٩٦٠ .

(٢) وذلك على خلاف ما سجل من اتجاه بعض نقابات العمال الى تغيير موقفها بالنسبة لاعتصامها لمجرد دخولهم السجن - راجع Lopez Rey, p. 15

(٣) راجع Pinatel, p. 278, Charles Germain, Rev. Inter. de Politique Criminelle, No. 8, 1954, p. 55 et suiv.

(٤) ولذلك كانت الممارسة فى تشييل المفرج عنهم كصدر فى أمريكا من النقابات التى تسيطر عليها المصابات أو فئات ذات طابع خاص - راجع لوبزراى ص ٢٥ هامش ٢٦ .  
(٥) Mannheim, Dilemma, p. 75, 76

## ٢٨٢ - ٢ - المنافسة وحقوق المسجون :

وفي الفترة التي يقضيها المحكوم عليه في السجن يظل حقه في العمل كاملاً ، كما قدمنا <sup>(١)</sup> ولا يختلف حقه في العمل عن حق المواطن العادي ، وذلك باعتبار أن العمل حق من حقوق الإنسان . ومن هذه الناحية تبدو مشكلة المنافسة مشكلة خاصة بحقوق الإنسان <sup>(٢)</sup> ومدى تمتع السجين بها . وفي هذا يلاحظ أن تساوى السجين والعمال الحر في أصل حقهما باعتبارهما من حقوق الإنسان ، ينفي اعتبار السجناء والعمال الأحرار مجموعتين متميزتين أحدهما أقل استحقاقاً للحماية من الأخرى <sup>(٣)</sup> . ومن ثم فلا محل لترجيح مصالح فئة على فئة أخرى . لمجرد أنها في مركز قانوني أضعف ، أو أن قدرتها على الدفاع عن نفسها أقل <sup>(٤)</sup> . ولا محل للاعتراض على منافسة فئة لأخرى إلا أن تكون منافسة غير مشروعة .

## ٢٨٣ - ٣ - المنافسة المشروعة وغير المشروعة :

لا شك في أنه بفرض ثبات سوق العمل من حيث نطاقه في مجتمع معين ، تتحقق منافسة بين عمل المسجون وعمل العامل الحر باعتبار أن المسجون ، لو لم يقم بالعمل الذي يكلف به ، لكان من الممكن أن يقوم به عامل آخر . ولا شك من ناحية أخرى في أن انتاج السجون من عمل نزلاتها يتزاحم في سوق الانتاج مع كل ما يلقى به الى السوق من نتاج المشروعات المختلفة ، بل لا شك أن رأس المال الذي يستغل في السجون يتنافس في النهاية مع رموس الأموال المستغلة في السوق المالى عامة للوصول الى ربح أكبر .

غير أن اقرار وجود المنافسة في هذه الصور جميعا لا يعنى أن العمل في السجون ظاهرة غير مرغوب فيها وينبغي التضييق عليها . فإن المنافسة على العكس أمر مرغوب فيه ما دام المنافس لا يعتمد في منافسته على ميزات يحصل عليها

(١) بل إن مسؤولية الدولة في توفير العمل له تتأكد بالنظر الى حالة الاعتماد التي يوجد فيها ، كما قدمنا ، ولذلك تلزم الدولة بتشغيل المسجون ولو كان قبل دخوله السجن معتقلاً أو لا عمل له .

(٢) Lopes Rey, p. 5, 1b (٢)

(٣) ويتعارض هذا القول مع مبدأ عدم الانفضلية الذي سبق أن أبدينا رأينا فيه - راجع فيما تقدم من ١٧٩ . وهذا المبدأ يستند اليه البعض في تبرير الاتجاهات التي تثير مشكلة المنافسة - راجع ما نهائم - المرجع السابق من ٧٥ و ٧٦ .

(٤) Lopes Rey, D. 15. (٤)

بطريق غير مشروع ، والمنافسة فى هذه الحدود هى المنافسة المشروعة التى ترمى  
دوافع التحسين والتقدم والاتقان ، والتى كانت عقيدة المذهب الحر فى الاقتصاد  
السياسى (١) .

أما المنافسة غير المشروعة فتكون ، فى مجال العمل ، اذا كان للعامل أو  
لفئة معينة من العمال تسهيلات فى الحصول على العمل أو ضمانات للاحتفاظ به  
لا تتوافر لسائر العمال ، أو كان هذا العامل أو تلك الفئة من العمال يقبلون العمل  
بشروط أقل مما تقرره هيئة قانونية تمثل سائر العمال . وتكون المنافسة غير  
مشروعة فى مجال الانتاج ، اذا كان توزيعه يتم فى ظل حماية خاصة لا تتوافر  
لسائر المنتجين . وتكون غير مشروعة فى مجال رأس المال اذا توافرت له ميزات  
فى الاستغلال لا تتوافر فى الظروف العادية ، وكان يحصل على هذه الميزات فى  
الوقت الذى يحرم فيه منها غيره من رموس الأموال على غير إرادته .

وسنرى فيما بعد الى أى الحدود تكون المنافسة فيما يتعلق بالعمل فى  
السجون مشروعة ، والحدود التى تصحح غير مشروعة اذا ما تجاوزتها ، وذلك  
فى مجال كل من العناصر المختلفة للنشاط الانتاجى بالسجون ، وهى العمل  
ورأس المال وتوزيع المنتجات . غير أنه ينبغى التنويه بضرورة الناية بالفرقة  
بين هذين النطاقين ، واستبعاد الاتجاهات التى ترمى الى إلغاء العمل والانتاج  
السجونى كمحصلة فى المنافسة فى الحياة الاقتصادية اطلاقاً ، وذلك عن طريق  
المبالغة والتضليل وإثارة الدوافع الخاصة واستغلال العوامل الاجتماعية المختلفة .

#### ٢٨٤ - ٤ - العوامل الاجتماعية فى مشكلة المنافسة :

من الثابت أن أهم الجهات التى تثير مشكلة المنافسة هى نقابات العمال (٢) ،  
بالرغم من أن الغالبية من السجناء تنتمى الى الطبقة العاملة ، وأنها كانت لذلك  
أولى بالمطغ على مصالحهم . ويفسر لويزراى هذا الموقف من جانب نقابات  
العمال (٣) بأنها كانت قد حصلت بعد صراع مرير على حقوقها ككتلة اجتماعية .  
فاعتبرت هذه الحقوق خالصة لها وحدها باعتبارها تمثل القوة العاملة المنظمة . وقد

(١) محمد حلى مراد ، المذهب والنظم الاقتصادية ، ص ٤٥ وما بعدها ، وكذلك ص

٨٢

(٢) راجع لويزراى ص ٢ ، ١٥ - وماهنا ص ٧٥

(٣) لويز راي ، ص ٢

كان هذا التنظيم محدد المعالم بدرجة أن العامل الذى يدخل السجن ينتهى  
اعتباره منتبها إلى قسمة السابقة بمجرد دخوله السجن<sup>(١)</sup>.

وللهيئات الخاصة بأصحاب الأعمال أوجه المعارضة الخاصة بها ، والمعبرة  
عن مصالحها - فى مواجهة ما تنافس به منتجات السجن منتجات المشروعات  
الخاصة من ناحية ، وفى مواجهة ما يتمتع به ملتزمو ومتعهدو تشغيل المسجونين  
من مزايا فى الاستغلال ينافسون بها غيرهم من أصحاب الأعمال<sup>(٢)</sup> ، من ناحية  
أخرى .

على أنه إذا كان مجال ممارسة أصحاب الأعمال محصورا فى نطاق  
الصناعات التى تباشر فى السجن دون غيرها ، فانه من ناحية أخرى يلاحظ أن  
من مصلحة مجموعهم توجيه جهود العمال الأحرار - فى مجموعهم - كقوة  
منافسة ، الى التشدد فى شأن المشكلة الوهمية الخاصة بمنافسة السجناء لهم ،  
مما يؤدي الى كثير من المخالفة فى تقدير نطاقها ، وفى اسباغ الأهمية عليها<sup>(٣)</sup>.

والواقع أن ضالة نسبة العمل فى السجن الى العمل العام ونسبة الانتاج  
السجونى الى الانتاج العام<sup>(٤)</sup> ، توضح ضعف أهمية المنافسة التى يمكن أن تنشأ  
عن عمل المسجونين . غير أن العامل النفسى يستغل فى إثارة هذه المشكلة مع  
الاستناد الى منطق سطحي مقتضاه أن السجن الذى يعمل ويتج منافس باتجاهه  
العمال الحره وقد يحرمه عمله الذى يدفع منه الضرائب التى تنفق منها الدولة  
على ذلك السجن . وهذا المنطق يكون أكثر قبولا لدى العمال فى فترات  
البطالة وأزمات زيادة الانتاج ، وقد تردد صدق ذلك فى مؤتمر برلين سنة ١٩٣٥ ،  
فلأوضح المؤتمر فى قراراته أن الشكوى من المنافسة لا مبرر لها ، وإن كان العامل  
النفساني فيها مما ينبغي أن يكون محلا للاعتبار<sup>(٥)</sup>.

(١) لويز داي ، ص ٢ .

(٢) جريوت ، ص ٢٦٦ .

(٣) يراجع فى هذا المعنى Prison Labour, p. 38, Contemporary Correction, p. 239, 'Lopez Rey, J.

(٤) يذكر Pinatel أنه قبل الحرب العالمية الثانية كان السجناء الذين يعملون داخل السجن  
فى فرنسا ، حوالى خمسة آلاف فى مقابل أربعة ملايين ونصف مليون من العمال الأحرار - المرجع  
السابق ص ٢٧٨ .

(٥) ويلاحظ أنه من مناقضات هذه المشكلة الفتنة أن مؤتمر برلين الذى عالج آثار الأزمة  
والبطالة على العمل فى السجن ، قد عالجها فى ظل فكرة حماية العمل فى السجن ، مع أن هذا

• وإذا كان ثم في واقع الأمر ما يستحق الحماية فهو العمل في السجون ،  
الذى يقوم فى الأحوال العادية فى ظل ظروف أقل ملاءمة من تلك التى يقوم فيها  
العمل الحر . فضلا عن أن الحالة القانونية للقائمين به وهم السجناء أضعف من  
حالة العمال الأحرار الذين يملكون أمر أنفسهم ، ويستطيعون تنظيم هيئات  
تدافع عن حقوقهم <sup>(١)</sup> . وسنرى كيف أن نظام الاستهلاك الحكومى State-use  
system - الذى يهمل له من يشيرون مشكلة المنافسة ثم يتصدون لحلها ،  
هو فى الواقع نوع من الحماية للعمل فى السجون عن طريق ضمان أسواق  
خاصة إذا ما كانت المصالح الحكومية ملزمة بالشراء من منتجات السجون قبل  
الاتجاه الى السوق المسمى Compulsory government markets - ذلك  
فى حين أنه لا يقلل من منافسة العمل فى السجون للعمل بوجه عام . ومع ذلك  
فانه يستغل فى شأنه منطق سطحي لاقناع الجمهور بأن قصر توزيع منتجات  
السجون على المصالح الحكومية ، وإبعادها بذلك عن السوق العام ، إنما يمنع  
منافستها لمنتجات المشروعات الفردية التى تستخدم العمل الحر .

غير أن فى هذا ردا على منطق سطحي بمنطق مثله ، وهذا ليس مما يقبله  
العلم ، إذ هو لا ينتج الاخداعا . وإنما الواجب أن يمحى أثر المنطق السقيم ،  
الذى تثار على أساسه مشكلة المنافسة فى أذهان الجمهور باقناعه بالحقائق  
الآتية :

- (أ) أهمية تأهيل المسجونين لصالح المجتمع كله ، وقبول مقتضيات هذا  
التأهيل كحقيقة اجتماعية .
- (ب) أن القوة العاملة فى المجتمع مجموعة واحدة يدخل فيها السجناء العاملون .
- (ج) أن كل ما ينبغى ضمانه هو أن تقف المنافسة عند الحدود المشروعة - وذلك  
فى جميع المجالات التى تظهر فيها فى النشاط الاتجائى للسجون . .

١ = العمل يكون فى ظروف الإلزام هو الجانب الأقوى ، فى المنافسة بينه وبين العمل الحر الذى يماهى  
فى تلك الحالة من هاوية البطالة المظلمة - ذلك فى حين أن مشكلة المنافسة تثار فى الظروف العادية  
فى ظل فكرة حماية العمل الحر الذى يكون بدوره فى الظروف العادية هو الجانب الأقوى ، لتنظيمه  
واكتمال حقوق الأفراد . فكان مشكلة المنافسة إنما تثار لصالح الطرف الأقوى لا لصالح الإلزام أو  
مقتضيات التنظيم الاجتماعى السليم ( راجع ما تقدم ص ٢٥٤ ملحق (١) ) .

## ٢٨٥ - ضمانات الحد من المنافسة غير المشروعة في المجالات المختلفة :

### ٢٨٦ - ١ - في مجال العمل :

قد يكون في قيام المسجون بعمل معين منافسة لمن يقوم بمثله في المجتمع الحر . غير أن هذه المنافسة تكون ، كما قدمنا ، منافسة عادية داخل نطاق القوة العاملة للمجتمع في مجموعها ، باعتبار أنها تحدث سواء كان هذا السجين داخل السجن أو خارجه . ولا تعتبر هذه المنافسة غير مشروعة الا اذا أسبغت حماية خاصة لضمان استمرار عمل السجين ، بضمان تصريف منتجات العمل السجوني . ولا يكون لهذه الحماية مثل بالنسبة للعامل الحر . وستناول هذه الحماية في كلامنا عن نظام الاستهلاك الحكومي . ونؤكد هنا ما سبق أن ذكرناه من أنه لا محل للقول بتجنب هذه المنافسة عن طريق اختيار أنواع من الانتاج لا مثل لها أو لا اقبال عليها في سوق العمل الحر ، اذ أن ذلك يتنافى مع مقتضيات تأهيل المسجون لما بعد الافراج<sup>(١)</sup>.

وقد تارت الشكوى في بعض المناسبات من أن العمل في السجن يؤثر على شروط العمل في المجتمع الحر من حيث « أن العامل الحر يجد نفسه مجبرا على أن يقدم جهده في العمل بشروط مماثلة لتلك التي تسود في النظام العقابي .. وينتج من ذلك أن شروط العمل الحر تقترب من شروط العمل السجوني بما يتجه ذلك من ضرر على العمل الحر »<sup>(٢)</sup>.

والرد التقليدي على هذه الشكوى هو أن نسبة عدد العاملين في السجن الى عدد العمال الأحرار هي من التفاهة بحيث لا يكون لها أثر حقيقي على شروط العمل في المجتمع<sup>(٣)</sup>. غير أننا نكتفي من جانبنا بالاحالة في هذا الشأن الى ما تقدم القول به من تماثل شروط وأوضاع العمل داخل السجن وخارجه - وهذا التماثل ، سواء كان في الأجر أو في شروط العمل وأوضاعه الأخرى ، ينفي عند تحققه أية شكوى في هذا الاتجاه .

(١) راجع ما تقدم من ٢١٢

(٢) تقرير مكتب العمل الدول عن العمل في السجن Travail Pénitentiaire المرجع

الساكني من ٣٢٧

(٣) مانهايم من ٣٦

## ٢٨٧ - ٢ - فى رأس المال :

تتور فكرة المنافسة بالنسبة لرأس المال عندما يدخل الى السجن ليستغل عمل المسجونين ، (وسواء فى ذلك أن يدخل بأدواته اليهم ، أو يجذبهم الى خارج السجن ليتولى تشغيلهم فى المصنع الخارجى أو فى مقاولات الأشغال العامة ) . ويكون مبنى المنافسة غير المشروعة فى هذه الحالة ، أن رأس المال المتعاقد على استغلال عمل المسجونين يستفيد بمزايا لا تتاح لرموس الأموال فى سنوق الاستغلال العادى - وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بانخفاض الأجور ، واستخدامه المكان الذى يوفره السجن لعمل النزلاء ، وما يمد به من لوازم الإنتاج من اضاءة ومياه ، وفوق ذلك قيام المسجونين بعملهم تحت سطوة نظام تأديبى صارم لا يسمح به فى الصناعة الحرة<sup>(١)</sup>.

وبعض هذه المزايا ينفيها ما سبق أن أرسيناه من مبادئ فى شأن تعامل الأوضاع العمل داخل السجن وخارجه ، وفى شأن حقوق المسجون المترتبة على عمله ، وعلاقته بالدولة فى خصوص العمل الذى يقوم به . وأولى هذه المزايا المستبعدة هى انخفاض الأجور وذلك بالأخذ بمبدأ أجر المثل . ومن ناحية أخرى ، قد رأينا وجوب الفصل بين ما يعتبر من السجن مخالفة عمل تقتضى جزاء خاصا به يدخل فى لائحة جزاءات العمل ، وبين ما يعتبر اخلالا بالنظام . مما هو مخالفة تأديبية يوقع عنه جزاء تأديبى من ادارة السجن مباشرة . وفى هذا ما يخفف الميزة التى يتمتع بها المشتغل من حيث شدة النظام التأديبى الذى يخضع له عمل المسجونين . وان كان هذا الفصل لا يحو الفارق فى هذا الشأن بين الصناعة الحرة وعمالها وبين صناعة السجن ومن يعملون فيها من النزلاء .

وبصرف النظر عن نوع رأس المال المستغل فى الإنتاج السجونى ، حكوما كان أو خاصا ، ومع مراعاة الفصل بين الميزانية الانتاجية والميزانية القائية فى حالة الاستغلال الحكومى - قد يقتضى الأمر ، سواء بالنسبة للهيئة الحكومية أو للمستغل الخاص ، أن يتسامح من جانب ادارة السجن فى بعض التسهيلات الخاصة باستعمال المكان ، أو استهلاك الكهرباء والمياه ، أو غير ذلك . ويكون

هذا التسامح لتعويض بعض الصعوبات التي تواجه الاستغلال الاقتصادي للعمل. في السجن ، وعلى وجه الخصوص ما تعلق منها بضعف المقدرة الانتاجية للسجناء وعدم تعود بعضهم عادات العمل المنتظم ، وكثرة تغير أشخاصهم وخاصة في حالة العقوبات القصيرة ، وما يقوم به المستغل من تدريب اضافي للسجناء ، كذلك خضوع المستغل لشكليات أو اجراءات معينة تقيد حركة العمل أو تلزمه بنفقات اضافية مما لا يتكلفه المستغل في الظروف العادية <sup>(١)</sup> . وكل هذه الصعوبات ، اذا ما كانت تمثل نفقات اضافية على المستغل وتسامح معه في مقابلها في بعض الشروط المالية ، فان هذا التسامح لا يعتبر بذلك ميزة ينافس المستغل بها غيره منافسة غير مشروعة <sup>(٢)</sup>.

### ٢٨٨ - ٣ - في تصريف المنتجات:

لا يكون في تصريف منتجات السجن في السوق العام منافسة غير مشروعة الا أن تعرض بسعر أقل من سعر السوق ، اعتمادا على ظروف خاصة في الانتاج السجوني لا تتوافر للمنتج العادي . وقد رأينا أن هذه الظروف الخاصة تنفي بمراعاة تماثل أوضاع العمل في السجن مع أوضاع العمل في المجتمع ، واعطاء السجناء حقوقهم كاملة عن عملهم داخل السجن . ويحفظ هذه الحقوق ، ومراعاة ذلك التماثل ، لا يبقى في حقيقة الحال مجال أمام صناعة السجن لأن تخفض سعر البيع عن سعر السوق .

على أنه في نزول منتجات السجن الى السوق منافسة لا شك فيها للمنتجات المماثلة - وهي منافسة مشروعة بشرط مراعاة سعر السوق ، وان كانت تؤدي على أية حال الى خفض سعر السوق عامة طبقا لقانون العرض والطلب .

وبالرغم من مشروعية هذه المنافسة فقد تركز عليها الهجوم من جانب أصحاب الأعمال والعمال على حد سواء . فهاجمها المنتجون لما تؤثر به على أسعار سلمهم ، وهاجمها العمال باعتبار أن توزيع منتجات السجن قد يؤثر على طلب

(١) جراهوت ص ٢٢٦ وبينال ص ٢٧٦ و ٢٨٠ .

(٢) ويلاحظ في مثل هذه الحالة أن تتحمل ادارة السجن مقابل ما تتنازل عنه من مزايا

المستغل باعتبارها من نفقات العملية العقابية . راجع ما تقدم ص ٢٤٩ .



ما يتيجون من سلع مماثلة . ولا أنهم لا يستطيعون منع الدولة من تشغيل السجناء  
فقد حولوا لذلك جهدهم ناحية المنتجات للتضييق عليها ومنعها من التداول ، وفي  
ذلك ، كما قد يتبادر الى الأذهان ، تكون نهاية المشكلة بالنسبة اليهم .

غير أن انتاج السجون لم يتوقف نهائيا تحت ضغط الجهات المتضررة من  
المنافسة ، ولم يكن ليتوقف اذ أن العمل هو أحد العناصر الأساسية في انتظام  
الحياة في السجن ، وما دام في السجن عمل فلهذا العمل انتاج . واذا كان نزول  
هذا الانتاج الى السوق العام يثير الاعتراض ، فقد كان على الحكومات أن تتدبر  
في تصريف منتجات السجون ، حتى لا تكون خسارة أخرى تضاف الى ما يتكبده  
في ادارة السجون من نفقات . وحتى لا يكون الحل في تجنب تلك الخسارة هو  
وقف الانتاج في السجون ، فإن كثيرا من الدول وجدت أن أسلم طريق يضمن  
استمرار العمل الانتاجي في السجون ، وتصريف منتجاته دون معارضة من جانب  
أصحاب الأعمال والعمال ، هو أن تقوم باستهلاك تلك المنتجات سواء في  
السجون نفسها ، أو في حاجات غيرها من المصالح الحكومية - ونشأ بذلك نظام  
الاستهلاك الحكومي .

#### ٢٨٩ - ونظام الاستهلاك الحكومي (State-use System) الذي نشأ تلقائيا

وانتشر في معظم الدول <sup>(١)</sup> إنما يقوم أساسا على ما يدل عليه اسمه وهو استهلاك  
الحكومة لمنتجات السجون ، دون عرضها في السوق العام . فهو بذلك نظام يواجه  
مشكلة توزيع هذه المنتجات ، ويتميز بهذا الحل الخاص الذي يقدمه لمشكلة  
المنافسة <sup>(٢)</sup>.

وقد نما هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية مع تطور مشكلة المنافسة  
التي اتخذت مظهرا حادا فيها . ودعمته التشريعات المختلفة التي عاجلت تلك

---

(١) راجع المجلدين رقم ١ ، ٣ في Prison Labour - المرجع السابق ، عن مدى انتشار

هذا النظام حاليا - ص ١٣ ، ١٤ ، ٤٩ .

(٢) ولذلك عاجلنا هذا النظام في هذا الفرع الخاص بهذه المشكلة على خلاف ما جرى عليه  
اللفظ من معالجته مع نظم ادارة العمل في السجون - ولعل هذا الاتجاه في الفقه يرجع الى أن نظام  
الاستهلاك الحكومي قد ارتبط في الغالب بنظام واحد من نظم ادارة العمل في السجون وهو نظام  
الادارة المباشرة ، فاعتبر فرعا له - راجع ما تقدم ص ٢٢٧ وما بعدها ، Grunhut, p. 208 .

المشكلة سواء في ذلك تشريعات الولايات أو التشريعات الاتحادية<sup>(١)</sup> ، حتى نصل عليه في المادة ٤١٢٢ ، من قانون العقوبات الأمريكي الجديد<sup>(٢)</sup> . وكان ذلك أساسا لإنشاء « اتحاد صناعات السجون الفيدرالية » الذي قام لتنفيذ سياسة محورها هذا النظام<sup>(٣)</sup> .

وقد أدى تلاؤم هذا النظام مع الظروف الأمريكية في ظل السياسة التي اتبعتها اتحاد صناعات السجون الفيدرالية ، الى تمسك الحكومة الأمريكية به في جماس شديد . فحملت لواء الدفاع عنه في مؤتمر جنيف لمكافحة الجريمة في سنة ١٩٥٥ رغم أنها لم تكن أول دولة لجأت اليه<sup>(٤)</sup> . وقدمت اقترحها بتركية هذا النظام مدعما بنظام السوق الحكومية الالزامية Compulsory government markets وألحت في طلب اقراره حتى تمت الموافقة عليه رغم معارضة رئيس قسم الدفاع الاجتماعي بهيئة الأمم - مما سبقت الاشارة اليه في مطلع هذا الفرع .

٢٩٠ - وبالرغم من انتشار هذا النظام ، وكثرة مؤيديه<sup>(٥)</sup> الذين يخلعون عليه كل أسباب الفضل - على خلاف ما نراه من أنه ، كنظام له صفته الخاصة ، انما يقوم كحل لمشكلة توزيع المنتجات دون غيرها - وبالرغم من قرار مؤتمر جنيف المبسر بتركته باعتباره الحل المفضل لمشكلة التوفيق بين الناحيتين الانتاجية والمقايبة للعمل في السجون ، ومشكلة توفير العمل المناسب

(١) راجع ما تقدم من ٢٥٢ . وعلى وجه الخصوص ، في شان نظام الاستهلاك الحكومي . فانظر: شغل النقابات والمنشآت في دفع الحكومات الى الاختيار به - Barnes & Teeters, p. 728 .

(٢) راجع في ذلك تقرير ادارة السجون الأمريكية ، ونشره A. H. Conner المراجع السابق ص ٤ .

(٣) راجع ما تقدم من ٢٤٩ هامش ٢ .

(٤) في الوقت الذي كان نظام أوبرين مزدهرا في أمريكا ، وهو النظام الذي يستغل الطاقة الانتاجية للسجناء الى أقصى حد لتحقيق الربح المؤسسة في أي مجال - صدر في فرنسا قانون في ٩ يناير سنة ١٨٤٩ . يقضى باستهلاك الدولة لمنتجات عمل المسجونين Pinatel, p. 276 .

(٥) ولقد أبدى في مناقشات مؤتمر جنيف على وجه الخصوص كل من السيد ليونيل فوكس رئيس الوفد الانجليزي والسيد كورنيل رئيس الوفد البلجيكي تأييدا مطلقا لهذا النظام - راجع تقرير أعمال المؤتمر من ٣٢ و ٣٣ .

للمسجونين جميعاً<sup>(١)</sup> - بالرغم من كل ذلك. نرى ان نظام الاستهلاك الحكومي يعيبه كحل لمشكلات العمل في السجون ما يأتي :

١ - أنه فيما يتعلق بمشكلة المنافسة لا يقدم الا حلاً سطحياً يتميز بالخداع اذ يهرب بمستجات العمل السجوني من السوق العام الى حيث يمارس بها منافسة منتجات المشروعات الخاصة في مجال محاط بنطاق من الحماية التشريعية (عن طريق الزام المصالح الحكومية بالبراء من منتجات السجون) فيلجئ بذلك ألسنة المعارضة دون أن يواجه حقيقة المشكلة ، التي تخلص في منع أسباب المنافسة غير المشروعة ، وعدم الاصفاء الى دعاوى المنافسة الناشئة عن المصالح الخاصة .

٢ - أنه لا ينفي وجود المنافسة ، فمن الناحية العامة يعتبر السوق الحكومي جزءاً من السوق العام ، وفرض امتياز لمنتجات السجون يعتبر اساءة مباشرة الى مصالح الموردين للحكومة<sup>(٢)</sup>.

٣ - وهو بذلك انما يحصر مجال المنافسة ويركزه على فئة متمهدين المواد الاستهلاكية للحكومة ، وهي ليست - على وجه التأكيد - أقوى الفئات في مجال المنافسة . وهذا النظام يؤدي بذلك الى محاصرتها وتضييقها في سبيل الهرب من اعتراضات قطاعات أشمل وأقوى من أصحاب المصلحة من العمال والمنتجين .

٤ - أنه اذا لم يراع تنوع كاف في الصناعات في ظل هذا النظام فان التركيز على بعض الصناعات قد يخلق فيها احتكارات لصالح الصناعة السجونية تذهب بمصالح المنتجين الخارجيين ( اذا كانت الحكومة أكبر مستهلك لمنتجات هذه الصناعات ) فضلاً عن الموردين - هذا بالإضافة الى ضرر الاحتكار من ناحية تأهيل المسجونين مما سبقت الاشارة اليه .

٥ - أنه ينسب الى هذا النظام تأخير التطور في صناعات السجون حيثما أخذ

(١) راجع التوصية الثانية في شأن العمل بؤثر جنيف - التقرير العام للمؤثر ص ٧٧ .

(٢) راجع ملخص التقريرين الكندي والانجليزي الى مؤتمر جنيف في Prison Labour.

به <sup>(١)</sup> . ذلك أنه يضيق مجال تصريف منتجاتها ويحصره . ولا أدل على ذلك من مراجعة نسبة من يقومون بأعمال إنتاجية الى مجموع السجناء فى السجون الفدرالية الأمريكية ( حيث يعتبرون تطبيق هذا النظام فوزجيا فيه ) اذ هى لا تكاد تتجاوز ثلث مجموعهم <sup>(٢)</sup> .

٦ - أن هذا النظام لا يحقق ادماج العمل فى السجون فى الاقتصاد العام للدولة بل يعزله عنه ، سواء من ناحية الانتاج ومجالاته ، أو من حيث تصريف المنتجات . اذ يمنع المنتجات السجونية عن السوق العام وبذلك يجعل العمل السجونى غير مشارك فى النشاط الاقتصادى الحقيقى للمجتمع - مما يتنافى مع مبدأ تداخل العمل فى السجون فى الحياة العامة .

٢٩١ - والرأى لدينا أن الادارات العقابية تتجه الى تفضيل نظام الاستهلاك الحكومى لتحقيق هدفين رئيسيين :

الأول - تهدئة الرأى العام أو من يهمهم الأمر من ناحية منافسة منتجات السجون لمنتجات الصناعة الحرة - تهدئة أساسها منطق سطحي - كما سبق أن ذكرنا <sup>(٣)</sup> - اذ يعتبر عدم عرض منتجات السجون فى السوق العام بمثابة اخراج لها من ميدان المنافسة ، فى حين أنه لا يعنى أكثر من تغيير مجال منافستها وتركيزها فى نطاق محدود .

والثانى - هو أن نظام الاستهلاك الحكومى يتضمن فى حقيقة الحال حماية للصناعة السجونية ، حماية مصطنعة تكفيها منافسة الصناعة الحرة لها ، وخاصة أن هذا النظام يقترن عادة بنظام السوق الحكومى الإلزامى <sup>(٤)</sup> .

٢٩٢ - أما الميزة الحقيقية لهذا النظام فهى فى احدى صفاته التى لا يختص

(١) Grunhut, p. 219

(٢) فى احصاء عن التشغيل فى السجون الفيدرالية الامريكية لسنة ١٩٤٠ ، نجد ٦٧٤٠ مسجوناً هم الذين يقومون بأعمال إنتاجية ، من بين مجموع السجناء البالغ عددهم ١٨٤٩٢٢ ، فور حين يقوم ٨٦٧٦ مسجوناً بأعمال الصيانة - راجع Barnes & Teeters, p. 745

(٣) راجع ما تقدم من ٢٥٩

(٤) راجع ما تقدم من ٢٥٩ ، وكذلك Contemporary Correction, p. 239

بها دون غيره من النظم - وهى أنه يقرن عادة بنظام استغلال حكومى (régie)<sup>(١)</sup> .. وقد سبق أن أوضحنا أن الاستغلال الحكومى يمنع مثالب الاستغلال الفردى للعمل فى السجون ، ويتفق مع طبيعة العملية العقابية ، كما أوضحنا ضرورة إخضاع العمل الانتاجى فى السجون لإدارة حكومية<sup>(٢)</sup>.

ولعل الصورة التى اقترن بها نظام الاستهلاك الحكومى فى الولايات المتحدة. على وجه الخصوص - وهى النظام الخاص بإدارة صناعات السجون الفدرالية ، الذى يقوم على فكرة الإدارة الحكومية الموجهة التى زكيناها - هذه الصورة التى جمعت بين هذين النظامين : الإدارة الحكومية والاستهلاك الحكومى ( واطصرت. كذلك على الانتاج الحكومى ) ، قد خلعت على نظام الاستهلاك الحكومى - فى أذهان من يترضون لبحث هذه النظم - مزايا نظام الإدارة الحكومية ، واكسبت له بذلك توكية لا يستحقها ، وانما يبررها فى نظر المسؤولين الرغبة فى تحقيق الهدفين اللذين أشرنا اليهما - وهما تهدئة الرأى العام وحماية الصناعة السجونية .

على أنه فى مجال البحث العلمى يجب التفرقة بين كل من فكرة الانتاج أو الاستغلال الحكومى (régie) ، وبين فكرة الاستهلاك الحكومى (state-use) - وبين فكرة الادارة الحكومية التى زكيناها ، والتى لا ترتبط بالضرورة بنظام الاستهلاك الحكومى ( وهو ما أبدينا رأينا فى عيوبه ) ، كما لا ترتبط كذلك بالضرورة بنظام الانتاج الحكومى ( ولو أننا فضلناه ) . وانما يكون تحديد سياسة هذه الادارة الحكومية فى شأن الانتاج والتوزيع معا - بعد تقدير الاعتبارات الخاصة بالعملية العقابية وتأهيل المسجونين - فى ضوء سياسة التخطيط الاقتصادى العامة للدولة وبالتسبيق معها .

(١) راجع Mannheim, Dilemma, p. 76, 77 وكذلك Grunhut, p. 203.

(٢) Prison Labour, p. 11, 12 حيث يضمن هذا النظام من بين نظم الاستغلال الحكومى (étatique)

(٣) راجع ما تقدم من ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

## الفرع الثاني

### العمل في السجون والتخطيط الاقتصادي

٢٩٣ - سبق أن أبدينا أن العمل في السجون يمثل نسبة ضئيلة من القوة العاملة في المجتمع . وهذه الحقيقة ان كان لها مغزاها الخاص من حيث بيان مدى جدية دعوى المنافسة التي يؤثر بها العمل السجونى على العمل الحر ، فانها من الناحية الأخرى لا تخل بالقيمة الذاتية للقوة الانتاجية في السجون ، والتي سبق أن أوضحنا ما ظهر من أهميتها في بعض البلاد ، وفي ظروف الحرب خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وما توليها الدول الاشتراكية من عنايتها في مشروعات السنوات الخمس - كل ذلك مما يؤكد ضرورة ادخال هذه القوة الانتاجية في حساب أى تخطيط سليم شامل للسياسة الاقتصادية للدولة .

٢٩٤ - وإذا كانت القيمة الانتاجية للعمل في السجون قد اتضحت ، فيما أوردناه من أمثلة ، في ظل خطة الانتاج الحربى في أمريكا ، ومشروعات التنمية الاقتصادية في الاتحاد السوفيتى - أى أن أثر التخطيط في كليهما كان في اتجاه الاستفادة الى أقصى حد ممكن من انتاج السجون ، الا أن التخطيط في العصر الحديث لا تقتصر مهمته على الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الطاقات الانتاجية المبسرة في الدولة كغرض محدود ومنعزل عن قلب الظروف الاقتصادية عامة ، وانما التخطيط قد أصبح في النظام الرأسمالى ضرورة تقتضيها مواجهة الأزمة الاقتصادية<sup>(١)</sup> ، وحماية الاقتصاد الوطنى من غوائلها . فاليه لجأت بريطانيا في أزمة سنة ١٩٣٩ والولايات المتحدة في أزمة سنة ١٩٣٣<sup>(٢)</sup> كما أنه كان عماد اتجاه سياسى متطرف في كل من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية<sup>(٣)</sup> قبل الحرب العالمية الثانية . وإذا كان العالم منذ أزمة سنة ١٩٣٠ وما حولها - لم يكابد أزمة عامة مماثلة للأزمات الدورية التي كانت تتجاذبه كل عشر سنوات تقريبا<sup>(٤)</sup> ، فانه يمكن القول بأنه - بعد الحرب العالمية الثانية التي استهلكت في

(١) وهيب مسيحه - مقدمة كتاب التخطيط الاقتصادى لآحمد دويدار ( سلسلة ر )

(٢) المرجع السابق - ص (٢٥) .

(٣) أحمد دويدار - التخطيط الاقتصادى ص ٤ .

(٤) محمد حلى مراد ، المقامب والنظم الاقتصادية ، ص ١٩١ وما بعدها .

حينها كل عوامل زيادة الانتاج وكانت بذلك دواء مؤقتا للأزمة<sup>(١)</sup> - يرجع تفاديه الأزمة ، الى حد كبير ، الى انتشار<sup>(٢)</sup> التخطيط الاقتصادى<sup>(٣)</sup> سواء أكان قائما على أساس رأسمالى ديمقراطى ، كما حدث فى إنجلترا<sup>(٤)</sup> ، أم على أساس اشتراكى كما فى الدول الشرقية<sup>(٥)</sup> - هذا الانتشار الذى أصبح معه نظام التوجيه أو التخطيط نظام العصر الذى نعيش فيه<sup>(٦)</sup>.

**٢٩٥ -** ولما كانت الأزمة هى التى تظهر فيها حدة مشكلة المنافسة فى الحياة الاقتصادية عامة ، ومن ثم تثير شكاوى ذوى المصلحة ضد العمل فى السجون<sup>(٧)</sup> ، لذلك فإن الاتجاه الى التخطيط يقطع الطريق على دعاوى تشوئ منافسة عن هذا العمل ، وذلك بتسقيمه مع الامكانيات الانتاجية الأخرى فى الدولة فى نطاق الحطة العامة التى يكون من بين ما تهدف اليه ، مواجهة احتمالات الأزمة والعمل على تجنب وقوعها .

**٢٩٦ - انماج العمل فى السجون فى التخطيط الاقتصادى للدولة ومزاياه :**

وعلى ذلك فإن تنسيق العمل فى السجون مع الاقتصاد الوطنى انما يتحقق عن طريق ادماجه فى التخطيط الاقتصادى العام<sup>(٨)</sup> باعتبار القوة العاملة فى

(١) وهيب مسيحه - التنمية الاقتصادية فى ظل الرأسمالية ص ١٧ .

(٢) دويدار - المرجع السابق ص ٣٠٤ .

(٣) أو على الأقل ، فى الدول الإنجلومكسيونية ، الى ازدهار دراسات الحسابات القومية على أساس التحليل الكينزى ( زكريا نصر - عشر محاضرات فى الدخل القومى ص ٤ و ٢٣ ) الذى يذهب الى سياسة « التوظيف الكامل » من طريق التحكم فى الدخل وكيفية إستخدامها ( وهيب مسيحه - التنمية الاقتصادية فى ظل الرأسمالية - المرجع السابق ص ١٩ ) .

(٤) دويدار - المرجع السابق ص ٢٩ وما بعدها .

(٥) ويقول وهيب مسيحه « ان الاتحاد السوفيتى يعتبر حامل لواء البرامج التخطيطية » ( مقدمة التخطيط الاقتصادى ص ١٤ ) ويشير اليه زكريا نصر باعتباره « دولة البرامج والتخطيط » ( المرجع السابق ص ١٤ ) .

(٦) مسيحه - مقدمة التخطيط الاقتصادى - المرجع السابق ص ١٤ .

(٧) راجع Mannheim, Dilemma, p. 77 .

(٨) وليس ما نطلبه من ذلك دعاء فى تاريخ التخطيط الاقتصادى ، فقد توافق على الاتجاه اليه كل من المدونين السابقين - ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتى - وقد سبق أن أشرنا الى العلاقة بين الحطة الاقتصادية ونظام العمل القومى فى الاتحاد السوفيتى ( ما تقدم ص ٢٣ و ص ٢٥٠ ) أما فى ألمانيا النازية فقد صدرت قرارات من وزير العمل فى سنتى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ تلهى بأن يقوم المسجونون بتصميمهم الكامل من العمل فى مشروعات السنوات الأربع ( مانهاييم المرجع السابق ص ٨١ ) - هذا ومن أمثلة الدول الناعمة التى تأخذ حاليا بفكرة انماج العمل فى السجون فى برامج التخطيط الاقتصادى دولة كوستاريكا حيث يخصص مائة مسجون على النوام للمساهمة فى مشروعات بناء الطرق .

Frison Labour, p. 38, 39.

السجون جزءا من القوة العاملة في الدولة بوجه عام . وهذا الادماج - فضلا عن تحقيقه للأهداف التهديبية<sup>(١)</sup> التي يرمى اليها مبدأ تداخل العمل في السجون مع الاقتصاد القومي والحياة العامة ، اذ يعمق شعور السجناء بأنهم يقومون بعمل جدى ، ويساهمون في بناء مجتمعهم - يحقق من الناحية الاقتصادية :

أولا - انطلاق الطاقة الانتاجية للعمل في السجون وامكان استغلالها الى أقصى درجة ممكنة - وذلك بما يتوافر في ظل برامج التخطيط من دراسة سليمة للإمكانات الانتاجية بالسجون ، واختيار مدروس لأنواع الصناعات ومجالات الانتاج ، وتبصر سابق بحالة السوق وفرص تصريف المنتجات .

ثانيا - الوقاية من احتمالات المنافسة الضارة بالاقتصاد الوطنى داخليا أو خارجيا ، فيما يتعلق بتصريف المنتجات . ( ولا نقول ان التخطيط هو الذى يمنع المنافسة ، لأنها - كما سبق أن قررنا - ليست مشكلة طالما أنها فى الحدود المشروعة ، كما أنها بمراعاة الشروط التى أوضحناها لا تكون غير مشروعة )<sup>(٢)</sup>.

#### ٢٩٧ - التخطيط وتوصية مؤتمر جنيف فى (شأن تكامل العمل فى السجون مع الاقتصاد العام :

وفى ضوء كل ذلك يكون تحديد مرمى قرار مؤتمر جنيف فى صدد الموضوعات التى أوصى فى شأنها بمزيد من الدراسة حيث كان أول هذه الموضوعات : " تكامل العمل فى السجون مع الاقتصاد الوطنى . وفى هذا الخصوص يشير المؤتمر بالحصول على معاونة أشخاص خارجين عن ادارة السجون وخاصة من رجال الاقتصاد وممثلى هيئات العمال وأصحاب الأعمال . "

فبين من هذا النص فى ضوء ما تقدم :

- ١ - أن المشكلة التى تطلب معاونة هذه الفئات فى شأنها هى تحقيق التناسق بين العمل فى السجون والاقتصاد الوطنى باعتبار هذا العمل جزءا من العمل بوجه عام - أى جزءا من القوة الانتاجية فى الدولة . وليست المشكلة محل البحث هى مشكلة المنافسة<sup>(٣)</sup>.

(١) لوبزراى - المرجع السابق ص ٢٧ .

(٢) راجع ما تقدم ص ٢٥٢ وما بعدها .

(٣) لوبزراى - المرجع السابق ص ١٦ .



٢- أن النص على مشاركة هذه الفئات في مجهود التنسيق إنما هو استعمال لصيغة مرنة تتسع من ناحية - لحالة البلاد التي لا توجد فيها هيئات تخطيط رسمية دائمة<sup>(١)</sup>، ويتسع من ناحية أخرى للقول بأن معاونة مثل هيئات العمال وأصحاب الأعمال قد تقتصر في بعض الفروض على التفاهم المشترك على استبعاد المنافسة كمشكلة ، وذلك على أساس قبول عمل المسجونين كجزء من العمل بوجه عام<sup>(٢)</sup> وحتى يقوم هؤلاء المثلون باقناع من يمثلونهم بما تتضمنه الخطط الاقتصادية في شأن تنظيم العمل الانتاجي في السجون<sup>(٣)</sup>.

### ٢٩٨ - شروط للتخطيط بالنسبة للعمل في السجون :

يقتضى مراعاة مبدأ تداخل العمل في السجون مع الحياة العامة من ناحية ، ومبدأ أسبقية دواعي التأهيل على مقتضيات الربح من العمل السجوني من ناحية أخرى - ما يأتي :

أولاً - تماثل أنواع الانتاج التي تخصص للسجون مع حالات الانتاج السائدة في البيئة - سواء من الناحيتين القومية والمحلية - مع مراعاة التطورات المحتملة ، فإذا وجدت خطط للتصنيع في بلد زراعي فلا داعي مثلاً لتركيز العمل في السجون على النواحي الصناعية لخدمة خطة التصنيع بأكبر قدر ممكن<sup>(٤)</sup> ، وإنما ينبغي أن تكون الأعمال المبسرة في السجون صورة مصغرة لحالة الاقتصاد الوطني ( من الناحية الانتاجية ) بمراعاة ما تؤثر عليها الخطة الموضوعة لدى تنفيذها<sup>(٥)</sup>.

(١) ويذكر لويززاي ( المرجع السابق ص ١٨ ) أنه في البلاد المتقدمة صناعياً كانت الاحتياجات العامة توضع موضع الاعتبار بمعرفة السلطات المختصة بالسجون عند وضع برامج العمل كما كانت السلطات القائمة على برامج العمل العامة تستشير سلطات السجون لتحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق المستغرق وذلك في وقت الحرب عندما أصبح العمل في السجون في المجهود الحربي العام للبلاد . وهذا البيان يطبق بغير شك ببلاد لا توجد فيها هيئات دائمة للتخطيط الاقتصادي .

(٢) لويززاي - المرجع السابق ص ١٨ .  
(٣) ويلاحظ أن الإدارة الحكومية التي اقترحتها فيما سبق ( راجع ص ٢٤٨ ) أن تقوم على شئون العمل في السجون - يكون من اختصاصها القيام على مقتضيات التنسيق مع الاقتصاد القومي سواء فيما يتعلق بالاتصال بجهات التخطيط الاقتصادي ، أو بهيئات العمال وأصحاب الأعمال ذات الشأن . ( هذا والهيئة المسائلة في اتحاد منظمات السجون الفيدرالية بأمريكا وهي مجلس إدارة الاتحادات - تضم ممثلين للعمال وأصحاب الأعمال ) راجع ما تقدم ص ٢٤٩ ، وقرير EL. Conner ، - السابق الإشارة إليه .

(٤) راجع في هذا المعنى لويززاي - المرجع السابق - ص ١٩ .  
(٥) راجع في ضرورة وضع التفرعات الناشئة عن الخطة نفسها موضع الاعتبار في التخطيط عامة Goodwin, Planning for Economic Growth ص ٣ وما بعدها .

ثانياً - أن يكون ما تنتجه السجون معداً للتصريف في السوق العام ، كما هو للمصالح العامة - وذلك في نطاق التخطيط العام لاحتياجات السوق . وذلك حتى يتحقق شعور المسجونين بمشاركتهم في الحياة الاقتصادية للمجتمع .

ثالثاً - ألا يقتصر العمل في السجون على أنواع محدودة ، رغم ما قد يفرض بذلك من دواعي التيسير في وضع الحطة أو الاقتصاد في النفقات ؛ ذلك أن التنوع في الصناعات الميسرة في السجون ضروري - كما سبق أن أوضحنا<sup>(١)</sup> - لمواجهة الاحتياجات التأهيلية المتباينة لدى المسجونين .

### ٢٩٩ - العمل في السجون والتنمية الاقتصادية :

تقوم التنمية الاقتصادية في صورتها الحديثة على أساس من التخطيط الاقتصادي القومي<sup>(٢)</sup> . غير أنها تسير في جميع البلاد نحو غايتها بصرف النظر عن وجود خطة شاملة . وتقوم الدولة في كل البلدان بمسئوليتها في التنمية سواء وجدت مثل تلك الحطة أو لم توجد - وذلك في نطاق الأشغال العامة . وفي هذا النطاق نجد عدداً من الدول يلجأ إلى المسجونين كأيد عاملة تستخدمها في مشروعات إنشاء الطرق وإصلاح الأراضي وغير ذلك من مجالات « إنشاء والمحافظة على الثروة القومية »<sup>(٣)</sup> . ولم يسجل تقرير هيئة الأمم عن العمل في السجون غير حالة دولة واحدة تخضع هذا الاستخدام للخطة القومية للتنمية الاقتصادية - وهي حالة دولة كوستاريكا بأمريكا الوسطى<sup>(٤)</sup> .

ويحذر لوبز راي من أن يكون التجاء الدولة إلى عمل المسجونين في هذا الشأن هو باعتبارهم مورداً رخيصاً للقوة العاملة<sup>(٥)</sup> . وهذا التحذير ينطبع بطبيعة الحال بالأخذ بمبدأ أجر المثل . كما أن الأخذ بهذا المبدأ ينفي عن هذا الاستخدام كل شبهة قد تثير الاعتراض عليه ، أو تدعو لقياس العمل في السجون في هذه

(١) راجع ما تقدم من ٢٦١ .

(٢) راجع في أهمية التخطيط في التنمية الاقتصادية : محمد ليبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ص ٥١٦ .

(٣) راجع المجلد الوارد بتقرير هيئة الأمم عن العمل في السجون بمؤتمر جنيف من ٣٥ و ٣٦ - عن الدول التي تأخذ بهذا النظام ونسبة من يعمل فيها من السجناء في تنفيذ تلك المشروعات .

(٤) المرجع السابق ص ٣٧ .

(٥) لوبز راي - المرجع السابق ص ٢٤ و ٢٧ و ٢٨ .

الحالة على العمل الجبرى الذى منعت الاتفاقية الخاصة بالنائه ، وانتهى أقرها مؤتمر العمل الدولى فى سنة ١٩٥٧<sup>(١)</sup> ، استخدامه فى تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية<sup>(٢)</sup> . فان منع استخدام العمل الجبرى فى هذا المجال يرتبط بالرغبة فى تجنب التعسف فى شروطه ، أو اقصائه دون مقابل - هذا من ناحية ، ولأنه من الناحية الأخرى ، حتى لو ضمنت هذه الشروط ، يكون نظام الإجبار قيدا على حرية العامل فى اختيار العمل الذى يرغب فيه . أما بالنسبة للعمل فى السجون ، فانه اذا ما كان السجين سيؤجر أجر المثل وستراعى فى شأن تشغيله القواعد التى سبق أن فصلناها فى شأن حقه فى الاختيار - فانه لا يبقى ثم وجه للاعتراض على استخدامه فى مشروعات التنمية .

ولبرامج التنمية أهميتها الكبرى فى الدول المتخلفة بالنسبة للعمل فى السجون ، حيث تسود البطالة عادة بين المسجونين<sup>(٣)</sup> . كما أن ظروف استخدام عمل المسجونين فى مشروعات هذه البرامج فى البلاد المتخلفة اقتصاديا ، أيسر منه فى البلاد الأكثر تقدما حيث يكون الروتين قد استقر فى ادارات السجون بما يصعب معه تغييره ، وحيث قد تكون المعارضة التقليدية من جانب نقابات العمال للتوسع فى تشغيل المسجونين - غير موجودة ، بسبب حداثة التنظيمات العمالية<sup>(٤)</sup> .

وهذه الاعتبارات التى نقر بوجودها ، لا تجعل الحل الذى رأيناه فى شأن تحقيق تكامل العمل فى السجون مع الاقتصاد القومى عن طريق التخطيط الاقتصادى ، محدودا سريانه على هذه الدول المتخلفة ، فقد أوضحنا أساسه العالمى فى المصير الحديث - عصر التخطيط - سواء فى الدول الاشتراكية أو الرأسمالية المتقدمة ، أو فى البلاد الناهضة ( التى تعمل للتخلص مما تمانيه من تخلف ) . وانما هذه الاعتبارات تؤكد فحسب ملازمة هذا الحل لهذه البلاد أكثر من غيرها ، وذلك فى ظل ما حددناه من شروط يقتضى الأمر مراعاتها فى شأن العمل فى السجون عند وضع البرامج الخاصة به فى التخطيط الاقتصادى .

(١) رقم ١٠٥ من مجموعة اتفاقيات العمل الدولية - المرجع السابق .

(٢) رقم (ب) من المادة الأولى من الاتفاقية -

(٣) Prison Labour, p. 37.

(٤) لوبزداى - المرجع السابق ص ٢٧ و ٢٨

## الفصل الثالث

### تنظيم العمل في سبيل تحقيق أهدافه في سجون الإقليم المصري<sup>(١)</sup>

٣٠٠ - سبق أن تعرضنا لبيان الأوضاع العقابية والقانونية للعمل في نظام العقوبات السالبة للحرية في التشريع المصري سواء فيما يتعلق بقوة الأشغال الشاقة<sup>(٢)</sup> أو فيما يتصل بالحقوق والالتزامات المتعلقة بالعمل في السجون عامة<sup>(٣)</sup> ونخصص هذا الفصل لبحث أوضاع العمل في سجون الإقليم المصري من الجمهورية العربية المتحدة من حيث الاعتبارات السجونية ، سواء من ناحية أهدافه أو من ناحية تنظيمه لتحقيق تلك الأهداف .

#### ٣٠١ - أهداف العمل في السجون المصرية :

تنص المادة ٢٠٦ من النظام الداخلي للسجون على أن مسجونى « المدد » ( أى المحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس مع الشغل لمدة أكثر من سنة ) ... يشتغلون مدة وجودهم بالسجن فى حرفة مخصوصة بالورش تختار لكل منهم بحسب ما يلائم حالته معيشته - ما لم يأمر الطبيب بغير ذلك - حتى بعد إخلاء سبيله يسير له الإقتفاع منها والعيش بواسطتها .

ويوضح هذا النص عما يستهدفه العمل فى هذه الحالة من تدريب مهنى أو حرفى<sup>(٤)</sup> ، كوسيلة لتأهيل المسجون للعمل بعد الإفراج عنه . والنص يشير إلى استهداف « التدريب بالعمل » فى حالة مسجونى المدد دون غيرهم ، مما

(١) البيانات الواردة بهذا الفصل ، والتي لم يشر إلى مصدرها ، مستقاة من السادة : اللواء محمود صاحب مساعد المدير العام لمصلحة السجون - لدكتور الختمات ، والعميد إبراهيم عزت مدير إدارة التأهيل المهني بالمصلحة ، والاستاذ حلى ووفائيل مدير إدارة الخطة الاجتماعية بالمصلحة ، وذلك بتصريح خاص من السيد مدير عام مصلحة السجون .

(٢) عند بحث مشكلة توحيد العقوبات السالبة للحرية فى البحث الثالث من الفصل الثانى من الباب الاول .

(٣) فى الباب الثانى .

(٤) راجع ما تقدم فى المعنى الضيق للتدريب الحرفى بالمقارنة مع المعنى العام للتأهيل أو التأهيل المهني ( ص ٢٠٤ وما بعدها ) .

يتفق مع ما سبق أن قررناه في شأن مشكلة العمل في السجون الصغيرة ، حيث يكون قصر المدد التي يقضيها السجناء فيها مانعا من استيفاء الشروط اللازمة للتدريب السليم .

٣٠٢ - كما يتضح من مقارنة هذا النص بنص المادة ٢٠٧ من النظام الداخلي كذلك أن المسجونين لمدة أقل من سنة وخالفين من السوابق ( الكاكي - طبقا لتعبير النص ) يشتركون احتياطيا لتكثيف مرتب الورش ، إذا لم يتوافر في السجن من المسجونين المدد ما يكفي مرتبها بحيث يسد هذا العجز من المسجونين المدد كلما توافر عددهم في السجن أولا بأول . - ذلك مما يفقد معه بالنسبة للمسجون فئة الكاكي ، الاستقرار اللازم في برامج العمل والتدريب الخاصة بهم . ويتضح في هذه الحالة تغليب صالح الانتاج بالورش على مصلحة هذه الفئة من حيث التدريب ، مما يتعارض مع مبدأ أسبقية مصالح السجناء على مقتضيات الانتاج .

٣٠٣ - وتفصح التقارير السنوية لمصلحة السجون<sup>(١)</sup> عن أن سياسة المصلحة ( من الناحية الانتاجية ) تقوم على الاكتفاء الذاتي . وذلك لا يعنى على أية حال أنها تكفى نفسها بنفسها من الناحية المالية ( طبقا لمبدأ الاعتماد الذاتي الذي سبق أن أوضحنا فساد أساسه ) وإنما ينحصر مرمى هذا التعبير ، في أن المصلحة تسمى لأن تنتج داخل السجن كل ما يلزمها من حاجيات استهلاكية . ولا شك في أنها ، حتى في هذا النطاق لا زالت بعيدة عن تحقيق اكتفاءها الذاتي ، كما يتضح من الأنواع المحدودة للصناعات التي تشيخ اليها التقارير السنوية نفسها ، وكذلك فيما يتعلق بمنتجات الزراعة والأعمال والصناعات الزراعية الوادعة بنفس التقارير .

٣٠٤ - والذي يبين من استعراض نشاط المصلحة ، في النطاق الصناعي ، أن الانتاج السجوني يوجه في ثلاث اتجاهات :

٣٠٥ - الأول - الانتاج للاستهلاك الداخلي بالمصلحة - وهو ما يمكن القول بأن التقرير يقصده عبارة « الاكتفاء الذاتي » . وذلك في حالة كل من

(١) راجع على وجه الخصوص تقرير سنة ١٩٥٧ ص ١٤٨ وما بعدها .

ورش النسيج ، وورش التريزة ، وورش التجارة ، ومصنع الصابون ومصنع الغزل وورش الأحجار والتماثيل والموزايكو ، وكذلك الورش الميكانيكية وورشة الماسح وورشة المكاس وورش السروجية والأحذية .

ومن بين هذه الصناعات يقتصر الانتاج على احتياجات المصلحة في كل من ورش التريزة ومصنع الغزل والورش الميكانيكية . أما في الصناعات الأخرى فيبقى الفائض يباع للمصالح الحكومية وللأفراد .

٣٠٦ - الثاني - الانتاج للاستهلاك الحكومي - في كل من ورش التجارة حيث تنتج الآلات للوحدات التعليمية ، ومصنع الصابون الذي ينتج الصابون المالح اللازم لسلاح خدمة الجيش ، وورش السروجية والأحذية ، وورش الماسح والمكاس ، التي يدعم تصريف منتجاتها نوع من السوق الحكومي .  
الالتزام اذ تلتزم المصالح الحكومية بشراء ما يلزمها من أدوات النظافة من منتجات المصلحة ما دام لديها من الانتاج ما يكفي طلبات تلك المصالح . وفي ذلك تنص المادة ٨ من القرار الوزاري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٨ الصادر من وزير المالية والاقتصاد - على أن « تولى مصلحة السجون توريد جميع أصناف الفرش والمشايط وماسح الأرجل الخ .. ويجب مخاطبتها قبل الاعلان عنها في المناقصات » .

٣٠٧ - الثالث - الانتاج للسوق العام : فيما عدا الصناعات التي تقتصر على الانتاج للاستهلاك الداخلي - يمكن للمؤسسات الخاصة أن تطلب الشراء من منتجات الصناعات السجوية ، كما يعرض الفائض من تلك المنتجات في غرفة المبيعات الخاصة بالمصلحة لبيع الجمهور .. ويحدد لما يباع للجمهور من هذه المنتجات أسعار خاصة محددة على أساس نسب ثابتة للربح ، تؤدي غالبا الى أن تكون الأسعار أقل من سعر السوق<sup>(١)</sup> .

٣٠٨ - أما في القطاع الزراعي فإن الانتاج الأساسي هو الحضر المخصصة لاستهلاك التزلاء ( وبيع الفائض لموظفي المصلحة ) أما نواحي الانتاج الزراعي الأخرى من تربية الماشية والدواجن والتحل ، واتباع الزهور والمحاصيل .

(١) تقرير مصلحة السجون عن سنتي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ .

والفاكهة ، والصناعات الزراعية - فمنتجات كل ذلك تعد أساسا للبيع فى السوق العام ، بأسعار كثيرا ما تكون أقل من أسعار السوق<sup>(١)</sup>.

### ٣٠٩ - أنواع الأعمال المقررة بالسجون :

صدر فى ٢٧ يونيه سنة ١٩٥٩ قرار وزير الداخلية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ بتحديد هـ الأشغال التى تفرض على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل بالليمانات والسجون - - وذلك تنفيذا للمادة ٢١ من القانون ٣٩٦ سنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون . ويلاحظ أن الأعمال التى نص عليها هذا القرار فى شأن عقوبة الأشغال الشاقة تماثل تلك التى نص عليها فى شأن المحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس مع الشغل ، فتشترك الطائفتان فى معظم تلك الأعمال ، وتستقل كل منهما بأعمال محدودة العدد .

ففى كل من عقوبة الأشغال الشاقة وعقوبة السجن والحبس مع الشغل - تفرض على المحكوم عليهم الأعمال الآتية :

- ١ - استصلاح الأراضى والأعمال الزراعية وأشغال الجنائين .
- ٢ - من الحرف والصناعات : النسيج ، والترزية ونقش الصوف والجزمية والسروجية والحدادة والبرادة والخراطة وغلايات البخار والتجارة وعمل الخوص والحصر ، وغيرها مما يستحدث من الصناعات مستقبلا .
- ٣ - البناء وأعمال العمارة .
- ٤ - أشغال المنسل .
- ٥ - أشغال المخبز .
- ٦ - أعمال النظافة الداخلية بالسجون .
- ٧ - الأشغال الخارجية .
- ٨ - المعاونة فى مكافحة الأمية .

وتستقل عقوبة الأشغال الشاقة بالأعمال الخاصة بالشحن والتفريغ ، وعمل الجير والعمل بالمخازن ، وأشغال المحاجر وتكسير الأحجار والنحت - وبالنسبة لهذه الأشغال الأخيرة يكون الإلتجاء إليها اذا لم تيسر تشغيل المحكوم

(١) تقرير سنة ١٩٥٧ ، ص ١٣٥ وما بعدها .

عليهم في أى عمل من الأعمال الأخرى<sup>(١)</sup> ( بند ١٢ من الفقرة «أولا» من المادة الأولى من قرار وزير الداخلية ) . هذا فضلا عن السمكرة وصناعة الصابون بالمصنعة ( بليمان طره ) . ويلاحظ أن النص على الشحن والتفريغ نص تقليدى يعبر عن مرحلة تاريخية انقضى عهدها حين كانت عقوبة الأشغال الشاقة تنفذ بالعمل فى الموانئ الى نهاية القرن الماضى<sup>(٢)</sup> ، وحيث بدأ استعمال لفظ ليمان الذى يعبر فى اللغة التركية عن الميناء<sup>(٣)</sup> . أما السمكرة وصناعة الصابون فتستقل بهما عقوبة الأشغال الشاقة نظرا لوجودها فعلا فى ليمان طره دون غيره من مؤسسات مصلحة السجون .

وتستقل عقوبتا السجن والحبس - اللتان تنفذان فى السجون العمومية أساسا - بعدة حرف وصناعات تتوافر معداتها فى بعض تلك السجون دون الليمانات وهذه الصناعات هى : الصباغة ، والنقش ، والتجليد ، وعمل الأحمال والفورش والآكيس - وهذه جميعا صناعات يدوية . وكذلك يوجد مصنع للغزل ملحق بسجن القناطر الخيرية - الذى كان من قبل اصلاحية للرجال<sup>(٤)</sup> . هذا وقد نص فى تعداد الأعمال الخاصة بعقوبتى السجن والحبس على أشغال المطبخ وكى الملابس ، ولم ينص عليها من بين الأعمال التى تفرض على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة - وذلك على خلاف الواقع حيث توجد هذه الأعمال فى الليمانات ، ويكلف بها المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة فعلا .

ويتضح مما تقدم أنه فيما عدا أعمال الشحن والتفريغ وأشغال المحاجر التى لها اعتبارات خاصة - تماثل الأعمال فى الليمانات والسجون العمومية ، الا فيما تتوافر معداته من الصناعات فى بعضها دون البعض الآخر .

٣١ - وفيما يتعلق بالجانب الغالب من الأعمال المفروضة على المسجونين والى التى تماثل ما بين الليمانات والسجون - يلاحظ ما يأتى :

(١) وقد سبق أن أوضحنا معنى هذا النص فى الكلام من توحيد العقوبات السالبة للحرية .  
راجع ما تقدم من ١٠٤ .

(٢) راجع ما تقدم من ١٠٤ .  
(٣) جندى عبد الملك . الموسوعة الجنائية ، الجزء الخامس ، ص ٥٧ ، ٥٨ حيث يعتبر لفظ ليمان ترجمة للفظ Bagne .

(٤) وقد توقف هذا المصنع عن العمل منذ أواخر سنة ١٩٥٧ ينتج بئذ الخشون على قطع الفيار من الخارج - تقرير سنة ١٩٥٧ من ١٥١ . وقد أعيد افتتاح هذا المصنع فى خلال سنة ١٩٥٨ مع افتتاح مصنع نسيج الى الملق بنفس السجن .



١ - أن القدر الأكبر من هذه الأعمال هي من أعمال الخدمة الداخلية بالسجون من ذلك أعمال النظافة ، وأشغال المخبز والمفصل ، وكذلك العمل بالمخازن ، والبناء وأعمال العمارة وأعمال الورشة الميكانيكية وغلايات البخار .

هذا وفيما يتعلق بأعمال النظافة التي يعبر عنها النظام الداخلي للمصلحة باسم أشغال أو خدمات السجن الدنيئة<sup>(١)</sup> (م ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٠) يجوز تشغيل كل مسجون فيها بصرف النظر عن درجته<sup>(٢)</sup> (م ٢٠٢) « ويجوز للمأمور السجن مفاة المحبوسين احتياطيا والمحكوم عليهم بالحبس البسيط من تشغيلهم في تلك الأشغال الدنيئة مراعاة لأحوالهم وغوائدهم المعيشية وذلك نظير دفع مبلغ ٥٠ مليما يوميا » (م ٢٠٣) .

٢ - أن الأشغال الخارجية قد نص عليها على استقلال ، في حين أنه يعتبر من بينها استصلاح الأراضي والأعمال الزراعية ، وأشغال الجنائين ، والمحاجر . على أن ذلك قد يبرره القصد الى تمييز الأشغال الخارجية التي يمارسها السجناء في غير الأراضي التابعة لمصلحة السجون - كما اذا اقتضى الأمر تشغيلهم في اصلاح أراض لا تملكها المصلحة ، أو في انشاء وصيانة الطرق العامة ، أو غير ذلك من الأشغال العامة .

٣ - أن المعاونة في مكافحة الأمية عمل يصلح للمثقفين من المسجونين ويساهم في حل مشكلة نوع العمل بالنسبة لهم . غير أنه ينبغي الالتفات في هذا الشأن الى ما تقضى به المادة ٢٨ فقرة أولى من مجموعة قواعد الحد الأدنى من أنه « لا يكلف مسجون بأى عمل في المؤسسة يكون له صلة بالنظام أو التأديب » ، وهذا المبدأ منصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥ من النظام الداخلي للمسجون التي تنص على « عدم جواز استخدام المسجونين في خدمة أى مستخدم ولا تكليفه بالمحافظة على النظام أو في تأديب المسجونين » .

(١) هذه العبارة استعملت في نص النظام الداخلي الذي يجري تعديله حاليا ، وهي ترجمة لعبارة "dirty jobs" المستعملة في هذا الصدد في اللغة الإنجليزية .

(٢) سننترض لملامقة نظام الدرجات نظام العمل فيما سنبلى .

### ٣١١ - تنظيم العمل والمبادئ التي تحكمه :

٣١٢ - ١ - نظام الدرجات : تنص المادة ٢١٦ من النظام الداخلي على أن « الأشغال حسب الدرجات من الثالثة إلى الأولى ، ويبقى المسجون ٤ سنوات وأربعين يوما في الدرجة الثالثة ، ومثلها في الدرجة الثانية ، ثم ينقل إلى الدرجة الأولى ويبقى بها حتى الإفراج عنه . وتدرج الأعمال من الأصعب إلى الصعب إلى البسيط » (١).

وقد سبق لنا أن أوضحنا عيوب الربط بين نظام الدرجات وبين نظام العمل ، ونؤكد ذلك هنا بالنظر ، على وجه الخصوص ، إلى جمود نظام الدرجات المنصوص عليه في النظام الداخلي وما يؤدي إليه من بقاء نسبة كبيرة من المحكوم عليهم في الدرجة الثالثة إلى حين الإفراج عنهم نظرا لطول المدة المحددة لهذه الدرجة ( وكذلك الدرجة التي تليها ) .

٣١٣ - ٢ - مدى تماثل الأعمال في السجون مع الصناعات السائدة في المجتمع : ينص من قرار وزير الداخلية ٧٣ لسنة ١٩٥٩ أن معظم الأعمال المقررة في السجون أعمال يدوية . وبالنظر إلى ما يشمل البلاد في الوقت الحاضر من نهضة صناعية حديثة ، فإنه يبدو ضروريا أن تبدل بهذه الأعمال غيرها مما يتفق مع اتجاهات تطور الصناعة في البلاد ، أو تدار هذه الصناعات نفسها بطريقة حديثة . وتشير التقارير السنوية الأخيرة لمصلحة السجون إلى قيام المصلحة باستبدال أنواع ميكانيكية بالأعمال اليدوية ، غير أن هذا الاستبدال لم يتم في غير مصنع النسيج الآلي بالقناطر الخيرية الذي تم إنشاؤه في سنة ١٩٥٨ (٢) .

٣١٤ - ٣ - مبدأ التشغيل الكامل ومدى تطبيقه : يعتبر الوصول إلى التشغيل الكامل للمسجونين مشكلة عويصة الحل في السجون في جميع بلاد العالم ، وهي كذلك في سجون الاقليم المصري . ويوضح الجدول الوارد في صفحة ٢٨١ عدد المحكوم عليهم المودعين بالسجون في يوم معين وعدد من كانوا مكلفين

(١) وقد عدلت منذ هذه الدرجات بالامر العمومي رقم ٤٦٤ الصادر في ١٩٥٥/١٢/٣ إلى ثلاث سنوات للتالثة وأربع للتانية بالنسبة للاشغال الشاقة ، وإلى سنة لكل من الدرجتين بالنسبة للسجن والمحبس . غير أن هذا الامر أشار ، فيما أحدثه من تعديل ، إلى البند ١٢١ من النظام الإداري للمسجون ولم يشر إلى البند ( المادة ) ٢١٦ التي أوردنا نصها الأصلي بالفرن .

(٢) راجع تقرير سنة ١٩٥٨ ص ٣٨ .

## جدول احصائي

من عدد المسجونين والقائمين منهم بالعمل  
في سجون الاقليم الجنوبي - يوم ١٩٦٠/٣/٨

| تمام المساجين |         |             | تمام الورش |       |      | اسم السجن          |
|---------------|---------|-------------|------------|-------|------|--------------------|
| المجموع       | احتياطي | محكوم عليهم | المجموع    | تاهيل | امرى |                    |
| ٣٢٧٨          | ١٤٢٩    | ١٨٤٩        | ٧٧٦        | ٧٩    | ٦٩٧  | ١ - القاهرة        |
| ٦٨٥           | ٢٨٢     | ٤٠٣         | ...        | ...   | ...  | ٢ - الاستئناف      |
| ١٧٧١          | ٨٠      | ١٦٩١        | ٤٣٦        | ٦     | ٤٣٠  | ٣ - القناطر (رجال) |
| ٦٥٠           | ١٩٧     | ٤٥٣         | ١٦٩        | ٦٤    | ١٠٥  | ٤ - القناطر (نساء) |
| ٥٥٨           | ...     | ٥٥٨         | ٩٧         | ١٠    | ٠٨٧  | ٥ - المرج          |
| ١٠٤٥          | ...     | ١٠٤٥        | ٩٧٠        | ٣     | ٩٦٧  | ٦ - مزرعة طرة      |
| ٣٤٣           | ١٢٢     | ٢٢١         | ٣٥         | ١٥    | ٢٠   | ٧ - ينها           |
| ٧١٥           | ٦٩      | ٦٤٦         | ٢٩٨        | ٣٢    | ٢٦٦  | ٨ - شبين الكوم     |
| ١٢٧٩          | ١٦٦     | ١١١٣        | ٢٣٤        | ١٥٩   | ١٧٥  | ٩ - الزقازيق       |
| ٤٢٤           | ٧٩      | ٣٤٥         | ٧٥         | ٧٥    | ...  | ١٠ - المنصورة      |
| ١٢٩٠          | ٢٧٦     | ١٠١٤        | ٩٩٢        | ٨٤    | ٩٠٨  | ١١ - طنطا          |
| ٣٥٨           | ١٤٠     | ٢١٨         | ١٠٠        | ٧٥    | ٢٥   | ١٢ - دمنهور        |
| ٢٢٧٣          | ٧٢١     | ١٥٥٢        | ٦١١        | ١٠٥   | ٥٠٦  | ١٣ - اسكندرية      |
| ٧٥٨           | ٢٦٧     | ٤٩١         | ٢٠٧        | ١٠٦   | ١٠١  | ١٤ - بور سعيد      |
| ١٦٩           | ٥٠      | ١١٩         | ...        | ...   | ...  | ١٥ - الفيوم        |
| ١٣٧١          | ٢٦٤     | ١١٠٧        | ٥٥٤        | ٧٧    | ٤٦٧  | ١٦ - بني سويف      |
| ١٠٤٣          | ٢٢٧     | ٨١٦         | ٣٦٨        | ٣٦    | ٣٣٢  | ١٧ - المنيا        |
| ١٦٤٢          | ٢٥٦     | ١٣٨٦        | ٤٢٥        | ١٠١   | ٣٢٤  | ١٨ - أسيوط         |
| ٥١٢           | ١١٠     | ٤٠٢         | ٤٠٢        | ١٨٩   | ٢١٣  | ١٩ - سوهاج         |
| ٧٥٥           | ١٢٩     | ٦٢٦         | ٦١٧        | ١٩    | ٥٩٨  | ٢٠ - قنا           |
| ٦٠٨           | ١٩٥     | ٤١٣         | ١٩٦        | ٢٠    | ١٧٦  | ٢١ - الواحات       |
| ٢١٥٢٧         | ٥٠٥٩    | ١٦٤٦٨       | ٧٦٥٢       | ١٢٥٥  | ٦٣٩٧ | المجموع            |

نسبة الأمرى الى مجموع المسجونين : ٢٩.٧٪

نسبة الأمرى الى المحكوم عليهم : ٣٨.٨٪

نسبة العمل كله الى مجموع المسجونين : ٣٥.٥٪

نسبة التأهيل الى العمل كله : ١٦.٤٪

بعمل في ذلك اليوم . ويتضح من مقارنة الأرقام الواردة به ، أن نسبة من يشتغلون في أعمال أميرية ( أى فيما عدا أشغال التأهيل المهني ، التي ستعرض لها فيما بعد ) ، إلى مجموع المحكوم عليهم ، تبلغ ٣٨,٨٪ . وبذلك يكون العمل غير قائم بدوره الكامل في تدعيم انتظام الحياة اليومية في السجن .

٣١٥ - ٤ - طريقة اذاعة العمل : تتبع مصلحة السجون في جميع نواحي الإنتاج السجوني طريقة الاستغلال المباشر ، ولا تمهد باستغلال العمل إلى أية جهة خاصة . ولا يخل بهذا الاطلاق قيام بعض الشركات بإدارة بعض الأعمال لحسابها إذ أن ذلك تابع للبرنامج المسمى بالتأهيل المهني مما ستعرض له فيما سيلي . أما من حيث تصريف الناتج من العمل السجوني فإنه يخضع للاتجاهات الثلاث التي سبق أن أوضحناها وهي الاستهلاك الداخلي ، والاستهلاك الحكومي ، والتصريف في السوق العام عن طريق غرفة المبيعات ، ويلاحظ في الحالة الأخيرة أن المصلحة تباع في كثير من الأحوال بأقل من سعر السوق كما ذكرنا من قبل . غير أنه لم يسجل حدوث شكوى ذات قيمة من منافستها لمنتجات السوق الحر نظرا لقلّة ما تعرضه من كميات .

هذا وتتبع في تمويل الإنتاج في السجون ، النظم المالية العامة فتقيد المصلحة بالقيود والتعليمات الخاصة بكيفية المشتري والصرف <sup>(١)</sup> . وذلك في حدود المبلغ المقرر لشترى الخانات سنويا ( بحيث لا يدور هذا المبلغ غير مرة واحدة ، وتورد حصيلة بيع المنتجات ، لتدمج في إيرادات الدولة العامة ) .

٣١٦ - ودش الهوايات ونظام « التأهيل المهني » : بدأت مصلحة السجون منذ سنة ١٩٥٧ في العناية بتسيير ممارسته للسجونيين لهواياتهم في أوقات فراغهم . فبدأت في تلك السنة توجه الكتب الدورية إلى السجون ، لتنظيم نشاطها في هذا المجال . وكان الدافع إلى ذلك في أول الأمر الرغبة في الاشتراك في المعارض ، وإظهار نشاط نزلاء السجون واتجاههم ، مع إبراز طابع المديرية الكائن بها السجن كلما أمكن ذلك . ( كتاب دورى ١٣ سنة ١٩٥٧ ) .

وقد تميز نظام أعمال الهوايات ، الذي بدأ يطلق عليه اسم « التأهيل

المهني ، بمرونة ساعدت على نموه السريع ، في الفترة القصيرة التي مرت على بدء اهتمام المصلحة به اهتماماً شاملاً موحداً . وترجع هذه المرونة الى أنه كان يعتبر في أول نشأته من المجهود الشخصي لمدير السجن في رعاية ذوى المواهب من المسجونين ، مما يظهر مدى اهتمامه بأمرهم ، وكان مأمورو السجن يدبرون المال اللازم لهذا النشاط بطرق مختلفة بعيداً عن الميزانية الرسمية للسجن . كما كانوا يستعينون في شأنه بجهود كل من يبدى الاستعداد للمعاونة في هذا الشأن .

وتتمثل ، حالياً ، مرونة هذا النظام في مظهرين أساسيين :

١ - الاستعانة في تنظيمه من الناحية الفنية - بمدرسين من الجامعة الشعبية ، وغيرها من الهيئات التعليمية وخاصة مراقبات التعليم الفني . ( كتاب دورى ٨٠ سنة ١٩٥٧ ، دورى ٧٧ سنة ١٩٥٨ ) .

٢ - تمويل مشروعات التأهيل بأموال خارجة عن ميزانية المصلحة . وذلك بالاستعانة بأرباح كاتينات السجن ، وأمانات المسجونين النقدية التي يصرف لهم مقابلها كويونات للتصاقل بها داخل السجن ( للشراء من الكاتينات )<sup>(١)</sup> . وهذه الأموال - بالنظر الى تحررها من قيود اللوائح المالية - يمكن استخدامها في دورات متعددة على مدار السنة ، على خلاف المبالغ المخصصة للصناعة في ميزانيات السجن ، فهي لا تستغل الا لدورة واحدة سنوياً .

### ٣١٧ - طبيعة هذا النظام وأهدافه :

بدأ نظام « التأهيل المهني » من الناحية النظرية كوسيلة لتمكين المسجونين من شغل أوقات فراغهم بممارسة هواياتهم . ولكنه بالنظر الى نجاحه المطرد بسبب مرونة التحويل والتدريب فيه ووفرة وقت الفراغ في حياة المسجونين نظراً لضعف تنظيم العمل العادى بالسجون - سرعان ما تحول عن أن يكون مجرد

(١) راجع في نظام الكاتينات ، ونظام الاستفادة من إيراداتها في تمويل برامج « التأهيل المهني » - التقرير السنوى عن سنة ١٩٥٧ ، ص ٥٣ ، ٥٤ .

تنظيم لممارسة الهوايات الى أن أصبح نظاما أساسيا مكملا للصناعة في السجن . ويتضح ذلك من المظاهر الآتية :

١. - ما نص عليه في البند ٦ من الكتاب الدورى رقم ١٣ سنة ١٩٥٧ من أن الأعمال التى يشملها هذا النظام هى - بالإضافة الى الرسم والأشغال اليدوية - « الصناعات المختلفة وكل ما يمكن للنزول القيام به من أعمال فنية أو صناعية » .

٢. - ما نص عليه في البند ١٠ من الكتاب الدورى ٦١ سنة ١٩٥٨ من أنه لا تنشأ صناعة فى التأهيل المهنى لها مثيل فى السجن - بمعنى أن هذا النظام مكمل ، من ناحية أنواع الصناعات ، لنظام العمل الأصلى بالسجن وليس مكملا له من الناحية التدريبية الفنية .

٣. - من المقرر أنه « لا مانع فى حالة ازدحام الورش بالمسجونين ( وهذا هو الحال فى معظم الظروف ) من أن يشتغل الزائدون والمستغنى عنهم فى ورش التأهيل المهنى كل الوقت .. » كما يقتضى البند ٩ من الكتاب الدورى ٦١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر - هذا مع أن ذلك البند ذاته قد أوضح ، أن « الأصل فى التأهيل المهنى أن يكون العمل به فى غير أوقات العمل بالورش الأصلية » .

٤. - السماح للشركات بأن تنشئ صناعات داخل السجن . والمعمل الذى تنظمه الشركات إنما ينظم على أساس استغلاى ولا يقوم به العمال كهواية من الهوايات ، ( وقد نص على السماح بذلك فى كل من الكتاب الدورى ٨٠ لسنة ١٩٥٧ والكتاب الدورى ٦١ لسنة ١٩٥٨ )<sup>(١)</sup> .

٥. - أن التفويض على أعمال التأهيل المهنى كان موكولا الى الادارة الصناعية بالمصلحة طبقا للسند الرابع من الكتاب الدورى ٦١ لسنة ١٩٥٨ ، ثم أعطى لهذه الأعمال شيء من الاستقلال النوعى عند تحديد اختصاصات

---

(١) وجدت تجربتان من هذا القبيل فى سجون الاقليم المصرى . الاولى أقامت فيها شركة خاصة بالصناعات المعدنية ، ورشة لها فى سجن القاهرة ، وقد بدأت هذه التجربة وانتهت فى سنة ١٩٥٧ ، ولم تسفر عن نجاح - والتجربة الثانية لا زالت تقوم بها شركة البلاستيك الاهلية فى سجن الاسكندرية حيث أقامت ورشة لها داخل السجن يقوم فيها السجناء بالعمل لحسابها وتحسب لهم من ذلك أجور تتولى ادارة السجن توزيعها طبقا للنسب الواردة فى الكتاب الدورى ٨٠ لسنة ١٩٥٧ حيث يتال المسجون منها خمسة قروش يوميا .

مفتش التأهيل المهني والثئون الفنية والخدمات ، بمقتضى الأمر العمومي .  
٣١٨ الصادر في ١٨/٧/١٩٥٩ . غير أنه لو كانت هذه الأعمال مجرد  
ممارسة للهوايات لكان المختص بذلك هو الادارة التعليمية أو ادارة الخدمة  
الاجتماعية . كما أنها لو كانت متصلة بالتأهيل المهني في وضعه الحقيقي  
الذي سبق أن شرحناه<sup>(١)</sup> - لاشترك في الاختصاص بها كل من جهة  
التربية وجهة الصناعة سويا .

٣١٨ - ويمكن القول في الجملة ، أن هذا النظام انما يعتبر نموذجا  
طيا للتجارب الاجتماعية في النظم السجونية ، وأنه تجربة لتنظيم العمل في  
السجون على أنس أكثر مرونة سواء من حيث التسيول والتدريب وحرية  
السجين في اختيار العمل ، والاستغاثة بالمشروعات الفردية ، والتسيق بين  
مصلحتها في الانتاج وبين مصلحة السجناء في الحصول على عمل بعد الإفراج<sup>(٢)</sup> .  
وأخيرا فيما يتعلق بمدى استفادة السجناء من نتيجة عملهم اذ ينص الكتاب  
الدوري ٨٠ لسنة ١٩٥٧ على اعطاء العاملين بورش التأهيل ٥٠ ٪ من صافي  
الأرباح - وهي نسبة عالية وإن لم تكن محسوبة على أساس أجر المثل ، وقد  
نص في البند ١٩ من الكتاب الدوري ٦١ لسنة ١٩٥٨ على أن يستمر صرف  
المكافآت على هذا الاساس ، حتى صدور اللائحة الداخلية للسجون وتقرير  
أجر لجميع السجناء ، فطبق عليهم هذه الأجور وقشد من أرباح التأهيل  
المهني دون مكافآت .

### ٣١٩ - مستقبل العمل في السجون في الإقليم المصري :

فيما عدا قطع الأجرار بالجبل الذي يسير نحو الانقراض<sup>(٣)</sup> ينتظر  
لمصانع السجون ولأوجه النشاط الزراعي فيها مستقبل أفضل من حيث تنظيمها

---

(١) راجع ما تقدم من ٢٠٤ وما بعدها .  
(٢) تقبل شركة البلاستيك الاحلية ، بوجه عام ، تشغيل المخرج عنهم من سجن الاسكندرية  
من كانوا يعملون لحسابها داخل السجن ، في مصانعها الخارجية بعد الإفراج عنهم .  
(٣) من الناحية العملية - عند نقل المصانع الحالية الى ليسان القطا الجديد الذي يقوم  
العمل فيه على أساس زراعي وذلك في استصلاح ١٥٠٠ فدان ملحقة به ( راجع تقرير المصلحة عن  
سنة ١٩٥٧ ص ٧ ، وعن سنة ١٩٥٨ ص ١٨ ، ١٩ ) ومن الناحية القانونية - عند إلغاء عقوبة  
الاشغال الشاقة مما هو مقترح في مشروع قانون العقوبات الموحد ( راجع تعليق الدكتور محمود  
محمود مصطفى على مشروع القانون الجزائي الموحد في مجلة القانون والاقتصاد - المزمع السابق )

ومما يبرزها لنظم الإنتاج الحديثة طبقا لما تسجله تقارير المصلحة ، وما تمد به من الإلتزام في هذا النسل .

وتؤكد في هذا المقام الى وجوب ربط مستقبل الصناعة في السجون في الإقليم المصري بوسائل ثلاثة أساسية :

١ - الاستفادة من تجارب نظام « التأهيل المهني » سواء فيما يتعلق بالتمويل ، أو نظام اختيار المهن ، أو في الربط بينه وبين امكانيات التشغيل فيما بعد الإفراج .

٢ - فصل ميزانية الإنتاج عن الميزانية العادية للمصلحة وتشكيل إدارة خاصة تقوم بالإشراف على العملية الانتاجية بالسجون - وذلك على غرار نظام التأهيل المهني . وقد أشار تقرير مصلحة السجون عن سنة ١٩٥٨ الى الصعوبات الناشئة عن عدم انفصال الميزانية الانتاجية فيها ، وخضوعها في تمويل الإنتاج السجوني للقيود المالية العادية ، مما حدا بالمصلحة الى المطالبة بتسهيلات خاصة في هذا الشأن أسوة بالمصالح الانتاجية الأخرى<sup>(١)</sup>.

٣ - الربط بين مشروعات تنظيم العمل والصناعة في السجن ، وبين برامج السنوات الخمس في التنمية الاقتصادية التي تضعها وزارة الصناعة ، وقد تم في هذا الشأن تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة الصناعة وبين المصلحة لوضع خطط تصنيع السجون ، ولم يحدد بعد مدى ارتباط هذه الخطط بمشروعات السنوات الخمس القادمة . وتؤكد في هذا المقام وجوب مراعاة المبادئ التي أشرنا اليها في الفرع الأخير من الفصل السابق ، لضمان أن يؤدي كل ما يوضع من خطط في هذا الشأن الى ضمان أكبر لتقويم المسجونين .



## خاتمة

♦ ٣٢ - لعل أهم ما يلفت النظر بعد أن تعرضنا في ثلاثة أبواب متتالية ، للاعتبارات العقابية ، والقانونية ، والاقتصادية للعمل في السجون - أن هذه الاعتبارات جميعها متساندة لا يمكن فصلها بعضها عن بعض فيما خلا أغراض الدراسة النظرية .

فالعمل في السجون يتميز باتصاله الوثيق بجميع المشكلات العقابية والسجونية - كوظيفة العقوبة وأهدافها ، وأوصافها القانونية ، وشروط تطبيقها وتنفيذها ، والشروط التي تضمن تحقيق أهدافها ، وتفريد العقاب في مراحلها المختلفة التشريعية وقضائية وتنفيذية - بما في ذلك وسائل تصنيف المسجونين وإيداعهم في مؤسسات مختلفة من حيث تباينها ودرجة التحفظ فيها ، وأنواع العمل والخدمات الميسرة فيها ، والموظفين القائمين بالعمل فيها كذلك .

ومشكلات المعاملة داخل السجن - التي تتصل بكل ما تقدم لها انعكاسها على الأوضاع القانونية للعمل ، كما اتضح على وجه الخصوص في اختيار نوع العمل للمسجون ، والالتزام بالقيام بنوع العمل الذي تختاره له إدارة السجن ، بما يحقق انتظام الحياة اليومية فيه . وقد رأينا ارتباط هذا الالتزام من جانب المسجون بالالتزام العام بالموضوع لمقتضيات التنفيذ .

كذلك اتضح من خلال ما تقدم ارتباط حقوق المسجون والتزاماته في شأن العمل ، بأهداف العمل في السجون من وجهة نظر علم السجون الحديث ، وهي التي جمعناها تحت هدفين رئيسيين هما انتظام الحياة في السجن ، وتأهيل المسجونين . كما اتضح أثر الاعتراف بحقوق للمسجون والقيام الدولة بتقويمه في تحديد طريقة إدارة العمل العقابي داخل السجن ، وفي رسم حدود اتصاله بالاقتصاد العام للدولة .

♦ ٣٣ - وقد لبسنا في كل ما تقدم تداول فروع متعددة من الدراسات الإسلامية في مشكلات العمل في المسجون . فبحقن التعليم والتربية والدراسات

النفسية تشترك في برامج تدريب المسجونين وتوجيههم المهني ، والطب يتدخل لتقرير اللياقة البدنية للمسجين في شأن العمل الذي يختار له ، والخدمة الاجتماعية تقوم بدورها في التعرف على البيئة التي ينتمى إليها المسجون لاختيار العمل المناسب له ، وتقوم كذلك ببحث ظروف معيشته وارتباطاته العائلية - لكي تتعاون معه في رسم سياسة التصرف في أجره ، والاستعداد لما بعد الافراج . هذا فضلا عما هو واضح من دور الدراسات الاقتصادية ، وفنون الادارة الصناعية والادارة العامة .

وإذا كان الدور الذي احتكرته الادارة في نظم السجون في معظم البلاد ، والذي تمتع فيه بسلطان كامل داخل السجن ، كنتيجة لسيادة الاتجاهات العقابية التقليدية - قد أخرج فيما مضى ، كل ما هو داخل أسوار السجون من علاقات بين المسجون وادارة السجن ، من نطاق سلطان القانون العام ، لتستقل بتنظيمه لوائح داخلية ، وأوامر ادارية ؛ فانه مع التقدم المطرد لسياسة الدفاع الاجتماعي ، قد آن للقانون أن يتخذ مكانه - بين فروع الدراسة الانسانية التي أشرنا إليها ، ليقوم بدوره في تنظيم علاقات العمل في السجن ، في اطار من تنظيم كامل للعلاقات القانونية السجوية ، التي تتميز بطابعها الخاص .

٣٣٣- وإذا كان هناك من يشفق من دخول القانون الى السجن خوفا من سريان روح التمرد بين المسجونين على النظام الاداري للسجن ، فلعل ما انتهينا اليه من مبادئ في شأن الحقوق والالتزامات المتعلقة بعمل المسجون ، يوضح الى أي حد يمكن أن يتجاوب القانون مع الواقع ، وكيف أنه عن طريق تسلسل منطقي ينبع من الأصول العامة ، للقانون الجنائي - مع مراعاة مقتضيات الحياة السجوية ، قد أمكن الوصول في كثير من المواضع الى أحكام تتسق تماما مع ما نهضت عليه تعليمات ادارية نبعت من واقع ما لامسه القائمون على ادارة السجون - وذلك في المناسبات الكثيرة التي تبرز فيها لتحليل نصوص النظام الداخلي للمسجون المصرية فضلا عن النصوص الأكثر تطورا التي تضمنها قانون السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ ، وذلك فيما يتعلق بأهداف العمل في السجن ، وفيما يتعلق بالأجر ، ومصارفه ، وعدم جواز الحجز عليه ، ونظام العمل في حالة الحبس

الاحتياطي ، وغير ذلك . أما حيث اختلف مآل أمستناجنا مع النصوص القائمة ، فثم دور الفقه في تهد وتوجيه التشريع ، عن طريق رده الى الأصول العامة لتحقيق التناسق في السياسة الجنائية .

وهكذا ، فإن ما نادينا به من الاعتراف بوجود قانون سجنوى له قواعد خاصة ، لا يزيد عن كونه نداء لكى يقوم القانون بدوره بين جدران السجون لتكييف العلاقات القائمة فعلا بين السجناء وإدارة السجن . بل هو بالأحرى نداء الى الفقه لكى يقوم بهذه المهمة حتى يتسع للقانون أن يقوم بدوره فى هذا المجال الذى أقصى عنه فى عهود الظلمات .

٣٣٣ - ويمكن القول بأنه يعتبر عصر جاهلية للسجون ذلك الذى يقف فيه مبدأ الشريعة ، عند باب السجن فيوصد فى وجهه ، كأنما حقوق الانسان قد ضيبت داخل الأسوار . هذا فى حين أن سياسة الدفاع الاجتماعى الرشيدة ، تجعل من الحياة فى السجن امتدادا - بشروط معينة يقتضيها هذا الدفاع - امتدادا للحياة فى المجتمع ، امتدادا يضمن أن يتم للسجين عند الافراج عنه ، الاندماج فى أسر فى الحياة الحرة الشريفة . وليس من شروط تنفيذ العقوبة ولا من مقتضيات الدفاع الاجتماعى اهدار حقوق المسجون كاتسان وكمواطن .

وقد رأينا ما يؤدى اليه سريان مبدأ الشريعة على الحالة القانونية للمسجون - من آثار تملق بحقوقه فى العمل وفى الحصول على أجر المثل عن ذلك العمل ، وفى التمتع - فى حدود مقتضيات الواقع السجنوى ، وتحت الرقابة القضائية الخاصة - بكل حقوق العامل العادى فى الضمانات الاجتماعية للعمل ، وفى شأن أوضاع العمل عامة .

ويقوم هذا التماثل فى الناحية القانونية ، كتعزيز للمبدأ الهام الذى أخذنا به كأساس مشترك للناحيتين التقيومية والاقتصادية للعمل فى السجون ، وهو مبدأ اعتباره جزءا من العمل بوجه عام . وهذا المبدأ يجد بذلك سنداه من الناحية القانونية - فى مبدأ الشريعة طبقا لما أوضحناه من تطوره الحديث ، وشموله لحالة المسجين فى أثناء مدة التنفيذ .

وقد رأينا أهمية هذا المبدأ فى تحديد أوضاع العمل فى السجن ،  
وتوجيهها نحو التماثل مع أوضاعه فى الحياة العامة ، مما يضمن سهولة اندماج  
السجين فى العمل فى المجتمع بعد الإفراج عنه .

كما لمسنا أهمية هذا المبدأ فى التنظيم الاقتصادى للعمل فى السجن ،  
وأثره فيما يتعلق بحل مشكلة المناقشة الوهمية بين العمل فى السجن والعمل  
الحرة ، وفيما يتعلق بتكامل الانتاج السجونى مع الاقتصاد العام للدولة .

وهذا المبدأ ، اذ يدخل الى السجن ليجعل للعمل فيها مثل دوره فى  
الحياة العامة ، يؤدى بالحياة فيها الى أن تتقارب مع أوضاع الحياة فى المجتمع .  
وهذا يؤدى الى استبعاد الصنعة والافتعال فى تقديم الخدمات الى السجين - بل  
يقضى عن تقديم كثير من تلك الخدمات اطلاقا ، اذ كثيرا ما تنشأ الحاجة اليها من  
ذات الجو المصطنع الذى يسود الحياة فى السجن .

وهكذا يتضح أن دخول القانون الى مجال السجن عن طريق مبدأ  
الشرعية ينتهى الى التنسيق بين جميع الاعتبارات المختلفة المتعلقة بالعمل السجونى ،  
المقايمة منها والسجونية والاقتصادية . ومثل هذا التنسيق هو جوهر الدور الذى  
يقوم به القانون فى الحياة العامة ، حيث تتشابك المصالح فى المجتمع ، وحيث  
يسمى القانون الى تحقيق الاستقرار فى التوازن بينها .

## قائمة المراجع

### ١ - كتب ورسائل

( ١ ) باللغة العربية

- .. احمد حسن : علاقات العمل بين احكام التشريع وقرارات التحكيم .  
المنصورة ، ١٩٥٨ .
- .. احمد دويكات : التخطيط الاقتصادي ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- .. اكثم امين اعقول : دروس في قانون العمل ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- .. السيد مصطفى السعيد : الاحكام العامة في قانون العقوبات ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
- .. جابر جاد عبد الرحمن : مبادئ الاقتصاد ، القاهرة ، ١٩٥٢ - ١٩٥٣ .
- .. وسعيد النجار : الموسوعة الجنائية ، القاهرة ، ١٩٤٢ .
- .. جندى عبد الملك : الحبس الاحتياطي وضمان حرية الفرد في التشريع المصري ( رسالة دكتوراه ) ، جامعة القاهرة ، ١٩٥٤ .
- .. حسن المرسلوني : الاقتصاد السياسي ، الجزء الاول ، ١٩٥٦ .
- .. رفعت العجوب : عشر محاضرات في البخل القومي ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- .. زكريا احمد نصر : اصول الاقتصاد السياسي ، ١٩٤٧ .
- .. عبد الحكيم الرفاعي : وعبد النعم العتاف : أفلاطون ، الطبعة الثانية ، ١٩٤٤ .
- .. عبد الرحمن بنوي : التعزير في الشريعة الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
- .. عبد العزيز عامر : مبادئ القانون الجنائي ، القاهرة ، ١٩٥٠ .
- .. علي احمد راشد : الدستور السوفيتي ؛ دراسة تحليلية ( رسالة جامعية ) ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
- .. فؤاد محمد شبل : المذاهب والنظم الاقتصادية ، القاهرة ، ١٩٥١ .
- .. محمد حلمي مراد : قانون العمل ، الطبعة الثالثة ، ١٩٥٥ .
- .. محمد حلمي مراد : اصول الاقتصاد ، الجزء الاول ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- .. محمد حلمي مراد : بسائط علم المقاب ، القاهرة ، ١٩٥٦ .
- .. محمد عبد الله محمد : العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- .. محمد تيب شلق : الوجيز في قانون العمل ، القاهرة ، ١٩٦٠ .
- .. محمود جمال الدين زكي : شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، القاهرة ، ١٩٦٠ .
- .. محمود محمود مصطفى : التاهيل المهني ؛ سيكولوجية ذوي العاهات ، القاهرة ، ١٩٥٦ ( النشرة الرابعة من سلسلة النشرات الفنية التي تصدرها مؤسسة التاهيل المهني بالقاهرة ) .
- .. وهيب مسيحه : التنمية الاقتصادية في ظل الرأسمالية ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ( رقم ١٤ من « رسائل في التخطيط القومي » ، أصدرتها لجنة التخطيط القومي ) .

ب - باللغتين الفرنسية والانجليزية

- Ancel, M. : La défense sociale nouvelle, Centre d'études de défense sociale, Edition Cujas, Paris, 1954.
- Ancel, M. & Herzog, J.-B., (Edts.) : L'individualisation des mesures prises à l'égard du délinquant, Centre d'études de défense sociale, Edition Cujas, Paris, 1954.
- A.P.A. (American Prison Association) : Correctional Education Today, First Year-book of the Committee on Education, New York, 1939.
- A.P.A. (American Prison Association) : Handbook on Classification in Correctional Institutions, Prepared by the Committee on Classification and Case Work of the A.P.A., New York, 1947.
- Barnes, Harry Elmer & Tenetters, Negley K. : New Horizons in Criminology, Printice-Hall Inc., Englewood Cliffs, 1951.
- Bouzat, Pierre : Traité théorique et pratique de droit pénal, Dalloz, Paris, 1951.
- Delugo, Tullio : Leçons de sciences et droit pénitentiaires, Université du Caire, 1957.
- Delugo, Tullio : La loi pénale et son application, Cours de Doctorat, Universités Egyptiennes, 1956.
- De Vabre, Donnedieu : Traité élémentaire de droit criminel, Lib. Recueil Sirey, Paris, 1943.
- Durand, Paul et Vitu, André : Traité de droit de travail, Tome II, Dalloz, Paris, 1950.
- Fox, Lionel W. : The English Prison & Borstal Systems, Routledge & Kegan Paul Ltd., London, 1952.
- Garofalo : Criminologie, Tome I, Paris, 1895.
- Goodwin : Planning for Economic Growth, (National Planning Series, 3), The National Planning Commission, Cairo, 1955.
- Grünhut, Max : Penal Reform : A Comparative Study, The Clarendon Press, Oxford, 1948.

- Haynes, Fred E. : The American Prison System, Mc Graw-Hill Book Co. Inc., New York & London, 1939.
- Huguency, L., De Vabre, : Les grands systèmes pénitentiaires actuels.  
H. D. et Ancel, M. Librairie du recueil Sirey, Paris, 1950.
- Ives, George : A History of Penal Methods ; Criminals, Witches, Lunatics, Stanley Paul & Co., London, 1914.
- Lopez - Rey, Manuel. : Some Considerations on the Character & Organization of Prison Labour, Reprint from The Journal of Correctional Work, IV, Issue, 1957. The Government Jail, Training School, Lucknow, Uttar Pradesh, India, 1957. Published also in The Journal of Criminal Law, Criminology & Police Science, Vol. 49, No 1. 1958.
- Lyon-Caen, Gerard : Manuel de droit de travail et de la sécurité sociale, Librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1955.
- Mannheim, Hermann : The Dilemma of Penal Reform, George Allen & Unwin Ltd., London, 1939.
- Mannheim, Hermann : Criminal Justice and Social Reconstruction, Kegan Paul, Trench, Trubner & Co. Ltd., London, 1946.
- Messé, Armand : Les prisons et les institutions d'éducation corrective, I, Paris, 1929.
- Pinatel, Jean : Traité élémentaire de science pénitentiaire et de défense sociale, Imprimerie administrative, Melun, 1950.
- Prins, A. : Criminalité et repression, Librairie européenne, Bruxelles, 1886.
- Robin, E. : La question pénitentiaire, Paris, S.D.
- Saleilles : Individualisation de la peine, Librairie Felix Alcan, Paris, 1927.
- Sellin, Thorsten : The Protective Code, A Swedish Proposal, Department of Justice, Stockholm, 1957.

- Sheinin, L. : People's courts in the U.S.S.R., Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1957.
- Stanciu, V.V., et Lavastine, M. Laignel : Précis de criminologie, Payot, Paris, 1950.
- Stephani, G., et Levasseur, G. : Droit pénal général et criminologie, Précis Dalloz, Paris, 1957.
- Tappan, P.W. (Ed.) : Contemporary Correction, Mc Graw-Hill Book Co. Inc, London, 1951.
- Von Koorber, Lenka : Soviet Russia Fights Crime, George Routledge & Sons, London, 1934.
- Yeltekini, Niazl. : La nature juridique des droits de l'homme, Lausanne (Suisse), 1955.

## ٢ - مقالات

- == محمود محمود مصطفى : توجيه السياسة الجنائية نحو فردية العقاب ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة التاسعة ، العدد الثاني ، فبراير ١٩٣٩ .
- == حسن ملام : الدفاع الاجتماعي ، مجلة الأمن العام ، العدد الأول ، ١٩٥٨ .
- == علي أحمد راشد : العمل في السجون ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، السنة الأولى ، العدد الأول ، ١٩٥٩ .
- == محمود محمود مصطفى : ملاحظات على مشروع القانون الجزائي ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثلاثون ، العدد الأول ، ١٩٦٠ .
- Alexander, Myrl E. . Do Our Prisons Cost Too Much ? , The Annal, May, 1954.
- Bouzat, P. : Rapport sur le Congrès International Pénal et Pénitentiaire de Berlin, 1935, Rev. Int. de droit pénal, 1936.
- Cannat, Pierre : Informations pénitentiaires : La réparation des accidents survenant aux détenus au cours de leur travail. Revue de science criminel et de droit pénal comparé, 1950/2.
- Collignon, Théo : Défense Sociale et Procédure, Revue de droit pénal et de criminologie, Juillet, 1955.
- Cornil, P. : La Peine de Prison, Revue Internationale de Criminologie et de police technique, 1955.



- Flynn, Frank T. : "Employment and labor." in : "Contemporary Correction." Edited by Paul W. Tappan. — Mc Graw-Hill, New York — London, 1951.
- Germain, Charles : Les nouvelles tendances du système pénitentiaire Français, Revue de sciences Criminelles et de droit pénal comparé, 1954.
- Germain, Charles : Le travail pénitentiaire en France, Revue internationale de politique criminelle, No. 6, Juillet, 1954.
- Grispiini : Rapport général sur le problème de l'unification des peines et des mesures de sûreté, Rev. Inter. de Dr. Pénal, 1953.
- Hernotte, J. : Le droit subjectif du détenu à la réparation des accidents du travail pénal, Rév. Pénitentiaire et de dr. pénal, 1951.
- Herzog, J.B. : Le décret du 10 décembre 1949 sur les accidents du travail pénitentiaire en France, Rev. Inter. de dr. pénal, 1950/2.
- Kunter, Nurullah : Rapport sur l'unification des peines et des mesures de sûreté, Rev. Inter. de Dr. Pénal, 1953.
- Strahl, Ivar : Rapport sur l'unification des peines et des mesures de sûreté, Rev. Inter. de Dr. Pénal, 1953.
- Tappan, P.W. The Legal Rights of Prisoners, The Annals, May, 1954.
- Wright, R.E. : The Jail & Misdemeanor Institutions, IN: Contemporary Correction, edited by Paul W. Tappan, Mc Graw-Hill, New York, London, 1951.

### ٣ - وثائق دولية

— مجموعة اتفاقيات العمل الدولية : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، إدارة الشئون الاجتماعية والصحية ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

- Actes du XII<sup>e</sup> Congrès International Pénal et Pénitentiaire La Haye, Juillet 1926, Librairie des Juris-Classeurs - Editions Godde, Paris, 1927.
- Actes du III<sup>e</sup> Congrès inter. de dr. pénal, Palermo 1933, Istituto poligrafico dello Stato, Roma, 1935.
- Actes du IV<sup>e</sup> Congrès international de dr. pénal, Paris, 1937, Librairie Marchal et Billard, Paris, 1939.
- Actes du Premier Congrès International de droit penal, Bruxelles 20-29 1950, Commission Internationale Pénale et Pénitentiaire, Berne, 1951.
- B.I.T. : Le travail pénitentiaire, Revue Internationale de Travail, 1932.

- First U.N. Congress on the Prevention of Crime & the Treatment of Offenders, Geneva, 1955. Report prepared by the Secretariat, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, New York, 1956.
- Fondation Internationale Pénale et Pénitentiaire : Les méthodes modernes de traitement Pénitentiaire, F.I.P.P., Paris, 1955.
- United Nations : Prison Labour, Department of Economic & Social Affairs, New York, 1955.

#### ٤ - مجموعات تشريعية

- احمد محمد ابراهيم : قانون الاجراءات الجنائية ، معلقاً على نصوصه بالأعمال التحضيرية وأحكام القضاء وآراء الفقهاء ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- السيد مصطفى السيد : قانون العقوبات المصرى الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، معلق على نصوصه بأصولها التشريعية وبالمذكرات الايضاحية والمناقشات البرلمانية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٤٧ .
- توفيق محمد الشبلوى : مجموعة قانون الاجراءات الجنائية وقوانين السجون ومعاملة المسجونين فى جرائم الصحافة والاحداث المشردين ، مع تعليقات مقارنة ، دار النشر للجامعات المصرية ( د . ت ) ، القاهرة .
- Ancel M., et Marx, Yvonne (Edts.): Les Codes Pénaux Européens, Tomes I & II, Centre Français de droit comparé, Paris, 1957.
- Les Codes de la Russie Soviétique, IV: Code Pénal de la R.S.F.S.R. Paris, 1935.

#### ٥ - مجموعات احكام

- مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية ، محكمة النقض ، المكتب الفنى، لتبويب الأحكام ، السنوات الاولى الى العاشرة ( حتى نهاية ديسمبر ١٩٥٩ ) .
- مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى خمسة وعشرين علماً من أول انشائها فى سنة ١٩٣٠ الى ١٩٥٥/١٢/٣١ ، الدائرة الجنائية ، فمى مجلدين ، محكمة النقض ، المكتب الفنى .
- مجموعة مجلس الدولة لاحكام القضاء الادارى ، السنوات : السابعة ، والثامنة ، والعاشرة .

- Recueil des Arrêt du Conseil d'Etat, Recueil Sirey, Paris, 1932.

٦ - مجلات

- مجلة القانون والاقتصاد : السنة التاسعة ، والسنة الثلاثون (١٩٣٩ ، ١٩٦٠).
- مجلة الأمن العام : السنة الأولى ١٩٥٨ .
- المجلة الجنائية القومية : المجلد الأول ، والمجلد الثاني (١٩٥٨ ، ١٩٥٩)
- مجلة العلوم القانونية والاقتصادية : السنة الأولى (١٩٦٠).

- Revue Pénitentiaire et de Droit Pénal : 1878, 1885, 1890, 1895, 1900, 1905, 1910, 1925, 1931, 1951.
- Revue Internationale de droit pénal ; 1926, 1936, 1937, 1950, 1953, 1955.
- Revue Internationale de Travail ; 1932.
- Revue de Sciences Criminelles et de Droit Pénal Comparé ; 1950, 1954.
- Revue Internationale de Politique Criminelle ; 1954.
- The Annals ; 1954.
- Revue de Droit Pénal et de Criminologie ; 1955.
- Revue Internationale de Criminologie et de police technique ; 1955.
- The Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science ; 1958.

٧ - تقارير

- تقرير عن سجون الجمهورية العربية المتحدة - الاقليم الجنوبي - عام ١٩٥٧ ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- تقرير عن سجون الجمهورية العربية المتحدة - الاقليم الجنوبي - عام ١٩٥٨ ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

٨ - مراجع غير منشورة

- حسن علام : التنفيذ العقابي بين فلسفتي الردع والاصلاح ، بحث بالمعهد القومي للبحوث الجنائية ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- تقرير عن توحيد العقوبات السالبة للحرية ، اشترك صاحب الرسالة في وضعه مع هيئة قسم بحوث العقاب بالمعهد القومي للبحوث الجنائية ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- Conner, A.H. : Prison Labor ; Legal background of Labor in the Federal Prison System, 1954.
- Ebeid, Raouf : Essai sur la justice pénale de l'Egypte Pharaonique, Université de Paris, Faculté de Droit, Institut de Criminologie - Section de Dr. Criminel, Président du mémoire: H. Donnedieu de Vabre, Paris, 1941.

# فهرس

## قائمة

### معلومات بشأن الترتيب

١ ... ... ... ...

القانون الجنائي ، والعلم الجنائي • السياسة الجنائية • علم العقاب وعلم  
السجون • البحث الاستثنائي في الدراسات الجنائية •  
موضوع الرسالة موضوع تكامل • صلته بمختلف فروع البحث الجنائي ،  
علاقته بعلم السجون والقانون السجوني بوجه خاص •  
أهمية العمل في النظم العقابية • المؤثرات الدولية والعمل في السجون •  
مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٥ والمسائل المتعلقة بالعمل في السجون ، التي  
أجل البحث فيها •

## فصل تمهيلي

### في صور العمل في النظم العقابية المختلفة

١١ العمل كظاهرة متواترة في النظم العقابية • العمل كظاهرة أساسية في  
الحياة الإنسانية • الناحية الاقتصادية للعمل

### ١٤ البحث الأول : في صور العمل في تاريخ النظم العقابية ...

في عصر الفرعونية • عند الإغريق والرومان • في النظم العقابية الإسلامية •  
في النظم العقابية الأوروبية في العصور الوسطى وعصر النهضة : العمل  
في السفن الحربية ، العمل في المستعمرات ، العمل في مؤسسات عقابية •  
صور العمل العقابي في العصر الحديث : في تشريعات ما بعد الثورة الفرنسية ،  
في النظم الاشتراكية

### ٢٥ البحث الثاني : في صور العمل في النظم العقابية المعاصرة ...

العمل كمقربة مستقلة • الطبيعة القانونية والعقابية لنظام العمل بدون  
سلب الحرية • صور العمل بدون سلب الحرية وشروطها • العمل البديل •  
صور العمل البديل : بدلا من الغرامة ، بدلا من الحبس ، بدلا من الإكراه  
البدني • الخصائص العامة لصور العمل البديل • العمل المرتبط بمقربة  
مسألة للحرية

### ٣٧ البحث الثالث : العمل العقابي والعمل الجبري ...

## الباب الأول

### العمل ونظام العقوبة السالبة للحرية

مقدمة ... .. ١١

#### الفصل الأول

##### أوضاع العمل في مرحلة تبلور نظام العقوبة السالبة للحرية

مقدمة ... .. ٤٢

المبحث الأول : دور العمل في نشأة النظام الحديث للعقوبة السالبة للحرية ٤٢

أثر العمل في ظهور نظم السجون الحديثة \* دور العمل في تحديد الإطار القانوني للعقوبة السالبة للحرية \* تأثير العوامل الاقتصادية والحضارية وضع العمل في العقوبة السالبة للحرية \* مشكلات تعلقت عن عصر تنظيم السجون

المبحث الثاني : نظم العمل التقليدية في السجون ... .. ٥١

الفرع الأول : العمل في نظام مخيم الانفرادي ... .. ٥٢

العمل في نظام بيسلفانيا \* في نظام أوجرن \* الصراع بين النظامين في أمريكا وأوروبا وأهمية العمل في هذا الصراع

الفرع الثاني : نظام الأشغال الشاقة ... .. ٥٨

الاحمل التاريخي لمعوية الأشغال الشاقة والصلة البدنية فيها \* ارتباط الأشغال الشاقة بنظام العقوبة السالبة للحرية \* العمل في نظام الأشغال الشاقة

#### الفصل الثاني

##### العمل والتطور الحديث للعقوبة السالبة للحرية

مقدمة ... .. ٦٤

المبحث الأول : مظاهر التطور الحديث في أوضاع العمل في السجون ٦٦

مرسلمان للمؤتمرات الدولية في تناولها لمشكلة العمل في السجون :

(١) الاعتراف بالعمل كضرورة في السجن ويستولية الدولة في تنظيمه :  
فئات السجناء التي تكلف بالعمل ، مكافأة المسجونين عن عملهم \*  
التعويض من اصابات العمل \* العمل خارج السجن \* العمل في  
السجون الصغيرة

(ب) تنظيم العمل لصالح المسجون \* مؤخر لاماي سنة ١٩٥٠ ومؤتمر  
جنيف سنة ١٩٥٥ ومجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين

**المبحث الثاني : الاساس الفقهي لاعتبار العمل عنصرا تقويميا في**

العقوبة السالبة للحرية ... .. ٨٠

**الفرع الاول : فكرة التقويم في السياسة العقابية والزها في العقوبة السالبة للحرية**

المداهم العقابية المختلفة ، وفكرة التقويم \* تطور اوضاع العقوبة السالبة  
للحرية بتأثير مبدأ تفريد العقاب \* أثر هذا التطور في التقريب بين العقوبة  
وتدابير الامان في ظل فكرة التقويم

**الفرع الثاني : التقويم والايلاء في العقوبة السالبة للحرية والعمل كعنصر تقوي**  
فيها ... .. ٨١

الطبيعة الجديدة للعقوبة السالبة للحرية ولصوص مجموعة قواعده الحد  
الأدنى \* التقويم والايلاء في العقوبة السالبة للحرية وسياسة اللداخ  
الاجتماعي \* الصورة الجديدة لمنصر العقوبة السالبة للحرية في ضوء  
التطورات الحديثة .. الفنل كعنصر تقوي

**المبحث الثالث : العمل ومشكلة توحيد العقوبات السالبة للحرية** ... ٩٦

تاريخ فكرة توحيد العقوبات السالبة للحرية \* تأثير حركة توحيد العقوبات  
السالبة للحرية بالتطورات العملية في التنفيذ العقابي وتطور عقوبة  
الاضفال الشاقة \* المنصر السلبى للتوحيد \* المنصر الايجابى للتوحيد ،  
التوحيد والتفريد

## الباب الثاني

### الحقوق والالتزامات المتعلقة بعمل المسجون

مقدمة : في الحالة القانونية للمسجون ... .. ١١٤

القانون السجوني \* الالتزام بالتنفيذ \* حقوق المسجون الشخصية \*  
الرقابة القضائية على التنفيذ السجوني

## الفصل الأول

### التزام السجين بالعمل ، وحقه فيه

مقدمة : عمل المسجون كواقعة قانونية ... ... ... ١٢٨

المبحث الأول : التزام السجين بالعمل ... ... ... ١٣٠

العمل كأحد مقتضيات التنليذ \* مدى التزام المسجون بالعمل وجزاءه \*  
حالات الاعفاء من هذا الالتزام : الأحكام لمدة قصيرة \* المسجونون  
السياسيون \* الاعفاء القضائي \* الاعفاء لحالة الصحة أو العقلية

المبحث الثاني : التزام الدولة وحق المسجون في العمل ... ... ١٣٨

الفرع الأول : حق المسجون في القيام بعمل ... ... ... ١٣٩  
أساس حق المسجون في القيام بعمل \* مبسوط حق السجين ومناه :  
نوع العمل - العمل الفنى أو الأدبى ، مقدار العمل

الفرع الثانى : التزام الدولة بتقويم السجين عن طريق العمل ... ... ١٤٥  
عناصران لالتزام الدولة : التدريب ، والتأهيل للعمل فى المجتمع الحر

الفرع الثالث : مشكلة اختيار نوع العمل وحق السجين فيه ... ... ١٤٧  
ارتباط الاختيار بحق المسجون فى القيام بعمل \* الاختيار والتزام الدولة  
بالتقويم \* ممارسة حق الاختيار والتزام المسجون بالعمل وفقا لنظام السجن

المبحث الثالث : الوضع القانونى للعمل فى حالة الحبس الاحتياطى ... ١٥٢

حق الحبوس احتياطيا فى العمل \* مدى مشروعية الزام الحبوس احتياطيا  
بالعمل \* علاقة عمل الحبوس احتياطيا بنظام السجن

## الفصل الثانى

### الآثار القانونية لعمل السجين

مقدمة : السجين كامل : من الناحية القانونية ، من الناحية الاجتماعية ، من الناحية  
الاقتصادية \* طبيعة العلاقة بين السجين والعامل والدولة ١٥٨

المبحث الأول : حق السجين فى أجر عن عمله ... ... ١٦١

**الفرع الأول : الأساس القانوني لحق السجن في الاجر ... .. ١٦٣**

اساس استحقاق المسجون للاجر \* مصادر التزام الدولة بالاجر \* حق  
المحبوس احتياطيا في اجر عمله

**الفرع الثاني : اساس تحديد اجر السجن ( نظرية اجر المثل ) ... .. ١٨٦**

مبنى الحق في اجر المثل \* الاعتراضات على مبدأ اجر المثل \* الرد على هذه  
الاعتراضات \* حدود تطبيق مبدأ اجر المثل : علاقة مبدأ اجر المثل بظروف  
الانتاج في السجن ، علاقة الاجر بسلوك المسجون ، اثر التعذيب على  
الاجر ، المزايا الخاصة التي يتمتع بها المسجون

**الفرع الثالث : مصارف اجر السجن والحقوق المتعلقة به ... .. ١٧٩**

حق الدولة في تنظيم صرف اجر السجن \* حق السجن على مبلغ الاجر  
وفضائله \* مصارف اجر السجن : نفقات اعادة المسجون ، نفقة العائلة ،  
الاذخار للانفراج ، المصروف الداخلي ، المبالغ المحكوم بها بمناسبة الجريمة

**المبحث الثاني : الضمانات الاجتماعية للعمل في السجن ... .. ١٨٦**

التعويض عن اسبابات العمل وامراض المهنة - الضمانات الاجتماعية

**المبحث الثالث : اوضاع العمل والحقوق المتعلقة بها ... .. ١٩١**

ساعات العمل والبطلة الاسبوعية والاجازات - وسائل حماية العمال في  
اتناء اداء العمل \* جزاءات العمل

## **الباب الثالث**

### **اهداف العمل واسس تنظيمه في السجن**

**مقدمة : في العمل السجونى بين العقاب والانتاج ... .. ١٩٥**

هدفان رئيسيان للعمل في السجن : تأهيل المسجون ، نظام السجن \*  
استبعاد اوراق السجن كهدف للعمل في السجن \* العمل والانتاج \*  
مبدأ التشغيل الكامل \* مبدأ تدخل العمل السجونى مع الحياة العامة \*  
اعتبار العمل في السجن جزءا من العمل بوجه عام \* تماثل اوضاع العمل  
داخل السجن وخارجه \* تشغيل المسجونين خارج السجن قبل الافراج  
عنهم



## الفصل الأول

### العمل كأحد عناصر السجن الحديث

مقدمة ... ٢٠٤

المبحث الأول : العمل وتأهيل المسجونين ... ٢٠٤

تأهيل المسجون \* التأهيل المعنى \* التدريب الحرفي أو المهني \* التربية المهنية \* التدريب للعمل والتدريب بالعمل \* الشروط العامة للتدريب : مرونة التدريب ، احتياجات سوق العمل ، التماثل بين العمل في السجن والعمل في المجتمع الحر \* الشروط الفردية للتدريب - العمل وتصنيف المسجونين : الجريمة التي ارتكبها المسجون ، البيئة المحلية للمسجون وحرفته السابقة ، الحالة الشخصية للمسجون

المبحث الثاني : العمل ونظام السجن ... ٢١٨

العمل كأحد عناصر النظام في السجن \* تأثير العمل بنظام السجن \* العمل وأنواع السجون \* تأثير العمل بنظام التخطئ \* العمل في السجون المفتوحة والعمل في الحلاء \* العمل في السجون الصغيرة \* صعوبات العمل في السجون الصغيرة \* أسس تنظيم العمل في السجون الصغيرة

## الفصل الثاني

### العمل في السجون كظاهرة إنتاجية

مقدمة ... ٢٢٨

المبحث الأول : التنظيم الداخلي للإنتاج السجوني ... ٢٢٩

الفرع الأول : العمل الإنتاجي في السجون والفرق منه ... ٢٢٩

العمل المنتج أو الإنتاجي \* الفرض من العمل الإنتاجي بالسجون وفكرة الاعتماد الذاتي للمؤسسة \* هل يمكن تنظيم العمل في السجون ليكون عملية إنتاجية رابطة \* فصل عملية الإنتاج عن عمليتي التخطئ والتقويم \* تنظيم الإنتاج ومبدأ أجر لكل \* ضعف متوسط الكفاءة الإنتاجية بين المسجونين

الفرع الثاني : مجالات العمل الإنتاجي في السجون وأساليب إدارته ... ٢٣٧

التقسيم التقليدي لنظم إدارة العمل في السجون : الإعاقة والمشاركة ، التمهيد أو الالتزام ، الإنتاج بالقطعة ، الحساب الحكومي ، الاستهلاك

الحكومي \* مجالات العمل الانتاجي بالسجون : خدمات السجن ، الاعمال  
الصناعية والاعمال الزراعية ، الاعمال العامة \* اسلوب ادارة العمل  
الانتاجي بالسجون

٢٥٠ ... المبحث الثاني : علاقة العمل الانتاجي في السجون بالاقتصاد العام ...

٢٥٢ ... الفرع الاول : في انتهاء مشكلة المنافسة ...

مشكلة المنافسة في المؤتمرات الدولية \* العناصر الاساسية في مشكلة  
للمنافسة : المنافسة ومبدأ اعتبار العمل في السجون جزءا من العمل بوجه  
عام ، المنافسة وحقوق المسجون ، المنافسة المشروعة وغير المشروعة ،  
العوامل الاجتماعية في مشكلة المنافسة \* ضمانات الحد من المنافسة غير  
المشروعة في المجالات المختلفة : في مجال العمل ، في رأس المال ، في  
تصرف المنتجات - نظام الاستهلاك الحكومي

٢٦٨ ... الفرع الثاني : العمل في السجون والتخطيط الاقتصادي ...

ادماج العمل في السجون في التخطيط الاقتصادي للدولة ومزاياه \*  
التخطيط وتوصية مؤتمر جنيف في شأن تكامل العمل في السجون مع  
الاقتصاد العام \* شروط للتخطيط بالنسبة للعمل في السجون \* العمل  
في السجون والتنمية الاقتصادية

### الفصل الثالث

تنظيم العمل في سبيل تحقيق أهدافه في سجون الاقليم المصري

اهداف العمل في السجون المصرية \* انواع العمل المقررة بالسجون \*  
تنظيم العمل والمبادئ التي تحكمه : نظام الدرجات ، مدى تماثل الاعمال  
في السجون مع الصناعات السالفة ، مبدأ التشغيل الكامل ومدى تطبيقه ،  
طريقة ادارة العمل \* ورش الهوايات ونظام « التاميل المنهي » - طبيعة  
هذا النظام واهدافه \* مستقبل العمل في السجون في الاقليم المصري

٢٧٤

٢٨٧

٢٩١

خاتمة

قائمة مراجع

تصويب

| الصفحة | السطر   | الخطا                         | المصواب   |
|--------|---------|-------------------------------|---|
| ٢      | ١٦      | القي                          | القياسى   |
| ١٣     | ٢٥      | Mannheim                      | Mannheim  |
| ٣٠     | ٢٢      | Dondieu                       | Donnedieu   |
| ٢٨     | ٢٦      | Cingress                      | Cingress  |
| ٤٦     | ٢٦      | Grunhnt                       | Grünhut   |
| ٤٩     | ٢٦      | Boistal                       | Borstal   |
| ٥٨     | ٩       | اطاراتها                      | اطاراتها  |
| ٦٠     | ٨       | نعتبر                         | تعتبر   |
| ٦٢     | ٦       | داخل                          | داخل  |
| ٦٩     | ١       | العمل                         | العمل   |
| ٧٣     | ٢٠      | صفة                           | صفة اعاشية ( alimentaire )  |
| ٨٤     | ٣٠      | تقبلهم                        | تقبلهم  |
| ٨٨     | ٢٦      | تقرير جرسيني                  | تقرير جرسيني  |
| ٩٠     | ١٠      | والاجباته                     | وواجباته  |
| ٩٧     | ١٢      | تدعوا                         | تدعو  |
| ٩٩     | ١٦      | يتنوعها                       | بتنوعها   |
| ١١٠    | الانخير | بينائل                        | بينائل  |
| ١١٢    | ٧       | السجون                        | المسجون   |
| ١١٢    | ١٣      | الجنس                         | السن  |
| ١٤٠    | ٢٧      | juridiques                    | juridique   |
| ١٤٣    | ٢٦      | مقرر                          | مقررا   |
| ١٤٣    | ٢٦      | تقدم للمسجن التسهيلات اللازمة | تقدم للمسجن التسهيلات اللازمة :   |
|        |         | مثل                           | لممارسة مثل   |
| ١٥٦    | ٢٧      | أفرادها                       | أفراد   |
| ١٦٠    | ٢١      | مقدمة حلمى مراد لآحمد حسين    | مقدمة الدكتور محمد حلمى مراد .<br>لكتاب أحمد حسين : علاقات .<br>المعمل بين أحكام التشريع .<br>وقرارات التحكيم<br>١٧٢ = ونبحث هذه الآثار<br>رضاء<br>١٨٢ = والذي نراه<br>الدولى عن<br>الكلام عن العمل |
| ١٦١    | ٣       | ونبحث هذه الآثار              |   |
| ١٦٦    | ٢٠      | رضاء                          |   |
| ١٦٩    | ١٤      | والذى نراه                    |   |
| ١٧٤    | ٢٤      | الدولى من                     |   |
| ١٧٤    | ٢٦      | الكلام على العمل              |   |
| ١٨٢    | ٣١      |                               | 195   |
| ١٨٧    | ٣٢      | Canat                         | Canat   |
| ٢٢٢    | ٩       | مؤسسات                        | المؤسسات  |
| ٢٣٧    | الانخير | Bortsal                       | Borstal   |
| ٢٦١    | ١٨      | الميزة التى يتمتع بها المستغل | الميزة التى يتمتع بها المستغل   |







دار القاهرة للطباعة

Bibliotheca Alexandrina



0617225